
المركز القومي للترجمة
المشروع القومي للترجمة
التكالب على نفط إفريقيا
جون جازفنيان
ترجمة: أحمد محمود
2259



ربما يكون هذا أول كتاب يبحث صعود وسقوط برنامج إدارة عائدات النفط في تشاد الذي كان مقصوداً به التعاون مع البنك الدولي لضمان أن أموال النفط ستفيد التشاديين، لكن هذه الأموال استخدمت في شراء السلاح وشراء الولاء، وفي النهاية أدت الحرب الأهلية إلى انهيار الاتفاق وأصبح بمقدور الحكومة استخدام تلك الأموال لخوض حربها الأهلية. والواقع أن تحذيرات تطوير النفط من جانب العديد من المنظمات غير الحكومية تحققت.

وكذلك يبحث الكتاب وأثر الاستثمار الصيني على القارة. ولا يستنتج جازڤنيان أن الاستثمار الجديد أسوأ من الاستثمار الغربي، لكنه يتبنى وجهة نظر أكثر حيادية وموضوعية مفادها أن تلك العلاقات تكافلية ولا تختلف كثيراً عن جهود الغرب لضمان النفط الإفريقي. ولجازڤنيان كذلك رؤى متعمقة لافتة للانتباه بشأن كيفية تأثير نموذج الاستثمار الصيني على مقاربة البلدان الأخرى للنفط الإفريقي كالهند وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا.



التكالب على نفط إفريقيا

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: كاميليا صبحى

- العدد: 2259
- التكالب على نفط إفريقيا
- چون جازفنيان
- أحمد محمود
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

UNTAPPED: The Scramble for Africa's Oil
By: John Ghazvinian

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

التكالب على نفط إفريقيا

تأليف: چون جازڤنيان

ترجمة: أحمد محمود



2013

جازفنيان، چون.
التكالب على نفط إفريقيا/ چون جازفنيان،
ترجمة: أحمد محمود. ـ القاهرة : الهيئة المصرية
العامة للكتاب، ٢٠١٣.
٣٨٠ص: ٢٤سم. ـ (المركز القومى للترجمة)
تدمك ٠ ٢٢٥ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ البترول ـ الجوانب السياسية.
أ ـ محمود، أحمد. (مترجم)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٤١٢٠/ ٢٠١٣

I. S. B. N 978 - 977 - 448 -225 - 0

ديوى ٣٢٠،٩

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

تصدير

صوتها جعلنى افكر فى فارجو

كان واحدًا من تلك الأصوات الصافية المغردة من السهول الشمالية، الزاخرة بحروف العلة الممدودة والتصميم الإسكندنافى، وبينما كان يمر مهتزًا عبر خط التليفون، بدا أنه يستحق الاستسلام للصورة التى فى عقلى؛ لذلك أغمضت عينىّ وفكرت فى فارجو.

"متى تحب أن تسافر؟"

إذا أغمضت عينيك، يكون كل شىء حاضرًا. شاحنات بيتريلت ومزادات قوارب السرعة، وغطاء ثلج نوفمبر الطازج. ومطاعم "العائلة" التى تطعم المعدة الأمريكية الكبيرة غذاءً ثابتًا من الكبرياء المحلى وسلاطة الكولسلو السيئة. النسخة الأمريكية من قماش الجنهام الباهت والستيروفوم الصدئ، حيث تزخر بكل الأمانة المصطنعة الخاصة بفنجان القهوة الذى يقدَّم فى موقف الشاحنات بعشرين سنتًا وآمسية مع قناة الطقس التليفزيونية. بطاقة بريدية من كندا.

لا بأس، وهكذا فرحت بعض الشىء.

ربما لم تكن فارجو هى التى على الخط. ربما كان دولوت، أو ساجينو أو جراند فوركس أو فون دى لاك. أو حتى ديلاوير التى تعيش فى الضواحى. ليس محتملاً أن أعرف الفرق. فالواقع أن هناك احتمالاً كبيرًا أنى كنت أتحدث مع

مركز اتصالات بنجالور. لكن إذا كنت مضطرًا لحجز تذكرة طيران بالتليفون، فلِمَ لا تحلم بعض أحلام اليقظة؟

كان شهر نوفمبر من عام 2004 ـ وكنا نعيش فى عالم يمكنك فيه عمل مقطع فيديو لنفسك وترسله إلى بلاكبرى فى تورا بورا فى وقت يقل عما كنت تستغرقه لتهجى اسم عائلتى لهذه المرأة التى على التليفون. لم أتذكر آخر مرة اشتريت فيها تذاكر طيران دون استخدام الإنترنت، ويبدو الأمر كله غريبًا بعض الشىء ويفتقر إلى الكفاءة نوعًا ما - كشىء قد يفعله والداك. لكنى كنت مسافرًا بالطائرة إلى نيجيريا، وإذا أردتَ السفر بالطائرة إلى نيجيريا فلابد لك من شراء تذاكرك بالطريقة القديمة. وحتى إذا وجدت ثمن التذكرة على الإنترنت، فإن عليك حجز مقعدك بالتليفون ثم تذهب إلى المطار لدفع ثمن التذكرة. إذ لا بد لهم، حرفيًا، من رؤية البطاقة الائتمانية فى يدك.

هناك سبب وجيه لهذا الروتين منخفض التكنولوجيا. فخلال التسعينيات، وفى ظل الدكتاتورية العسكرية للجنرال سانى أباتشا، أصبحت نيجيريا ميناء عبور معترفًا به دوليًا لغسل الأموال وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة. وحتى فى الوقت الراهن، نادرًا ما يمر جزء من الثانية دون أن يتلقى شخص ما فى مكان ما من العالم رسالة إلكترونية من شخص يدعى أنه وزير خارجية البلاد وأنه فى حاجة ماسة إلى كود البنك ورقم حساب وصديق بالمراسلة على الإنترنت يمكنه مساعدته فى وضع مبلغ 25 مليون دولار أمريكى فى حسابه. وهم فى نيجيريا يسمون هذه الخدعة "419"، وهو رقم القانون الجنائى ذى الصلة فى القوانين النيجيرية، وأضافت الممارسة هالة من التكنولوجيا الفائقة على سمعة البلاد الكريهة. ومازالت الصناعة المصرفية الدولية تشعر بارتياب من الناحية المؤسسية من أية معاملة تدخل فيها نيجيريا، وهو ما يعنى، بالإضافة إلى أمور أخرى، أنه يمكنك نسيان شراء تذاكر الرحلة إلى لاجوس عبر وكالة سفريات Travelocity.

لم يكن ذهابى بالسيارة إلى مطار لوس أنجلوس لمجرد ظهورى وامتثالى لمعايير اللياقة والأمانة سوى رؤيتى الأولى لكثير من المشاجرات والإهانة للحياة فى بلد ذى نظام مصرفى تجارى مختل. وعندما أصل إلى نيجيريا سوف أرى الناس يدفعون ثمن العقارات أكياسًا ضخمة من النقد تحتاج إلى ساعات لعدها، بفضل سنوات التضخم الذى يتزايد بسرعة رهيبة. تخيل فحسب دفع ثمن منزل بعملات ورقية فئة الخمسة دولارات. وهؤلاء أشخاص محظوظون. فهم القادرون على شراء المنازل.

لكن فى تلك اللحظة، كان ذلك سيقع فى المستقبل، حيث كنت أتحدث إلى فارجو على التليفون.

سألتنى بينما كنا ننتظر ظهور إحدى شاشاتها: "ما هو إذن الذى سيجعلك تذهب إلى هناك على أى الأحوال؟ أهو العمل أم المتعة؟"

قلت: "أفترض أنه العمل. فأنا أجرى بحثًا من أجل تأليف كتاب."

"فعلاً؟ ما الذى يتناوله الكتاب؟"

"إنه عن النفط. النفط فى إفريقيا."

"هل لديهم نفط فى إفريقيا؟"

أجبت مسرورًا بنفسى لقيامى ببعض الدعاية فى قلب أمريكا: "نعم، هناك الكثير جدًا منه. وسوف نحصل على المزيد والمزيد منه من هناك." وقد كنت فى سبيلى لأن أتحمس فى كلامى وقلت: "الواقع أن نيجيريا."

قالت هى، بموجة من السخط ناتجة بالكامل عن طبع موظفة خدمة العملاء: "وهو كذلك! لا بد أن نحصل عليه من مكان ما."

قلت متنحنحًا: "بالتأكيد، لكن بالطبع ليس الأمر بهذه البساطة." وبدا الأمر وكأنه تبادل غريب للأدوار، حيث كنت أحاول تهدئة هذه الموظفة الغاضبة. وعلى أية حال، فقد اتضح أنه من الخطأ قول ذلك. وبهدوء غطت أنحاء فارجو طبقة من ثلج المساء الباكر.

"بجوار النافذة أم على الممر؟"

* * *

لا بد أن نحصل عليه من مكان ما.

يشى هذا بكل شىء تقريبًا، أليس كذلك؟ فهذا هو الظرف الأمريكى فى القرن الحادى والعشرين، ومن الصعب المجادلة بشأنه. فالعرب خذلونا، وأنصار الدفاع عن البيئة لن يسمحوا لنا بالتنقيب فى ألاسكا، وحتى فنزويلا الصغيرة الغالية تزداد اعتدادًا بنفسها. فماذا نفعل إذن؟ النقل العام؟ هل رأيتم موقع هذا البلد؟

خارج مركز الاتصالات هذا فى فارجو، سيكون هناك موقف سيارات. سوف يكون عبارة عن مربعات من سيارات البويك لو ساير والشيفى كابريس والشاحنات الخفيفة، بل وسيارة رياضية أو اثنتان. ولن تكون للأشخاص المربوطين فى كبائنهم وسماعاتهم طوال اليوم طريقة أخرى للوصول إلى البيت بعد أن يحجزوا المقاعد للأشخاص ليلاً إلى لاجوس. فليست هناك حافلة يمكنهم أن يستقلوها، كما سيكون الحال فى أى مكان آخر تقريبًا فى العالم المتقدم. فأمريكا على وجه التحديد لم تُبْنَ على هذا النحو.

وليس الأمر ببساطة مسألة السيارات الرياضية أو الهامر أو عدد الأميال التى تقطعها السيارة مع كل جالون وقود تستهلكه، على الرغم مما يمكن أن يكون ملعب الملصقات الموضوعة على خلفية السيارات والخاصة بالخطاب السياسى قد جعلك تصدقه. لقد قضيت طفولتى فى لندن، وفترة مراهقتى فى الولايات المتحدة، وعدت فى جزء كبير من حياتى كشخص بالغ إلى بريطانيا. وفى كل مرة أعود، تبدو علاقة أمريكا بالطاقة أكثر غرابة. ولستَ مضطرًا لأن تكون هيبيًا ماضغًا للبرسيم الحجازى فى بيت فوق شجرة كى تلاحظ أننا هنا فى الولايات المتحدة نستهلك النفط كأنه ماء.

لكن لا فائدة من النفاق بشأن هذا الأمر. فأمريكا لن تتغير إلى أوروبا بين عشية وضحاها. ولن نستيقظ ذات صباح ونحن سعداء بالعيش كدولة ذات

ثلاجات صغيرة وبيوت أقل تدفئة، ومشروبات خفيفة دافئة، وملابس معلقة فى الهواء لتجفيفها. وهذا شىء سيتعين على أنصار الحفاظ على البيئة، كما هو الحال فى جزء كبير من العالم، أن يقبلوه فى الوقت الراهن. فما يجعلنا أمريكيين هو أننا نتعامل بجدية مع راحتنا الشخصية ونتعامل مع تحقيقها الفورى كنوع من الرياضة المتطرفة. والنتيجة المنطقية لذلك، وكعب أخيل الخاص بنا كدولة - كما نعرف جميعًا - هو كمية الطاقة غير المتجددة التى نستهلكها لاستمرار أسلوب الحياة هذا.

لذلك، فصحيح أن فارجو كانت على صواب. وإلى أن يأتى شخص ما بفكرة أفضل، لا بد لنا من الحصول عليه من مكان ما.

* * *

هذا الكتاب رحلة فى ذلك الـ (مكان ما). إنها رحلة فى جزء من العالم الذى يرى معظمنا أنه لا يتعدى الصور المألوفة للحر الخانق ومعسكرات اللاجئين التى يتفشى فيها الذباب، والموت جوعًا، والأطفال المشردين الأبرياء، وحمولات الشاحنات من الجنود الأطفال التى تمضى مسرعة عبر القرى المتربة.

نحن فى قرارة أنفسنا نرغب تصديق أن "إفريقيا" لن تزيد كثيرًا عن هذه الديوراما التى لا تنتهى من اليأس والمعاناة البشرية، وهذا المشهد التوراتى من الأوبئة والمجاعات والجيوش المدمرة. وكل حين وآخر، نجد علامات الأمل، عندما نتعلم البحث عنها. وكل حين وآخر، تبدو إفريقيا مستعدة للتعافى، ومستعدة لاحتضان من يجذبهم إغراء ثروتها الطبيعية الهائلة منذ قرون. وكل حين وآخر يُطلَب منا النظر إلى ما وراء عرض الشرائح الضوئية الأبدى لليرقات والدم والجثث المنتفخة، والاستماع إلى الرسالة القائلة إن إفريقيا مفتوحة أمام العمل التجارى.

نحن نمر بواحدة من المرات التى تأتى كل حين وآخر تلك. وبفضل ما يزيد على العقد من الاكتشافات الناجحة نجاحًا هائلاً التى قامت بها أكبر شركات

النفط فى العالم، وكذلك جهود الجيش المتنامى من جماعات الضغط وواضعى القوانين فى واشنطن، تم تحويل إفريقيا بهدوء داخل دوائر وضع السياسات من موضع منعزل لا أهمية له إلى مصدر جديد يُحتمل أن يكون مثمرًا للنفط والغاز للسوق العالمية. (استمعوا إلى بعض المدافعين الأكثر تحمسًا، وسرعان ما تسمعون كلامًا جامحًا عن أنها قريبًا قد "تحل محل الشرق الأوسط"). وهذا الكتاب هو قصة ذلك التحول، وهو محاولة لفهم ما قد يعنيه - لإفريقيا ولأمريكا وللعالم.

وهو كذلك نتاج افتتان بإفريقيا يعود إلى عشرين عامًا مضت على وجه التقريب. وكان ذلك فى مكتبة المدرسة الثانوية فى أحد ضواحى لوس أنجلوس فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، عندما كنت فى الخامسة عشرة من عمرى، حيث قرأت لأول مرة عن بلد مدارى صغير اسمه غينيا الاستوائية قام رئيسه ذات مرة بصف خصومه السياسيين فى ملعب كرة قدم وأرداهم قتلى بمصاحبة موسيقى الروك. وكانت تلك قصة من ذلك النوع الذى يثبت فى الذهن، وأصبحت بعد ذلك عاشقًا بشكل ما لغينيا الاستوائية.

فى ذلك الحين، كانت إفريقيا لا تزال إفريقيا الذباب والغبار والأطفال الجنود، ولم يكن الأمر يحتاج إلى جهد كبير لمتابعة الأخبار الواردة من غينيا الاستوائية، لأنه بالكاد لم تكن هناك أخبار. لكن منذ بضع سنوات، سمعت أن هذا البلد اكتشف النفط، والكثير منه. وكانت شركات النفط الأمريكية تستثمر المليارات، وذكرت تقارير صحفية أن إدارة بوش كان على وشك فتح سفارة أمريكية فى العاصمة مالابو.

بدأت أسمع أشياء أخرى كان من الصعب تجاهلها. فقد كانت غينيا الاستوائية مجرد بلد من البلدان الإفريقية العديدة التى غمرتها أموال النفط فجأة. وكان المنتجون الأقدم، كنيجيريا وأنجولا، يزيدون إنتاجهم بسرعة كذلك. وقرأت أن الولايات المتحدة قد تحصل قريبًا على 25 بالمائة من واردتها النفطية من إفريقيا جنوب الصحراء. وقرأت أن الصين تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الخام

الإفريقى، وأن شركات النفط الدولية تستثمر المليارات فى جهود التنقيب عن النفط فى إفريقيا، وأن مساحات شاسعة من القارة الإفريقية لم يتم التنقيب فيها على النحو الصحيح بحثًا عن قدرتها الهيدروكربونية. وبينما لا تزال القوات الأمريكية والبريطانية غارقة فى بلد بعيد تكمن أهميته الاستراتيجية بشكل جزئى على الأقل فى ثروته النفطية، بدا أن هذه المعلومات تثير سؤالاً لافتًا للاهتمام. ألا ينبغى لنا جميعًا معرفة ما يزيد قليلاً عن المكان الذى سوف يأتى منه نفطنا؟

وهكذا بدأت فى عام 2005 أخطط كى أرى بنفسى ما الذى يدور حوله كل ذلك الضجيج. ومع حقيبة سفر مليئة بالدفاتر وأقراص الملاريا، وحزام نقود محشو بأوراق من فئة المائة دولار، أمضيت ستة أشهر متنقلاً خلال اثنى عشر بلدًا إفريقيًا*. من السودان إلى أنجولا، وكذلك كل مكان فيما بينهما ـ أملاً فى سماع ما يزيد قليلاً عن التحديات والعوائق وأسباب الأمل وأسباب اليأس. وفى بعض البلدان التى زرتها، كنيجيريا، كانت كميات هائلة من النفط تتدفق منذ عقود وكانت الصناعة لاعبًا مهمًا فى سياسة الدولة واقتصادها. وفى بلدان أخرى، كساو تومى، لم يتم حتى الآن حفر حفرة واحدة، لكن هنا كلامًا مبتهجًا عن الدولارات النفطية التى فى الأفق. وقد تحدثت مع سياسيين واقتصاديين وأمراء حرب ودبلوماسيين ومسئولى مساعدات ومديرى شركات نفط وصحفيين محليين وناشطين وجنود وسجناء سياسيين ورجال عصابات يسرقون النفط

* سوف يلاحظ طلاب شمال إفريقيا بسرعة أن هذا الكتاب، شأنه شأن كتب كثيرة أخرى تدعى أنها تتناول "إفريقيا"، يركز بالكامل تقريبًا على بلدان جنوب الصحراء الكبرى وسوف يشكك فى القرار، بناءً على كون مصر والجزائر منتجين مهمين للنفط والغاز وتزيد ليبيا من إنتاجها بسرعة. ولكن بما أن دول المغرب العربى ليست أقل "إفريقية" من دول جنوب الصحراء الكبرى، فإن هدفى هو تجنب المنطقة الأكثر شهرة من السياسة النفطية العربية (وبشكل أوسع الشمال إفريقية). وسوف يعتبر البعض أن هذا حذف إجرامى، لكنى أقول إن أية محاولة لتقليص المساحة فى مناقشة سطحية لتلك البلدان فى غياب عرض أكبر للتاريخ والسياسة العربيين ستكون الجريمة الأكبر.

الخام وسائقى سيارات الأجرة وجنود وأعضاء البعثات الإرسالية وأعضاء الجهاز البيروقراطى وتكنوقراط وعلماء وميلشيات متمردة وقادة ومؤرخين وعمال حفارات ومحامين ومصرفيين، بل وبضعة أطفال ورجال مسنين متمتمين، بالإضافة إلى ذلك.

ما عدت به كان حقيبة سفر منتفخة بالملاحظات ورأس ملىء بالأسئلة. وفى محاولة لفهم هذا كله، أمضيت بضعة شهور أخرى فى جمع المعلومات من واشنطن ولندن وباريس، متحدثًا إلى كتائب من المحللين وأعضاء جماعات الضغط والأكاديميين الذين جعلوا من إفريقيا مصدر رزقهم. وما انتهيت إليه كان إحساسًا مزعجًا بأننا نتجاهل هذه القصة على نحو فيه خطر علينا.

فى عام 2001. وصف تونى بلير "حالة إفريقيا" بأنها "ندبة فى ضمير العالم". وفى وقت لاحق من ذلك العام، أشار چورچ دابليو بوش إلى إفريقيا على أنها "دولة" يتفشى فيها المرض. وكشف كل زعيم دون أن يقصد عن الموقف السائد لشعبه تجاه إفريقيا - فالأول يزخر بالتظاهر الكاذب والشعور بالذنب ما بعد الكولونيالى المتبقى، والآخر لنكن خيرين ونقول إنه بسيط. لكن ما عرضه الرجلان هو مدى صعوبة التحدث عن "إفريقيا" - تلك القارة التى تضم 54 بلدًا و2000 مجموعة عرقية و3000 لغة - دون الانزلاق إلى النفاق أو إبداء مستويات مخيفة من الجهل. وما يلى هو لقطة للحظة فى الزمن تبدو فيها إفريقيا على حافة القيام بدور أكبر فى أمن الطاقة العالمى وبدايات نقاش عن التعقيدات والتحديات التى تشكل خلفية لجالون من بين كل عشرة جالونات وقود تُضَخ فى أية سيارة، "فى أي مكان فى العالم، فى أى يوم.

والآن، السؤال الحقيقى هو: هل ستلعب فى فارجو؟

مقدمة

كالألوان الزاهية التى تميز السماء

وتغلب عليها، نحن نشحن السحاب!

والرياح! والأمطار!

ونضمن خصوبة أمنا إفريقيا!

كان الوقت فى المساء الباكر، وكان لا يزال هذا هو وقت الأكل والشرب والمصافحات القوية. لكن تشيجوميزو ميريام جوندوى، وهى مؤدية شفاهية شابة على نحو لا حدود له من الجاذبية الحسية من مالاوى، ترى أنه ليس هناك سبب للإمساك عن الكلام.

فى رحمها، تُرفَع الآمال لخلق الفرص!

الوقت مثالى لخروجنا

كى نرى بتلك العيون التى عُذِّبت ذات يوم

البهجة على وجهها القلِق والفَرِح!

كانت جوندوى، التى تصف نفسها بأنها "شاعرة هيب هوب وسول عرقية حضرية" تلبس رداءً إفريقيًا تقليديًا وغطاء رأس فى صفار زهرة عبَّاد الشمس، وكانت تنفث طشيشًا وكبريتًا وكان هناك مظهر من النشوة الجنسية الخام على وجهها يتفق مع شخص استولت عليه النشوة. وكانت قد ظهرت فجأة على مسرح قبة كوكاكولا فى حى نورث رايدنج بجوهانسبرج، وها هى تتلو بطريقة روحانية بعض عملها أمام حوالى 3500 من أعضاء الوفود المجتمعين.

قصصنا جميعها، مفردة ومجمعة

ولدها الفجر الإفريقى!

ولذلك واصلى يا أمنا إفريقيا

وتمسكى بكبريائك

ولن تغيب شمس إفريقيا عن عظمتك

يا أمنا إفريقيا

لن تغيب شمس إفريقيا!

يُحسَب إلى حد كبير لذلك البحر من الرجال ذوى الشوارب الذى يرتدون فى أغلبهم البدل الرمادية من كل أنحاء العالم أنهم كانوا يحاولون أن يبدوا غير منزعجين من هذا العرض الشرس على نحو متوقَّع للأختية.

كان ذلك (ولم يكن من الممكن أن يكون غير ذلك) الافتتاح الرسمى لمؤتمر النفط العالمى الثامن عشر، وهو تجمع ضخم ومشهد يتسم بالبذخ يُعقَد مرة كل ثلاث سنوات، وعادةً ما يوصف بـ"الألعاب الأوليمبية لصناعة النفط". وهذه الكنية تسمية مناسبة، ذلك أنه عندما يتصل الأمر بتلك الأبهة المطلقة، فلن يكون

هناك شىء آخر يشبهها إلى حد كبير فى عالم الهيدروكربونات والكيماويات البترولية. وفى المؤتمر السابع عشر، الذى عُقِد فى ريو عام 2002، سهر أعضاء الوفود حتى وقت متأخر من الليل مع موسيقى السامبا، حيث سلَّم المضيفون البرازيليون راية المؤتمر لجنوب إفريقيا. وبما أن المؤتمر يشمل كل جوانب الأعمال النفطية، من السياسة العالمية إلى التمويل إلى الجيوفيزيقا، فقد تطور بشكل كبير ليصبح أهم تاريخ على تقويم الصناعة، وإلى فرصة نادرة لمشايخ الخليج بعباءاتهم الفضفاضة لتناول العشاء والرقص مع الاشتراكيين الفنزويليين فيما بين المناقشات الخاصة بتكنولوجيا الحفر الجانبى، وأنظمة الامتثال المالى الدولى، والرصيف الميوسينى فى بحر قزوين. وربما كان الشىء الوحيد الغائب عن الاحتفالات هو العدَّاء الذى ينتعل صندلاً ويحمل شعلة لا تنطفئ.

فى السنوات منذ عقد المؤتمر الأول فى لندن عام 1933، كان اختيار مكان المؤتمر يتم فى الغالب كانعكاس للتغيرات العميقة داخل صناعة النفط العالمية. ذلك أنه عندما عُقِد المؤتمر لأول مرة كان يُنظر إلى السيارات على أنها ألعاب لكبار الأثرياء، وكان الفحم لا يزال هو الملك، وكان هناك شعور بأن التنقيب عن النفط أشبه بصناعة عصرية تتأهب لتوفير وقود المستقبل. ولم يكن أحد قد سمع عن "ذروة النفط" أو أوبك أو هوجو تشافيس، وكانت غالبية الدول الغنية بالنفط الآن لا تزال مستعمرات ومحميات تديرها بريطانيا وفرنسا. وكان بريتش بتروليوم لا تزال معروفة باسم شركة النفط الأنجلو إيرانية. وقد نشأ عالم النفط، ككل شىء آخر فى حقيقة الأمر، حول لندن. لكن فى العقود التى تعقب ذلك، سوف يحظى مؤتمر النفط العالمى باهتمام كبير فى مراكز تلك الصناعة محدثة النعمة كمكسيكو سيتى (1967) وهيوستن (1987) وكالجارى (2000).

وفى سبتمبر من عام 2005 حط السيرك الجوال رحاله فى جوهانسبرج، حيث انعقد مؤتمر النفط العالمى للمرة الأولى خلال تاريخه الذى يمتد لاثنين وسبعين عامًا فى إفريقيا. وقد تم الترويج لقرار القيام بذلك على أنه إيماءة إلى

أهمية القارة المتزايدة باعتبارها منطقة منتجة للنفط، وما كان المضيفون الجنوب إفريقيون الدهاة ليغفلوا فرصة حلب زاوية إفريقيا من أجل كل شيء تستحقه.

بدأ المساء بإنزال أعضاء الوفود من الحافلات أمام القبة. مشينا على السجادة الحمراء بينما كانت فرقة العزف على البراميل المبتسمة تعزف بحماس من خلف الحبل المخملى. وفى الداخل، كانت فرقة إفريقية تقليدية تعزف على خشبة المسرح بينما كان أعضاء الوفود يبحثون عن طاولاتهم. وعُلِّقت لافتات طولها خمسون قدمًا فى عارضات السقف تحمل رسائل من قبيل "الفجر الإفريقى - حلول الطاقة الدولية تُخلق فى إفريقيا" و"نرحب بكم بالكبرياء الإفريقى إلى مؤتمر النفط العالمى الثامن عشر". وعُلِّق قرص ضخم يحمل شعار بتروسا من السقف، ليذكرنا بأن شركة نفط جنوب إفريقيا سوف تدفع فاتورة احتفالات المساء.

عندما وصل الصنف الأول من الطعام - ثلاثة صحون بها سالمون مدخن وسمك القُدْ وسمك السنوك المدخن والسمك الملائكى - أظلم داخل القبة تمامًا. ودبت الحياة فى شاشتى فيديو ضخمتين تدليتا فوق خشبة المسرح حيث ظهر عليهم عرض درامى مركَّب لمشاهد إفريقية كلاسيكية على خلفية من موسيقى بدائية مثيرة تقودها الطبول لا يمكن وصفها إلا بأنها موسيقى الكترونية إفريقية. وصاح صوت جهورى من طبقة الباريتون "نبض... إفريقيا!" بصدى صوت جعل الأطباق الثلاثة تهتز. ومرت السافانا الممتدة والغابات كثيفة النباتات والفهود المضرضرة بسرعة على الشاشة بينما كانت الموسيقى تُعزَف وظل الصوت يدمدم، تدعمه من حين لآخر دقات الطبول النحاسية. وكانت الأسماك اللامعة تقفز من الأنهار البكر، وكانت النساء يبتسمن فوق بضاعتهن الضئيلة فى الأسواق الريفية، ويشير رجال قبائل الطوارق عبر الكثبان الرملية المموجة. وكان الأطفال يضحكون وهم يجرون الألعاب الخشبية ذات العجلات بالخيوط. لقد كان الأمر أشبه بمقدمة لحرب هرمجدون كتبت "ناشونال جيوجرافيك" السيناريو الخاص بها.

الآن ظهر قارعو براميل الصاج الغارقين فى عرقهم ولا يرتدون قمصانًا على منصات تركّز عليها الضوء إلى جانب كل من طاولاتنا، حيث كانوا يدورون ويقرعون طبولهم بطاقة شابة رشيقة. وقفزت من الشاشة صور معامل تكرير النفط ومنصات الحفر فى المياه العميقة بينما بدأ عداءون يحملون لافتات أشبه بالطائرات الورقية يجرون بين الطاولات. وبدأ الصوت يتلو قصيدة عن الريح والأحلام.

علا الصوت قائلاً: "**حان الوقت كى ندع ضياءنا يتألق.**" وظهر رجال نصف عرايا يؤدون رقصة الحرب هذه المرة. وبدأ الصحفيون الآخرون على طاولتى يأكلون ما فى صحونهم، دون أن يبدو أنهم سيسمحون لأى حدث مهما علا شأنه أن يحول بينهم وبين وجبة مجانية. صاح الصوت بقوة: "**انظروا سطوع فجر جديد . الفجر الإفريقى . مع أشعة الضوء الذى يبشر بمستقبل الطاقة. الطاقة... التى تتسم بما عليه إفريقيا من جمال وقوة. الثروة والموارد فى الأرض تحت أقدامنا.**" وكان ذلك بوضوح إشارة إلى ثروة إفريقيا النفطية، لكن لكى تظل الأمور على ما هى عليه من رقة، كانت الفهود تقفز عبر الأراضى العشبية الخضراء والدراجات النارية تسرع عبر شوارع المدينة الصاخبة على شاشات الڤيديو.

عندما بلغت الموسيقى وشريط الڤيديو أوجهما، أعلن الصوت "**هذا هو زماننا . هذه هى ... إفريقيا ... قارتنا.**" نظرت إلى خشبة المسرح، متوقعًا ظهور سحابة من الدخان يخرج منها المنقذ الإفريقى تحيط به الفهود الحية، لكن بدلاً من ذلك تركز الضوء على فرقة من المغنيات الملفوفات بأعلام جنوب إفريقيا. وبعد ذلك ظهر تشيجو جوندوى على المسرح وأخذ يلقى شعرًا فى مدح إفريقيا على خلفية من زغاريد رقيقة من النساء. وبعد بضع قصائد أخرى، والمزيد من الزغاريد، بلغت منوعات الافتتاح هذه نهايتها عندما أطلِقت الألعاب النارية من مقدمة خشبة المسرح.

كان عملاً يصعب تتبعه، لكن ديسيديريو كوستا، وزير النفط الأنجولى، لم ينفع نفسه بإنجليزيته الضعيفة غير السليمة عندما قرأ كلمة معدة سلفًا من الواضح أنه لم يكتبها، بل ولم يتدرب عليها. وكانت أنجولا راعيًا مشتركًا - مع نيچيريا وليبيا والجزائر (أكبر أربع دول منتجة للنفط فى إفريقيا) - لمؤتمر النفط العالمى الثامن عشر، وأعقبت كلمة كوستا أداءات مهدئة مثلها من مسئولين من البلدان الثلاثة الأخرى. وفى الوقت الذى اعتلى فيه الليبى خشبة المسرح غرق معظم أعضاء الوفود فى مقاعدهم وبدأوا دردشة حول الدجاج بصلصة الريحان والزعفران الموضوعة أمامهم.

وجاء الخلاص فى هيئة ثابو مبيكى رئيس جنوب إفريقيا الديناميكى الذى كان دوره هو إعلان الافتتاح الرسمى لمؤتمر النفط العالمى. وألقى مبيكى كلمة بليغة عن أخطار التشاؤم الإفريقى، معتمدًا على دوق إلينجتون و دبليو بى يتس، ومحذرًا من الشعور بالرضا الخاص بما أسماه "المزاج الحزين"، قبل الانسلال، طبقًا لاعترافه، إلى نادى الچاز على الجانب الآخر من چوهانسبرج. واختُتمت احتفالات الأمسية بعرض خاص لفرقة أوموچا الجنوب إفريقية، وكان الشىء الوحيد الباقى هو تقديم الحلو.

وكان لابد من القول بإن الأمسية ما كانت لتصبح كما هى لولا الحلو. فقد قرر المنظِّمون أن يعطوا لكل منا قطعة من الكيكة الإسفنجية وموس الشوكولاتة المشكَّلة بعناية على هيئة قارة إفريقيا. وكان من الصعب أن لا يكون هناك إعجاب بفن الطهى المتعلق بهذا الأمر، لكن عندما جلت بنظرى فى أنحاء القبة تساءلت: هل أنا الشخص الوحيد الذى أدرك أهمية رمزية 3500 من مديرى النفط المخمورين وهم يلتهمون القارة السوداء، حيث يقضمون قطعة من حلوى الشوكولاتة بعد أن سال لعابهم؟

كان مزاج الإيجابية الإفريقية المصطنعة ناضرًا فى الجو فى صباح اليوم التالى حين بدأ المؤتمر فى ساندتون سيتى، وهى تضم منطقة للصناعات عالية الجودة وفندقًا ومركز تسوق فى أحياء چوهانسبرج الشمالية الغنية. وأُطلق على الجلسة الافتتاحية "الرؤية الإفريقية"، وقد أوضحت أن إفريقيا مستعدة

لاحتضان صناعة النفط الدولية، تحسبًا لأن يكون ذلك قد غاب عن أحد فى الليلة السابقة.

وكأن ذلك لم يكن كافيًا، فقد دُعينا جميعًا فى الليلة الثالثة للمؤتمر إلى جولد ريف سيتى، وهى مدينة ملاهى تقوم على تراث الاندفاع نحو الذهب على الطرف الجنوبى من جوهانسبرج، لحضور "ليلة إفريقية" برعاية الخطوط الجوية الجنوب إفريقية. وكانت الشركة قد استأجرت مدينة الملاهى لتلك الليلة، وقدمت العشرات من العروض التقليدية من كل أنحاء إفريقيا، إلى جانب الأطعمة التقليدية التى تمثل بلدان إفريقيا المنتجة للنفط ـ أرز چولوف النيچيرى، و calu-lu de peixe الأنجولى، وهلم جرا ـ وكان على رأس هذا كله نافورة شوكولاتة لينت لغمس الحلوى.

مع انتهاء المؤتمر الذى استمر لخمسة أيام، ما كان ليفشل فى تقدير الرسالة التى تعود بها صناعة النفط الدولية "إفريقيا: تعالوا وخذوها" إلا قرد البابون ذو المؤخرة الحمراء.

* * *

كأنهم كانوا بحاجة بالفعل إلى دعوة.

كان يمكن لمؤتمر النفط العالمى إغفال أرز الچولوف وفرق طبول البراميل الصاج والألعاب النارية الحية. ففى الوقت الراهن ما كان لقطعان حيوانات النو المندفعة أن تبعد صناعة النفط الدولية عن إفريقيا. ذلك أنه منذ أوائل التسعينيات، ساعد التقدم الذى شهدته تكنولوجيا الحفر فى المياه العميقة وشروط التعاقد الجذابة على تحويل إفريقيا إلى آخر إلدورادو* حقيقية فى

* إلدورادو (بالإسبانية El Dorado وتعنى المُذهَّب) هو الاسم الذى أعطى فى البداية لملك أو كبير كهنة فى رحدى قبائل أمريكا الجنوبية يقال أنه يغطى نفسه بغبار الذهب فى احتفال دينى سنوى يقام قرب سانتا فى دى بوجوتا، وذلك بوفرة قرب مدينة أسطورية تدعى مانوا فى أرض خرافية، حيث يوجد بها الذهب والأحجار الكريمة Omoa أو أوموا manoa بوفرة تفوق الوصف. وتختلف الأسطورة، التى لم يتم قط تتبع مصدرها الأساسى، فى رواياتها وبالذات ما يخص منها مدينة مانوا. (المترجم)

العالم ـ مكان يمكن فيه الحصول على مساحات تنقيب تصل فى حجمها إلى حجم فرنسا من خلال مزاد، وحكومات مضيفة تفتقر إلى الخبرة أو القدرة الفنية التى تمكّنها من فرض القيود المرهقة على نشاط الحفر. وقد عانت إفريقيا لسنوات من صورتها كمكان سيء للقيام بأعمال ـ حيث اعتراها عدم الاستقرار والفساد والعنف السياسى ـ ومازال على هذا الحال بأشكال كثيرة. لكن عندما بدأ العالم تنفد منه الثروات النفطية الجديدة الكبيرة، زادت شهية الصناعة للمخاطرة زيادة كبيرة.

يمكنك رؤية الأمر على متن طائرات MD-11s التى تغادر مدرج المطار فى هيوستن مرتين أسبوعيًا متجهة إلى مقاصد ذات أسماء غريبة على الأذن التكساسية، من قبيل لواندا ومالابو. والرحلات الجوية التى تشغلها شركة ورلد إير ويز وتحمل كنية Houston Express هى رحلات دون توقف متاحة فقط لأعضاء ما يُسمى اتحاد الطاقة الأمريكى الإفريقى، وتبدأ أسعار مقاعدها بـ 5915 دولارًا لدرجة رجال الأعمال. ونادرًا ما تذهب فارغة.

يمكنك مشاهدته كذلك فى باريس، حيث تدير شركة إير فرانس خدمتها Dedicate الخاصة بلا توقف إلى عدد يتزايد من مدن النفط الإفريقية وتشجع المسافرين المنتظمين على الانضمام إلى "نادى النفط" للاستفادة من "الخدمات الحصرية من أجل صناعة النفط والغاز".

وكان يمكنك رؤيته فى جوهانسبرج فى مؤتمر النفط العالمى، حيث كانت عروض الدول من نيجيريا وأنجولا تعج بالمشاهدين إلى حد أن أعضاء الوفود كانوا يكتفون بالحملقة من الممر فى الخارج.

منذ عام 1990وحده، استثمرت صناعة النفط أكثر من 20 مليار دولار فى نشاط التنقيب والإنتاج فى إفريقيا. وسوف تُنفَق 50 مليار أخرى فيما بين الوقت الحالى ونهاية العقد، وهو أكبر استثمار فى تاريخ القارة ـ وسوف يأتى حوالى ثلثه من الولايات المتحدة. وتنفق ثلاث من كبرى شركات النفط فى العالم ـ الكونسورتيوم البريطانى الهولندى شل، وتوتال الفرنسية، وتشيفرون الأمريكية ـ

15 بالمائة و 30 بالمائة و 35 بالمائة بالترتيب من ميزانيات التنقيب والإنتاج الخاصة بها فى إفريقيا. وتشيڤرون وحدها فى سبيلها للإعلان عن مشروعات إفريقية قيمتها 20 مليار دولار على مدى خمسة أعوام.

تمت الغالبية العظمى من نشاط الحفر الجديد هذا فيما يسمى بـ"المياه العميقة" و"فائقة العمق" فى خليج غينيا، التى تشكّل على وجه التقريب زاوية قائمة على طول ساحل إفريقيا الغربى الذى يمكن تصوره على أنه "إبط" القارة. وتمر المنطقة الساحلية عبر المياه الإقليمية لاثنى عشر بلداً، من ساحل العاج فى الشمال الغربى نزولاً إلى أنجولا فى الجنوب، ويشترك قدر كبير من تركيبته الجيولوجية فى السمات التى جعلت نيچيريا منتجًا خصبًا لعشرات الأعوام. والواقع أن عددًا من الحقول المنتجة على نحو غير متوقَّع اكتُشِف فى الخليج على مدى العقد المنصرم. لكن على الرغم من أن خليج غينيا كان مؤخرًا منطقة صناعة الأكثر إثارة للاهتمام فى إفريقيا جنوب الصحراء، فهو ليس الجزء "المحتمل" الوحيد من القارة (حسب لغة الصناعة). فالمناطق الجافة شبه الصحراوية فى جنوب تشاد وجنوب السودان أضافت مؤخرًا مئات الآلاف من البراميل يوميًا للأسواق العالمية، وهناك جوقة متنامية من الأصوات تروج للهامش الشرق إفريقى باعتباره "الشيء الكبير التالى" فى الصناعة.

ليكن شرقًا أو غربًا، غابةً أو صحراء؛ فهو مقامرة آمنة. ذلك أنه حيثما تذهب الحفارات لا يكون الساسة والاستراتيجيون وأعضاء جماعات الضغط وراءها بمسافة كبيرة. وكان لواشنطن على وجه التحديد اهتمام شديد بأهمية إفريقيا المتزايد باعتبارها منطقة منتجة للنفط من الاكتشافات المهمة فى أواخر التسعينيات. وفى ديسمبر من عام 2000 نشر مجلس الاستخبارات القومى، وهو مركز أبحاث داخلى تابع لوكالة الاستخبارات المركزية، تقريرًا أعلن فيه على نحو لا لبس فيه أن إفريقيا جنوب الصحراء "سيكون لها دور متزايد فى أسواق الطاقة العالمية"، وتنبأ بأن توفر المنطقة 25 بالمائة من واردات نفط أمريكا الشمالية بحلول عام 2015، مقابل 15 بالمائة أو نحو ذلك الآن. (وسوف يضع هذا إفريقيا

قبل المملكة العربية السعودية باعتبارها مَصْدَرَ نفط للولايات المتحدة.) وفى مايو من عام 2001 أعلنت مجموعة عمل مثيرة للجدل وسرية، جمعها نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى، فى تقريرها: "من المتوقع أن يكون غرب إفريقيا أحد المصادر المتنامية بسرعة للنفط والغاز للسوق الأمريكية."

وفى الشهور التالية، اجتمعت مجموعة من أعضاء الكونجرس وأعضاء جماعات الضغط وواضعو استراتيجيات الدفاع تحت مظلة جماعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية وبدأت الدعوة لرسالة تقول إن خليج غينيا هو الخليج الفارسى الجديد، وينبغى أن يصبح أولوية استراتيجية للولايات المتحدة، ولو إلى حد المطالبة بوجود عسكرى موسع. وأعقبت ذلك سلسلة من المقالات التى تحتل مواقع بارزة فى الإعلام الأمريكى، وكان بعضها يعلن بلهاث عن افتتاح شرق أوسط جديد قبالة سواحل إفريقيا. ولم يمض وقت طويل حتى انضم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بتقريرين فى يوليو من عام 2005 يزعم فيهما أن "مزيجًا استثنائيًا من المصالح الأمريكية يتحقق الآن فى خليج غينيا بغرب إفريقيا".

خلال تلك السنوات، بدأ عدد من واضعى القوانين البارزين فى واشنطن يفرحون بإمكانية نقل بعضٍ من اعتماد أمريكا النفطى من الشرق الأوسط إلى إفريقيا. ويتذكر مسئولٌ سابقٌ رفيع المستوى معنى بالشئون الإفريقية نائبَ كانساس بمجلس الشيوخ سام براونباك وهو يندفع إليه بعد ظهر أحد أيام شهر أكتوبر من عام 2002 مستبشرًا فرحًا. وسأل براونباك: "ما رأيك فى إقامة قواعد فى إفريقيا؟ ألن يكون ذلك عظيمًا؟"

* * *

لكن هل ترقى إفريقيا إلى ما يؤمل منها؟ على أية حال، يُعتقد أن القارة بكاملها تحتوى، على أحسن تقدير، على 10 بالمائة من احتياطيات النفط المثبتة،

مما يجعلها سمكة مينو تسبح فى محيط من أسماك القرش المخضرمة. ومن غير المرجح أن "تحل" إفريقيا "محل" الشرق الأوسط أو أى إقليم كبير آخر منتج للنفط. فعلامَ التهليل إذن؟ لماذا كل هذا الفرح؟ لماذا تأخذ الحماسة الكثيرين جدًا من أصحاب النفوذ فى واشنطن عندما يتحدثون عن النفط الإفريقى؟

ليست للإجابة علاقة كبيرة بالجيولوجيا. فأهمية إفريقيا باعتبارها "لعبة" نفطية - اقتباسًا من لغة الصناعة - تكمن بعيدًا عن عدد البراميل التى قد تكون أو لا تكون موجودة تحت صخورها الطباشيرية. وما يجعل انتعاش النفط الإفريقى مهمًا لواضعى استراتيجيات أمن الطاقة فى كل من واشنطن وأوروبا (وبشكل كبير بيجين) مجموعة من العوامل التى تتسم بالمصادفة دون أن يكون هناك ما يربط بينها وتحكى مجتمعةً قصة الكشف عن الفرصة.

بدايةً، فإن إحدى سمات انتعاش النفط الإفريقى الأكثر جاذبية هى صفة النفط نفسه. فنوعية الخام الموجود فى خليج غينيا معروف فى لغة الصناعة بـ"الخفيف" و"الحلو"، وهو ما يعنى أنه لزج ومنخفض الكبريت، ولهذا السبب فتكريره أسهل وأرخص من خام الشرق الأوسط، على سبيل المثال، الذى غالبًا ما يفتقر إلى المواد الهيدروكربونية الدنيا ويكون بالتالى دبقًا جدًا. ويستهوى هذا معامل التكرير الأمريكية والأوروبية التى يتعين عليها الامتثال للقوانين البيئية الصارمة التى تجعل من الصعب تكرير أنواع الخام الأثقل والأكثر حموضة دون رفع التكاليف التى تجعل الاقتراح بكامله بلا قيمة.

بعد ذلك هناك المصادفة الجغرافية لإفريقيا لكونها محاطة بالكامل تقريبًا بالماء، وهو ما يقلل إلى حد بعيد التكاليف والمخاطر المتصلة بالنقل. ويحتل خليج غينيا على وجه الخصوص موقعًا جيدًا يسمح بالنقل السريع إلى موانئ التجارة الرئيسية فى أوروبا وأمريكا الشمالية. ويمكن استخدام المسارات البحرية الحالية من أجل التوصيل السريع والرخيص، ولذلك ليست هناك ما يدعو إلى القلق بشأن قناة السويس، على سبيل المثال، أو مد خطوط أنابيب باهظة التكلفة تمر

خلال بلاد لا يمكن التنبؤ بأحوالها. وقد تبدو هذه نقطة ثانوية، إلى أن تنظر إلى وسط آسيا حيث كان يتعين على خط أنابيب باكو تبليسى سيهان، الممتد من أذربيجان عبر جورجيا إلى تركيا والمقصود به توصيل خام بحر قزوين إلى البحر المتوسط، أن يمر وسط حقل ألغام سياسة الشرق الأوسط والاحتجاجات على العولمة والروتين قبل أن يمكن فتحه. ولا يواجه النفط الإفريقى أيًا من هذه القضايا. فهو يُحَمَّل فحسب على إحدى الناقلات فى مكان الإنتاج ويبدأ رحلته اليسيرة التى لا يزعجها شىء فى أعالى البحار، ليصل بعد بضعة أيام فقط إلى شريفبورت أو ساوثهامبتون أو الهافر.

الميزة الثالثة، من منظور شركات النفط، هى أن إفريقيا توفر بيئة تعاقدية مواتية إلى حد هائل. فعلى عكس المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، حيث شركة النفط المملوكة للدولة آرامكو السعودية تحتكر التنقيب عن خام البلاد وإنتاجه وتوزيعه، يعمل معظم البلدان الإفريقية جنوب الصحراء على أساس ما يُسمى باتفاقيات المشاركة فى الإنتاج. وفى هذه الترتيبات تُمنَح شركة النفط الأجنبية رخصة للتنقيب عن النفط بشرط أن تتحمل التكلفة الأولية الخاصة بالتنقيب والإنتاج. وإذا ما اكتُشِف النفط فى تلك المساحة، تشارك شركة النفط الحكومة المضيفة فى العائدات، لكن بعد استرداد التكاليف الأولية. وبصورة عامة تقدِّم اتفاقيات المشاركة فى الإنتاج للبلدان الفقيرة التى لن يمكنها تجميع الخبرة التقنية أو مليارات الدولارات الخاصة بالاستثمار الرأسمالى المطلوب للتنقيب عن النفط. وبالنسبة لشركات النفط يمكن تحويل الاستثمار الأوَّلى الصغير نسبيًا بسرعة إلى مليارات لا حد لها من الأرباح.

ومع ذلك، فالفائدة الاستراتيجية الأخرى، بالأخص من منظور الساسة الأمريكيين، هى أنه حتى وقت قريب، وباستثناء نيجيريا، لم يكن أى من بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء المنتجة للنفط ينتمى إلى منظمة البلدان المصدرة

للنفط (أوبك).* وبذلك فهى لا تخضع للقيود الصارمة على الإنتاج التى تفرضها أوبك على أعضائها فى محاولة للحفاظ على سعر النفط مرتفعًا بشكل مصطنع. وكلما زاد مقدار النفط غير التابع لأوبك الذى يدخل السوق العالمية يصبح من الأصعب على بلدان أوبك أن تبيع خامها بأسعار مرتفعة، ويكون سعر النفط الشامل أقل. وبشكل أبسط، فإنه إذا اكتُشِفت احتياطيات جديدة فى فنزويلا فإن أثرها يكون قليلاً جدًا على سعر النفط لأن التزامات فنزويلا تجاه أوبك لن تسمح لها بزيادة إنتاجها بشكل كبير جدًا. لكن إذا اكتُشِفت احتياطيات جديدة فى الجابون فسوف تعنى نفطًا أرخص للجميع.

لكن ربما كانت أكثر سمات انتعاش إفريقيا النفطى جاذبيةً، بالنسبة للحكومات الغربية وشركات النفط على السواء، هو أن الاكتشافات الكبيرة فى السنوات الأخيرة جرت جميعها فى واقع الأمر فى البحر، فى احتياطيات المياه العميقة التى غالبًا ما تبعد أميالاً كثيرة عن اليابسة المأهولة. ويعنى هذا أنه حتى إذا اندلعت حرب أهلية أو تمرد عنيف على اليابسة (وهو باستمرار أحد المخاوف فى إفريقيا)، يمكن لشركات النفط مواصلة ضخ النفط مع احتمال قليل لأن يعترضه التخريب أو السلب والنهب أو الحماس الوطنى. وبناءً على مئات الآلاف من براميل النفط النيجيرى التى تضيع كل عام نتيجة للقتال والاحتجاجات المجتمعية والجريمة المنظمة، هذا أمر يفرح الصناعة كثيرًا.

أخيرًا، هناك سرعة النمو الكبيرة فى إنتاج النفط الإفريقى وحقيقة أن إفريقيا واحدة من آخر مناطق العالم غير المستكشفة. وفى عالم اعتاد على سماع أنه لم تعد هناك اكتشافات نفطية كبيرة، والقليل من الاحتياطيات غير المستغلة بحق المتوقع ظهورها، ثبت أن سرعة الانتعاش النفطى الإفريقى وحجمه الهائلين

* فى يناير من عام 2007، أصبحت أنجولا أول عضو جديد فى أوبك خلال أكثر من ثلاثين عامًا، ومن المتوقع أن تنضم السودان فى وقت لاحق من عام 2007. وقد انسحبت الجابون من المنظمة فى عام 1995.

بمثابة منشّط. فثلث الاكتشافات النفطية الجديدة فى العالم منذ عام 2000 جرت فى إفريقيا. ومن بين 8 مليارات برميل من احتياطيات النفط الجديدة المكتشفة فى عام 2001 عُثِر على 7 مليارات برميل هناك. وفى الأعوام من 2005 إلى 2010، من المتوقع أن يأتى 20 بالمائة من قدرة العالم الإنتاجية الجديدة من إفريقيا. وهناك الآن إحساس يكاد يكون مُعْديًا فى صناعة النفط بأنه لا أحد فى واقع الأمر يعرف فحسب مقدار النفط الذى يمكن أن يكون هناك، حيث إنه لم يشغل أحد باله قط بالتحقق من ذلك.

تؤدى هذه العوامل كلها إلى عرض القيمة : النفط الإفريقى أرخص من منافسيه وأكثر منهم أمانًا والوصول إليها أسهل، ويبدو كل يوم أن هناك المزيد منه. ومع أنه قد لا يكون بمقدور إفريقيا التنافس مع الخليج الفارسى على مستوى الاحتياطيات المثبتة، فهى تخبئ ما يكفى لجعلها منطقة "حاسمة" محتملة - منطقة نفطية يمكنها الدفع بإنتاج يكفى للحفاظ على هدوء الأسواق عندما لا يمكن التكهن بالواردات من أماكن أخرى من العالم. وكان تنويع موارد النفط هدفًا - بل هوسًا - فى الولايات المتحدة بدءًا من حظر تصدير النفط فى السبعينيات. وفهمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أنه إذا كان العالم يعتمد بشكل مبالَغ فيه على نقطتين ساخنتين أو ثلاث فيما يتعلق بأمن الطاقة الخاصة به، فهناك خطر انقطاع الواردات وتقلب الأسعار. وبالنسبة للأسباب الواضحة، فقد اكتسب السعى لتوزيع محفظة أمن الطاقة الأمريكى على نقاط متعددة إلحاحًا جديدًا منذ الحادى عشر من سبتمبر عام 2001. وفى خطاب الاتحاد الذى ألقاه فى يناير من عام 2006 قال الرئيس بوش إنه يريد الحد من اعتماد أمريكا على خام الشرق الأوسط بنسبة 75 بالمائة بحلول عام 2025.

* * *

قال بعض مؤيدى النفط الإفريقى الأكثر تحمسًا إن هناك أخيرًا "التخلى التام" الذى طال انتظاره - أى فرصة فصل مصير أمريكا للأبد عن خام الشرق

الأوسط. وعلى مدى عدة عقود، توصلت الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات الغربية إلى تسويات مثيرة للجدل مع الحكام المستبدين فى أنحاء الشرق الأوسط، من شاه إيران إلى آل سعود، فى مسعى للحفاظ على تدفق النفط. وحولت البترودولارات الغربية القبائل البدوية إلى إمارات ثرية ذات اهتمام ضئيل بالديمقراطية أو حقوق الإنسان. وولّد الدعم الأمريكى للحكومات غير الديمقراطية ولا تخضع للمساءلة استياءً كبيرًا عبر المنطقة يجد العالم بأسره صعوبة فى التعامل مع نتائجه. ويقول هؤلاء المدافعون إنه فى هذه المرة، فى إفريقيا، لدينا فرصة البدء من جديد و"تصحيح الأمر".

لكن كيف نعرف أن النفط الإفريقى يمثل بالفعل وداعًا لهذا كله؟ من نواح عديدة، الوضع فى إفريقيا أصعب من الوضع فى الشرق الأوسط وأعقد وأكثر خطورة منه بكثير. فإفريقيا تزخر بما تسمى الدول "الفاشلة" أو الدول التى تترنح دومًا على حافة الفشل، وهى اختيار مختلف عليه للابتعاد عن الحريق الهائل المدمر الصريح. فالأسلحة غير المشروعة تجرى تجارتها عبر الحدود المرنة، وهى بصورة عامة حدود خيالية، ولا تزيد السيادة الوطنية كثيرًا على مجموعة من الأعلام والأناشيد الوطنية، والقَبَلية العرقية حية كذلك، وتحولت الميليشيات الغاضبة بالفعل إلى سرقة النفط الخام كطريقة لاستمرارهم فى العمل. وطبقًا لما ذكره المعهد البحرى الوطنى، فإن خليج غينيا هو ثانى أكثر الممرات المائية خطورة فى العالم.

يشعر البعض أنه عند البحث عن بديل لسياسة الشرق الأوسط المتقلبة، ركز واضعو الاستراتيجيات فى واشنطن على كوكبة من الدول الأكثر اضطرابًا وفقرًا، من أنجولا إلى ساو تومى. وطبقًا لهذه الرواية، فإنه بينما ظلت أضواء الإعلام الدولى مسلطة على العراق والشرق الأوسط، تَشَكَّل تحالفٌ غير مقدس فى هدوء بين مراكز الأبحاث وأعضاء جماعات الضغط فى صناعة النفط وشركات العلاقات العامة ورجال الأعمال المنظمين للأعمال، الذين يحرصون جميعًا على

تحديث الأنظمة الحاكمة الفاسدة والعنيفة فى الغالب وتغيير صورتها باعتبارها حلفاء جدد خيِّرين ومهمين للغرب. وينبه دعاة حقوق الإنسان إلى أن الكثير من التسويات المهلكة التى تمت مع الحكام غير الديمقراطيين وغير المحبوبين فى الشرق الأوسط يجرى إعادته فى كل أنحاء إفريقيا، مع ما يُحتمَل أن يكون لذلك من نتائج مفجعة. وفى أسوأ الحالات، تسبب التحكم فى عائدات النفط فى صراعات عنيفة، مع تفاقم التقسيمات المريرة بالفعل بسبب وعد الثروات التى لا حصر لها للمنتصر.

لكن لا يقتصر الأمر على مجرد جوقة المؤيدين المعتادة من المتشائمين الإنسانيين والمفكرين الحضريين المحافظين المشبوهين الذين دقوا أجراس الإنذار بشأن الانتعاش النفطى الإفريقى. والاقتصاديون العمليون متشككون كذلك. ويشير قدر متزايد من الأدلة إلى أنه إلى جانب كون النفط نعمة للبلدان الإفريقية، فهو نقمة كذلك. وبلا استثناء، شهد كل بلد نامٍ اكتُشِف فيه النفط تدهورًا فى مستوى المعيشة به ويعانى أهله، بينما حققت البلدان المجاورة لها الأقل حظًا رخاءً (نسبيًا). وأطلق العلماء على هذه الظاهرة، التى تعتمد على مصفوفة غريبة من الحلول الاقتصادية والسوسيولوجية للتدفق المفاجئ لأموال النفط "مفارقة الوفرة" أو "لعنة الموارد". ومن المحتم أن يذهب قليل من ثروة النفط إلى من هم فى أمس الحاجة إليه.

إحدى فضائح انتعاش النفط الإفريقى الكبرى، على سبيل المثال، هى أنه خلق فرص عمل فى الولايات المتحدة وأوروبا أكثر مما خلق فى إفريقيا. ذلك أن 5 بالمائة فقط من المليارات والمليارات المستثمرة فى مشروعات النفط الإفريقية كل عام يُنفَق فى إفريقيا. فالتنقيب عن النفط بطبيعية كثيف رأس المال وليس كثيف العمالة. وهو ما يعنى أن معظم الاستثمار يذهب إلى تطوير وتشغيل المعدات باهظة الثمن والمتطورة، كسفن الإنتاج والتخزين والتحميل العائمة البالغ ثمنها ملايين عدة من الدولارات التى ظهرت على طول الساحل الإفريقى. والعمل القليل المطلوب فى الغالب من النوع الماهر، ولدى شركات النفط الدولية حوافز

ضئيلة لتدريب قوة العمل المحلية عندما يكون نقل المهندسين والفنيين المغتربين أرخص وأبسط. وبلغة الاقتصاديين، ربما يكون التنقيب عن النفط فى البحر "صناعة تصدير" مطلقة.

بينما أصبح المزيد من الاقتصادات الإفريقية يعتمد على عائداته النفطية، لم تكن الرهانات على إيجاد طرق للتغلب على لعنة الموارد أعلى من ذلك قط. فالنفط والغاز هما بالفعل أكبر فئة فى صادرات إفريقيا، فهى أكثر ثلاث مرات ونصف من كل الصادرات الأخرى مجتمعة. والصناعات الاستخراجية (كالنفط والغاز والتعدين) مسئولة عن50 بالمائة من الصادرات الإفريقية و 65 بالمائة من الاستثمار المباشر الأجنبى فى إفريقيا فى التسعينيات. وتقدر جمعية خدمات الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية "بتحفظ" أن 200 مليار دولار من عائدات النفط سوف تتدفق إلى خزائن الحكومات الإفريقية على مدى العقد المقبل. ويُقال إن هذا كله يجعل أنه مهم للحكومات الإفريقية أكثر من أى وقت مضى أن "تعى الأمر" وتضمن أنه مسموح للنفط أن يكون نعمة وليس نقمة لشعوبها التى عانت طويلاً.

بطبيعة الحال، يفضل آخرون رؤية انتعاش إفريقيا النفطى على أنه مجرد قصة قديمة جداً خاصة بالاستغلال الأجنبى وإخضاع أهل إفريقيا للمصالح التجارية النهمة. "تكالب على إفريقيا" كبير ثان بعد التقسيم القديم للقارة الإفريقية بواسطة القوى الاستعمارية فى أواخر القرن التاسع عشر. وحقيقة الأمر أنه فى كل مكان فى إفريقيا حاليًا يمكن رؤية الشركات الصينية والماليزية والفرنسية والأسترالية والأمريكية تتسابق على موقع لها، حيث تحاول انتزاع مساحات التنقيب باندفاع مخجل يبدو أنه يزداد قسوة كل يوم. ومن المحتم أن للعبة الشطرنج بين شركات النفط صداها فى وزارات الخارجية بدول العالم العظمى. إذ تشارك فرنسا والصين والولايات المتحدة فى منافسة على النفوذ بين دول إفريقيا المنتجة للنفط. وأبدت الصين على وجه الخصوص أنها مستعدة أن

تدفع على الفور حوافز نقدية كبيرة فى شكل ضمانات قروض مقابل الحصول على امتيازات النفط المربحة من البلدان الإفريقية.

من نصدّق إذن؟ المتشددون الملتزمون الذين يقولون لنا إن النفط الإفريقى يمكن أن يكون محفزًا لتنمية القارة وكذلك مصدرًا مهمًا لأمن الطاقة الغربية؟ أم النقاد البناءون الذين يؤكدون أهمية الإدارة المالية السليمة وشفافية الموارد، ويحذرون من أخطار الثروات النفطية التى تأتى بسهولة؟ أم المتشائمون الأفارقة الذى يقولون إن التجربة علمتنا إن الأجانب الجشعين المدفوعين بمصالحهم فى الصناعات الاستخراجية سوف يقفون فحسب فى وجه تنمية إفريقيا؟ على المدى الطويل، نعلم جميعًا أن مجرد التنقيب عن النفط فى بلد بعيد دون التفكير فى عواقب تورطنا الحتمى فى سياسته الداخلية ليس وصفة للاستقرار، أو حتى لأمن الطاقة الذى نتوق إليه بشدة. وربما يكون هذا درسًا تعلمناه من الشرق الأوسط. لكن هل يعنى هذا أنه ينبغى علينا التفكير فى إنتاج نفط إفريقيا المزدهر على أنه فى المقام الأول نعمة متنكرة فى صورة نقمة أو نقمة متنكرة فى صورة نعمة؟

ليس هذا سؤالاً تسهل الإجابة عنه، ولا سؤالاً ينطبق على المجادلات السطحية حول "الدم والنفط". ومع ذلك فهو سؤال فى أمس الحاجة إلى إجابة، أو على الأقل نقاش معقول. ذلك أن كل يوم يمضى دون هذا النقاش هو يوم آخر من هبوط طائرات على المدرجات المدارية، ويوم آخر من تحميل سفن تخزين وتفريغ النفط حمولاتها الثمينة، ويوم آخر من إحباط الأفارقة ببؤسهم ومعاناتهم وهم يشاهدون القادة يملئون جيوبهم بأموال النفط، وفرصة ضائعة أخرى لمنع الأمور من الوقوع فى الأيدى الخطأ.

الفصل الأول
الأثر الأرضى

"أراهن أنه لا يمكنك لمس السلاطة."

كان ذلك أسبوعى الأول فى إفريقيا، ولا بد أنى كنت أبدو هاويًا بكل ما تعنيه الكلمة، لأنهم كانوا يغيظونى بلا رحمة.

"لا بأس بها. فهى لن تمرضك. ليست كالسلاطات التى تتناولونها فى لندن."

كنت أتناول الغداء مع أدوا إيدون، وهى صاحبة مكتبة فى لاجوس نصف بريطانية من مواليد غينيا تصادف أنها متزوجة من سياسى رفيع المستوى فى حكومة ولاية لاجوس. وفيما بين سخريتها الوفيرة، كانت تقدم لى رؤيتها باعتبارها مغتربة إفريقية جعلت نيچيريا وطنًا بالتبنى.

قالت: "لدى النيچيريين مستوى من التسامح يتجاوز أى مستوى رأيته. وأثناء إقامتى فى نيچيريا كانت هناك مرات كثيرة جدًا قلت فيها لنفسى: وهو كذلك يا أدوا، هذه هى المرة. سوف نُضطَر لحزم حقائبنا الآن. إلى أين سنذهب؟ لكن بعد ذلك، وفى كل مرة، تتجاوز البلاد الصعاب."

عاجلاً أم آجلاً يصل كل حديث للمغتربين عن نيچيريا إلى نسخة ما من هذه النتيجة - أى أن هناك بلدًا لديه براعة فطرية لا مثيل لها فى القدرة على البقاء، وهى قدرة ملهَمة على اجتياز الأزمة تلو الأخرى، إلى حدٍّ تشبهه العيون الخارجية بالفوضى، قبل التراجع عن الحافة والانزلاق مرة أخرى إلى حالة من الغليان الجزئى.

تتحول معظم هذه النقاشات بعد ذلك إلى موضوع النفط، وسياسة دلتا النيجر المتقلبة. ولم تكن نقاشاتنا استثناءً من ذلك. ولم تكن لدى أدوا خبرة خاصة بشأن الموضوع، لكنى أعلنت عن عزمى زيارة الدلتا، ولذلك وافقت على أن تقدم لى نصيحة ودية صغيرة. فقد أخذت قلمى ودفترى ورسمت ثلاث نقاط كبيرة تفصل بين إحداها والأخرى بوصة، وأسمتها "مدينة بنين" و"سابيل" و"وارى". وبعد تقسيمها سابيل إلى قسمين، رسمت خطين مموجين خفيفين. وعلى جانب بنين من الخطين المموجين كتبت "سلام". وعلى جانب وارى كتبت "اضطرابات".

طبقًا لخبرتى المحدودة، "اضطرابات" كلمة يستعملها الناس عندما يحاولون عدم استعمال كلمة "حرب". وعندما كبرت سمعت الحكومات البريطانية المتعاقبة تصف الصراع فى أيرلندا الشمالية بـ"الاضطرابات"، قبل إخضاعها لعملية السلام. إنها واحدة من كلمات مثل "عاصف" و"غير صحى"، وجميعها تنتمى للطبقة الوسطى وتتسم بالحياء المفرط وتغطى على المدى الحقيقى للرعب الكامن. وهى نوع من الكلمات التى توقف النقاش قبل أن يبدأ فى التحول إلى نقاش عسير؛ ويشير هذا، مع حركة سريعة للحاجبين ونقر بالقلم، إلى أنه لن يتم بحث مسائل أخرى اليوم، وأشكرك شكرًا جزيلاً.

بصورة عامة، تعنى عبارة "هناك بعض الاضطرابات" للصحفى الأجنبى فى إفريقيا أن الاضطرابات توشك أن تبدأ.

طبقًا لتعريف أى إنسان، دلتا النيجر الآن مكان للاضطرابات. ذلك أن عصابات من اليافعين تجوب الأخوار والمستنقعات على متن قوارب السرعة وقد تسلحت بالأسلحة الآلية. ويُشفط النفط من خطوط الأنابيب تحت جنح الظلام ويُباع فى السوق السوداء لجمع المال لأمراء الحرب المتنافسين. وعادةً ما يُخطَف عمال النفط الأجانب ويُحتجزون طلبًا للفدية. كما تُهَاجَم المحطات العائمة وغيرها من منشآت النفط وتخرَّب، ويفسد مناخ عام من الإفلات من العقاب التعاملات الأكثر روتينية.

ومحاولة حل تعقيدات وخطوط الاضطرابات فى دلتا النيجر - ناهيك عن نقلها - قد تصبح عملاً يستغرق العمر كله. لكن كشأن معظم الصراع البشرى، يمكن تلخيص مسبباته فى المال والأرض والتناحر العرقى. وتتكون دلتا النيجر من تسع ولايات و185 حكومة محلية وسكان يبلغ تعدادهم 27 مليون نسمة. وهى تضم أربعين جماعة عرقية تتحدث 250 لهجة تنتشر عبر ما يتراوح بين 5 آلاف و6 آلاف مجتمع محلى فى منطقة مساحتها 27 ألف ميل مربع. ويمثل هذا أعلى الكثافات السكانية فى العالم، حيث تقدر الزيادة السنوية فى عدد السكان بثلاثة بالمائة. ويؤوى حوالى 1500 من هذه المجتمعات المحلية عمليات شركات النفط من نوع أو آخر. وتتقاطع آلاف الأميال من خطوط الأنابيب مع أخوار الدلتا التى تنمو فيها أشجار المانجروف، حيث تقطعها من حين لآخر نيران الغاز التى تبعث بألسنة لهب برتقالية مزمجرة فى الهواء الحار الرطب أصلاً. وتقوم المنشآت الحديثة مكيفة الهواء بجوار قرى الصيادين البدائية المصنوعة من الطين والقش، حيث تحيط بها الأسلاك الشائكة والحراس المسلحون المدربون على مراقبة المشاغبين المحليين. إنها وصفة للكوارث - وهى كذلك باستمرار.

المشكلة باختصار هى أنه طوال خمسين عامًا كانت شركات النفط الأجنبية تمارس نوعًا من أكثر عمليات التنقيب والإنتاج تعقيدًا فى العالم، حيث تستخدم ما قيمته ملايين الدولارات من المعدات فائقة الحداثة المستوردة على خلفية شديدة البؤس والقذارة من العصر الحجرى. فقد استخرجت ملايين البراميل من النفط التى بيعت فى السوق العالمية بمئات المليارات من الدولارات، لكن أهل دلتا النيجر لم يروا فى واقع الأمر شيئًا من فوائدها. وبينما استغلت الأنظمة العسكرية المتعاقبة عائدات النفط لشراء المساكن فى ماى فير أو بناء الحصون على الرمال فى العاصمة البعيدة أبوجا، فإن الكثيرين فى الدلتا يعيشون كما كان أسلافهم يعيشون قبل مئات، بل آلاف، السنين - أكواخ مبنية يدويًا من الطين والقش. ومع أن الدلتا تنتج 100 بالمائة من نفط البلاد وغازها، فإن أهلها يعيشون بلا كهرباء أو ماء شرب نظيف. والتعليم غير منتظم، حيث توجد مدرسة

ثانوية واحدة لكل 14 ألف شخص. وهناك القليل من الخدمات العامة فى الدلتا، وتلك الموجودة منها يصعب الوصول إليها لأنه ليست هناك طرق. وتعنى زيارة الطبيب السفر لساعات بالقارب عبر الأخوار.

من حين لآخر، يتسرب النفط إلى تلك الأخوار،* وتتعطل مجتمعات الصيد أو تُشرَّد أو تدخل فى صراع عنيف مع بعضها البعض على أموال التعويضات. وعندما كان أهل الدلتا يحاولون الاحتجاج كان يتم رشوتهم أو تأليبهم على بعضهم البعض أو تُطلَق عليهم النار. وانتشار الجريمة والخروج على القانون وقلاقل الشباب التى ابتُليت بها الدلتا نتيجة لذلك ربما تكون فى واقع الأمر "اضطرابات" وليست حربًا فعلية، من ذلك النوع الذى يصنع أخبار المساء والمشاجرات التى تقع فى حفلات العشاء. لكن بالنسبة لمن يكسبون رزقًا ضئيلاً بشق الأنفس فى قرى الصيادين المعزولة شديدة الحرارة والرطوبة فى المستنقعات وروافد الدلتا، المحصورة بين قوات الأمن، التى تستأجرها شركات النفط الدولية لحماية شبكات خطوط الأنابيب ومحطات الضخ قيمتها ملايين عديدة من الدولارات، والعصابات الجوالة من الميليشيات العرقية الغاضبة المصممة على تعطيل عملياتها، والجنود ووحدات الشرطة الخاصة التابعة للدولة النيجيرية - والأطراف جميعها مدججة بالسلاح - والتمييز أكاديمى إلى حد كبير. وفى اليوم الطيب، يخرجون فى ضباب الصباح بقواربهم المصنوعة من جذوع الخشب المجوفة ويعودون فى المساء بالقليل من أسماك السلور والنعاب الأرقط الهزيلة التى يجففونها فى الشمس ليوم آخر.

وفى اليوم السيء، ربما لا يعودون بالمرة.

* فى أكتوبر من عام 2006، ذكر صندوق الحياة البرية العالمى أن حوالى 1,5 مليون طن من النفط تسرب فى الدلتا على مدى الخمسين عامًا الماضية، وهو ما يساوى حدوث كارثة إكسون فالد كل اثنى عشر شهرًا.

حتى أكثر التقديرات تحفظًا لعدد الوفيات ـ ربما ألف شخص كل عام ـ تقترب من فئة "الصراع عالى الكثافة"، إلى جانب البقع الساخنة الأكثر شهرة كالشيشان وكولومبيا. وفى مارس من عام 2005، أصبحت مشكلات دلتا النيجر التى تبدو غير قابلة للحل من الحدة بحيث دفعت مجلس الاستخبارات القومية الأمريكية إلى تعريف "انهيار نيجيريا التام" على أنه أحد أهم "مخاطر الانحدار" التى تهدد استقرار بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كافةً فى الأعوام المقبلة.

* * *

أكبر انخفاض فى قيمة أوراق النقد فى نيجيريا هو أن الورقة فئة 1000 نايرا (وقت طبع الكتاب) تساوى أقل من4 دولارات. وهى تحمل على وجهها صورة لنامدى أزيكيوى الزعيم القومى من قبيلة إيجبو الذى ساعد فى التفاوض على استقلال نيجيريا عن بريطانيا فى عام 1960. وعلى الظهر صورة حفار نفط. وتذكِّر الصورتان بوقت كانت تبدو فيه نيجيريا واقفة على قمة العالم ـ واثقة من نفسها، وواثقة من المستقبل، وتتحكم بقوة فى مصيرها. لقد كان عصر التحرر الإفريقى، حيث كان هناك شعور بأن بلدًا جديدًا يولَد كل بضعة أسابيع، وكان أبطاله مترعين بالآمال بشأن الحياة دون نير الاستعمار. وبدا أن نيجيريا، بعدد سكانها الهائل الراقد فوق أكبر مستودعات الهيدروكربون فى العالم، توشك أن تصبح قوة عظمى إفريقية.

ومع ذلك، فقد سار شىءٌ ما سيرًا خاطئًا بمرور الوقت. إذ انكمش اقتصاد البلاد العام وانخفض مستوى معيشة سكانها البالغ عددهم 130 مليون نسمة باطّراد منذ الاستقلال، إلى حد أن البنك الدولى يصنف نيجيريا الآن على أنها واحدة من الدول العشرين الأكثر فقرًا فى العالم. وهى اليوم بلد يضخ أكثر من مليونى برميل نفط يوميًا ومميزة بأنها سابع أكبر دول العالم المنتجة للنفط، ويعيش 57 بالمائة من سكانها على أقل من دولار أمريكى فى اليوم. وترتفع هذه النسبة إلى 70 بالمائة فى الدلتا. وحتى البنزين، الذى ينبغى أن يكون رخيصًا

ووفيرًا، يكاد يُستورَد بالكامل من الخارج بتكلفة كبيرة، بسبب التوقف التام لمعامل التكرير النيچيرية عن العمل.

حولت الدورات التى لا تنتهى من الدين والتضخم المفرط، الذى يصيب البلاد بالشلل، حياة المواطنين النيچيريين اليومية إلى معركة مؤلمة من أجل البقاء. وكان هناك وقت كانت تبدو فيها الخمسمائة نايرا مبلغًا ضخمًا من المال لكل نيچيرى تقريبًا، وكان يتم تبادلها بألفى دولار فى سوق العملات. واليوم نادرا ما تغطى الورقة فئة 500 نايرا التى تحمل صورتى أزيكيوى وحفار النفط أجرة التاكسى. وأوراق النقد البنية القذرة التى فقدت قيمتها يتم حشوها داخل تابلوه السيارة فى أنحاء البلاد كأكوام الفكة الصغيرة، وهو حالها بالفعل.

لا بد لأية مناقشة للنفط الإفريقى أن تبدأ فى نيچيريا . ليس فقط لأنها إلى حد بعيد أكبر منتج للنفط فى إفريقيا، بل كذلك لأن بها أكبر خبرات إفريقيا وأشملها فى التنقيب الدولى عن النفط. فالنفط مجدول فى نسيج تاريخ الدولة البالغ عمره ستة وأربعين عامًا على النحو الذى تم به نسج وجوه أبطال تحريرها فى أوراق نقدها . لكن بدلاً من أن تصبح نيچيريا شعلة مضيئة لجاراتها الأقل خبرةً، ونوعًا من جامعة النفط الإفريقية الحية التى تؤلف الكتاب الدراسى وهى تمضى قُدُمًا، فقد أصبحت دراسة حالة لنوع الفوضى والدمار الذى يمكن أن يحل بانتعاش النفط فى دولة كانت واعدة لولا ذلك. وفى أنحاء القارة، أصبحت كلمة "نيچيريا" اختزالاً لما يرغب الكل فى تحاشيه عندما ينقبون عن النفط فى إفريقيا . فهى مرادف لـ "الاضطرابات".

كيف ساءت الأمور إلى هذا الحد؟ كيف سمح بلد كان فى وقت من الأوقات يمد الولايات المتحدة بالنفط على نحو يزيد على ما تقدمه لها المملكة العربية السعودية بأن يكون النفط نفسه أحد لوازم تفككه البطىء والمطرد؟ كيف أصبحت دلتا نهر خصبة تكثر فيها المستنقعات تؤوى قبائل صيادى الأسماك فى القوارب الخشبية مسرحًا لصراع شديد العنف وغير متوقع لا يبدو أن شركات النفط

العالمية ولا أحد أقوى جيوش إفريقيا قادرة على التصدى له؟ ولنستعر عبارة أشهر الروائيين النيچيريين تشينوا أتشيبى: "كيف تداعت الأشياء؟"

فى عام 1900، انتقدت مجلة "ذى إيكونوميست" قرار الحكومة البريطانية ضم دلتا النيجر، حيث أسمتها "مستنقعًا يعج بالملاريا". ولم يكن "المنتَج" الذى أشارت إليه المجلة هو النفط الخام وإنما زيت النخيل الذى كان فى ذلك الحين يحظى بالتقدير كمادة تشحيم للآلات فى مصانع الثورة الصناعية وكمادة أساسية لصناعة الصابون والشموع والمارجرين. وما كانت الإيكونوميست لتتوقع أنه بعد قرن سيولِّد المستنقعُ الذى تتفشى فيه الملاريا عائدًا يزيد على 300 مليار دولار من نوع مختلف جدًا من الزيت.

لكن ثبت أن هذا الرأى يتسم بالبصيرة.

فى عام 1865 أعلنت الحكومة البريطانية، التى كانت تعمل تحت ضغط من تجار زيت النخيل فى ليڤربول الذين كانوا يخشون مشاركة المنافسين الفرنسيين والألمان لهم فى تجارتهم الإفريقية الرابحة، أن الدلتا محمية بريطانية، عُرِفت فى النهاية باسم محمية جنوب نيچيريا. ولم يكن استخدام مصطلح "محمية" مصادفةً. فقد "وافقت" ممالك الدلتا المختلفة - غالبًا فى ظروف تدعو للشك إلى حد ما شملت قطع من الورق تفهمها - على السماح للبحرية الملكية بأن تكون مسئولة عن أمنها الجماعى، وهو ما يعنى فى واقع الأمر ضمان عدم ممارسة دولة أوروبية أخرى للأعمال التجارية معها. والحقيقة أن تلك الممالك كانت شركاء تجاريين غير أكفاء بموجب الحماية العسكرية، وليست "مستعمرات".

فى العقود التالية، تم إخضاع الخلافات (جمع خلافة) المسلمة الشاسعة الواقعة شمال نهر بينو - التى كانت تتمتع بعلاقات ثقافية ودينية وتجارية قوية مع شمال إفريقيا وشبه جزيرة العرب ولم تكن لها علاقة كبيرة من الناحية التاريخية بممالك الدلتا الواقعة إلى الجنوب منها - بواسطة البريطانيين الذين منحوها قدرًا غير معتاد من الحكم الذاتى تحت مظلة محمية شمال نيچيريا، اعترافًا

بحضارتها التراتبية والأكثر تقدمًا من الناحية العلمية. وفى عام 1914 جُمِع بين المحميتين الشمالية والجنوبية ومستعمرة لاجوس فى الغرب (التى أُقيمت فى المقام الأول كامتياز استغلال الغابات)، وأُدمج الثلاثة فيما اقترحت زوجة الحاكم البريطانى يومًا تسميته "نيچيريا".

كان الإيجبو (أو الإيبو) وعددهم 15 مليونًا. وهى قبيلة قوية من مزارعى الياما والكاسافا الذين كانت لهم علاقات غير مستقرة مع العشرات من قبائل الدلتا التى تمثل أقلية (وكانت واحدة منهم على الأقل، وهى قبيلة الإيچاو، قد باعتهم كعبيد طوال فترة تقترب من القرن). هم أغلب سكان محمية جنوب نيچيريا. وفى الشمال كانت الغلبة للهوسا والفولانى ومعظمهم من المسلمين، بينما كانت لاجوس والجنوب الشرقى ينتميان فى الغالب لقبيلة اليوروبا. وبعد الاستقلال كان الافتراض السائد هو أنه لمصلحة الاستقرار القومى، سوف تجد المناطق الثلاثة طرقًا للمشاركة فى المناصب الحكومية فيما بينها. وسرعان ما أصبح هذا الترتيب غير الرسمى معروفًا بـ"مبدأ الطابع الفدرالى".

الواقع أنه يمكن وصف السياسة النيچيرية منذ عام 1960 بأنها ثالوث غير مستقر يفتقر إلى الحب، يجمع بين قبائل الأغلبية الثلاث، التى تعتقد كلٌّ منها أن الأخريين تتآمران عليها، بينما كانت قبائل الأقلية فى البلاد التى يزيد عددها على المائتى قبيلة تشعر أنه يجرى تهميشها كى تدافع عن بقائها، بينما القبائل الثلاث الكبيرة تتقاسم غنائم البلاد. ولكى تتعقد الأمور أكثر، كانت كل قبيلة من قبائل الأغلبية تعقد بانتظام تحالفات سياسية مع قبائل الأقلية فى أجزاء أخرى من البلاد، حيث تلعب على إحباطاتها لتعزيز موقفها وتبدو "وطنية" وقومية نيچيرية، بينما تقضى على قبيلتى الأغلبية المنافسة لها فى عقر دارها. ومع ذلك، وبطريقة معاكسة، أبقى نظام المفاوضات العرقية المصحوبة بالتنازلات المتبادلة والمساومات على نيچيريا مجتمعة على مر السنين. وفى ستينيات القرن العشرين تعلم النيچيريون بالتجربة أن النزعة الانفصالية العرقية، رغم إغرائها، يمكن أن

تؤدى إلى الموت والدمار فحسب، فى دولة جرت بلقنتها كالجمهورية المستقلة حديثًا.

بدأت دمدمة الاضطراب الأولى فى دلتا النيجر فى عام 1966 عندما أدركت قبيلة إيچاو، وهى إحدى كبرى قبائل الأقلية فى نيچيريا، أنها ترقد على منجم ذهب. وكانت شركة شل قد اكتشفت النفط فى عام 1956، فى قرية أولويبيرى التابعة لقبيلة إيچاو، وسرعان ما ازداد إنتاج نيچيريا زيادة كبيرة ليصل إلى أكثر من 400 ألف برميل يوميًا، كان جزء كبير منها يُستخرَج من المستنقعات والأخوار فى أرض قبيلة إيچاو. ولأنهما كانا مستاءين من هيمنة قبيلة إيجبو فى الجنوب الشرقى، بينما كانا على وعى شديد بأنه من غير المرجح أن تستخدم الحكومة التى يهيمن عليها الشماليون فى لاجوس (التى كانت العاصمة القومية حينذاك) عائدات النفط لمصلحة قبيلة إيچاو، فقد أسس إيزاك بورو ونوتتجهام ديك، وهما شابان راديكاليان مثاليان، خدمة متطوعى دلتا النيجر فى فبراير من عام 1966 وأعلنا الدلتا جمهورية إيچاو المستقلة. وأعلنت "حكومة" أرض إيچاو المؤقتة إلغاء عقود النفط كافةً، وأمرت شركات النفط بالتفاوض مباشرة مع الجمهورية الجديدة، وطلبت ممن هم من غير أبناء قبيلة إيچاو جميعًا التسجيل فى دائرة الأمن الأهلية لدلتا النيجر خلال أربع وعشرين ساعة. ونجحت الدائرة فى الاستيلاء على يناجوا، وهى أكبر مدن المنطقة، قبل أن يدخلها الجيش النيچيرى، حيث استخدموا عوامات اقترضوها من شركة شل. وسرعان ما سُحقت الجمهورية الوليدة، لكن إيزاك بورو دخل تاريخ إيچاو باعتباره بطلاً حارب الدولة النيچيرية بالنيابة عن شعبه. ومن منظور الحكومة الفدرالية، فقد وقعت سابقة خطيرة.

كانت السنوات الثلاث التى أعقبت ذلك هى الأكثر اضطرابًا وألمًا فى التاريخ النيچيرى. وكانت حرب بيافرا فى الفترة من 1967 إلى 1970، التى اندلعت عندما أعلنت قبيلة إيجبو استقلال جمهورية بيافرا فى الجنوب الشرقى من

نيجيريا، أول مأساة إفريقية متلفزة فى العالم وبداية النهاية بالنسبة للنزعة التفاؤلية الإفريقية المبتهجة فى ستينيات القرن العشرين. وعلى مدى شهور، شاهد العالم لقطات مصورة للأطفال المتضورين جوعًا؛ حيث زعمت قبيلة إيجبو (مع شىء من المبالغة) أن الدولة النيچيرية ترتكب "الإبادة الجماعية" ضدهم. وطبقًا لبعض التقديرات، فقد لقى مليونا شخص حتفهم أثناء الحرب، قضى أغلبهم بسبب المرض والجوع. وهناك أسباب كثيرة لعدم قدرة الجمهورية البيافرية على الانفصال عن الاتحاد النيچيرى، لكن ما حال دون ذلك هو أن الإيجبو لم تستطع قط الاعتماد على دعم الأقليات الجنوبية الشرقية المهمة، مثل إيچاو التى كانت تعرف إلى حد كبير جدًا أنها سوف تعانى من مصير أشد سوءًا فى بيافرا المستقلة الخاضعة لهيمنة الإيجبو.

قضت واقعة بيافرا بشكل مؤثر ولعقود على أى كلام متحمس عن الانفصال والنزعة الانفصالية العرقية. ورغم مواصلة الإحباط فيما يتعلق بالحكومة الفدرالية فى التصاعد بين أقليات دلتا النيجر فى السبعينيات والثمانينيات، فقد بلغ القليل من الاحتجاجات حد المواجهة العنيفة بين الناشطين والقوات النيچيرية. وغالبًا ما فشل الشبان المحليون الساخطون، الذين قرروا إحداث اضطراب، فى الحصول على دعم مجتمعاتهم المحلية التى كانت تفضل تحاشى المشكلات والتركيز على البقاء. فلم يكن هناك شخص واحد فى نيچيريا لديه الشجاعة للدخول فى بيافرا جديدة.

كانت تلك كذلك السنوات التى جعلت فيها شركات النفط الدولية - غير المهتمة بالتعايش طويل المدى مع المجتمعات المحلية، أو غير المتأكدة من كيفية تحقيقه - ممارستها غير الرسمية هى رشوة زعماء القرى لضمان عدم قيام الشبان المحليين بتعطيل عملياتها. وبدا أن هذه المقاربة نجحت لبعض الوقت، لكنها لم تنجح فى النهاية إلا فى خلق منازعات عنيفة بين القرى المجاورة المتنافسة على هبات شركات النفط، ناهيك عن المنازعات القبيحة على لقب رئيس القرية الذى

صار مربحًا فجأةً. وتحولت التقاليد التى تعود إلى قرون إلى انتزاع صريح للمال، ذلك أن الحكام التقليديين كانوا يحصلون على هبات شركات النفط فحسب ويعجزون عن احتواء الشباب الغاضب. وتحولت شركات النفط الغاضبة إلى الشبان أنفسهم، حيث عرضت عليهم "وظائف وهمية" ـ لم تكن تتطلب منهم أى شىء سوى الوعد بعدم مهاجمة منشآت النفط. وكان يُدفَع لهم أجر للبقاء فى البيت، بالمعنى الحرفى للكلمة.

وشيئًا فشيئًا وجدت شركات النفط الأجنبية أنها وقعت فى شَرَك المنطق الملتوى للمسألة برمتها لكنه غير قابل للجدل، وهو أن تبطن افتراضاتها وتتعلم قبول درجة من التسوية الأخلاقية كجزء من ثمن القيام بالأعمال فى نيجيريا. وهو ما كان تتردد فى القيام به أحيانًا وتفعله طواعيةً فى أحيان أخرى. ومن جانبها، كانت الحكومة النيجيرية، التى كانت على علم تام بأهمية عائدات النفط لبقائها، تحكم قبضتها على السلطة وموقف من القانون والنظام على نحو جعل شركات النفط تبدو كأنها أشخاص ضعاف حمقى. والواقع أن مقاربة العصا والجزرة هى التى أبقت على هدوء الدلتا طوال تلك السنوات. فمن ناحية كان هناك شبح حرب الاستنزاف الدموية الكئيب على نمط حرب بيافرا كامنًا باعتباره رادعًا قويًا لأية انتفاضة منظمة على مستوى كبير، بينما كانت الرشوة المتفشية تضمن من ناحية أخرى إدراك أهل الدلتا أن الاستسلام يحمل معه مكافآته. ولأنهم كانوا محصورين بين صخرة الإفلاس الأخلاقى وصخرة التطهير العرقى، فقد تحدث أشد الأيديولوجيين عنادًا وحدهم عن حقوق شعبهم. وسقطت الدلتا فى توازن غير مستقر.

ومع ذلك فإنه مع بداية التسعينيات كان الوضع يفلت من السيطرة من جديد. ففى "مذبحة" عام 1990 فى أوموتشيم، يزعمون أن عشرات الأشخاص من قبيلة إتشى قتلتهم قوات الشرطة المتنقلة النيجيرية سيئة السمعة ـ التى تُكنَّى بـ "اقتل وانصرف" لعدم اهتمامها بحفظ النظام بحرص ولباقة. وفى التاسع والعشرين

من أكتوبر طلب مديرو شل، الذين سمعوا أن هناك "هجومًا وشيكًا" على عملياتهم بالقرب من أوميتشيم، من مفوض شرطة ولاية الأنهار إرسال شرطة مكافحة الشغب لحماية منشآتهم. واتضح أن "الهجوم" احتجاجٌ سلميٌ خارج منشأة شل، لكن وحدة الشرطة المطلوبة فتحت النار على القرويين، الذين تشتتوا وسط الأحراش. وبالإضافة إلى ذلك، عادت الشرطة قبيل فجر اليوم التالى وقتلت هؤلاء القرويين الذين وجدتهم عائدين من الأحراش. وطبقًا لما ذكرته منظمة العفو الدولية، فقد دُمِّر 495 منزلاً أو أضرمت فيها النيران وقُتل 80 شخصًا. وحكم التحقيق القضائى الذى تم فى أعقاب ذلك، فى عرض لاستقلال نادرًا ما شوهد أثناء فترة نظام الحكم العسكرى فى ذلك الحين، بأن الشرطة أبدت "استهانة لا تبالى بشىء فيما يتعلق بالأرواح والممتلكات".

كان ذلك نمطًا سوف يتكرر فى أنحاء الدلتا فى التسعينيات. وسوف تفسح سنوات من التسوية والركود المجال لتشنجات الغضب. وسوف تجد شل، أو أية شركة من شركات النفط الكبرى الأخرى العاملة فى المنطقة، نفسها هدفًا للتظاهر وسوف تسعى للحصول على حماية السلطات النيجيرية. وسوف تصل هذه الحماية من الجنود الشبان مفرطى الحماس الذين يتقاضون رواتب متدنية. ينتمى بعضهم إلى قبائل ذات تاريخ من العداء نحو الأطراف المعتدية. تحت قيادة ضباط مدفوعين من رؤسائهم الذين يرون أنه من الضرورى جعل المجتمعات المحلية تدفع ثمن جسارتها.

فى المرة تلو الأخرى، والقرية تلو الأخرى، سوف يتجسد المشهد المحزن نفسه، حيث قابلت الطغمة الحاكمة العسكرية المواطن الذى لا حول له بالعربدة التى اتسمت بالعنف والانتقام وكانت تخلِّف باستمرار أجساد الأبناء والأحفاد التى تتلوى فى الطين. وفى كل مرة كانت البنادق تصمت، ويعود الصيادون إلى الأخوار. وفى كل مرة كانت منظمات حقوق الإنسان الدولية تصدر توصيات إجبارية. ومن حين لآخر كانت تكتب تقارير أكثر تفصيلاً زاخرة بتفاصيل تقشعر

لها الأبدان حول مستوى الوحشية التى ينطوى عليها ذلك. لكن مع ذلك كان قليلون خارج نيجيريا من يلاحظون الوضع المتردى فى الدلتا.

ثم ظهر كين.

فى منطقة من الأقليات الصغيرة المهمَلة، كانت قبيلة الأوجونى بين القبائل الأصغر حجمًا والأكثر إهمالاً. فإجمالى ما يشير إليه الأوجونى المقاتلين على أنه "أرض أوجونى" هو 400 ميل مربع فحسب فى منطقة يعيش فيها على الأكثر 500 ألف شخص. وهو وجود ضئيل فى بلد يعيش فيه 130 مليونًا. لكن مع بداية التسعينيات، كانت آبار شل الستة والتسعون قد ضخت ما يزيد على 600 مليون برميل من النفط من تحت أرض أوجونى، وبيع هذا النفط بمليارات الدولارات فى السوق العالمية. وكان ستة من زعماء الأوجونى قد كتبوا فى السبعينيات إلى حاكم ولاية الأنهار مطالبين بحصة أكبر من عائدات النفط وإصلاح الأضرار البيئية التى أحدثها التنقيب عن النفط. ولم يرد أحد على رسالتهم.

وفى أواخر عام 1992 أصدرت جماعة أطلقت على نفسها "بقاء شعب الأوجونى" إنذارًا مدته ثلاثون يومًا لشركة شل، حيث طالب الشركة بالإيجارات المتأخرة ودفع تعويض عن الأضرار للمجتمعات المحلية التى تأثرت بعملياتها وإلا فلتستعد لمغادرة أرض أوجونى للأبد. وكانت حركة بقاء شعب الأوجونى بقيادة كين سارو ويوا، وهو صحفى وروائى وكاتب سيناريو للمسلسلات التليفزيونية يتمتع بكاريزما وبقدرة على اجتذاب الشهرة. وفى وقت مبكر من ذلك العام، سافر سارو ويوا إلى أوروبا حيث اتصل بناشطين اجتماعيين وبيئيين بارزين كمؤسِّسة سلسلة بودى شوب ومديرتها التنفيذية أنيتا روديك. وعندما انتهى إنذار جماعة بقاء شعب الأوجونى فى يناير من عام 1993، نظَّم 300 ألف من الأوجونى مظاهرة سلمية انصرفت دون حوادث فى الغالب. وأدرك مديرو شل فى لندن ولاهاى أنهم يواجهون مشكلة.

بعد ثلاثة أشهر، فى أبريل، واجهت شركة خطوط الأنابيب الأمريكية ويلبروز، المتعاقدة مع شل، خارج قرية بيارا مجموعة من مزارعى الأوجونى الذين طالبوها بالكف عن العمل. وبسرعة وصلت قوات الجيش النيچيرى إلى مكان الحدث وبدأت إطلاق النار على الناشطين، حيث قتلت واحدًا وجرحت أحد عشرًا. وفى أعقاب ذلك أعلنت شل أنها أُجبرت على تعليق أنشطتها فى المنطقة بسبب العداء الجماهيرى. وهو قبول أرسل موجة من التوتر الدرامى فى أنحاء نيچيريا وأثار الخوف من وقوع "بيافرا أخرى". ووصف البرلمان فى أبوچا الحركة بأنها حركة انفصالية وخائنة وحظرها.

خلال العام التالى، خلّفت الصدامات شديدة العنف - التى كان بعضها بين الأوجونى والقبائل المجاورة وكان الجيش النيچيرى يثيرها فى السر - المئات من القرويين الأوجونى القتلى. وأثناء ذلك، كانت شل متلهفة إلى العودة للعمل فى الحقول التى تركتها بعد واقعة ويلبروز. وأخيرًا، وفى مايو من عام 1994، بلغت الأحداث ذروتها عندما قطع اجتماعًا لزعماء الأوجونى حشدٌ من الغوغاء ظهر فجأة وقتل أربعة من زعماء القبيلة. وأُلقى القبض على كين سارو ويوا، الذى يتفق معظم المراقبين على عدم وجوده بالقرب من الاجتماع، ووُجِّهت له تهم القتل بعد ذلك، ومعه ثمانية آخرون من ناشطى الحركة. وفى سلسلة من الاجتماعات السرية التى عُقدت فى بيت شقيق سارو ويوا، أوينز ويوا، فى يوليو من عام 1995، عرض برايان أندرسون مدير شل التنفيذى فى نيچيريا حينذاك التوسط لدى السلطات بالنيابة عن الرجال التسعة، شريطة أن تنهى الحركة حملتها وتصدر بيانًا صحفيًا تبرئ فيه الشركة من مسئولية الضرر البيئى فى أرض أوجونى. ورفض الأخوان ويوا تسليم شل نصر العلاقات العامة الذى كانت ترغب فيه بشدة، وفى العاشر من نوفمبر عام 1995، وفى أعقاب محاكمة وصفها المراقبون بأنها مسرحية هزلية، شُنق الأوجوني التسعة فى پورت هاركوت. وقد قوبل الخبر بصدمة وعدم تصديق من جانب تحالف الناشطين الدولى الذى احتشد من أجل قضية أوجونى على مدى العامين السابقين. ووصف چون ميچور

رئيس وزراء بريطانيا الإعدام بأنه "جريمة قتل قضائية" وعلى الفور تم تعليق عضوية نيجيريا فى الكومنولث.

فى أواخر التسعينيات كانت الأمور تخرج عن السيطرة بشكل مطّرد فى الدلتا. وحل أسلوب أشد عفوية ومواجهة للنشاط السياسى، يرى الإجرام والتخريب سلاحين مبرَّرين فى حرب العصابات ضد الدولة النيجيرية، محل حركة الاحتجاجات المنظمة التى نظمها سارو ويوا وجماعة بقاء شعب الأوجونى. ولم يرَ الشبان الساخطون عارًا فى احتلال محطات الضخ، وتخريب خطوط الأنابيب، وخطف العمال الأجانب - أو قتلهم. ولجأ الأشد يأسًا منهم إلى تخريب خطوط الأنابيب، على أمل أن يؤدى تسرب النفط الذى يعقب ذلك إلى تعويض مجزٍ لقراهم. ولأول مرة، ظهرت تشكيلات عصابية منظمة بضاعتها هى استغلال خط الإنتاج والاستيلاء على النفط الخام وبيعه فى السوق السوداء - وهى الممارسة التى باتت تُعرَف منذ ذلك الحين بـ"التزود غير المشروع بالوقود". وبحلول عام 2003 كان ما يقدر بمائتى ألف برميل من النفط يختفى كل يوم فى نيجيريا، مما يسبب خسارة للخزانة القومية تقدر بحوالى مائة مليون دولار أسبوعيًا.

ومع ذلك فمن المحتمل أن التطور الأكثر إثارةً للقلق هو أن المجتمعات المحلية المحرومة من حقوقها كانت تقضى وقتًا أقل فى مواجهات مع الأفراد العاملين بشركات النفط أو الجنود النيجيريين، ووقتًا أكثر فى التصادم مع بعضها البعض. وبصورة عامة، كان الموضوع المثار هو حقها فى أن تعترف بها الشركات المنتجة للنفط باعتبارها "مجتمعًا منتجًا للنفط". وعلى مر السنين، رأى القرويون أن هذه التسمية حملت معها مجموعة كبيرة مثيرة من المزايا. وفى كل مرة كانت ترغب فيها إحدى شركات النفط الحفر فى بقعة جديدة من الدلتا، كان القانون الدولى والقواعد الإرشادية للشركة تتطلب منها عمل تقييم للأثر الاجتماعى والبيئى لتحديد الإزعاج المحتمل للمجتمع المحلى. وسيكون المتوقع من الشركة أن تجتمع

مع قادة المجتمع المحلى والاستماع إلى المظالم بعد أن تكون العمليات قد بدأت. وسيكون من اللازم بعد ذلك بذل جهد لتوفير فرص عمل للشباب المحلى. وإذا كان هناك تسرب نفطى يكون على الشركة دفع التعويضات.

فى تلك المنطقة التى أهملها الساسة القوميون واستغلوها لعقود، أدرك السكان المحليون إلى حد بعيد أن البيض المرافقين للحفارات كانوا أملهم الأخير فى التنمية التى توقعوا أن تأتى بها ثروة النفط. ومع تكنولوجيا شركات النفط الممتازة وروح الشركات الديناميكية، بات يُنظَر إليها على أنها بديل للدولة. وكان ذلك دورًا لم تستمتع به أو كانت مؤهلة بشكل كبير للقيام به. وفى مياه الدلتا المدجزرية التى تكثر فيها المستنقعات، كانت أنماط المستوطنات البشرية تميل إلى اتّباع كميات الأسماك التى يصطادها الصيادون، ولم تحدد السلطات المحلية حدود القرى بشكل واضح قط. وكان من المحتم أن تثير محاولات شركات النفط تحديد ممثلى المجتمعات المحلية والتعامل معهم، النزاعات الإقليمية. وليست هذه النزاعات بالأمر الجديد على الدلتا، لكن جرت العادة أن تكون على حقوق الصيد. وعندما أصبحت الأنصبة آلاف الدولارات من هبات شركات النفط، كانت النتائج متوقعة. ففى مارس من عام 1977، عندما نُقِل مقر منطقة الحكومة المحلية من بلدة تابعة لقبيلة إيچاو إلى بلدة تابعة لقبيلة اتسيكيرى، اندلعت أعمال عنف دموية. وفى عام 2003 تجدد النزاع، وخلّف العنف الذى نتج عن ذلك حوالى ألف قتيل. وأُجبِرت شرك تشيفرون إلى وقف عملياتها فى محطة إسكرافوس، وكانت النتيجة خصم 800 ألف برميل نفط يوميًا ـ ثلث إنتاج نيچيريا ـ من الأسواق العالمية لشهور عديدة.

كانت قبيلة إيچاو باستمرار أكبر جماعة عرقية تتأثر بشكل مباشر من التنقيب عن النفط فى الدلتا، ولذلك فليس مستغربًا أن تعود راية المقاومة إلى الإيچاو فى السنوات التى أعقبت شنق كين سارو ويوا. وبإلهام من التعاطف الدولى المتدفق الذى استطاعت جماعة عرقية صغيرة مثل الأوجونى أن تحشده،

بدأت قبيلة إيجاو الأكثر عددًا وتشددًا التنظيم. ففى الحادى عشر من ديسمبر عام 1998، تَجَمَّع قادة إيجاو فى كاياما، وكصدى لإنذار أوجونى قبل ذلك بست سنوات، أعلنوا أنه على كل شركات النفط أن ترحل بحلول الثلاثين من ديسمبر، "لحين حل مسألة ملكية الموارد والسيطرة فى منطقة إيجاو فى دلتا النيجر". وعندما حل الثلاثون من ديسمبر، أطلقت قوات الأمن النار على شبان إيجاو الساعين لتنفيذ شروط إعلان كاياما فى يناجوا عاصمة ولاية بايلسا. وأُعلنت حالة الطوارئ لمدة أسبوع بينما كان الجنود النيجيريون وشبان إيجاو يخوضون معارك مستمرة فى أنحاء بايلسا.

مأساة قصة دلتا النيجر هى أنه يمكن روايتها من خلال أعين أى من أقليات الدلتا الكثيرة المتأثرة بإنتاج النفط. فالأورهوبو والإيجاو والإتشى والإتسيكيرى والأوجونى والإيدو والإفيك لدى كل منهم رواية ما للقصة يحكيها. ومع ذلك، عندما زرت نيجيريا فى يناير من عام 2005 كان مجتمع إيجاو المحلى فى كولا موضع اهتمام نشرات الأخبار. فقبل ذلك ببضعة أسابيع، احتل الآلاف من قرويى كولا، الغاضبين من عدم الوفاء بوعود شل وتشيفرون الخاصة بمشروعات التنمية، محطات الضخ التابعة للشركتين فى المنطقة، مما منع تدفق 120 ألف برميل يوميًا. ورفض المحتجون الانصراف قبل التوقيع على مذكرة تفاهم جدية بها ضمانات واضحة للتعويض ومشروعات البنية التحتية للمجتمع المحلى.

على مر السنين، أصبحت مذكرة التفاهم إجراء تشغيل قياسى بالنسبة لشركات النفط الدولية والمجتمعات المحلية التى عرفت أن تعاملها مع بعضها البعض بشكل مباشر مفضل بشكل مطلق على ترك الأمور للحكومة النيجيرية. ومما يؤسف له أن مذكرات التفاهم بطبيعتها وثائق غير رسمية تحدد الخطوط العامة للمبادئ المتفق عليها، ونادرًا ما تزيد على حفنة من الوعود - من قبيل تمويل حفر آبار المياه أو بناء العيادات - تقدمها شركات النفط مقابل بيئة عمل سلمية. وقد جرت العادة على أنه عندما تشعر المجتمعات المحلية أنه لا يتم الوفاء

بالوعود، فإنها تستولى على محطات الضخ أو تخرب العمليات فى محاولة لِلَفْتِ الانتباه إلى المشكلة.

بعد عدة أسابيع من وقف الإنتاج فى كولا فى ديسمبر من عام 2004، حُلَّ النزاع بفضل التدخل القامع من جانب حاكم ولاية الأنهار (وربما بعض المال الذى انهال على زعيم القرية)، لكن التوترات ظلت على قوتها. وكان كبار أهل كولا يهددون بجعل الحياة جحيمًا لشركتى شل وتشيفرون، ولم يكن أحد يشك فى احتمال وقوع عنف.

وهكذا كان من المهم زيارة كولا.

* * *

كل من يزور الدلتا تقريبًا يبدأ بالنزول فى پورت هاركورت عاصمة نيچيريا النفطية غير الرسمية. وهناك رحلات جوية يومية من لندن وباريس وهيوستن، وكذلك عشرات الرحلات يوميًا من لاجوس وأبوچا. خارج المطار، هناك أساطيل من السيارات الرياضية اللامعة مكيفة الهواء، التى تخرخر محركاتها فى الجو الحار الخانق، حيث تنتظر استقبال الساسة والعاملين فى صناعة النفط الذين يتصببون عرقًا وهم يشقون طريقهم خارجين من فوضى صالة الوصول الصارخة. وتستغرق الرحلة من لاجوس حوالى الساعة، وقال لى الجميع إنها الطريقة الوحيدة المعقولة للقيام بالرحلة - ذلك أنه على الرغم من سجل أمان الطيران المدنى النيچيرى المخيف،* فإن محاولة الذهاب بالطريق البرى سوف تكون دليلاً على الجنون التام.

* خلال بضعة أسابيع فحسب في أواخر عام 2005، قضت ثلاث حوادث محيرة على حياة أكثر من 200 شخص في نيچيريا. فقد ظلت طائرة تحترق لساعات على الممر في پورت هاركورت لأن المطار لم تكن به سيارة إطفاء تعمل، مما أدى إلى مقتل 100 شخص. وسقطت طائرة أخرى مما أدى إلى مقتل 117 شخصًا، واستغرقت السلطات خمس عشرة ساعة للعثور على موقع سقوط الطائرة. وفي حادث ثالث، اصطدمت طائرة تابعة لشركة إير فرانس في عدة رؤوس ماشية كانت هائمة على ممر پورت هاركورت. وسرعان ما انتشل العاملون في المطار الماشية المعتدية وصنعوا من الجثث حفل شواء مرتجلاً.

لكنى كنت مصممًا على عدم الذهاب جوًا. وظللت أفكر فى الخطوط المموجة التى رسمتها أدوا على دفترى فيما بين مدينة بينين وواري، وبدا أنه من العار عبورها من على ارتفاع آلاف الأقدام فى الجو. وأردت معرفة الشكل الذى يبدو عليه "الاضطراب" على الأرض. وهكذا، ففى الساعة السابعة من صباح شديد الرطوبة والحرارة، ومع ثمانية ركاب آخرين وجبال من العفش، تكومتُ فى المقعد الخلفى لسيارة بيچو 504 متهالكة تعود إلى أوائل الثمانينيات تقوم حكومة ولاية إيدو بتشغيلها.

استغرق تجميع الحد الأدنى من الركاب حوالى الساعتين، واستغرقوا هم وقتًا أطول من ذلك لشراء تذاكرهم وتفحص صلاحية السيارة للسير فى الطريق، وجعل التزامهم بالرحلة رسميًا، وأثناء ذلك كنا نحن الطيور المبكرة غارقين فى العرق فى المقاعد الخشبية المشوهة والسوست المفككة الباقية من مقاعد المركبة الفينيل التى كانت ذات يوم من قماش القطيفة. وكل عشرين ثانية كانت يد تمتد من خلال النافذة المفتوحة ملوِّحةً أمام وجهى بسدادات قطنية أو سندوتشات سجق أو سلاسل دراجات، حيث كانت تبقى على هذا الحال إلى أن يمكننى رفض العرض بحزم.

بعد أن امتلأت السيارة، بدا الأمر وكأننا مستعدون للانطلاق - لكن ليس قبل الحصول على نوع من التأمين. فقد ظهر واعظ غارق فى عرقه عند باب السيارة المفتوح وضع نسخة من الكتاب المقدس على شفتيه، واستحالت حواف صفحاته المتجعدة إلى اللون البنى الداكن نتيجةً لسنوات من اللعاب. وبأعلى صوت ممكن، وبسرعة كبيرة كتلك التى يتحدث بها معلق سباق الخيل، صلى من أجل أرواحنا جميعًا: **"إلهنا، بسم يسوع المخلِّص نصلى من أجل هؤلاء الركاب وندعوك أن توصلهم إلى مقاصدهم سالمين، ونصلى من أجل عفشهم ونسألك أن تحميهم وأن تدعهم ينهون رحلتهم بسلام، ونصلى من أجل السائق ونسألك أن ترعاه وترعى السائقين الآخرين على الطريق، ونصلى من أجل السيارة التى يقودها، ونصلى**

من أجل محركها وتعليقها وعلبة تروسها، ونسألك أن ترعاها، ونصلى من أجل حالة الطريق." وهكذا واصل صلواته إلى أن أورد كل خطر محتمل فى الرحلة المقبلة وأزاله بقدرة الرب. وبعد أن تمتمنا بكلمة "آمين" باحترام، صفق الواعظ الباب وانطلقنا.

السفر بالطريق البرى فى إفريقيا ليس تجربة تبعث على الراحة، لكن الرحلة إلى داخل الدلتا من لاجوس تدمى بؤسًا بالمعنى الحرفى للكلمة. إذ ترتطم موجات من المعاناة الإنسانية بجوانب الطريق، ومن حين لآخر كانت تتناثر مرتدة فى مكان كأنها بِرَك راكدة تحت عجلات السيارات المارة. وكانت مناظر المدينة الفاسدة تمر سريعًا من خلال النوافذ كأنها صفحات أحد كتب الدكتور سيوس، أو أحد كتالوجات محن العهد القديم. أكوام من القمامة المحترقة، بعضها فى ارتفاع العمارات، حيث كانت ترسل اللهب والدخان والرماد المتطاير فى هواء السيارة الخانق أصلاً. وكان مرضى الجذام الذين لُفَّت أطرافهم - المطرودن من قراهم وعاجزون عن الحصول على عمل - يندفعون نحو السيارات المارة ملوحين بأعلام بدائية يدوية الصنع للتحذير من المطبات، أملاً فى أن يقذف لهم السائقون قطعة نقود صغيرة قبل أن يقتربوا كثيرًا. وبالنسبة للطريق، كان يزيد قليلاً عن كونه شريطًا لا ينتهى من الصخور المتناثرة والحفر التى يبلغ عمقها طول قامة الرجل وأنهار من الصرف الصحى المكشوف، التى يفصل بينها كل بضع مئات من الياردات "حواجز طرق" شبه رسمية - مجرد إطارين من المطاط وكومة من العصى وزوج من رجال الشرطة يمسكون بفروع المانجروف ويبتزون السائقين للحصول على بعض الفكة.

بينما كان سائقنا يستدير بعنف لتحاشى مطب ويتخطى الشاحنات، كان قد وضع شريط إنجيل فى كاسيت السيارة، وأخذ يتمتم بصوت منخفض. رفعت المرأة التى فى أوائل العشرينيات وتلبس على الموضة الجالسة بجوارى عينيها عن كتابها الذى هو رواية شديدة الإباحية وقادت الآخرين فى أداء رقيق لترنيمة

"أعرف أن يسوع هو مخلِّصى". وبعد حوالى الساعة فى جلسة الإحياء، عندما تحولت جوقتنا المتنقلة المرتجلة الصغيرة إلى ثُمانى مصفق صاخب، راحت فى النوم، بينما كان شعرها الشائك يحك فى وجهى وكتابها مفتوحًا على رواية مفصلة للَّحْس.

فى الوقت الذى أُنزلت فيه أمام فندقى فى پورت هاركورت، كانت ساقاى نائمتين، وظهرت علىَّ كدمات ناتجة عن الكيعان ومقابض الباب وأبازيم العفش التى كانت تضغط على جلدى حين كانت السيارة تدخل وتخرج من المطبات التى ما كان معظم سائقى السيارات الرياضية الغربيين أن يجرؤوا على التعامل معها. فقد استغرقت الرحلة البالغ طولها 350ميلاً - تقريبًا المسافة من نيويورك إلى بوسطن - يومين كاملين. وعندما انطلقت السيارة مع خشخشة جسمها المفكك وسحابة من العادم الأسود، لمحت شعار شركة إيدو لاينز: "ارشدنا يا يسوع".

سرعان ما اكتشفت أن ابن الرب عليه طلب كبير فى پورت هاركورت. فنيچيريا شأنها شأن معظم بلدان إفريقيا شديدة التدين، لكن فى الدلتا نجحت السمة الإنجيلية الكاريزمية للمسيحية البنتاكوستية، التى استُورِد جزء كبير منها من الولايات المتحدة، نجاحًا كبيرًا فى العثور على أتباع لها. وفى پورت هاركورت، يبدو أن كل مبنيين أحدهما كنيسة - أو بالأحرى "كهنوت" - وكل بضع ساعات تسمع صوت تصفيق وجلجلة العبادة الصاخبة.

وليس من الصعب معرفة السبب فى أن رسائل المعجزة والخلاص وجدت جمهورًا جاهزًا. فهنا، حيث الغالبية الساحقة من الناس لا يملكون شيئًا، مُنحت المساعدات غير العادية من الثروة الواضحة بشكل كبير للجيران والأصدقاء الفقراء بين عشية وضحاها على ما يبدو. وفى ركن من العالم يقوم على الاستحقاق والقدرات والمهارات بشكل أكبر، قد يعتقد الفقراء أنهم فقراء لأنهم لم يتقنوا صلواتهم على النحو الكافى. ومع ذلك ففى الدلتا، حيث لا توجد صلة كبيرة بين الاجتهاد والثروة الخرافية، أسهل كثيرًا على الفقراء أن يصدقوا أنهم

فقراء لأنهم لم يتقنوا صلواتهم على النحو الكافى. وهنا تبدو أجهزة التليفزيون مضبوطة باستمرار على برامج المسابقات الأمريكية التى يفوز فيها أحد بسيارة دائمًا، أو على البث الإنجيلى حيث النساء الأمريكيات الضاحكات بشعورهن الكبيرة وخدودهن البلاستيكية يصلين من أجل أرواحنا.

إذا كانت أبوجا، عاصمة نيچيريا الفدرالية التى شيدت لهذا الغرض، هى واشنطن نيچيريا، ولاجوس مركزها التجارى متعدد الثقافات المجنون هى نيويورك نيچيريا، فبورت هاركورت هى هيوستن نيچيريا. وهذه المدينة، التى هى شبكة متداخلة من الطرق السريعة المتلاشية والكبارى التى ظهرت فجأة أثناء انتعاش النفط فى السبعينيات، محاطة بأميال من نيران الغاز الطبيعى وإعلانات الطرق التى تعرض الخلاص المقدس. إنها مدينة تفتقر إلى الجمال وحسن التخطيط، وهى مكان للمحتالين والباعة الجائلين والرجال البيض الذين يقودون السيارات الرياضية، حيث تحمل الأحياء أسماء غريبة من قبيل Trans-Amadi Layout و GRA Phase II وD/Line. وفى بلد بات مشهورًا فى أنحاء العالم باعتباره المركز العصبى للاحتيال والتلاعبات الإجرامية والصغيرة، توصل رجال بورت هاركورت الذين يتمتعون بأكبر قدر من الثقة فى أنفسهم إلى ما لا بد أنه التلاعبات كلها: "بيع" المنازل التى يملكونها. وفى أنحاء المدينة، لجأ أصحاب المنازل القلقون إلى كتابة عبارة "هذا المنزل ليس للبيع" على جدرانهم الخارجية تحذيرًا للباحثين عن المنازل البائسين الذين لولا ذلك لكان من الممكن أن يجدوا أنفسهم وقد أخذهم البعض فى جولة موجهة على المساكن أثناء غياب أصحابها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الثروة الهائلة لدى القلة المحظوظة، فالمدينة فقيرة على نحو واضح. بل إنها شديدة الفقر إلى حد بعيد. ذلك أن مئات الآلاف من الأشخاص الذين توافدوا على بورت هاركوت أثناء انتعاش النفط، وحولوها من مدينة عدد سكانها 200 ألف نسمة إلى مدينة قوامها 11 مليون نسمة خلال بضع سنوات، لحق بهم فى الشوارع آلاف من الشبان الآخرين من كل أنحاء الدلتا

مازالوا يعاملون "بوتاكو" على أنها مقصد التخلف عن سداد الديون عندما يفشل كل شىء آخر. ويجرى أصغر أبناء الدلتا وأنبههم إلى جانب السيارات المتحركة على الطريق السريع، فى الحرارة الخانقة، أملاً فى أن يفتح أحد النافذة ويشترى منهم قلمًا أو بطاقة تليفون أو بعض البطاريات الجافة قياس AA، قبل أن تتاح الفرصة للمتسولين مقطوعى السيقان كى يتعلقوا فى باب السيارة. وليس هذا بالمكان الذى تقضى فيه العسل.

كولا، شأنها شأن جزء كبير من أراضى قبيلة إيچاو، لا يمكن الوصول إليها بالطريق البرى. ذلك أن أفراد قبيلة الإيچاو، وهم شعب ارتبط مصيره بالصيد المدجزرى منذ عقود، يعيشون على مستنقعات المانجروف المشبعة بالبخار التى تشبه الإسفنج وترتفع أكثر من ثلاثة أو أربعة أقدام فوق مستوى سطح البحر. وهم يعيشون على نحو غير ثابت فى أحسن الأوقات داخل أكواخ من الطين والقش تبدو محلقة فوق الماء. ويمكن لموجة من الطقس السيئ فى البحر أن تطيح بإحدى القرى خلال ساعات. تخيل لويزيانا إفريقية بلا مصدات أمواج.

وكشأن جزء كبير من أراضى قبيلة إيچاو، تعتبر كولا الآن منطقة غير آمنة للرجل الأبيض الذى يسافر بمفرده، وهو ما يرجع إلى زيادة النشاط القتالى وانتشار الغضب من شركات النفط الأجنبية. وحتى إذا نجحت فى التفاوض على سعر معقول لإيجار قارب، يكون التحذير هو أنك سوف تواجه وقتًا صعبًا فى إقناع شبان القرية بأنك لست عاملاً فى إحدى شركات النفط ولا ينبغى أخذك رهينة. وقبل بضعة أسابيع فحسب من زيارتى، خُطِف صحفى أجنبى كان يستخدم مرشدًا يفتقر إلى الخبرة واحتُجِز فى الأخوار لعدة ساعات. ولهذا السبب سوف أحتاج إلى مرشد يمكننى الاعتماد عليه. أى مرشد يتمتع بنفوذ نجم حقيقى يعرف الأخوار مثل كف يده. شخص يتحدث اللغة المحلية ويعرف كيف يداهن الميليشيا المسلحة ولا يفقد هدوءه فى الوضع الصعب. واحتاج الأمر إجراء بضع مكالمات هاتفية لجعله يحضر مقابلة، لكن مع شىء من الإصرار، كنت بعد قليل وجهًا لوجه مع ذلك الرجل: فيلكس تولدو الذى لا نظير له.

فى أواخر التسعينيات أسس تولودو مجلس شباب إيجاو، وهو طليعة الشباب المتشدد التى حاول إدخالها فى شبكة دفاع منسقة بناءة على نهج حركة بقاء شعب الأوجونى. وجعله ذلك أحد أكثر الأصوات الداعية للتغيير احترامًا ومصداقية بين الإيجاو. وقد عاد تولودو، وهو الآن فى منتصف العشرينيات ويدرس لنيل درجة الدكتوراه فى دراسات الصراع بجامعة ليڤربول، إلى پورت هاركورت فى عطلة شتوية، وطلب منى مقابلته فى بهو فندق پريزيدنشال.

"بهو فندق پريزيدنشال" فى حد ذاتها عبارة مبتذلة إفريقية - فهو مكان جرى تخليده فى روايات جراهام جرين وأفلام جيمس بوند، حيث تتحدث الشخصيات صاحبة الأصفار الكثيرة همسًا فوق أكواب تشيڤاس ريجال، وتأتى زوجات الدبلوماسيين لتسريح شعورهن. اجلس فى أحد مقاعده الجلدية أكثر من بضع دقائق وسوف ترى مجموعة مختلفة من صانعى الساسة والمارقين العابرين، من أعضاء مجلس الوزراء إلى المغامرين، ومن تكنوقراط الأمم المتحدة إلى المراسلين الأجانب. إنه المكان الذى يأتى إليه الصحفيون ويجرون فيه مقابلاتهم خلال فترة بعد الظهر مع تعاقب مستمر من الويسكى والصودا والتلميحات الرقيقة. وهو المكان الذى لا يغادره البعض.

بينما كنت جالسًا أحملق على نحو خالٍ من التعبير إلى مزيج من حقائب لوى ڤويتون ومصافحات هادئة لأشخاص يرتدون بدلات مقلمة أمام أبواب البهو الآلية - وعلى الجانب الآخر منها سير متحرك كى تفرغ عليه التاكسيات وسيارات الليموزين حمولتها المختالة فيما يبدو أنه فواصل زمنية منتظمة مقدار كل منها خمس وأربعين ثانية - بدأت أتساءل عما إذا كان فيلكس سيأتى أم لا. وبعد ذلك، سمعت من خلفى صوتًا ساخرًا يعلن بطريقة ملوكية "الرئيس الشرفى لمجلس شباب الإيجاو!" مع الضحك المجلجل والصفقات الحماسية لجولة من المصافحات الرياضية. التفت لأجد شابًا نحيفًا يرتدى تى شيرتًا ضيقًا ونظارة ذات إطار من السلك يبتسم بتواضع محاولاً دفع شهرته عنه.

عندما خفت المداهنات، انسحبت أنا وفيلكس إلى البار وحاولنا أن نتحاور، لكن كانت تقاطعنا باستمرار رنة من هاتفه المحمول من الناشطين الشباب يطلبون منه دعم فصيل ما فى الخلافات المختلفة. وبعد ذلك، عندما بدأت شرح عملى، اقتربت مجموعة من الشباب وشرعت فيما يبدو خطاب شكوى بلغة إيچاو انتهى بأن أعطاهم فيلكس على مضض القليل من المال. وأعقب ذلك المزيد من رنات الهاتف والمصافحات، وأخيرًا طلب منى تودولو الغاضب مقابلته فى صباح اليوم التالى للذهاب فى رحلة إلى داخل كولا. وقد أكد لى أنه سيقوم بكل الترتيبات الضرورية.

* * *

يتجه الطريق من پورت هاركورت جنوبًا بشكل حتمى نحو مصب نهر النيجر الذى يزداد اتساعًا. وبينما يسير عبر غابات نخيل جوز الهند الكثيفة، يمر على الأكوام المعتادة للقمامة كريهة الرائحة الخانقة بكل مجدها الذى يبعث على البكاء. لكن هنا، ونحن متجهون جنوبًا من پورت هاركورت، تتسم الطرق بأشكال عدة من الانقطاعات التى تنفرد بها الدلتا.

أولاً: هناك الأسيجة والحواجز الخاصة بشركات النفط الدولية، وكل منها يحمل الألوان الخاصة بالشركة وتصاحبها لافتات صدئة لكنها مازالت تتوعد، حيث تحذر من الدخول بلا تصريح. وبعد ذلك هناك أكشاك خشبية صغيرة محشوة بشباب يبيعون زجاجات الوقود فى السوق السوداء، على مرأى ومسمع من شركات النفط. وفى كل مكان - كل مكان - هناك ملصقات دعاية انتخابية لحاكم ولاية الأنهار پيتر أوديلى. وبينما يعتمر قبعة بيضاء عريضة الحافة من الجوخ الأبيض ويمسك عكازًا، يطل أوديلى على البؤس كأنه ت چى إيكلبرج المبتسم، يحيط به التعليق "بورتريه فنان".

بعد حوالى الساعة، ينتهى الطريق فى مكان يسمى أبونيما، وهو النقطة التى يمكن عندها للقوارب فحسب إكمال الرحلة. جعلنى فيلكس أنتظر فى السيارة

بينما كان يتفاوض على استئجار القارب. قال لى: "إذا رأوا رجلاً أبيض سوف يضاعفون السعر ولن تجعلهم يغيرون رأيهم."

كان "القارب السريع" الذى انتهينا إليه بدنًا بسيطًا من الفيبرجلاس ملحقًا به محرك خارجى مربوط فى مؤخرته، لكنه كان يحتضن كل منحنى وكأنه فى حلبة سباق. حيث كنا نندفع عبر قنوات المائة بسرعة تزيد على أربعين عقدة، وكنا نهدِّئ السرعة فقط لتحاشى قلب القوارب الخشبية الرقيقة التى يحركها صيادو الأسماك بالمجاديف، أو عندما يختلف فيلكس والسائق على أفضل طريق نسلكه. وبينما كنت أستمع إلى تلك المجادلات المفصلة بشأن أية مجموعة من أشجار المانجروف عل وجه الدقة هى الصحيحة، كنت متحيرًا بعض الشىء من أن الأشيا المرئية الوحيدة المُعينة على التذكر التى وجدت أنها ذات أهمية كبيرة كانت خطوط الأنابيب المتباعدة ومحطات الضخ وصمامات الضغط الخاصة بشركات النفط. فهذه هى اللغة التى أفهمها. وبدونها ، وبدون أدِلَّائى، كان من المحتمل أن يستغرق الأمر منى سنوات كى أعود إلى أبونيما.

كفئران داخل متاهة مائية، قطعنا حوالى خمسة وعشرين ميلاً فيما ليس بخط مستقيم بحال من الأحوال. وفى كل مرة كنا نسرع داخل ما ظننته طريقًا مائيًا أشبه بالجادة تحيط به على الجانبين أشجار المانجروف وكنت أظن أن الأمور تبدو سهلة، وكان السائق ينحرف بقوة ليصطدم فيما بدا وكأنه ضفة النهر، لكن اتضح أنه "طريق مختصر"، وكنا نشق طريقنا عبر ممر مائى ضيق لا يزيد عرضه عن عرض القارب نفسه. وكان المحرك يتعطل كل بضع دقائق، وحينئذ كنا ننتظر حتى يصلحه السائق، وقد خيم علينا - فى رأيى - غيابٌ غريبٌ تمامًا للضوضاء. فحتى فى أهدأ الأماكن على الأرض هناك نوع من الصوت الذى يحيط بك - حفيف الريح أو سقسقة الطيور أو الطنين البعيد للمبات الفلورسنت. لكن هنا، فى جو الدلتا شديد الرطوبة، عندما كان المحرك يتعطل، وتتوقف الأمواج عن التلاطم، يكون هناك صمت تام - أشبه بالصمم التام.

بعد ساعة ونصف، لاحظت أن هناك قرية من الأكواخ الطينية يحيط بها شاطئ أسود قذر بدا أن بوصات عديدة من القمامة تغطيه. وعندما اقترب قاربنا، اتضح أن تلك كوكبة من الوجوه الصغيرة التى تتطلع لأعلى وتوقفت عن الحركة. وكان بالإمكان سماع أصوات فرح خافتة، وسرعان ما تجمع حشد من الشبان على المرسى الخشبى محملقين فى الرجل الأبيض الذى يقترب فى قارب السرعة.

ربط السائق القارب، ونزل عشرة أطفال مسرعين ليروا إن كان معنا أى عفش يمكنهم حمله. كانت هناك لافتة على المرسى ترحب بنا إلى "مملكة كولا". عرَّف فيلكس نفسه وانتشرت بين الحشد موجة من التعرف عليه. وكان زعيم المملكة فى بورت كاركورت، ولذلك رحب بنا ناى مورين الذى وصف نفسه بأنه "منسق ديار إيكولاما"، وسمح لنا بدخول القرية بعد قليل من التفاوض الطقسى مع فيلكس، لكن ليس قبل أن يعلنها بأعلى صوت بالإنجليزية: "نحن نعانى. شل وتشيفرون لم تفعلا شيئًا. لا شىء."

قادونا على دَرَج مظلم لمبنى من الطوب الإسمنتى متداعٍ بلا سقف، حيث جلسنا فى حلقة على مقاعد بلاستيكية بينما تجمع الرجال حولنا ليعبروا عن آرائهم. تحدث معظم الوقت فيكتور سولومون، وهو شاب متكلم فى الثانية والثلاثين وصف نفسه بأنه "قائد شباب"، بينما كان الآخرون يومِّئون ويذكِّرونه بأشياء ويهمسون فى أذنه. ولم تكن تلك هى المرة الأولى التى يستضيف فيها رجال كولا الصحافة.

كانت اللازمة التى يكررونها هى "مازلنا نعانى، انظر كيف نعانى"، وسوف أسمعها مرات كثيرة أخرى خلال المحادثة. سألت عن محطة الضخ التى استولوا عليها. قالوا: "حثتنا الحكومة بطرق مختلفة على فتح المحطة. وأخيرًا، حثونا بالجيش على فتحها. فقد قالوا لنا إن لم نفتحها فسوف يفتحوها هم بدلاً منا." ولا داعٍ لتفسير ما كان يعنيه ذلك.

أعقبت ذلك قائمة معدة إعدادًا جيدًا بالمظالم:

"ثلاثة وأربعون عامًا، ماذا ترى؟ الناس يموتون من التجويع والجوع والمرض. ويتواطئ مسئولو اتصال المجتمعات المحلية الذين أرسلتهم شركات النفط والمدراء على الاستيلاء على تعويضنا. وعندما يكون هناك تسرب نفطى يعطوننا 35 نايرا [حوالى 25 سنتًا] لكل شبكة."

"لا يوجد شخص واحد من كولا يعمل فى شركة شل. وهناك أشخاص فى كولا يحملون درجة الماجستير والدكتوراه. بل إن لدينا بعضَ من سافروا للخارج. لا يوجد شخص واحد يعمل فى شركة شل. لا أحد."

همهمت الجوقة اليونانية: "نحن نعانى. انظر كيف نعانى."

"فى اللحظة التى تقترب فيها من إحدى المنشآت، يخرجون عليك بالبنادق. لذلك، فليس لك حتى الحق فى مطالبتهم بأى شئ." قال ڤيكتور إنه فى عام 1997 أطلق أحد جنود البحرية النيچيريين النار على ساقه بناءً على أوامر من شركة شل، بعد أن حاول الاعتراض على تسرب نفطى.

"ليست لدينا حكومة محلية."

"عندما كنت صغيرًا كان يمكن رؤية الأسماك."

"انظر كيف نعانى."

ظهر فجأة رجل نحيف ذو ملامح مميزة إلى حد كبير اسمه أوتونى لاكى ألاليبو من الغرفة الخلفية وسلمنى خطابًا يشهد بتخرجه من "مشروع تدريب الشباب" الذى ترعاه شل فى الخبيز وصناعة الحلويات. وكان ذلك فى عام 1997 عندما كان لاكى "شابًا" وقال إنه لم يتلقَ أية أخبار منذ ذلك الحين. وكان الخطاب متسخًا ومكرمشًا بعض الشىء، لكن من الواضح أنه كان يُعامَل بحرص شديد خلال أعوامه الثمانية فى الغابة - فهو تذكار مكتوب لـ "أحلام مؤجلة".

ولنعد إلى فيكتور. "لقد استأجرت شل هذه الأرض، أرض أجدادنا، لمدة ستة وأربعين عامًا، ولم تدفع حتى عشرة كوبو كإيجار"، ويساوى المبلغ الرمزى حوالى واحد على خمسة عشر من السنت الأمريكى.

عاد توبوتامولا پوكوبو، الذى وصف نفسه بنائب رئيس شباب كولا، إلى قضية شبكات الصيد، مشيرًا إلى أنه "عندما يكون هناك تسرب تدفع شل 400 نايرا [حوالى 3 دولارات] لحزمة من الشباك. وتكلف الحزمة الجديدة آلاف [النيرات]. إنهم يدفعون خمس نيرات [حوالى أربع سنتات] للياردة." وفى إشارة إلى الاستيلاء على محطة الضخ، أضاف پوكوبا: "أبلغ شل أن تهتم كثيرًا بهذا المجتمع المحلى، وإلا فإننا سنفجرها فى المرة التالية. نحن نريد من الأبيض [أى الرجل الأبيض] أن يأتى إلى هنا بنفسه."

سرنا فى أنحاء القرية، بينما كان جمع يضم عشرين شابًا قريبًا منا على نحو مزعج. كانوا يسيرون عندما نسير. وعندما كنا نتوقف كانوا يتوقفون. وشعرت كأنى ملعقة عسل يُلَوَّح بها بين النحل. وكانت براميل صفراء وحمراء تحمل شعار شل متناثرة هنا وهناك، وكان بعضها تستخدمه النساء كطاولات أو حاويات للتخزين. نظفت امرأة سمكًا أخذته من صينية احتشد عليها الذباب ثم ألقت السمك داخل دلو به ماء بنى اللون. وقالت لى إنها أحيانًا تكسب بالكاد ألف نايرا فى اليوم.

وفى كوخ قريب جلس رجل مسن شديد النحافة فى الظلام، وقد جحظت عيناه وهو ينحت الخشب فى هدوء. بدا الرجل مفزوعًا من الحشد. صرخ شاب بجوارى قائلاً إنه أبوه، وإنه يصنع مجاديف للقوارب.

أخذونا بعد ذلك إلى امرأة تنسج "بطاقات الأسماك" - وهى عبارة عن مطارح (جمع مطرحة) فى حجم الصحن يوضع عليها السمك عند تجفيفه فى الشمس. وقال المرأة إنها تصنع الواحدة فى عشر دقائق، وقد تبيعها بعشر نايرات (حوالى سنت ونصف). كما قالت إنها فى اليوم الطيب يمكنها صنع مائة مطرحة أسماك.

أرانى الرجال سُلَّمًا لا يؤدى إلى أى مكان، حيث ينتهى بعد الدرجة السادسة أو السابعة. قالوا إنه يخص أول منزل من الطوب فى القرية بُنى فى عام 1973، وهو الآن لا يزيد عن كونه متراسًا أجوف من بناء منهار. وأدهشنى سماع أن شخصًا ما لا يزال يعيش فيه؛ فالواقع أنه كان مسكنًا يحظى بالتقدير لرجل كبير.

وأرانى شاب مبتسم لطيف اسمه چيمس صنداى المنزل المجاور المصنوع من الخشب والقش حيث يعيش هو. وكان ثعبان كوبرا قد دخل المنزل مؤخرًا وقتل شقيقه. وقال چيمس بجدية: "نحن نقاتل من أجل حقوقنا. كى نحصل على حقوق الإنسان الخاصة بنا." وعلمت فيما بعد أنه كان يعنى القتال بمعناه الحرفى؛ ذلك أنه انضم إلى قوات أمير الحرب الإيچاوى دوكوبو أسارى قبل بضعة أشهر، عندما أعلن أسارى الحرب على الدولة النيچيرية وجعل سعر النفط يرتفع بمقدار دولارين للبرميل فى السوق الدولية. ويعتقد الإيچاو أن الإله إيجبيسو يحميهم من قوة نيران الجيش النيچيرى. وقال لى چيمس: "نحن نلبس أحجبة وتعاويذ تجعلنا لا نتأثر بالطلقات.

وأرونى كذلك "المراحيض الجماعية"، وهى كشكان خشبيان يقومان على مساحة من المياه المفتوحة. ثم أرونى "ردم الرمال" الذى وعدت به شل وقالوا إنه عمل لم يكتمل، ولا يمكن البناء عليه لأنه سوف ينجرف فى موسم المطر. وألقيت ببصرى فرأيت فيلكس يبكى.

بدأنا السير إلى "المستشفى" الذى قالوا إن به ممرضتين أو ثلاث وليس به طبيب. وأقرب طبيب هناك فى أبونيما. وبينما كنا نسير، جذب ذراعى شاب رقيق الصوت اسمه أچيمينا دانييل وأبلغنى أن هذا هو العام الذى قرروا أن يدمروا فيه محطة الضخ ما لم تُلبَّى مطالبهم. وسألت عما إذا لم يكونوا قلقين بشأن خفر السواحل ببنادقهم. فقال: كلا بحال من الأحوال. "نحن نستشير آلهتنا."

أرونى مركز تنمية نساء كولا الذى كُتِبَ على أحد أبوابه Fashion and Desiner (موضة ومصمم). وكان قد افتتح فى العام السابق، لكن من الواضح أنه ظل مفتوحًا لشهرين فحسب. وقيل لى إن الأموال التى كان من المفترض أن تصل من شل كل شهر توقفت عن الوصول.

وأرونى بئر الشرب المليء بماء بنى كثيف شبه شفاف. ولكى يثبتوا ذلك أنزلوا دلوا بلاستيكيًا أصفر قذر، ثم مرروه عليهم وشربوا منه. وقدموه لى لكنى رفضت.

اقترب أچيمينا دانييل منى مرة أخرى وأرانى رخصته التى تسمح له بأن يكون ضابط إمداد وتموين، وكان قد حصل عليها وهو فى الحادية والعشرين، وهو الآن فى الثلاثين ولم يعمل قط. وقد بدأ يغضب، وكان يرغب بوضوح فى لفت انتباهى. "ماتت جدتى قبل ثلاث سنوات، وهى لا تزال فى مشرحة پورت هاركورت. فليس لدى مال لدفنها. أنا شديد الغضب. تمنيت لو لم تكن صحفيًا؛ إذ كنا سنخطفك ونحتفظ بك هنا. أنا غاضب جدًا؛ أنا مستعد للتضحية بحياتى. لا يهمنى إن كانوا سيقتلونى."

ضخ فيلكس قليلاً من رأس المال فى اقتصاد كولا بشرائه قطعتى پيتى (وهو نوع من فطيرة التمالى مصنوع من الذرة والموز المهروس)، أخذهما من دلو مقزز. وعرض علىَّ إحداهما، لكنى رفضت على الرغم من أن شكلهما كان لطيفًا. وضحك چيمس متعاطفًا وقال: "تعلم أنها ليست معدة بشكل جيد." وقال رجال عديدون مازحين إنه لو كنت أعمل مع تشيڤرون أو شل لأصروا على أن آكلها.

مضينا إلى ما أخبرونى أنها بركة الاستحمام. وكان ماؤها شديد السواد. وبدأنا السير عائدين إلى المرسى. لاحظت وجود مولِّد كهرباء وحيد موصل بستيريو تصدر منه موسيقى الريجى. واندفع رجل كبير فى السن يفوح نفسه برائحة الكحول ليسألنى إن كنت أعمل مع تشيڤرون أم شل. رددت بأنى صحفى، لكن يبدو أنه لم يرضَ بردى وسألنى إن كنت صحفيًا مع تشيڤرون أو شل. وأخبرنى چيمس أنه كان يريد أن "يؤذينى" إن كنت كذلك.

عندما استعددنا للرحيل، وسط عاصفة المطالبات الضاحكة بالمال، لاحظت أن هذه المملكة القرية الصغيرة لم يكن بها مرسى واحد بل ثلاثة جميعها بجوار بعضها. وعندما سألت عن ذلك، فُسِّر الأمر لى بأن المرسى الذى ربطنا فيه قاربنا بنته شركة شل عام 1982، وبنت أومپادك (لجنة تطوير مناطق إنتاج النفط والمعادن، وهى المحاولة قصيرة الأجل التى قام بها النظام العسكرى الحاكم لمعالجة مظالم الدلتا)، المرسى الثانى لكنه لم ينته، أما الثالث فقد أقامته شل فى عام 2004، لكن لم يتم تشغيله حتى الآن. وكشأن العيادة التى بلا طبيب، والفصل الذى بلا مدرس، ومركز النساء الذى فقد تمويله بسرعة، كانت تلك المراسى رمزًا لمقاربة الحلول المؤقتة الجبرية القائمة على رد الفعل لمشكلات دلتا النيجر. فمن حين لآخر يتسم أحد المجتمعات المحلية بالاضطراب والضجة، ومن ثم يلقى له شخص من الحكومة أو شركة النفط بعظمة فى شكل فصل فى مدرسة أو بئر أو مرسى. وبعد ذلك، وبالسرعة نفسها، يُنسى القرويون ويُتركون للعودة إلى نسج بطاقات الأسماك والتنازع على الهبات المالية.

على مر الأعوام، نجح النمط الثابت، على الأقل طبقًا لمنطقه المنحرف. فقد كان الصراع يجيش فى أنحاء الدلتا، لكن كان يعقبه نموذج من السهل فهمه: المعاناة والإحباط والاحتجاج والانتفاضة المنظمة والحملة العنيفة لفرض النظام ومذكرة التفاهم ومشروع التنمية الرمزى وهبة الأموال المتحفظة والعودة إلى المعاناة. وعامًا بعد الآخر، كانت الديكورات نفسها تُنفَّذ مع تغيير الشخصيات، كنوع من تناوب قطع الديكور من الاحتجاجات وخطوط الأنابيب والرجال البيض الذين يأتون بالطائرات الهليكوبتر.

وبعد ذلك، وفى أواخر التسعينيات، بدأ الناس يتسمون بالإبداع.

* * *

فى عام 1993، سُجِّلت سبع حالات "تخريب لخطوط الأنابيب" بشكل رسمى فى دلتا النيجر. وبدت اثنتان منها بدافع سياسى، وبدت اثنتان محاولةً للمطالبة

بعقود إزالة التسرب النفطى الناتج عن ذلك. وكانت أسباب الحالات الباقية غير واضحة. وفى عام 1996 كان عدد خطوط الأنابيت التى خُرِّبت 33، وفى عام 1998 ارتفع العدد إلى 57. ومع ذلك فقد عوملت معظم الحالات على أنها نتائج للنزاعات الاقتصادية أو مجرد تخريب الغرض منه تسجيل نقاط سياسية. ومع ذلك، ففى عام 1999 سُجِّل عدد هائل من حالات تخريب خطوط الأنابيب بلغ 497 حالة، وفى العام التالى كان هناك ما يربو على 600 حالة. وفجأة كان على شركات النفط التعامل مع تهديد لعملياتها كان أعقد من بضعة أطفال تتملكهم الحماسة. ولم يكن الجناة يدمرون ممتلكات الشركات، بل كانوا يستولون على النفط الخام ويبيعونه فى السوق السوداء. وبحلول عام 2004 كانت نيچيريا تفقد حوالى 200 ألف برميل من النفط الخام يوميًا - ووصفت نشرة واسعة الانتشار ما كان يحدث فى الدلتا بأنه "سرقة على نطاق صناعى".

تنطوى الممارسة، المعروفة بـ"التزود غير المشروع بالوقود" (التزود بالنفط فى شكله القانونى هو عملية تحميل الوقود فى خزانات الوقود على سطح السفن الكبيرة) على ثقب أحد خطوط الأنابيب وتعبئة جراكن بلاستيكية بالنفط الخام، ونقل النفط داخل قوارب السرعة إلى البارجات المنتظرة التى تبيع بدورها النفط للناقلات الكبيرة العابرة للمحيطات التى تبيعه بعد ذلك إلى معامل التكرير فى البلدان المجاورة كساحل العاج بربح كبير.

ليس هذا عملاً للهواة. فشركات النفط متعددة الجنسيات لا تميل إلى الاستثمار فى خطوط الأنابيب التى يمكن قطعها بمنشار المعادن العادى. وعادةً ما يركز من يسرقون النفط جهودهم على "الوصلات"، حيث يتم ربط خطوط الأنابيب المغذية المتعددة بالصواميل واللحامات التى يمكن تخريبها بقدر معين من الصبر والمعدات الصحيحة. وللتأكد من نجاح عملية التزود بالوقود، لا بد من فتح الصمامات للسماح بالحد الأقصى للضغط، ولا بد من خلع الوصلات ثم لحامها

مرة أخرى ببعضها بسرعة ونظافة، ولا بد أن يعرف الجميع أنه لن يطلق حراس الأمن الرصاص عليهم أثناء ذلك. ومن البداية إلى النهاية، هذه عملية يسهلها التواطؤ الرسمى والرشوة الصغيرة. ويقول سوفيرى چواب پيترسايد عالم الاجتماع فى مركز پورت هاركورت للدراسات الاجتماعية المتطورة إن: "التزود غير القانونى بالوقود لن يتم دون الدعم الفنى من شركة شل لتنمية النفط"، مشيرًا إلى الشركة التابعة لشل فى نيچيريا. وأضاف قائلاً: "معظم هؤلاء عاملون [محليون] بعقود ليست لهم أرباح، وتُدفَع لهم رواتب قليلة جدًا. وهم ساخطون إلى حد أنهم أصبحوا حلفاء طوعيين إلى حد كبير." وقبل شحن أية سفينة بالخام المسروق، يكون على أصحابها "تسديد حساب" قوات الأمن ذوى الصلة، ويتوقف المبلغ المحدد على حجم السفينة. فبالنسبة للبارجات الكبيرة، يتوقع الضابط القائد الحصول على مليونى نايرا (حوالى 15 ألف دولار)، وضابط الاستخبارات المقيم على مليون نايرا، والضابط المسئول على 500 ألف نايرا.

فى السنوات الأخيرة فعلت الحكومة الفدرالية ما يبدو أنه جهد أصيل لوضع التزود غير المشروع بالوقود تحت السيطرة، لكن قيامها بذلك لفت الانتباه فحسب إلى مدى رسوخ المشكلة فى أعلى مستويات المشهد السياسى النيچيرى. وفى أواخر عام 2003 تم اعتراض الناقلة النيچيرية MT African Pride فى البحر بالقرب من محطة فوركادوس لتصدير النفط التابعة لشركة شل وهى تحمل حوالى 11 ألف برميل من الخام غير المصرح به فى خزاناتها. وألقت البحرية النيچيرية القبض على بحارتها الروس الثلاثة عشر وصادرت السفينة، لكن بعد عدة أشهر، وفى أغسطس من عام 2004، ظهر أن African Pride اختفت على نحو ما من الحجز. ولأسباب غير واضحة، سُمِح للروس بالعودة إلى متنها بعد أيام فحسب من إلقاء القبض عليهم، ونُقِل الأحد عشر ألف برميل من النفط الخام بشكل ما إلى سفينة أخرى ووضع مكانها أحد عشر ألف برميل من ماء البحر فى African Pride. وفى أعقاب ذلك أُجريت محاكمة عسكرية لاثنين من أعلى الرتب فى نيچيريا وهما رتبة نائب أميرال وفُصلا من الخدمة لدورهما

فى اختفاء السفينة. ويرى نيچيريون كثيرون أن القضايا الكبيرة كهذه دليل على أن التزود غير المشروع بالوقود تحول من نشاط يتمتع به الشباب اليائس الباحث عن الأموال السهلة إلى صناعة مهنية تديرها تشكيلات عصابية مسلحة تسليحًا ثقيلاً ومنظمة تنظيمًا محكمًا من مافيا التزود بالوقود. وهناك اعتقاد شائع بأنه يجلس على قمة مافيا Cosa Nostra النيچيرية هذه أرفع ساسة البلاد مكانةً.

على الرغم من الأعداد المتزايدة باستمرار من سكان الدلتا بطريقة ارتبطت بمافيا التزود غير المشروع بالوقود، فقليلون هم المستعدون للحديث مع صحفيين أجانب. بل إن أقل منهم على استعداد للعمل كمرشدين لمن يرغبون فى مشاهدة أنشطة التزود غير المشروع بالوقود عن قرب. وعلى أى الأحوال، فإن الاقتراب المفاجئ لقارب سرعة على متنه غريب يحمل دفترًا وآلة تصوير فى اتجاه وصلة يجرى فكها بواسطة مجموعة من الشباب المسلحين بالكلاشنكوف وتحيط بهم الجراكن المليئة بسائل سريع الاشتعال، من غير المرجح أن ينتهى نهاية سعيدة. ومع ذلك، ففى پورت هاركورت، كان "نيلسون"، وهو شاب هادئ ومخلص ينتمى لقبيلة إيچاو من أولواسيرى، على استعداد لرؤية ما يمكنه فعله من أجلى.

التقينا على مشروب سڤن أب فى بار الفندق الذى أقيم فيه، حيث أبلغنى أن التزود التقليدى غير المشروع بالنفط الخام خبر قديم. فأفراد المافيا الذى يسيطرون عليه يحتفظون بنصيب الأسد من الأرباح ويستغلون الشبان المحليين المسحورين فى العمل فحسب. وقال نيلسون: "لم يكن يمكن للجميع المشاركة فيه. إذ كان لعبة للأغنياء بشكل حصرى." وفى ربيع عام 2004 ظهرت ممارسة أكثر انتشارًا وأشد خطورة. أسماها نيلسون "التزود المحلى بالوقود".

فى مسعى لاستعادة التزود بالوقود ممن يقومون بذلك، انصرف مجتمع نيلسون المحلى عن النفط الخام إلى فاكهة أكثر دنوًا وهى الغاز الطبيعى. فقد اكتشف الشبان الذين يتسمون بالمبادرة والإقدام خط أنابيب الغاز التابع لشركة شل الذى يمر عبر أولواسيرى، حيث يكمن فى قاع النهر. استأجر الشبان فرقًا

من الغواصين لعمل ثقوب فى ثلاث نقاط مختلفة على طول خط أنابيب الغاز ووصَّلوا خراطيم بالثقوب. وفى الأماكن التى تخرج فيها الخراطيم إلى السطح تم وضع صمامات للتحكم فى الغاز القادم من خط الأنابيب. والمنتج الخارج من تلك الصمامات مادة طيارة لا هى نفط خام ولا هى كيروسين (وهو ما يتحول إليه النفط الخام عند تقطير الغاز منه)، بل شىء بين هذا وذاك مازال به الكثير من الغاز. ويتركه المزوِّدون بالوقود يومين أو ثلاثة أيام ليهدأ إلى أن يتحول إلى كيروسين يُباع بعد ذلك للقرويين لاستخدامه وقودًا للطهو. وهذا الكيروسين الذى يوزَّع بشكل غير قانونى ليس نقيًا كذلك الذى يُباع بشكل قانونى، وعندما يضعه الناس فى مواقدهم يمكن أن ينفجر ويقتلهم. لكنه يكلف جزءًا يسيرًا مما لو كان غير ذلك، كما يوفر دخلاً معقولاً لشبان المنطقة العاطلين.

لكن الشباب لا يرضيهم ترك جزء من الكيروسين للنساء، أو توزيعه فى القرى القريبة، فقد بدأوا بيع المنتَج لتجار المواد البترولية فى السوق السوداء الذين يأخذونه إلى المدن الإقليمية الأكبر فى الدلتا مثل مبياما ويناجوا. ووصل بعض الكيروسين الذى تم التزود به من أولواسيرى حتى وارى، بل والكاميرون المجاورة. كما بات شبان كثيرون متورطين فى "الشحن"، وهو الممارسة التى تتوقف بمقتضاها شاحنات الفنطاس نصف المملوءة بالوقود المكرر وهى فى طريقها لتوصيل الوقود لمحطات البنزين وتكمل تعبئة حاوياتها بقليل من الكيروسين. ويُباع المنتج المزوج لمحطات البنزين غير المشكوك فيها بسعر البنزين الخالى من الرصاص.

قال نيلسون: "لم يعد النفط الخام قابلاً للتسويق. فقد فعلت الحكومة الفدرالية الكثير لوقف ذلك. ولهذا السبب لدينا الآن هذا التزود المحلى بالوقود. وعلى عكس ما هو الحال بالنسبة للنفط الخام، الآن الجميع متورطون. العاملون بشركة شل، وحراس الأمن. الجميع." كانت هناك نبرة يأس يمكن سماعها فى صوته وهو يحكى لى كيف أصبحت لعبة الجريمة المنظمة لعبة للنساء والأطفال. "أصبح الجميع تقريبًا تجار وقود الآن. فالناس يأتون بالنهار والليل لملء جراكنهم."

كان نيلسون موظفًا مدنيًا يعمل لبعض الوقت للحصول على درجة الماجستير فى الدراسات الاجتماعية. وفى بحثه كان ينظر إلى الديناميكا الاجتماعية التى وراء السبب فى تحول سكان الدلتا إلى التزود غير المشروع بالوقود. لكن بمرور الوقت ورؤيته أصدقائه الأقل منه تعليمًا يثرون بين عشيةً وضحاها، كان هذا الأكاديمى الناشئ يجد أنه من الصعب أن يكون هناك خط واضح بين الطالب والموضوع. "ظل أصدقائى يشجعوننى على المشاركة وقد أُغريت." نظر لأسفل فى مشروب السفن أب حيث كان من الواضح أنه يفكر مليًا فى مقدار ما يريد أن يقوله أكثر من ذلك. وأخيرًا قال وقد علا الخجل وجهه: "الواقع أنى الآن كذلك أقوم بعمل بعض الترتيبات للانضمام."

أوضح نيلسون كيفية تقسيم التكاليف الفوقية. فالسائق يُعطى 1,5 مليون نيرا ليقود السيارة ويوصل الخرطوم بخط أنابيب الغاز. وغالبًا ما يكون السائقون قد سبق لهم الخدمة عمالاً بعقود مع شركة شل ويعرفون على وجه الدقة أين يوجد ويمكنهم الحصول على أجر مرتفع مقابل هذه الخبرة. ولا بد كذلك من رشوة أفراد الأمن التابعين لشل، ولذلك فهم يحذرون المزودين بالنفط إذا اقتربت قوات الشرطة أو الجيش ضمن محاولة فرض النظام. ويُدفَع مليون نيرا آخر فى الشهر يُعطى فى العادة لموظف شركة شل المسئول عن تشغيل الصمامات، وذلك كى يبقى على الضغط فى خط الأنابيب كما هو. وقبيل أعياد الميلاد، عندما كان ضغط خط الأنابيب يميل إلى الانخفاض، طالب المقاولون المحليون العاملون مع شل بأربعة ملايين نيرا من المجتمع المحلى للإبقاء على الضغط كما هو. ولم يستطع المزودون بالنفط جمع الأموال. ولذلك عاشت أولوسيرى أعياد ميلاد صعبة.

قال نيلسون باستسلام ومع أكثر من تلميح إلى تبرير الذات: "إذا لم تكن فاسدًا فسوف تلعنك أسرتك، وسوف يلعنك مجتمعك المحلى، وسوف تلعنك زوجتك. فالفساد هو اسم اللعبة."

ومع ذلك، فالعمل الخطير بحق يقع على عاتق ثلاثة أو أربعة من أولاد المنطقة الذين "يملكون" كلاً من نقاط التحميل. وبعد فترة قصيرة يبدأ الشحوب وضعف الصحة فى الظهور على الأولاد نتيجة للأيام التى يستنشقون فيها الغاز الطبيعى فى الأماكن المغلقة. ناهيك عن أن أقل شرارة. ولو من قطعتى معدن تحتكان ببعضهما. يمكن أن تحدث انفجارًا هائلاً يُسمَع ويُرى على بُعد أميال حوله. ويحدث هذا بتكرار مفزع، وقد قُتِل الكثير من الشبان أثناء الاستيلاء على النفط. ففى مايو من عام 2006 فقد شخصان حياتهما عندما اشتعلت النيران فى خط أنابيب خارج لاجوس فى ساعات الصباح الأولى. وأظهرت التحقيقات أن مئات الجراكن كانت مرصوصة بالقرب من موقع الانفجار، فى إشارة إلى أن السكان المحليين جاءوا تحت جنح الظلام لأخذ الوقود من خط الأنابيب الذى أُتلِف.

لكن القصص المخيفة كهذه لا تردع أحدًا فى الدلتا. ويقول نيلسون، وقد اتخذ سمت عالم الاجتماع: "كل منهم يكسب أربعة أو خمسة ملايين نيرا أكثر مما لو فعل ما هو غير ذلك. فكيف تطلب منهم أن يتوقفوا؟ فموظف الحكومة يتقاضى 18ألف نيرا شهريًّا، وهناك صبى صغير يكسب مليون نيرا فى الشهر. واليوم، حتى إذا أعطيت هؤلاء الصبيان منحًا دراسية مجانية للدراسة فى أمريكا فلن يذهبوا."

وافق نيلسون على مقابلتى صباح اليوم التالى للقيام برحلة أخرى فى الأخوار. لم يعدنى بشىء، لكنه قال إن من المحتمل القيام بزيارة لإيچاو كيرى، وهو مركز تجارى غير قانونى للنفط والغاز المسروقَين.

* * *

بدأت الرحلة إلى إيچاو كيرى كما بدأت الرحلة إلى كولا؛ بقطع مسافة طويلة بالسيارة فى طريق تكثر فيه المطبات. إلا أنها هذه المرة كانت إلى أوجبيا، وهو موضع نائى منعزل تكثر فيه القمامة والكلاب الضالة. وفى الطريق مررنا على بلدة مبياما، وهى ميناء عبور كبير لأعمال التزود بالنفط. وعلى امتداد ضفة

النهر، بجوار الكوبرى، اصطفت اثنتا عشرة شاحنة فنطاس، ومن الواضح أنه لم يكن يحرسها أحد. وفى الليل سوف يتم تحميلها بالوقود من قوارب السرعة.

ما إن وصلنا إلى أوجبيا حتى استأجرت أنا ونيلسون قارب سرعة مظهره متهالك وصعدنا على متنه بصعوبة. وبعد ساعة من السير بسرعة وبطء عبر الأخوار، وصلنا إلى إيجاو كيرى التى بدت مجموعة معتادة تضم اثنى عشر كوخًا من الطوب الإسمنتى والقش، وهى ليست مختلفة عن كولا. لكن فى كولا رحّب بى كبار القرية الفخورون والأطفال. أما هنا فقد رسوت لأجد مدرجًا مؤقتًا عليه طاولات ومقاعد بلاستيكية، وشىء يشبه ماكينة الكرة النطاطة، وهى نسخة بدائية من الأجهزة غريبة الشكل التى رأيناها فى برنامج المسابقات التليفزيونى The Price Is Right. قيل لى إنها تسمى "لعبة الحظ" وإن الناس يلعبونها لكسب المال. ضحكت أربع فتيات يافعات بدينات غارقات فى عرقهن وأشرن إلىَّ من خلف أحد الأركان صائحات "أويبو" (وهى كنية نيجيرية للرجل الأبيض). وكُنَّ هناك لخدمة الشبان المحليين الذين يعملون فى أعمال التزود بالنفط، حيث يساعدنهم على إنفاق مالهم الذى كسبوه حديثًا بالسرعة التى كسبوه بها. إذ كانت إيجاو كيرى هى لاس فيجاس منطقة أولواسيرى. وهى مدينة رذيلة صغيرة من الأغصان والطين مدفونة فى أعماق الغابة وتدين بوجودها للتجارة فى النفط المسروق.

أجلسنى نيلسون على المدرج بينما ذهب هو ليتفاوض بالنيابة عنى. جاءت إلى طاولتى فتاة تبدو مستاءة وحملقت فىَّ إلى أن أدركت أنها تنتظر أخذ طلبى. طلبت مشروب فانتا، فجاءت لى بمشروب برتقال دافئ. وعلى بعد بضع مئات من الياردات، وكان مرئيًا بوضوح، محطة سوكو العملاقة التى تديرها شركة شل، وكانت مدخنة العادم الخاصة بها تنفث لهبًا برتقاليًا طويلاً. وبينما كنت أنتظر، توقف قارب سرعة وصعد خمسة جنود يعانون من إجهاد القتال على المرسى، وكانت البنادق مدلاة بإهمال على أكتافهم. وبدا أنهم غير مهتمين بى، أنا الأويبو

الذى يبدو عليه القلق وليس هناك من سبب لوجوده هناك، حيث يرشف الفانتا وهو جالس على أثاث من البلاستيك. وبدلاً من ذلك دخلوا كل كوخ وخرجوا منه مسرعين يجمعون رشوتهم، مطالبين بمشروبات خفيفة بينما تحيط بهم سحابة من التحايا والقهقهات.

عاد نيلسون وقال إنه لم يحالفه قدر كبير من الحظ. فانتقلنا إلى كوخ آخر من الطوب الإسمنتى والصفيح على بعد ياردات قليلة. وكان هناك المزيد من أثاث الحديقة البلاستيكى، والمزيد من دورات الفانتا. وبات واضحًا أنه فى الحقيقة لا يقيم أحد فى إيچاو كيرى وأن كل منزل كان فى واقع الأمر بارًا. وفى النهاية ظهر رجل نحيف شاحب الوجه، وبعد بعض الكلمات بلغة إيچاو مع نيلسون، وافق على الكلام.

كان فى السادسة والثلاثين من عمره ويعمل فى تجارة الأخشاب. وفى موسم الجفاف، حينما كانت الأمور طيبة، كان يكسب 100 ألف نيرا (حوالى 800 دولار) شهريًا. أما فى الموسم المطير فلم يكن يكسب شيئًا. وبالمعايير المحلية، لم يكن ما يكسبه قليلاً، إذ كان كافيًا لأن يقى زوجته وأطفاله السبعة الجوع. لكنه كان يظن أن أيامه الخاصة بتجارة الأخشاب ربما تكون قد ولت. ففى الأسابيع الثلاثة أو الأربعة الماضية أصبح مشاركًا فى تجارة أكثر ربحية بكثير.

تحدث معى بلغة إيچاو وكان نيلسون يترجم. وكان عدم اتقانه الإنجليزية، التى هى لغة نيچيريا الرسمية، دليلاً على أنه لم يحصل سوى على بضع سنوات فى التعليم الابتدائى. "قبل ثلاث سنوات بدأت رؤية الناس يحسّنون حياتهم. بدأت أراقبهم كى أتعلم أساليب العمل." أوضح أنه عمل ضمن فريق من عشرة إلى خمسة عشرة شخصًا كانوا يحققون معًا ما بين 80 و 100 ألف نيرا (حوالى 800 - 600 دولار) يوميًا. ومع ذلك فإنه فى اليوم الطيب يمكن أن يكون الرقم عشرة أضعاف ذلك. وهو ما يكفى لإعطاء كل عضو من المال مثل ما يحصل عليه موظف فى الحكومة كنيلسون فى شهر. وسأله الرجل عن رأى زوجته فى مهنته الجديدة. قال لى إنه عندما أخبرها بالأمر لم تقل سوى "فى أى مكان هناك المال".

كان الوقود المسروق يحمَّل فى حاويات عملاقة تستوعب ما بين 700 إلى 3000 لتر وقود يعودون بها إلى إيچاو كيرى، حيث يحقق كل لتر حوالى9 نيرا (سبع سنتات). ومن إيچاو كيرى، يحمّل صبية على قوارب السرعة التى تأخذها إلى مبياما أو يناجوا أو پورت هاركورت، حيث يمكن أن تحقق 45 نيرا (35سنتًا) للتر. وكانت الجراكن تُباع كذلك فى إيچاو كيرى للاستهلاك المحلى، حيث يكون ثمن الجركن سعة 25 لترًا 500 نيرا فحسب (أقل من4 دولارات). وتوقف أثناء هذا التفسير ونظر فى عينى وقال بالتماس: "لا بد أن أرعى أسرتى، كما تعلم."

عندما زرت إيچاو كيرى فى منتصف يناير كان الضغط على خطوط الأنابيب منخفضًا، ولذلك كان الناس متوقفين عن العمل وعاطلين. وكان المكان يتسم بالكسل على نحو ملحوظ. ظننت أن الركود قد يجعل بالإمكان زيارة واحدة من ثلاث نقاط تحميل (التى تحولت إلى خمس منذ أعياد الميلاد)، لكن اتضح أن هذا غير ممكن. فكل منها تديرها عصابة من اليافعين الذين يحملون بنادق هجومية ولن يتعاملوا برفق مع ملاحظة صحفى أبيض لمكان وجودهم على وجه الدقة.

فى طريق العودة مررت على عشرات الحاويات الشاردة المهتزة على حافة الماء. وكان بعضها من البلاستيك الأبيض، وكان البعض الآخر من الحديد. وفيما يشبه شواهد القبور العائمة، كانت كل ما تبقى من القوارب التى أفرطوا فى تحميلها فانقلبت وغرقت. وأبلغنى نيلسون أنه حتى قاربنا يعمل بالكيروسين المسروق.

عند العودة إلى پورت هاركورت، أكد مسئول حكومى رفيع المستوى على استحياء أن التزود بالوقود المحلى بلغ نسبًا وبائية فى أرض الإيچاو. كما أبلغنى أنه قبيل أعياد الميلاد، قتل انفجار وحريق العديد من المزودين بالوقود، وأنه اتصل ببعض شبان إيچاو فى اليوم التالى لمعرفة ما إذا كان هذا المنعطف المأساوى فى مسار الأحداث قد أوقفهم لبعض الوقت أم لا. كما قال: "على

العكس من ذلك تمامًا، حيث عادوا فى اليوم التالى." ذلك أن موسم أعياد الميلاد جعلهم فى ضائقة مالية، وكان لا بد لهم من العودة مباشرةً للعمل لتلبية الحاجات.

كان الوقت قبيل أعياد الميلاد كذلك عندما استغنت شركة شل عن ألف من العاملين المحليين كجزء من ممارسة خفض الميزانية، وكان هناك قلق متزايد من أن فصل الأشخاص المهرة فى هذه البيئة قد يفاقم الوضع. وكما أشار سوفيرى جواب بيترسايد بمركز الدراسات الاجتماعية المتقدمة، فإن مئات العاملين السابقين بشل الساخطين المهرة فنيًا الذين يجوبون الدلتا بمعرفة وثيقة لعمليات الشركة وحاجة واضحة إلى تعويض دخلهم المفقود "سيناريو مرعب".

* * *

إذا كان التزود غير المشروع بالوقود مجرد تزود غير مشروع بالوقود، فإنه يمكن على وجه التقريب تقديم حجة روبين هود للنظر فى الاتجاه الآخر. وسواء أكان الأمر هو تجارة الغاز والكيروسين الطبيعية ذات الصبغة المحلية التى يشارك فيها مواطنون عاديون، أم تجارة النفط الخام المنظمة باهظة التكلفة التى تديرها النخبة ذات الاتصال الجيد ببعضها، يمكن القول إن سرقة النفط الخام من شركات النفط الكبيرة متعددة الجنسيات وإعادة توزيع الأرباح على الأشخاص الأكثر تأثرًا بعملياتها ليس بالجريمة الأسوأ من النهب الشامل لعائدات النفط "الرسمية" على مستوى الولايات والدولة، بواسطة كبار الساسة، الذى يجرى فى نيجيريا منذ عقود.

ما يدعو للأسف هو أنه ليس هناك شىء فى دلتا النيجر بالبساطة التى يبدو عليها.

الشىء المزعج بحق بشأن التزود غير المشروع بالوقود ليس هو بيع الوقود المسروق لتحقيق الربح، بل ما تُنفَق عليه الأرباح. فإذا امتصت العاهرات الضاحكات والفانتا المتوفرة بكميات كبيرة فى إيجاو كيرى أموال التزود بالوقود

فى أنحاء الدلتا، فقد يكون هناك بعض الأمل للمنطقة. ومع ذلك فإنه ضمن اتجاه يتصاعد بسرعة منذ أواخر التسعينيات، أُنفِق جزء كبير من الأموال الناتجة عن النفط المسروق على بنادق الكلاشنكوف وقاذفات الآر بى چى. وهى معدات فعالة لأيديولوجيا النزعة الانفصالية العرقية. وقد تجمع الفتيان المحليون الذين بلا عمل، ولا يذهبون إلى المدارس، ومن المؤكد تقريبًا أنه لا ينتظرهم مستقبل حقيقى، وانتظموا فى عصابات وميليشيات تتصادم حتمًا مع السلطات ومع بعضها البعض.

أثناء الحملات الانتخابية، وخاصةً انتخابات عام 2003، استؤجر الكثير من تلك العصابات بواسطة الدولة والساسة المحليين الساعين إلى ترهيب المجتمعات المحلية كى تصوِّت لهم. ويتوقع الكثيرون أن يشهد موسم انتخابات عام 2007 عودة استخدام الحملات السياسية لتلك المليشيات المسلحة. وبالتغاضى عما يعنيه بالنسبة لمستقبل ديمقراطية فتية أن تُخاض فيها الانتخابات عبر ماسورة البندقية، لا يبدو أن أحدًا فكر جديًا بشأن ما ستفعله العصابات بعد انتهاء الانتخابات. فبعد حملة انتخابات عام 2003، شعر معظم مقاتلى دلتا النيجر أن أنشطتهم غير المشروعة - من التزود بالوقود إلى تهريب السلاح - أُعطيت مظهرًا خارجيًا خادعًا من المشروعية، ناهيك عن الإفلات من العقاب، بواسطة من تولوا السلطة. وأصبحت بعض العصابات مجندة فى النزاعات المسببة بالفعل للشقاق على نحو شرس على منصب رئيس القرية - حيث تُوجِّه إلى دعم جانب أو آخر فى المعركة من أجل غنائم السلطة المحلية. لكن كثيرين شعروا كذلك أنهم جاءوا بساسة بعينهم إلى السلطة، وأن هؤلاء الأشخاص يدينون بشىء فى المقابل - شىء يزيد على قليل من المال والتفضل عليهم بتركهم يفعلون ما يفعلونه. وعندما لا تكون هذه المكافآت متاحة عند طلبها يصبحون أكثر استياءً.

ومع ذلك، فإنه لولا سلسلة مثيرة بعض الشىء من الأحداث فى سبتمبر من عام 2004، لكان من المحتمل أن لا يرى العالم مدى خطورة ما أصبحت عليه

مشكلة العصابات المسلحة فى دلتا النيجر من خطورة. فقد شقت ميليشيا من الشباب مغمورة إلى حد ما تسمى نفسها (قوة متطوعى شعب دلتا النيجر) طريقها إلى عناوين الصحف الدولية فى ذلك الشهر، عندما أعلن قائدها مجاهد دوكوبو أسارى الذى يتمتع بكاريزما "الحرب الشاملة" على الدولة النيچيرية وهدد بوقف إنتاج البلاد من النفط الخام. وكجزء مما أسمته "عملية مأدبة الجراد"، طالبت القوة كل شركات النفط بإجلاء أفرادها من الدلتا، وإلا فلتستعد للدخول فى قتال مسلح تسليحًا كاملاً.

وبالطبع كانت هناك مفارقة صغيرة بالنسبة لادعاء القوة وروح الكفاح. فواقع الأمر أن أسارى والقوة يدينان بوجودهما لحاكم ولاية الأنهار پيتر أوديلى ,وفى عام 2001، عندما هدده النجاح المتنامى والمشروعية الأخلاقية لمجلس شباب إيچاو الخاص بفليكس تودولو، دبّر إوديلى انقسامًا فى قيادتها . حيث ألّب أسارى ضد المؤسسين الأصليين. وتولى أسارى السيطرة على الجماعة، وفى انتخابات عام 2003 أثبت أنه حليف مخلص لأوديلى، حيث ساعد على إعادة انتخابه. لكن سرعان ما أسقط أوديلى أسارى الذى عاد إلى التزود غير المشروع بالوقود كطريقة لدفع ثمن أسلحة فتيانه.

بحلول أغسطس من عام 2004، كانت قوة متطوعى شعب دلتا النيجر قد بدأت الصدام مع عصابة منافسة تسمى «متطوعو دلتا النيجر» بقيادة أتيكى توم استأجرها أوديلى لكبح جماح أسارى. وقُتِل عشرات الأشخاص وأصاب العنف پورت هاركورت بالشلل. وفى شهر سبتمبر، عندما أدرك أن من كان راعيه يومًا فى دار الولاية تخلى عنه تمامًا، أبلغ أسارى فتيانه أن المعركة بدأت. وخلال أسابيع قليلة، كانت ميليشيا الشباب الصغيرة التى بدأت حياتها كعصابة تزود غير مشروع بالوقود قد حولت نفسها إلى حركة متمردة تضم ألفى مقاتل وأصرت على وقف إنتاج النفط فى سابع أكبر الدول المنتجة فى العالم.

كان رد فعل الحكومة النيچيرية وشركات النفط الدولية وأسواق النفط العالمية متوقعًا بقدر ما كان سريعًا. وعلى الفور أجلَت شركة شل مائتين من العاملين فى أراضى إيچاو. وارتفع سعر النفط بشكل كبير ليصل إلى 50 دولارًا للبرميل لأول مرة فى التاريخ. وأرسلت الحكومة النيچيرية طائرات الهليكوبتر المقاتلة إلى پورت هاركوت لضرب مواقع قوة متطوعى شعب دلتا النيجر فى قرية تومبيا النائية.. وورد أن مائتين وأربعين شخصًا مفقودون وتحدث شهودٌ عيانٌ عن القتال باعتباره "شيئًا لم يروه إلا أثناء حرب بيافرا". ووجد الرئيس أولوسيجون أوباسانچو نفسه تحت ضغط مكثف من الولايات المتحدة المتعطشة للنفط كى يصل بالأمور إلى حل سريع، وعلى نحو لا يصدقه أحد، دعا أسارى إلى قصر الرئاسة فى آسو روك على أطراف أبوچا.

كانت رؤية ما يجرى فى آسو روك دون أن يلاحظ أحد تعنى ضرورة الجلوس فى مقعد أمامى أثناء الفك شبه التام لاشتباك الدولة والمجتمع النيچيريين. ذلك أنه هنا، خلف الأبواب المغلقة، هناك مشهد لا يسخر من كرامة واحدة من أهم دول إفريقيا واحترامها لسيادتها فحسب، بل كذلك التقليد الإفريقى الخاص بتوقير كبار السن والزعماء. فهنا كان أولوسيجون أوباسانچو البالغ من العمر تسعة وستين عامًا وتولى رئاسة بلاده ثلاث مرات، ويتسم بالفاعلية على أعلى مستويات السياسة النيچيرية منذ أوائل السبعينيات، ويحمل بالإضافة إلى ذلك وسام بطل حرب بيافرا، يحاضره فى السياسة زعيم الشباب الإيچاوى الذى كان قبل ذلك بأيام يزحف فى الأخوار وقد ربط ورق شجر على جبهته ليبعد بها الأرواح الشريرة. ويُقال إن الرئيس صرخ فى أسارى فى لحظة ما أثناء المفاوضات قائلاً: "كان يمكننى سحقك." وفيما بينهما ـ طبقًا لما ذكرته التقارير الصحفية ـ جلس مسئول أمريكى صارم الوجه يتأكد من عدم سحق أى شخص وأن الكل يعرف النتيجة.

وكانت النتيجة هى المقاتلون العرقيون المخابيل واحد، وحكومة نيچيريا الفدرالية صفر. وأمر أوباسانچو أسارى ببيع أسلحة قوة متطوعى شعب دلتا

النيجر للدولة والكف عن الكفاح المسلح فى مقابل عفو عام ووعد بعدم استهداف الجنود النيجيريين لأسارى والقوة، وكذلك بمبلغ غير مُعلَن من المال يُعتقَد أن قيمته عدة ملايين من الدولارات (يُتصَوَّر أنه ثمن الأسلحة المسلَّمة). وبعد أيام من مطاردتهم فى الأخوار بواسطة الجنود النيجيريين، فجأةً أُعطى أسارى وفتيانه مبلغًا كبيرًا من المال وقيل لهم إنهم أحرار فى الذهاب إلى أى مكان، ماداموا قد وافقوا على التصرف بأدب وتوقفوا عن تهديد إمدادات النفط إلى العالم الخارجى. وكان ذلك استسلامًا غير عادى من جانب رئيس دولة إفريقى له مكانة أوباسانچو الدولية، وهو الرئيس الذى من غير المرجح نسيانه بسرعة.

عادت شركات النفط للعمل وعادت أسعار الخام إلى مستواها السابق. وشعر الكثيرون من قبيلة إيچاو فيما بينهم أن أسارى خان قضيتهم، وأن أوباسانچو والأمريكيون فى أبوچا قدموا له رشوة، أو أنه مجرد انتهازى ومتعصب. لكن فيما يدل على النقص الشديد فى القيادة الحقيقية بين شعوب الدلتا، فى العلن على الأقل، سرعان ما أصبح أسارى بطل تحرير قبيلة إيچاو. وعلاوة على ذلك، سلمت قوة متطوعى شعب دلتا النيجر بضع بنادق كلاشنكوف للحكومة الفدرالية مقابل المال الذى سوف يُنفَق بلا شك على المزيد من بنادق الكلاشنكوف، وعادت إلى الأخوار استعدادًا للجولة الثانية. ووضعت الواقعة السلطات فى موقف ضعيف ومكشوف، وازداد الشعور القومى الإيچاوى قوةً فحسب.

انتظر أوباسانچو بصبر حتى تحين الفرصة المناسبة. ولا شك فى أنه كان متأكدًا من أنه لن يمر وقت طويل قبل أن يعود أسارى إلى عمله المزعج. وكما هو متوقع، جاء المبرر الذى كان الرئيس يبحث عنه فى سبتمبر من عام 2005، عندما دعا أسارى فى مقابلة مع صحيفة محلية إلى حل نيچيريا كدولة موحدة. وبسرعة ألقت الشرطة الفدرالية القبض على أسارى ونُقِل إلى أبوچا حيث وُجِهت له خمس تهم بخيانة الدولة النيچيرية. وذهب أسارى إلى المحكمة بمزاج

يتسم بالتحدى، حيث كان يرتدى تى شيرتًا أبيضَ مكتوبًا عليه "تقرير المصير والتحكم فى الموارد: بأية وسيلة ضرورية" أبدله داخل المحكمة بتى شيرت قوة متطوعى شعب دلتا النيجر الأسود.

عندما عثرت على دوكوبو أسارى فى أبريل من عام 2005، كان ذلك أثناء فترة هدوء مؤقت فى معركته ضد الحكومة الفدرالية. بعد بضعة أشهر من اجتماع آسو روك مع أوباسانچو وبضعة أشهر قبيل القبض عليه. وكان قد خرج من الأخوار ليقيم فى بيت فخم فى پورت هاركورت، وكان يستضيف ممثلى الإعلام الدولى. أخذنى فَتَيان غير مسلحين على نحو واضح فى سيارة ڤان مكيفة الهواء إلى بيت أسارى.

عند الوصول رأيت سبب شعور الكثيرين من قبيلة إيچاو بأن أوباسانچو اشترى أسارى. ففى الطريق الخاص بالمجمع السكنى كانت تقف سيارتان موديل لنكولن ناڤيجيتور لامعتان من الواضح أنهما مزودتان بكل خيار وأكسسوار ممكن. وجلس أربعة وعشرون فتى فى دائرة أمام السيارتين الرياضيتين بينما كان أسارى يحاضرهم بلغة إيچاو. اقتادونى إلى الداخل دون أن يلاحظنى أمير الحرب، وطلبوا منى الانتظار فى ترف بهو استقبال المنزل البارد. استقريت بسرعة على واحدة من الأرائك المحشوة بالريش على نحو مفرط، واندمجت مع فيلم ويل سميث الذى كان يُعرَض على شاشة تليفزيون بلازما فى حجم شاشة السينما. وغالبًا ما يقول أسارى، الابن الأكبر لأحد قضاة المحكمة العليا، للصحفيين: "فخور بأنى نشأت وفى فمى ملعقة فضة"، ويصر على أن كل ثروته قد ورثها وليست نتيجة لأية صفقة شيطانية مع أوباسانچو، أو المكاسب غير المشروعة الخاصة بالتزود غير المشروع بالوقود. ومهما كانت الحقيقة، فقد كان من الصعب الهروب من نتيجة أن مقره فى پورت هاركورت أكثر شبهًا بأحد قصور موبوتو منه إلى الغرفة المحصنة لقائد الثورة المقاتل.

على مدى فترة تقترب من الساعة، تدفق العديد من الأشخاص داخلين البهو وخارجين منه، متجاهلين كلانا، أنا وفيلم ويل سميث. وكان صوت أسارى يُسمَع فى الخارج، حيث يصبح غاضبًا ومتصنعًا التقوى والصلاح أحيانًا ويتسم بالهدوء والصدق أحيانًا أخرى. وفى النهاية دخلت مكتب قوة متطوعى شعب دلتا النيجر المجاور للاستعلام عن الوقت الذى يكون فيه أسارى مستعدًا لاستقبالى. ومن الواضح أن الزعيم الذى لا يخشى شيئًا لم يكن على علم أنى فى انتظاره، ذلك أنه عندما خرج عضو التنظيم الشاب لتحرى الأمر بالنسبة لى، سمعت أسارى يرد بحدة "أوه، لماذا تزعجوننى بهذه الطريقة فى هذا الوقت المتأخر من النهار؟"

بعد بضع دقائق، دخل أسارى المكتب مسرعًا مرتديًا قميص فريق تكساس لونجهورنز البرتقالى الزاهى وعليه العدد "4" الضخم. أدهشنى ذلك باعتباره اختيارًا كسولاً بعض الشىء بالنسبة لشخص ملتزم بمعاداة الإمبريالية يقول إن نيلسون مانديلا وتشى جيفارا أبطال، وسبق له امتداح أسامة بن لادن لتصديه لـ"صلف الغرب". ومع ذلك، فلكى أكون منصفًا للقائد العسكرى، فقد أتيت إلى بيته دون سابق إنذار، ولذلك لم أكن أتوقع إجهاد ما بعد المعركة الكامل أو اللباس الإفريقى التقليدى. نظر إلىَّ أسارى من فوق لتحت وبدأت تعريف نفسى. قاطعنى قائلاً: "تبدو عربيًا. هل أنت يهودى؟" أوضحت له أن خلفيتى إيرانية وبدا مطمئنًا على نحو غامض. أخذ يحكى لى عن رحلتيه إلى إيران وكيف أنه كان ذات يوم تربطه علاقة صداقة قوية بالسفارة الإيرانية فى نيجيريا. "لكنهم جميعًا كفوا عن المقاومة الآن." وكان هناك شىء من خيبة الأمل فى صوته.

كانت لدى رغبة شديدة فى أن أستخرج منه ما يعنيه بذلك، لكنى أحسست أن وقتنا معًا محدود ولذلك بذلت جهدًا كى لا أخرج عن الموضوع. سألته لماذا شن عملية مأدبة الجراد فى شهر سبتمبر؟ فأجاب باختصار شديد: "أجبرتنا الدولة عليها." هل جرى بالفعل نزع سلاح قوة متطوعى شعب دلتا النيجر؟ أجاب بحسم: "نعم، لكن استعادة الأسلحة سهلة جدًا. وإذا استدعت الظروف، وإذا قررت

الحكومة محاربتنا، حينئذ سوف نتسلح." وكان من الصعب الجدال فى هذا القدر من الكلام. ذكرت الشائعات أن الحكومة دفعت ألف دولار عن كل بندقية كلاشنكوف سلمتها قوة متطوعى شعب دلتا النيجر فى العام الماضى، مع أن سعر هذا السلاح لا يزيد على 200 دولار فى السوق السوداء. وكان ذلك من الناحية العملية دعوة إلى إعادة التسلح.

عاد أسارى إلى الحياة فقط عندما قلت له إن السلطات النيجيرية قدمت له رشوة كى يهدأ. وهنا سألنى وقد مال للأمام وأغمض عينيه: "هل اشترونى؟ هل اشترونى؟ ما هو الحق الأخلاقى الذى لديك؟ أنا أحد أكثر الأشخاص انتقاداً لحكومة نيجيريا. يمكن للناس أن يقولوا ما يحلو لهم. فهم لم يكونوا مشاركين لى فى الأمر. لقد كنا نجرى المحادثات ونقاتل." سحب صورة فوتوغرافية داخل إطار من على مكتبه ودفع بها فى وجهى. كانت له فى الأحراش وهو بكامل هيئة أمير الحرب ـ تكشيرة على الوجه وقد تدلت بنادق الكلاشنكوف، بينما تقاطعت أحزمة الذخيرة على صدره الذى فُكت أزراره، على غرار رامبو. "هل تظن أنه من السهل التجول على هذا النحو حاملاً أسلحة كهذه لمدة تسعة أشهر؟"

قاطعنا بضعة فتيان من الخارج كانوا يلحون فى طلب أسارى لحل نزاع على المال. دعاهم أسارى للدخول ودخل فى مونولوج بلغة إيجاو تخللته بعض العبارات القوية بالإنجليزية من المفترض أنها كانت من أجلى. وكانت إحدى العبارات التى كان مقصوداً بها على نحو خاص أن تصيب بالقشعريرة هى: "بكل شىء أملكه سوف أحارب الدولة النيجيرية إلى أن تعود إلى رشدها". وبعد دقيقة من ذلك قال: "أخبر الاستخبارات النيجيرية ـ أرسل رسالة إلى أبوجا تخبرهم أنهم إذا حاولوا قتلى وفشلوا فسيحل الخراب. نعم، الخراب! لن أحاربهم فى الأخوار. سأحاربهم فى لاجوس وأبوجا وبورت هاركورت!"

بعد خمس وأربعين دقيقة من هذا، لا بد أنى بدوت متململاً، ذلك أن أسارى غيّر الموضوع فجأة وبدأ يحكى للفتيان حكاية متبلة بما يكفى من الإنجليزية كى

يمكننى المتابعة. وكان للكلام علاقة بالحاكم بيتر أوديلى - الذى كان راعى أسارى فى وقت من الأوقات وتحول الآن إلى مصدر ضرر. فأثناء رحلة فى الدلتا مؤخرًا، أوشك الوقود فى سيارة الحاكم على النفاد على بُعد أميال من أقرب محطة تموين مشروعة، مما أجبر سائق أوديلى على شراء الوقود من أحد الفتيان على الطريق. لكن فى كل مكان كانت السيارة تتوقف فيه كان يجرى تحذير الوزير من أنه فى سبيله لشراء ما بات يُعرف فى الدلتا باسم "وقود أسارى" ولا بد أن ينصرف بهدوء لتحاشى الدعاية الخرقاء الخاصة برؤيته يمول أنشطة قوة متطوعى شعب دلتا النيجر بشكل غير مباشر. لف أسارى نفسه فى كرة كبيرة من القهقهات المدوية وهو يروى هذه الحكاية، بينما كان يضرب بقبضته على الطاولة وكانت عيناه تمتلئان بالدموع مع كل ذكر لـ"وقود أسارى". ضحك الفتيان المتجمعون بأدب، لكن يبدو أنهم كانوا أقل استمتاعًا بالقصة من المجاهد الكبير.

* * *

ربما تكون الحكاية ملفقة بالكامل، ولم يكن من المرجح التأكد منها من أى شخص فى دار الولاية فى پورت هاركورت. لكن بدا أنه لا تسامح فى عدم تمرغ الفتيان على الأرض من الضحك مع قائدهم. وعلى أى الأحوال، قليلون هم من يتنازعون على حقيقة أنه فى أنحاء كثيرة من الدلتا فى الوقت الراهن سيُضطر أى شخص ينفد وقوده لملء خزانه بأى شىء غير منتَج تم التزود به بطريقة غير مشروعة. وعندما يُضطر حاكم ولاية لشراء وقود أسارى، فلابد أن تعرف أن الوضع بلغ حدًا هزليًا.

ومع ذلك فقليلون من شباب الدلتا الساخطين يرون أى شىء فكاهيًا إلى حد بعيد بشأن النسب الوبائية التى اكتسبتها تجارة التزود غير المشروع بالوقود. وفى المقابل، يعتبر أغلبهم أنها لعبة عناد خطيرة مع الدولة النيچيرية - استغاثة يائسة من جيل ضائع لا يرى طريقة أخرى للمطالبة بحقه الطبيعى فى المواد الهيدروكربونية. وفى كل مكان تذهب إليه فى الدلتا سوف تسمع القصة نفسها. سينظر إليك شبان الإيچاو أو الإتسكيرى أو الأجونى أو الإيدو رفيقو الحال

والغاضبون فى عينيك مباشرةً إذا سألتهم عن التزود غير المشروع بالوقود ويقولون لك: "التحكم فى الموارد يبدأ من هنا". إنه شعار جيل.

"التحكم فى الموارد" قضية شائكة بالنسبة لنيجيريا، وهى القضية التى تهدد وحدة البلاد نفسها. ففى دولة يرى أشخاص كثيرون كإفيك أو إبيبيو أنفسهم فى المقام الأول ونيجيريا فى المقام الثانى، من الصعب إلى حد بعيد أن تطلب من شخص يرقد فوق مليارات الدولارات من ثروة النفط ضرورة إشراك مائتى جماعة عرقية أخرى فى ثروته المفاجئة - خاصةً عندما تبدو الحاجات الفورية لمجتمعه المحلى ملحة.

لكن لكى نفهم السبب فى أن "التحكم فى الموارد" مفهوم عاطفى فى الدلتا، من المهم العودة إلى السنوات المبكرة من الجمهورية المستقلة، قبيل حرب بيافرا. فأول دستورين لنيجيريا المستقلة (وهما الدستوران الوحيدان اللذان تم التفاوض عليهما بحرية بواسطة نواب منتخبين انتخابًا حرًا فى المؤتمرات الدستورية) - دستورا 1960و 1963 - قسما البلاد إلى ثلاثة أقاليم (الشمال والغرب والشرق) وشجعا التنافس الودى بين الأقاليم القائم على مواردها الطبيعية. فبالنسبة للشمال، كان ذلك يعنى تطوير صناعتى القطن والفول السودانى وتصنيع جلود الحيوانات. وركز الغرب على الكاكاو والمطاط والأخشاب وزيت النخيل، بينما شرع الشرق فى استغلال زيت النخيل والنفط. وكان مطلوبًا من كل إقليم إعطاء الحكومة الفدرالية 50 بالمائة من العائدات والإيجارات من أية أنشطة تعدين تقوم بها، لكنها كانت حرة فى استثمار الباقى بالطريقة التى تراها مناسبة. وكانت نيجيريا تُحكَم باعتبارها اتحادًا فدراليًا فضفاضًا يضم ثلاثة أقاليم شبه مستقلة ومكتفية ذاتيًا إلى حد كبير، على النحو الذى كان يحكمها به البريطانيون.

ومع ذلك، فقد تغير كل شىء بعد تجربة حرب بيافرا المدمرة. فالطغمة العسكرية، التى استولت على السلطة عندما اندلعت الحرب، وتنبهت الآن ببساطة إلى الأخطار الكامنة فى السماح لثلاثة أقاليم قوية بالتطور تحت سمعها

وبصرها، شرعت فى خلق دولة أكثر مركزية بكثير ـ دولة أصبح توزيع العائدات فيها الوظيفة الأساسية للسلطة المركزية وليس السلطات الإقليمية. وفى عام 1969 وافق البرلمان على قانون النفط الذى جعل كل النفط المستكشف فى نيجيريا ملكًا للحكومة الفدرالية وحدها التى تتولى توزيع العائد على الأقاليم من الميزانية المركزية. وبعد ذلك رفع مرسوم رئاسى فى عام 1975 حصة الحكومة الفدرالية من عائدات النفط من 50 بالمائة إلى 80 بالمائة، فى منتصف أعوام الانتعاش. وبعد ثلاث سنوات، أعطى مرسوم استغلال الأرض لعام 1978 حقوق ملكية الأرض كلها لحكام الولايات (الذين كانوا فى ذلك الحين معينين من قبل الجيش)، حيث نص على أن أية أراض غير مملوكة بالفعل للحكومة الفدرالية سوف "يُعهَد بها" اعتبارًا من ذلك الحين إلى حاكم الولاية لمنفعة "كل النيجيريين". وقبل ذلك كانت الأراضى مملوكة على المشاع بموجب القانون العرفى الذى يحدده الحكام التقليديون وزعماء العشائر. وكان المرسوم يعنى أن حاكم الولاية يمكنه الآن مصادرة الأراضى بشكل قانونى من أجل امتيازات النفط والتعدين، وليس للمجتمعات المحلية التى تتأثر بذلك حق قانونى فى مناقشة دخول إحدى شركات النفط فى الأرض المشاع. بل إنه لن يكون لها حق فى التعويض عن استغلال الأرض؛ ذلك أن أية مدفوعات سوف تذهب إلى مكتب الحاكم. وأخيرًا، فى عام 1979، عندما تنازل الجيش عن السلطة لحكومة مدنية، تأكد قادته من أن دستور البلاد الجديد يحافظ على مبدأ أن الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض لا تخص مالك الأرض. وفى الوقت الذى أنهى فيه الجنرالات فترة العشر سنوات التى أمضوها فى السلطة، كان الاستيلاء الفدرالى على النفط قد بات راسخًا. وحل محل الأقاليم الثلاثة اثنتا عشرة ولاية* منزوعة السلطات إلى حد كبير وتم بحسم سحق أى اقتراح بـ"بيافرا أخرى" فى السنوات المقبلة.

كانت تجربة نيجيريا الثانية مع الحكم المدنى أقصر بكثير من الأولى. ففى عام 1983، بعد أربعة أعوام قصيرة، أطاحت طغمة عسكرية بحكومة شيهو

* زيد عددها تدريجيًا حتى بلغ الست والعشرين ولاية الحالية.

شاجارى المنتخبة، وكانت غير عابئة بمظالم الدلتا، شأنها فى ذلك شأن أية حكومة سابقة. وكان شاجارى قد أنشأ فى عام 1982 صندوق الاشتقاق الخاص للمجتمعات المحلية المنتجة للنفط، مستمداً أمواله من نسبة 1,5 بالمائة من عائدات النفط الفدرالية التى لا يمكن التصرف فيها فى غير هذا المجال. وسرعان ما اختلس حكام الولايات تلك الأموال خلال الثمانينيات، ولم يحدث حتى مذبحة أوموتشيم فى عام 1990 أن أدركت الحكومة الفدرالية أن أمامها مشكلة لم يكن بالإمكان تجاهلها. وهكذا أنشأت لجنة تنمية مناطق إنتاج النفط لإدارة صندوق مشتقات بنسبة 1,5 بالمائة، حيث رفعت النسبة إلى 3 بالمائة فى عام 1992. وكانت اللجنة يرأسها فى البداية ألبرت هورسفول، وهو عميل بالاستخبارات النيچيرية سبق أن اتهمه تقرير حكومى بتشغيل ميزانية اللجنة البالغة 95 مليون دولار وكأنها إقطاعية خاصة. إلا أنه فى إحدى تلك المفارقات غير العادية التى تشهد المراقبين يضربون جباههم ويتعجبون قائلين: "فقط فى نيچيريا"، حل الرجل الذى كتب التقرير، إيريك أوپيا، وهو نفسه سياسى مقرب من الرئيس سانى أباتشا، محل هورسفول على رأس اللجنة وبلغ به الأمر أن اختلس 200 مليون دولار قبل فصله بسبب "اختلاسات مالية كبيرة".

فى عام 1999، عندما قامت نيچيريا بتحول آخر إلى الحكم المدنى، أبدل الرئيس المنتخب أولوسيجون أوباسانچو لجنة تنمية مناطق إنتاج النفط بهيئة تنمية دلتا النيجر وزاد صندوق المشتقات لمجتمعات إنتاج النفط المحلية إلى 13 بالمائة (يذهب 15 بالمائة منها مباشرةً إلى الهيئة التى يأتى باقى ميزانيتها من إسهامات شركات النفط والحساب الفدرالى). وثبت بشكل واضح أن الهيئة أكثر فساداً وعجزاً من سابقتها، لكنها تظل متهمةً بكونها بيروقراطية متضخمة وغير ضرورية.

كما تبين المشكلات مع لجنة تنمية مناطق إنتاج النفط والمعادن وهيئة تنمية دلتا النيجر، لا يمكن أن تختفى مصاعب الدلتا فى الحال بمجرد ضخ الأموال.

فالماليات على مستوى الدولة والمستوى المحلى تُدار بطريقة تشجع الكسب غير المشروع عن طريق التغطية على الطريقة التى تُنفَق بها الأموال. ويميل الحكام إلى فرض سيطرة مُحْكَمة جدًا على ميزانيات الولايات. وفى بعض الولايات، فإن إنفاق 20 ألف نيرا (150 دولارًا) يتطلب توقيع الحاكم. واكتشف معظم الناشطين أنه فى بيئة العمل هذه، أية عائدات نفط يعيدها هذا الأمر إلى الدلتا من الحكومة الفدرالية تبتلعها بسرعة شهية قادتها "المنتخبين" الشرهة فى الدولة والحكومة المحلية. وينفقها هؤلاء الساسة على مشروعات استعراضية عديمة القيمة، ويهدرونها على السيارات الرسمية أو دخول المكاتب الإضافية، أو الأسوأ من ذلك ادخارها فى حسابات مصرفية بالخارج.

مع بعض الاستثناءات، حكام الولايات فى نيچيريا بقايا فترة الحكم العسكرى. المعينون السياسيون الذين اختيروا للموافقة الشعبية فى الانتخابات القومية التى كثرت فيها الأخطاء فى عامى 1999 و2003. ومع أنهم كانوا يظلون على ولائهم لرؤسائهم السياسيين فى أبوچا، فقد شكَّل الكثيرون منهم قواعد السلطة الخاصة بهم (باستعمال دعم الميليشيات فى الغالب) وهم ينمون استقلالهم عن القيادة القومية لحزب الشعب الديمقراطى الحاكم. وبناءً على المنافع المادية الواضحة التى يحققها الحكام لأنفسهم، آمن الحكام من تسع ولايات منتجة للنفط بين عشية وضحاها بقضية "التحكم فى الموارد" وهم من بين أبرز مؤيدى زيادة صندوق المشتقات الفدرالى من 13 بالمائة الحالية إلى شىء يعكس الخمسين بالمائة من عائدات النفط والتعدين التى كان مسموحًا للأقاليم بالاحتفاظ بها فى الستينيات.

اتضح مقدار استعداد حكام الدلتا للدفاع عن مبادئهم التى اعتنقوها حديثًا فى أوائل عام 2005 عندما دعا الرئيس أوباسانچو، فى مسعى لحل الكثير من القضايا التى تركها التحول إلى الديمقراطية فى عام 1999 بلا حل، إلى إجراء "حوار وطنى" فى أبوچا دعا إليه أصحاب المصلحة من كل قطاعات المجتمع

النيجيرى وأقاليمه. وكان الناشطون يدعون منذ سنوات إلى "مؤتمر السيادة القومى"، وهو نوع من اجتماع المبادئ الأولى لبحث كلاً من الدستور وفكرة نيجيريا نفسها باعتبارها دولة موحدة. وكانت "مسامرة" أوباسانچو، كما أسموها، إجراءً وسطًا ـ لم يكن مسموحًا بالكلام عن تقسيم البلاد، أما كل الأفكار الأخرى فيمكن طرحها للنقاش. لكن سرعان ما اصطدمت المسامرة بحقل ألغام بشأن مسألة التحكم فى الموارد، حيث أصر أعضاء الوفود من ولايات النفط الجنوبية على العودة إلى مبدأ اشتقاق الخمسين بالمائة الأصلى الخاص بالستينيات. وعندما عُرِض اقتراح 18 بالمائة، رد أعضاء الوفود الجنوبيون بـ"عرض نهائى" هو 25 بالمائة ثم خرجوا من الاجتماع فى أيامه الأخيرة عندما لم يُلَبَّ مطلبهم.

كانت الخمسة والعشرون بالمائة، فى رأى كثيرين من أعضاء الوفود الجنوبيين، حدًا لا يمكن قبول ما هو أدنى منه، ورقمًا لا يمكن تقليله دون جلب العار للكفاح العنيف تحت راية "التحكم فى الموارد" الذى أتى على أرواح الكثير جدًا من أشجع شبابهم. وقد كانوا ممتنين للدعم ثقيل الوزن لحكامهم، لكن قليلين كانوا من السذاجة بما يكفى لاعتقادهم بأنه لا يمثل أى شىء سوى الانتهازية الصريحة. وكما قال لى پاترسون أوجون، وهو أحد ناشطى مجلس شباب إيچاو الأصليين، عندما جلسنا على أرضية منزله صباح يوم أحد رطب وحار نشاهد أسرته وهى تغرق فى عرقها لليوم الرابع على التوالى بلا كهرباء، فإن "هؤلاء الناس لم يرغبوا فى الديمقراطية قط. لقد سعوا إلى وقفها. وها هم الآن يجنون الأرباح".

عندما يتصل الأمر بالحكام الفاسدين الذين يجنون الأرباح، قليلون هم من يمكنهم ذكر مستوى خبرة ديپرييه آلاميسيجا حاكم ولاية باييلسا. ولندن هى المقصد المفضل للأموال النيجيرية المنهوبة؛ وبعض العناوين الأكثر حصرية فى كنجستون ونايتسبريدج وماى فير يمكن إرجاعها إلى أعضاء النخبة السياسية النيجيرية. ولذلك فقليلون من دُهِشوا بشكل كبير عندما ألقت شرطة العاصمة القبض على آلاميسيجا فى سبتمبر من عام 2005 أثناء إحدى زياراته المتكررة

للندن، واتهمته بغسل ثلاث مبالغ مالية. وكان آلاميسيجا مشتبه به بالفعل من جانب السلطات البريطانية والنيچيرية فيما يتعلق بسرقة ملايين الدولارات نقداً من بايلسا واستخدامها فى شراء مصفاة تكرير نفط فى الإكوادور وكذلك العديد من البيوت فى لندن وكاليفورنيا وجنوب إفريقيا. وأطلق قاض سراح الحاكم بكفالة، لكنه أجبره على تسليم جواز سفره، لمنعه من العودة إلى نيچيريا، حيث يتمتع الحكام القائمين بالعمل بحصانة من التقاضى. إلا أنه بعد بضعة أسابيع صدم آلاميسيجا كلاً من السلطات البريطانية ومعظم نيچيريا عندما ظهر فى يناجوا، عاصمة ولاية بايلسا، وقال لحشد من المؤيدين الهاتفين: "لا يمكن أن أقول لكم كيف جىء بى إلى هنا. إنه لغز. للرب كل المجد." وطبقًا للتقارير الصحفية، فقد اشترى آلاميسيجا جواز سفر مزور وانسل إلى مطار هيثرو مرتديًا ملابس نسائية.

تم فيما بعد توجيه الاتهام لآلاميسيجا، لكن الحكاية بكاملها ترمز إلى لغز دلتا النيجر. فبايلسا واحدة من أصغر ولايات النيجر الست والعشرين كما أنها من أحدثها، لكنها تنتج 30 بالمائة من نفط البلاد. وعلى وجه الدقة، حاكمها السابق شخص له محفظة استثمارات دولية ليست بالقليلة، وبينما كان فى منصبه تعامل مع بايلسا على أنها جزء غير منفصل عن إمبراطورية العقارات العالمية الخاصة به. وفى عام 2005 خصصت الولاية 8,5 مليون دولار لبناء مقار رسمية للحاكم ونائبه، إلى جانب أكثر من مليونى دولار للأثاث والمعدات الكمالية. كل هذا بالإضافة إلى 25 مليون دولار أُنفقت بالفعل على مقر الحكومة منذ عام 2002. (فقد تكلف السور وحده 5,7 مليون دولار.) وكان آلاميسيجا فى يوم من الأيام حليفًا وثيق الصلة بالرئيس أوباسانچو وعضوًا مخلصًا فى حزب الشعب الديمقراطى. لكن فى السنوات الأخيرة أصبح أكثر قربًا من أتيكو أبو بكر نائب الرئيس أوباسانچو الذى اختلف معه أوباسانچو بشكل علنى، ويعتقد كثيرون أن مشكلات آلاميسيجا القانونية جزء من الهجوم المتصاعد على قاعدة سلطة أتيكو من جانب الرئيس. فقد أغضب اختفاء آلاميسيجا فى مطار هيثرو

أوباسانچو إلى حد أنه كتب خطابًا شخصيًا لرئيس الوزراء تونى بلير يطلب فيه تفسيرًا لذلك الإخفاق. لكن تلك الملايين لم تكن كافية للحاكم آلام. ولذلك كان موجودًا فى المسامرة القومية فى أبريل من عام 2005، مؤيدًا لشعب بايلسا، ومتخذًا موقفًا "مبدئيًا" من نسبة الـ 25 بالمائة.

فى أواخر عام 2006، كان 33 من حكام ولايات نيچيريا الستة والثلاثين يخضعون للتحقيق بسبب الفساد أو غسل الأموال أو غير ذلك من جرائم المال. والحكومات المحلية، التى يسيطر عليها بالكامل تقريبًا حكام الولايات، مجرد محطة أخرى على طريق المكاسب السهلة. وبالنسبة لزعماء القبائل والحكام التقليديين، فهم مشهورون بإنفاق ما يحصلون عليه من هبات شركات النفط ومكافآت "التعويض" على خمسة أشياء: البنادق والفتيات والذهب والخمر والمخدرات. وبعد سنوات من مراقبة ميراثهم وهو يُنفق على هذا النحو من السفه والإسراف، تشعر نسبة كبيرة من سكان الدلتا بتخلى الساسة القوميين والمحليين عنها، وقد اتفقوا على التزود غير المشروع بالوقود كأكثر الطرق مباشرةً لضمان استفادتهم من ثروتهم النفطية. والمشكلة هى أن ما بدأ كنشاط سياسى أصبح صناعة. وحسبما قاله أحد الناشطين فإن "الفصل بين الجشع والمظلمة يصبح شديد الصعوبة". وعلاوة على ذلك فإن ما بدأ باعتباره تحديًا سياسيًا ساعد على ترسيخ السلطة القائمة. والأرباح الناتجة عن التجارة فى النفط الخام المنهوب إما تتجمع لدى الساسة الفاسدين من كل أنحاء نيچيريا أو تُستخدَم لشراء السلاح وتكوين الميليشيات التى يستغلها الساسة المحليون الفاسدون والحكام التقليديون المصممون على البقاء فى السلطة (والقرب من فرص إثراء الذات).

فى ظل هذا التآكل المطرد فى قدرة أهل دلتا النيجر على السيطرة على مواردهم، ربما يكون مفهومًا أن الستينيات اكتسبت وضعًا أسطوريًا بين ناشطى الدلتا. فقد أصبحت تلك السنوات تحظى بالتوقير، وكان الحنين شديدًا إلى الأيام السابقة للسيطرة المركزية على موارد النفط إلى حد أن ناشطين كثيرين

يصرون الآن على أن التحكم الحقيقى فى الموارد لا يمكن تحقيقه فى ظل النظام الحالى - ذلك أن العودة إلى "الفدرالية الحقة" التى مارسها الآباء المؤسسون للدولة (ومن قبلهم السادة الاستعماريون البريطانيون) يمكن أن تضمن التوزيع العادل للثروة النفطية لأهل الدلتا.

اتخذ هذا الركوع عند مذبح "الفدرالية الحقة" مكانة ما يشبه الديانة غير الرسمية فى الدلتا فى السنوات الأخيرة. ذكرى عابرة فى البداية ارتقت إلى صيحة حشد سياسية وأُضفيت عليها صبغة رومانسية بالكامل تقريبًا. ويخضع المدى المحدد الذى يمكن أن يُقال عنده إن نيجيريا أصبحت اتحادًا فدراليًا "حقيقيًا" للجدل، بشكل خاص بين النيجيريين الشماليين والغربيين الذين يحققون مكاسب من السيطرة على الموارد تقل عما يحققه غيرهم بكثير. ويشكك كثيرون فى الشمال بمرارة فى المماثلة التى تتم بين الطريقة التى يُسمَح لهم فيها بالاحتفاظ بالأرباح التى يجنونها من صناعة القطن لديهم، حيث يوضحون أن زراعة القطن تحتاج إلى مجهود فى حين أن دعوة شركات النفط الأجنبية لاستخراج النفط لا ينطوى على أى جهد. وهم يقولون إن الموارد الطبيعية تخص الدولة ككل، وأنه ينبغى تعويض المجتمعات المحلية المتأثرة عن الضرر البيئى الذى يسببه التنقيب عن النفط، لكن دون تلقى أية أموال اشتقاق خاصة خلاف هذا التعويض.

سأل مفكر ورجل أعمال شمالى التقيت به فى لاجوس: "ما هى الفدرالية الحقيقية؟" ثم قال: "اسأل هؤلاء الناس ما هو شكل الفدرالية الحقيقية فى الدستور ولن يقولوا لك شيئًا. هل هى تتعلق بالتحكم فى الموارد فحسب؟ كل النفط فى النرويج موجود فى بحر الشمال. فهل تتحكم منطقة بحر الشمال فى كل الموارد؟ هل هذه هى الطريقة التى تسير بها الأمور؟ فحتى البريطانيين لم يشغلوا الموارد بتلك الطريقة. فما هى الطريقة التى تظن أن لاجوس بُنيت بها؟ هناك هذا الإضفاء للصبغة الرومانسية على الجمهورية الأولى، الخاصة بشىء لم يكن له وجود. كلا، مع الأسف، فالفدرالية الحقيقية مقولة مبتذلة وسطحية. فأنت لا تبنى بلدًا يقوم على مبدأ واحد، هو المشاركة فى المال."

هذا الاحتكام للوحدة القومية وأسس بناء الدولة شائع فى دحض المقولات الجنوبية بشأن الفدرالية الحقيقية. وبشكل خاص فى الشمال، حيث يكثر اندلاع أعمال الشغب الدموية فيما بين المجتمعات المحلية وما بين المعتقدات الدينية ردًا على الجهود التى تقوم بها المجالس التشريعية بالولايات لفرض الشريعة الإسلامية، كانت تجربة الفدرالية سلبية إلى حد كبير. ويشعر كثيرون أن أزمة الشريعة بيان تام لكيفية كون مشكلة نيچيريا الحقيقية هى فى واقع الأمر إفراط فى الفدرالية. فهم يقولون إنه فى اتحاد فدرالى أشد إحكامًا فى مركزيته، لن يكون للولايات سلطة إطلاق عنان العداء العرقى إو إطلاق شرارة التوترات الدينية بتلك الطريقة.

وفى النهاية، وكما يحلو لكل من شركات النفط والحكومة النيچيرية مغرمة أن توضح، فإن الخطاب بشأن السيطرة على الموارد والفدرالية الحقة يتجاهل حقيقة أن عدد سكان نيچيريا الهائل يعنى أن الدولة ليست بالنفط كما يظن الجميع. ويجلب النفط أكثر من 10 مليارات دولار للخزانة النيچيرية كل عام، لكنها تقسَّم فيما بين 130مليون شخص، أى أقل من 25 سنتًا للفرد فى اليوم. بل إنه إذا بقى 100 بالمائة من عائدات النفط فى الدلتا - أكثر المقترحات تطرفًا الذى لا يطرحه سوى من هم على شاكلة أسارى فى هذا العالم - فهى لن تجعل الجميع أغنياء بين عشية وضحاها، ماعدا ساسة الدولة والساسة المحليون المسيطرون على الثروة المفاجئة. وفى النهاية يشعر المراقبون الأكثر حساسية أن المشكلة ليست مجرد السيطرة على الموارد، بل التوزيع العادل لعائدات الموارد. والآن فى نيچيريا، يذهب 80 بالمائة من عائدات النفط والغاز إلى 1 بالمائة فقط من السكان. وما يعنيه هذا فى واقع الأمر هو أن الجميع بالفعل فى الدلتا يتكالبون لتدبير أمورهم فى مدن الصفيح المبنية من الأخشاب التى جرفتها المياه والصاج المضلع، حيث يراقبوان أطفالهم وهم يموتون بسبب أمراض لا يمكن الوقاية منها، بينما قادتهم الفاسدون يتنقلون خلف نوافذ سيارتهم البى إم مكيفة الهواء الفيميه.

* * *

"إنسان دلتا النيجر، وإنسان الأوجونى، وإنسان إيچاو يختلف كثيرًا عن إنسان اليوروبا أو إنسان الهاوسا من الناحية الثقافية أو اللغوية أو حتى الجسمانية، كاختلاف إسبانيا عن النرويج، أو البرتغال عن إنجلترا."

عدت إلى لاجوس. فبعد قضاء أسابيع فى الدلتا بحثًا عن وجه "المشكلة"، قررت عبور الخطوط المتموجة عائدًا إلى ملاذ الهدوء والسكينة الذى تركته خلفى. ولا يمكن لأحد فى كامل قواه العقلية أن يصف لاجوس بهذا الوصف. وباعتبارها واحدة من أكبر مدن العالم حيث يقيم بها ما لا يقل عن 15مليون نسمة (تخلى الخبراء منذ زمن بعيد عن الأمل فى الحصول على تعداد دقيق)، لاجوس ديوراما من الكفاح واليأس شديدة الضجيج والتلوث تبدو فيها حتى الكلاب وكأن بها مَسًا. وهى مكان على قدر كبير من الفوضى ليس مجهولاً بالنسبة لقوات الشرطة والجيش التى تدخل فى معارك شوارع مميتة بشأن من له الحق فى اغتصاب الرشاوى فى حىٍّ بعينه.

لكن إذا كنت قد أتيت للتو من الدلتا، فيبدو أن هناك قدرة على التنبؤ بالجنون هنا تبعث على السرور - اتجاه مطمئن بانهيار النزاعات من تلقاء نفسها بدلاً من أن تتسع عبر الأخوار والمجتمعات المحلية؛ قدرة سكان المدينة، التى قد تكون عامة، على عدم الاكتراث بتفسخ الحياة اليومية الشديد.

عرجت على مؤتمر للمنظمات غير الحكومية الاجتماعية والبيئية، حيث أُتيحت لى الفرصة كى ألتقى مصادفة برجل مسن يتسم بالشجاعة والثقة. إنه ألفرد إلينر، وهو كبار رجال قبيلة إيدو الذى يتسم بالنشاط ويحظى بقدر كبير من الاحترام ويرأس المنظمة الإفريقية لحقوق الجماعات العرقية والأقليات وكان يقدم لى روايته الخاصة بنيچيريا 101. كان إلينر الذى يرتدى أجبادًا بيضاء طويلة غير مطرزة ابتلعت ملامحه القوية وكان يبذل جهده كى يتحدث ببطء ويختار كلماته بعناية كى يفهمه غربى ساذج مثلى.

تحدث إلينر بصوت خفيض خشن بنبرة العالِم فقال: "وهكذا ترى أن المشكلة هى أن الشىء الوحيد الذى فعلته الحكومة الفدرالية حتى الآن هو أنها أعطت شركات النفط خريطة نيچيريا وقالت لها: "اذهبوا واعثروا على النفط هناك". وفى المجتمعات المحلية لم يكونوا يعرفون شيئًا من هذا. فكل ما كانوا يعرفونه هو أنهم فى يوم من الأيام سوف يرون رجلاً أبيض قادمًا. وهم يرونه يأتى مع ثلاثة رجال سود، ويبدأون فى الحفر. ويسألونهم عما يفعلونه، ويريهم الرجل الأبيض ورقة من أبوچا. ولا تعنى هذه الورقة شيئًا بالنسبة لهم، لكن الرجل الأبيض يقول إنها ورقة تقول إنه مسموح له بالحفر فى فناء بيتى الخلفى. ولا تقول شيئًا بشأن ما إذا كان من الممكن أن يكون هذا بيتنا أبًا عن جد أم لا.

"وهكذا، وبشكل حتمى، يغضب الناس. قد تكون لاجوس وأبوچا هما نيويورك ولندن بالنسبة لهؤلاء الناس. فهناك فى دلتا النيجر أناس أميون عاشوا ثمانين عامًا ولم يذهبوا قط إلى لاجوس. وبعضهم لم يبتعد أكثر من خمسة أميال عن قريته، أو لم يذهب أبعد من پورت هاركورت. وكل ما يعرفونه هو أنك قادم مع التكنولوجيا لتشويه سكينتهم ووداعتهم وبقائهم. وتقول لهم شل: "إذا كنتم تريدون تعويضًا، اذهبوا إلى لاجوس، اذهبوا إلى أبوچا". وهكذا يحمّلونكم المسئولية. فهم يقولون: "أيها الرجل الأبيض، لا نعرف ماذا يجرى، لكننا نحملك المسئولية."

شعرت أن الوقت حان لزيارة الرجل الأبيض، وأن أسمح للرجل الأبيض بأن يقول رأيه.

* * *

جاء البريد الإلكترونى، الذى وصل أخيرًا، من مقر شركة شل فى لندن. وقد أخبرنى بأن كريس فنلايسون رئيس قسم إفريقيا فى شل وافق على مقابلتى يوم الاثنين فى التاسعة صباحًا فى مكتبه فى الطابق الأعلى من مبنى شل الرائع على كورنيش لاجوس.

فى أى مكان آخر من العالم، كان ذلك سيصبح أمرًا معقولاً تمامًا، خاصةً وأنه آت من مدير رفيع المستوى فى شركة كبيرة. ومع ذلك، ففى لاجوس كان ذلك مطلبًا ساديًا. صحيح أن هناك مدن كثيرة تعانى من ازدحام المرور الحاد والدائم، لكن فى لاجوس بلغ عجز المرور عن التحرك أكثر من بضع بوصات فى الساعة أثناء ساعة الذروة نسبًا مضحكة. وخلال الوقت الذى أمضيته فى لاجوس، كانت المواعيد الصباحية مع النيجيريين تحدد لها الساعة العاشرة أو الحادية عشرة صباحًا، مع فهم ضمنى أن الوصول فى أى وقت قبل موعد الغداء يكون مقبولاً. لكن لندن تتصل الآن، وسيكون الموعد التاسعة صباح يوم الاثنين.

كنت أستأجر منسقًا للترتيبات فى لاجوس. وهو شخص يعمل لبعض الوقت مع البى بى سى اسمه سام أولوكويا رتَّب بدوره لشاب معه سيارة كى ينقلنا من موعد إلى آخر. وحتى الآن كنا نبدأ متأخرين، حيث كان السائق يسير عبر لاجوس لإحضار سام قبل أن يسير إلى فيكتوريا آيلاند لمقابلتى فى الفندق الذى أقيم فيه. وكانا يقضيان باستمرار ساعتين فى مرور الصباح قبل الوصول متأخرين وهما يشعران بالحر والإحباط. وعندما أكدت لسام على أهمية أن نكون فى موعدنا تمامًا مع كريس فنلايسون صباح يوم الاثنين، مصمص أسنانه وتنهد. وقال إن الطريقة الوحيدة لجعل ذلك يتم هى أن يجعل السائق ينام فى منزله هو الليلة السابقة. وسوف ينطلقان معًا فى السادسة صباحًا. وسوف يصلان إلى الفندق فى الثامنة والنصف، حيث يكون هناك الكثير من الوقت للذهاب إلى الكورنيش خلال عشر دقائق. وبدا ذلك حلاً متطرفًا، لكن سام كان مصرًا. فهو لم يكن يريد أن يخذلنى.

حلت الساعة الثامنة والنصف صباح يوم الاثنين، وعلى النحو الذى كنت أخشى حدوثه، كنت أقف خارج الفندق غارقًا فى عرقى وأنا أرتدى بدلتى. وبإبهام يدى اليمنى، أتقنت نمط لمس الأزرار على تليفونى المحمول على نحو يسمح لى بإدارة رقم سام سبع مرات فى الدقيقة. وبالطبع لم يكن هناك من

سبيل للوصول إليه، ذلك أن الجميع غيرى فى لاجوس كانوا يفعلون الشىء نفسه. وفى أحسن الأوقات تكون شبكات المحمول الجديدة اللامعة مسألة تعتمد على الحظ، لكن فى فترات الذروة تتحول البلاد إلى حالة من شلل الاتصالات الذى كانت عليه قبل خمس سنوات، عندما كان طلب موعد مع شخص ما كان يعنى جعل شخص من العاملين معك - إن كنت محظوظًا بما يكفى لأن يكون لديك عاملون - يدور بالسيارة على أنحاء المدينة ومعه مفكرتك ليعرف متى يمكن أن يكون الشخص الآخر غير مشغول.

وأخيرًا، فى الساعة الثامنة وخمس وخمسين دقيقة، جاءت السيارة وهى تطلق بوقها من بعيد جريت ودخلتها. وبدا على سام أنه مكتئب بحق بسبب الفشل الذريع لخططه التى أجتهد فى وضعها، وقال: "كان هناك حادث على الكوبرى. ونحن على الطريق قبل السادسة صباحًا." وعندما نظرت إلى آلاف السيارات المحشورة مع بعضها على الطريق السريع كأنها قطع «باظل» التصقت ببعضها بإحكام، صدقته.

فجأةً - وبلا أى إشارة تدل على العدوان على وجهه اليافع الهادئ - لكز عدة سائقى دراجات نارية بصدامه لفتح مسافة بين شاحنتين محملتين بالتبن؛ ثم أطلق بوقه وشق طريقه حول الدوار، حيث جعل عنزة والعديد من النساء اللائى يحملن صحون البرتقال فوق رؤوسهن يقفزن مبتعدات عن الطريق، وسار مسرعًا على طريق مفتوح فى اتجاه الكورنيش، حيث أوصلنا بمعجزة إلى مقر شركة شل فى الساعة التاسعة تمامًا.

سرعان ما تلاشى ارتياحى لوصولنا فى الوقت المحدد عندما أدركت عدد طبقات الأمن التى يتعين علىَّ المرور خلالها. أفترض أنه كان ينبغى علىَّ معرفة أن المرء لا يتوقف بصوت صارخ للمكابح داخل سيارة مرسيدس مهترئة تنفث العادم ويخرج منها مسرعًا وهو يتصبب عرقًا لرؤية رئيس قسم إفريقيا بشركة شل. لكن باليه أوراق التوقيعات والبطاقات الممغنطة الذى طُلِب منى أداءه كان

محاكاة ساخرة للحماس الإجرائى المفرط. وأخيرًا فى الساعة 9,10 صباحًا، وبينما كنت جالسًا فى ثانى بهوين فى مدخل الشركة، خرج رجل من داخل المصعد ليأخذنى إلى جناح العلاقات العامة. وبعد رحلة معقدة صعد بنا إلى الطابق السادس عشر ثم نزلنا قلبتين على الدرج ثم استدرنا لندخل جناحًا منفصلاً فى المبنى، أوصلنى إلى قاعة مكاتب حيث كان العديد من العاملين النيجيريين يجلسون فى هدوء على مكاتبهم.

نظر أحدهم لأعلى فى اتجاهى، ثم نظر بجدية فى ساعته.

سأل بحدة: "هل أنت مستر چون؟"

"نعم أنا هو." قلتها بنفاد صبر محاولاً أن أبدو مهمًا بما يكفى لأن أكون قادرًا على تجنب الرسميات ويأخذونى مباشرةً إلى مكتب فينلايسون.

قال: "لقد جعلتنى أنتظر."

رددت بقولى: "نعم، أنا شديد الأسف." وبدأت رواية قصة الحادث الذى وقع على الكوبرى، وأزعجنى أن موظف العلاقات العامة يؤخرنى الآن.

وجاء الرد المقتضب: "لا بأس، وهو كذلك، ها أنت هنا الآن. قل لى إذن كيف يمكننى مساعدتك؟"

هزنى السؤال الذى كان يبدو دعوةً لبدء المقابلة. ومن المؤكد أن هذا الرجل النيچيرى الذى فى قاعة المكاتب المفتوحة ليس...؟ كلا.

قلت: "أنا هنا من أجل موعد مع كريس فنلايسون."

فرد هو بنفاد صبر: "نعم، أنا كريس فنلايسون. ما الذى يمكننى عمله لك؟"

"أوه! أنت... أوه، ..."

وهكذا انتهى الأمر تمامًا. حتى قبل أن يبدأ. بالتأكيد كان من المحتمل أن تستمر المقابلة، وأن أمضى فى قائمة أسئلتى المعدة بحب. لكن الخلاصة هى أننى

وصلت متأخرًا خمس عشرة دقيقة، وعلى الفور أطلقت عن غير قصد فسوة عنصرية عملاقة. وأى شىء سأقوله الآن سوف يلفت مزيدًا من الانتباه إليها. وكان لا بد لى من التظاهر بأن ذلك لم يحدث قط، وآمل ألا يلاحظ أحد. وعلى أى الأحوال، فقد عرفت منذ كنت فى الثامنة أن من يلفت الانتباه إلى الفسوة غالبًا ما يكون هو مصدرها.

بينما كنت أقف هناك مجمدًا أحاول التفكير فى القول المبتذل الصحيح الذى ينقذ ماء الوجه، انتشرت ابتسامة خبيثة ببطء وهدوء على الوجه الأسود الذى كان عقلى قد بدأ يقبل أنه وجه كريس فنلايسون. وبرقت العينان السوداوان العميقتان. قال، وهو يمد لى يده ببطاقة العمل الخاصة به ويربت برفق على كتفى: "سأصعد بك إلى مكتبه. بيسى أچيديران، رئيس الاتصالات والإعلام بالشركة. استطعت سماع المرأة التى خلفى وهى تكتم ضحكتها بصعوبة.

فى الوقت الذى دخلت فيه مكتب كريس فنلايسون كانت الساعة 9,20 كانت البدلة الرمادية القشيبة التى ارتديتها ذلك الصباح قد صارت ملطخة بالعرق. وفيما بين الممارسة الداروينية لمرور ساعة الذروة فى لاجوس، والمتاهة المبالغ فيها من الأبهاء ومن يقدمون المساعدات وعلامات الترميز (الباركود) الخاصة ببرج شل، والكمين المعرفى لبيسى أوچيديران، كنت فى حالة من الاعتذار غير المرتب ونزع سلاح شبه كامل. إذ تم التخلى عن أسلحتى وسُرِّحت قواتى وجنرالاتى وكنت على استعداد لطلب السلام بأية شروط تقريبًا. وعندما غاص حذائى فى السجادة الوردية بمكتب فنلايسون، حيث انكمشت غدد العرق لدى بحدة فى تكييف الهواء المنعش، وبينما لمحت عبر النوافذ الكبيرة بانوراما لاجوس الشاملة، سجلت درسًا سوف يخدمنى إلى حد كبير فى إفريقيا، وهو أن أفضل أنواع الحرب النفسية هو ذلك النوع الذى لم تره قط آتيا.

وكأنه يعزز ذلك، كان فنلايسون ساحرًا على نحو تام ولم يزعجه قط وصولى المتأخر. كان فنلايسون، قوى البنية وثقيل الوزن ذو اللحية القصيرة الكثة، يختار

كلماته بعناية ويعطى انطباعًا بأنه الشخص الذى يؤمن بها. وقد بدأ بإخبارى بشىء من الفخر أن شل نقلت مؤخرًا كل العاملين الخاصين بإفريقيا فيها من لاهاى إلى إفريقيا "على أساس أننا نرغب فى إدارة إفريقيا من إفريقيا". بعد ذلك تكلمنا قليلاً عن مستقبل شل فى إفريقيا من منظور تجارى، وتحدث هو بلغة مثارة عن امتياز بونجا البحرى وهى "منطقة واعدة بشكل كبير". أردت أخذ هذا على أنه اعتراف بارع بأن الاعتماد على الحفر البرى يصبح شديد الخطورة بالنسبة لشل على المدى البعيد، لكن ربما كان ذلك غير منصف. وبقدرة إنتاجية تبلغ 225 ألف برميل يوميًا، كان من الواضح أن بونجا ستصبح أحد أكبر تطورات الشركة الجديدة.

انتقلنا بعد ذلك إلى مسائل شائكة أكثر تخص سياسة دلتا النيجر، ودور شل فى إذكاء غضب المجتمعات المحلية التى تعمل فيها. وهنا، كان فنلايسون حريصًا على رسم صورة للحركة البطيئة ولكنها مطردة. واعترف قائلاً: "صحيح أنه حتى فترة عودة الديمقراطية [1999]، كانت دلتا النيجر بكل تأكيد محرومة من تمويل الحكومة. لكن هذا الوضع تغير منذ ست سنوات. ... إذا نظرت إلى التمويل الذى يذهب إلى الناس فى دلتا النيجر من خلال الحكومة على أساس نصيب الفرد، فهو الآن عشرة أضعاف ما يتلقاه الشخص فى ولاية كانو [فى الشمال]. وهكذا فإن حجة "التحكم فى الموارد" الكاملة - كما يسمونها هنا - تنحصر فى واقع الأمر فى المسائل الأساسية التى تخص وجود نيجيريا فى الوقت الراهن. فما مقدار ما يمكن الاحتفاظ به من الموارد للولايات المنتجة للنفط وما مقدار ما يمكن إنفاقه بشكل مبرَّر فى بقية أنحاء البلاد؟"

كانت تلك الحجة القياسية التى يقدمها الساسة النيجيريون فى مواجهة المطالب الخاصة بقدر أكبر من السيطرة على الموارد فى الدلتا: إذا قلت إن نسبة الأموال الناتجة عن التنقيب عن النفط التى نسمح لكم بالاحتفاظ بها ليست كافية، إذن فأنتم تجبروننا على الشك فى التزامكم نحو نيجيريا باعتبارها دولة

موحدة. وإذا قبلتم أنكم نيجيريون، وإذا زعمتم أنكم لا تسعون إلى بيافرا أخرى، إذن فلابد أن تكونوا مستعدين للمشاركة فى الثروة مع إخوتكم المواطنين، حيثما كانوا يعيشون فى نيجيريا. وبعد نقطة بعينها، تصبح الشكوى من "التحكم فى الموارد" و"الفدرالية الحقيقية" غير متوافقة مع النزعة الوطنية.

بعد ذلك، استعرض فنلايسون بعض الحقائق والأرقام المفضلة الخاصة بصناعة النفط الدولية، ومن أبرزها أن 70 بالمائة من العاملين فى شركة شل نيجيريا من دلتا النيجر، وأن 90 بالمائة من إجمالى عائدات التنفيب والإنتاج يذهب إلى الحكومة النيجيرية (وهى بذلك أعلى نسبة فى إفريقيا)، وأنه بالإضافة إلى ضرائب الشركات التى تدفعها وإسهامها السنوى الذى يقدر بثمانين مليون دولار فى لجنة تنمية دلتا النيجر، تقدم شل مبلغًا كبيرًا من المال لمشروعات تنمية المجتمع كل عام. وقد أكد أن القيام بما يزيد على ذلك سوف يعنى الإضرار بالحكومة النيجيرية ومسئوليتها تجاه مواطنيها.

سألنى: "إلى أى حد ينبغى لشركة نفط دولية اتخاذ قرارات بشىء مساعدات التنمية للحكومة؟" ثم أضاف بسرعة: "ليس هذا مجرد قول بـ "إنها ليست غلطتنا" ثم نتجنب الأمر. بل هناك معضلة أخلاقية حقيقية. هل ينبغى أن نتخذ موقف القول بأننا نعرف أفضل أو أن لدينا حقًا من الديمقراطيةً أكثر مما لدى الحكومة فى تقرير من يحصل على مساعدات التنمية؟ هذا هو التوازن. وفى النهاية، ينبغى أن يكون العامل الأساسى للتنمية فى أية حكومة هو الحكمة - بشكل خاص عندما تدخل حكومة ديمقراطية بمشروعية معقولة، وبنسبة مرتفعة من العائدات. وبدلاً من قول: "سوف نرفع تكاليفنا كى يمكننا توزيع أموال أكثر بشكل مباشر فإننا نقول: "كلا"، إن واجبنا هو تقليل تكاليفنا، والوفاء بالتزاماتنا الاجتماعية نحو المجتمع، ودفع الحد الأقصى من الضرائب للحكومة بموجب شروط المعاهدة، وبعد ذلك يعود الأمر إلى ممثلى الشعب المنتخبين فى تقرير كيفية إنفاق المال."

هذه حجة لا تصبر عليها المنظمات غير الحكومية والناشطون كثيرًا. فهم يشيرون إلى أن صناعة النفط هى عماد الاقتصاد النيجيرى، وأن هناك علاقة على قدر كبير من الرمزية بين شركات النفط - وخاصةً شل - والساسة النيجيريين. وعقد وراء الآخر، كانت تحكم نيجيريا سلسلة من الأنظمة العسكرية تولى كل منها السلطة بالإطاحة بسلفه من خلال انقلاب، وعامل الكثير منها عقود الدولة النيجيرية مع شركات النفط متعددة الجنسيات على أنها رخصة لطبع المال لأنفسهم وعائلاتهم. وحمَّلت شركات النفط العاملة فى نيجيريا نفسها فوق طاقتها كى لا تثير المشاكل، حيث كانت تشترى ود الدكتاتوريين وتطلب منهم الحماية العسكرية الوحشية - وتحصل عليها - كلما شعرت أن منشآتها يهددها المحتجون. ولسنوات، كان أقرب ما لديهم لاستراتيجة العلاقات المجتمعية طويلة المدى هو السياسة غير الرسمية الخاصة برشوة تلك المجتمعات المحلية كى تتركها تعمل فى سلام. وتقول المنظمات غير الحكومية والناشطون إن صناعة النفط تملك القدرة على التأثير على سياسة الحكومة ولا ينبغى أن تتحاشى مشكلات البلاد. وترد شل بأنها كشركات منفصلة لا يمكنها الضغط على الحكومة بشكل كبير جدًا دون المخاطرة بالخسارة لمصلحة شركات أخرى بشأن حقوق الامتياز التنافسية؛ وأنه حتى إذا كوَّنت الشركات الغربية جبهة موحدة من أجل صفقة أفضل فى الدلتا، فليس هناك ما يمنع من انتقال تلك الامتيازات إلى الصينيين على سبيل المثال.

أكد فنلايسون كذلك أن شل لم تعد تمارس رشوة المجتمعات المحلية فى مقابل بيئة عمل مسالمة. وأضاف: "لدينا قواعد واضحة الآن تقوم بعدم دفع أموال نقدية للمجتمعات المحلية ما لم تكن هناك خدمة حقيقية مقدمة وليس هناك من يسمون بالعمال الوهميين، الذين يتقاضون أجرًا بلا عمل. فهذه ممارسات كانت تجرى فى الماضى. لقد أوقفناها. صحيح أنه من الصعب إيقافها، غير أننا نحقق ذلك فى كل أنحاء الصناعة."

سألته عن المشكلات الأخيرة مع كولا، وهو المجتمع المحلى الذى لم يتسبب بالفعل فيما مضى فى مشكلات لشل، وسألت لماذا يعتقد أن كولا بدأت تسىء التصرف، إذا كانت الأمور تتحسن فى الدلتا. فاعترف قائلاً: "مع وجود أكثر من ثمانمائة مجتمع محلى لا يمكنك الاهتمام بكل منها على حدة. والمخاطرة هى أن تتطلع فقط إلى المجتمعات التى تسبب لك مشكلات." وفى ظل تاريخ الصناعة من الوظائف الوهمية والرشوة، قد ينتهى الشخص المتشائم إلى أن المشكلة مع كولا هى أن أحدًا لم يشغل نفسه بشراء سكوتها مؤخرًا.

كان سؤالى الآخر لفنلايسون يتعلق بمستقبل شل فى نيچيريا. إذ كلفت الشركة مؤخرًا مكتبًا استشاريًا يسمى واك جلوبال سيرفيسيز بإجراء مسح سرى لتقدير المخاطر، وتسرب تقرير واك النهائى إلى الصحافة، مما سبب حرجًا كبيرًا لشل. وبالإضافة إلى أمور أخرى، انتهى تقرير واك إلى أنه "من الواضح" أن شل "جزء من ديناميكية صراع دلتا النيجر، وأن رخصتها الاجتماعية للعمل تتآكل بسرعة." وحذر واك من أنه ما لم تتحسن الأمور، فلن تتمكن شل من العمل فى الدلتا "بعد عام 2008" دون انتهاك مبادئ العمل الخاصة بها. وقد أثار اقتراح انسحاب شركة شل الهولندية الملكية، إحدى أكبر شركات النفط فى العالم، على نحو متعجل ومشين من أحد احتياطياتها الأكثر ربحًا والأطول زمنًا، دهشة محللى الصناعة فى أنحاء العالم.

قال فنلايسون إنه يتفق بالفعل مع 95 بالمائة مما تضمنه التقرير، لكنه يختلف باحترام مع نبرة التشاؤم العامة فى التقرير ويرى الرحيل عن نيچيريا على أنه نوع من سيناريو يوم القيامة؛ فهو سيناريو يمكن تصوره لكنه غير مرجّح. وعند قراءة تقرير واك بصفحاته التسع والثلاثين، يكون من الصعب أن نرى على وجه الدقة أية خمسة بالمائة يمكن أن يختلف معها فنلايسون، فهو من أوله لآخره كتالوج أنباء سيئة، وتوقعات كئيبة، وإدانات دامغة لممارسات الشركة التجارية السابقة فى دلتا النيجر. وهو بالإضافة إلى أشياء أخرى يتهم شل باتباع "مقاربة

متعجلة للمشاركة المجتمعية تقوم على رد الفعل وتحدث الشقاق، ويصف مبادرات الشركة الخاصة بإدارة الصراع بأن "مجالها محدود وليس لديها ما يكفى من الموارد وقوضها انعدام التعاون والتماسك والتحليل." ويرى أن هناك "اقتصادًا سياسيًا مربحًا خاصًا بالحرب فى المنطقة"، مما يعنى أن الأمر "يزداد سوءًا وسوف يعمق الصراعات."

بدا رد فنلايسون اعترافًا هادئًا بأن هناك حدًا لمدى قدرة حتى مدير شركة النفط من الطراز الأول على تقديم تفسير يحسّن وضعًا سيئًا. والواقع أنه فى الوقت الذى كنت موجودًا فيه فى نيچيريا كان من الممكن أن أكتشف فى العديد من كبرى شركات النفط استعدادًا متزايدًا لقول: "انظر، نعلم أننا ارتكبنا الكثير من الأخطاء وقد أُحرِقنا؛ لكن للأمانة، لسنا فى هذه اللحظة متأكدين تمامًا مما يمكننا عمله لجعل هذا الأمر ينجح." كان هناك شىء من الاستقامة، ومحاولة متواضعة للشفافية، حيث لم يكن هناك فى يوم من الأيام سوى الدفاع والسرية. ولم تُتِح لى شل مقابلة فنلايسون على وجه السرعة فحسب، بل أمضت يومًا وهى تطير بى على متن إحدى طائراتها الهليكوبتر غالية الثمن، حيث قمنا بزيارات سريعة لمنشآت بونى وسوكو ومركزًا للزراعة المجتمعية كانت تموله فى أرض أوجونى. وفى الوقت نفسه نشرت تشيڤرون إعلانًا على صفحتين فى الصحف النيچيرية اعترفت فيه بلغة لا لبس فيها تقريبًا بخطايا الماضى وأعلنت عن مقاربة جديدة للعلاقات المجتمعية - وهو ما يسمى بـ "مذكرة تفاهم عالمية" تحل محل مذكرات التفاهم السابقة التى جرى توقيعها مع المجتمعات المحلية المضيفة. والواقع أنه كان لابد من التخلص من مفهوم "المجتمعات المضيفة" المثير للشقاق وإحلال "مجالس التنمية الإقليمية" ذات الصبغة الأكثر رسمية والشاملة من الناحية الجغرافية. وفى عمل مثير للإعجاب يدل على تواضع الشركات، اعترفت تشيڤرون فى الإعلانات بأن مقاربتها للدلتا فى الماضى كانت "غير مناسبة ومكلفة ومثيرة للشقاق".

لكن كان من الصعب الهروب من استنتاج أن الاعتراف بالخطأ وجَلْد الذات الشديد قد يكون قليلاً جدًا ومتأخرًا جدًا. وهناك أشخاص لديهم نية حسنة حقيقية يعملون فى شركات النفط، الكثير منهم مصممون على العثور على طريقة للحصول رخصة العمل الاجتماعية المراوغة تلك التى تمكِّن العاملين بها من العمل فى سلام داخل الدلتا. لكن بالإضافة إلى النوايا الحسنة والمقاربات الابتكارية للمجتمع والعلاقات الإعلامية، هناك إلى حد كبير كذلك حالة مزاجية من الاستسلام واليأس المتراكم، وهو إحساس بأنه ربما تكون الأمور بلغت حدًا أبعد من اللازم، وأعمق من اللازم، على نحو لا يمكن معه أن يتحسن أى قدر من حسن النوايا. وكانت الطريقة التى وصف بها لى أحد الناشطين الوضع فى الدلتا هى أنه "لا يمكن للبابا نفسه إصلاح الأمور الآن. فقد تفسده جماعة أو أخرى، أو تقتله أو تختاره عضوًا فيها. واليوم كل صبى صغير فى نيچيريا يتحدث عن "الثروة الكبيرة"، وليس العمل الجاد. والناس يغتالون بعضهم كى يصبحوا أعضاءً فى المجالس المحلية. فكيف يمكنك تحسين شىء كهذا؟"

الواقع أنه خلال عامى 2005 و 2006 ظل الوضع فى دلتا النيجر يتدهور. فبعد إلقاء القبض على أسارى فى أواخر عام 2005، بدا أن قوة متطوعى شعب دلتا النيجر تفقد قوة دفعها. لكن سرعان ما حلت محلها جماعة إيچاوية أخرى هى حركة تحرير دلتا النيجر المطالبة بالإطلاق الفورى لسراح أسارى وكذلك الحاكم آلاماسييجا (الذى كان قد وُجِّه له الاتهام وأعاد أوباسانچو اعتقاله). واتضح أن حركة تحرير دلتا النيجر تضم الكثيرين من مقاتلى قوة متطوعى شعب دلتا النيجر وأقسمت أن تكون أشد قسوة وعدم قابلية للتصالح من سابقاتها. وفى يناير من عام 2006، احتلت حركة تحرير دلتا النيجر عناوين الصحف عندما اختطفت أربعة من العاملين فى شل واحتجزتهم لمدة تسعة عشر يومًا قبل الإفراج عنهم على "أسس إنسانية". وفى فبراير، اختُطِف تسعة عمال نفط فى الدلتا وفُجِّر خط أنابيب للنفط الخام تملكه وتشغله شركة شل. وفى شهر مايو احتُجِز ثمانى رهائن آخرين وإطلاق سراحهم بسرعة، وكذلك الحال بالنسبة لخمسة

كوريين بعد بضعة أيام. وفى شهر أغسطس وحده، اختُطِف تسعة عشر أجنبيًا. ومع نهاية عام 2006، كان عدد عمال النفط الذين احتُجِزوا رهائن فى الدلتا قد تجاوز السبعين، وهو سجل جديد مخيف بالنسبة للإقليم.

وفى حادث صادم إلى حد بعيد فى أغسطس من عام 2006، اقتحم مسلحون ملهى ليليًا يزخر بالمغتربين وبدأوا إطلاق النار فى الهواء. وخُطِف أربعة أجانب أمام حراس الأمن المذهولين واقتيدوا إلى مكان بعيد. وبعد انتهاء العام وبلوغ موسم الانتخابات أوجه، أصبح من الصعب إلى حد كبير إبقاء وهم أن الدلتا مكان آمن لشركات النفط كى ترسل العاملين بها إليه. وبدأ المغتربون فى پورت هاركورت الذهاب إلى العمل فى الصباح يرافقهم أفراد الشرطة المسلحون، وكانت مفارش الطاولات فى أحد البارات الذى يزخر بالمغتربين تحمل النصيحة التالية: "كل كثيرًا، فالسمان يصعب خطفهم."

ازدادت كذلك حالات تخريب خطوط الأنابيب. ففى أكتوبر من عام 2005 أدى حريق فى خط أنابيب بالدلتا إلى مقتل حوالى ستين شخصًا. وفى ديسمبر فجَّر رجال مسلحون على متن قارب سرعة خط أنابيب تابع لشل فى قناة أوپوبو. وفى يناير من عام 2006 أجبر هجوم على خط أنابيب من حقول خور النحاس إلى محطة فوركادوس شركة شل على إلغاء التزامات التسليم الخاصة بها حتى نهاية شهر فبراير. ووسَّع المزيد من الهجمات القوةَ القاهرةَ على نحو غير محدود. وبحلول أكتوبر من عام 2006 كانت مملكة كولا التى زرتها قد هاجت من جديد، واستولت على محطة الضخ، تمامًا وعدونى بأنهم سيفعلونه. والواقع أنه خلال معظم عام 2006 كانت 600 ألف برميل يوميًا - 25بالمائة من إنتاج نيجيريا - محبوسة بسبب النشاط القتالى فى الدلتا.

وكل هذا فى بلد كان لديه الكثير جدًا من الأمل. بلد كان النفط سيجعله قويًا ومزدهرًا على نحو يفوق أكثر أحلامه جنوحًا.

واقع الأمر أنه بات واضحًا للجميع فى نيچيريا أنه بدلاً من أن يوصل النفط مواطنى نيچيريا إلى جنة من الثروة والرخاء، وبدلاً من يخلق نوعًا من المملكة

العربية السعودية الإفريقية، حيث يُدفَع بأكثر الناس فقرًا وحرمانًا فى العالم إلى مدينة الغد المتطورة بما فيها من طرق ومصانع ومستشفيات نظيفة، فهو لم يأت إلا بشكل مذهل وغريب من الثروة والتباهى لقلة محظوظة وتدهور مطرد لإجمالى اقتصاد الدولة. وفى عام 1960، عندما سلَّم البريطانيون مقاليد الأمور لجيل جديد من المثاليين المحليين، كانت البلاد مكتفية ذاتيًا تقريبًا من الطعام وكانت الزراعة تمثل 97 بالمائة من عائدات التصدير. وسواء أكان ما تصدره هو الكاكاو أو الخيوط أو الفول السودانى، فقد كانت نيچيريا سلة خبز إفريقية، حيث كانت تغذى مواطنيها ومواطنى البلدان الأخرى. وعندما بدأ انتعاش النفط، بدا أن هناك نيچيريا لن يوقفها شىء. وفى الفترة من عام 1965 إلى عام 1975، زادت عائدات الحكومة الفدرالية عشر مرات تقريبًا، من 295 مليون دولار إلى 2,5 مليار دولار، وكان 82 بالمائة من هذه الثروة الجديدة يعود الفضل فيها إلى النفط. وهى المعجزة الاقتصادية المدهشة التى جعلت نيچيريا، على الورق على الأقل، تحتل المركز الثلاثين بين أغنى دول العالم وكان ينبغى أن تكون سببًا للاحتفاء القومى.

بدلاً من ذلك، وبينما ملأ انتعاش النفط خزينة الحكومة، هبطت قاعدة البلاد الزراعية إلى أدنى مستوياتها. ففى الفترة من عام 1970 إلى عام 1982، هبط إنتاج الكاكاو بنسبة 43 بالمائة، والمطاط بنسبة 29 بالمائة، والقطن بنسبة 65 بالمائة، والفول السودانى بنسبة 64 بالمائة. لقد كانت نيچيريا تقع فى شرك ما يبدو أنه دورة لا نهاية لها من الدَّين القومى* الذى صاحبه انهيار مذهل فى مستويات معيشة مواطنيها. وارتفت نسبة النيچيريين الذين يعيشون تحت خط الفقر من 28 بالمائة فى عام 1980 إلى 66 بالمائة عام 1996. ومتوسط الدخل السنوى الذى كان 800 دولار للفرد عام 1980 هو اليوم 300 دولار فحسب.

* الدَّين القومي عبارة عن إجمالي القروض التي تتحملها حكومة بلد من البلدان سواء من الخارج أو من مواطنيها في الداخل. وغالبًا ما يتم وصف الدَّين القومي بأنه عبء ينوء به اقتصاد الدولة المدينة. غير أن الدَّين العام له فوائد اقتصادية عديدة. (المترجم)

وبطبيعة الحال زُرعت خلال تلك الفترة بذور السخط والغضب فى الدلتا - وهى البذور التى نبتت فى عام 1995 وأوائل عام 2005 لتصبح غابة كثيفة من القتل والخطف وتهريب النفط الخام المنظَّم وحروب العصابات العنيفة.

على الجبهة الثقافية والسياسية، القصة كما هى إلى حد كبير. ففى السبعينيات بات النيچيريون يرون بلدهم على أنه محطة توليد طاقة إفريقية ناشئة، وهو الموقف الذى ثبتت مرونته وأدى بالكثير من البلدان المجاورة إلى الاستياء من النيچيريين بسبب صلفهم وإحساسهم بالتفوق المتصوَّرين. وأصبحت نيچيريا بطل قضية مكافحة الأبارتايد واستضافت مهرجان الفنون والثقافة الإفريقية فى عام 1977. ووجدت الطبقة الوسطى المزدهرة أن بإمكانها لأول مرة شراء السيارات وأجهزة التليفزيون وإقامة الأعمال التجارية. بل كان هناك كلام عن تطوير نيچيريا للطاقة النووية وخلقها قيادة عليا إفريقية.

ومع ذلك فإنه بحلول التسعينيات كانت نيچيريا قد أصبحت حالة إفريقية ميئوس منها أخرى، إذ جعل انخفاضُ مكانتها كلَ شىءٍ أكثر هولاً بسبب طموحاتها السابقة. وفى أنحاء العالم، عومل المسافرون النيچيريون بالشك على فرض أنهم مهربو مخدرات وغاسلو أموال، وأُخْضِعوا لتفتيش واستجواب مهينين فى المطارات. ورُفِعَت اللافتات فى صالات الأمن بالولايات المتحدة تحذر المسافرين على الرحلات الجوية الدولية من أن مطار لاجوس لا يفى بمعايير السلامة والأمن. وحظى نظام الجنرال أباتشا المرتشى، الذى أودع مليارات الدولارات فى البنوك الأجنبية وأعدم أشخاصًا بسبب نشاطهم البيئى، بالاحتقار والسخرية فى كل الأنحاء إلى أن انتهت صلاحية الرجل نفسه فى النهاية عامَ 1998. على نحو مناسب بين أذرع عاهرتين هنديتين.

تحدث مع أحد النيچيريين العاديين وسوف يسارع بإلقاء اللوم على قادة البلاد فيما يتعلق بهذا الفشل، فهو مقتنع بأنه لو كانت البلاد محظوظة على نحو أكبر قليلاً، ولو أُنعِم عليها بـ"قيادة أفضل" - من ذلك النوع الذى يعرف كيف يدير ثروة

النفط المفاجئة لمصلحة الجميع ـ لكان بالإمكان حينذاك أن تنتهى الأمور على نحو مختلف جداً.

تحدث إلى الاقتصاديين، وسوف تسمع رسالة مختلفة جداً. إذ سيقولون لك إن ما حدث فى نيچيريا نتيجة لتأثير الاحتشاد الذى لا يمكن التغلب عليه تقريبًا للتغيرات الهيكلية التى تصاحب باستمرار انتعاش الموارد فى بلد من بلدان العالم الثالث. وسوف يذكرونك بأن هناك اسمًا لهذه الظاهرة. فهى تسمى "لعنة النفط" ويمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة. وفى نيچيريا، حيث يجرى معظم التنقيب عن النفط على اليابسة، اتخذت لعنة النفط شكل العنف والعداء السياسيين الهائلين بين المجتمعات المحلية وشركات النفط والسلطات الحكومية، وهو ما يجعل شركات النفط حريصة على استكشاف الإمكانية البحرية الأكثر سلمية فى إفريقيا. ومع ذلك، وكما سنرى فى الفصول التالية، فإن لعنة النفط وحش متعدد الأوجه، ويمكن أن تكون لها تجليات سوسيولوجية واقتصادية أكثر مكرًا. وبينما تبدأ اثنتا عشرة دولة إفريقية عيش انتعاشات نفطية صغيرة خاصة بها، فسوف تراقب عن كثب تجربة نيچيريا الضخمة، حيث تسأل نفسها عما إذا كانت هى كذلك ستصبح على هذا النحو من سوء الحظ أم لا.

الفصل الثانى

الوهم البحرى

إذا صدقت كل ما تقرؤه فى الصحافة فمن الممكن أن نسامحك على ظنك أن إفريقيا لم يكن بها نفط من قبل، وأنه هبط على القارة من السماء كالمن والسلوى، فى الوقت المناسب لمنع ارتفاع الأسعار فى محطات تموين الوقود عن 3 دولارات للجالون فى فارجو.

واقع الأمر أن إفريقيا جنوب الصحراء كانت توفر تدفقًا صحيًا للنفط الخام إلى السوق العالمية لعقود. فقد بعثت نيجيريا بأولى شحناتها من النفط عام 1958، قبل عامين من إعلان استقلالها عن بريطانيا، وقامت الشركات الفرنسية بالتنقيب فى غابات وسط إفريقيا المدارية كثيفة النباتات منذ خمسينيات القرن العشرين.

حدث فى السبعينيات، حين لفت حظر تصدير النفط العربى نظر العالم لأول مرة إلى ما قد يكون عليه شكل واردات الخام غير المؤكدة، أن بدأت شركات النفط البحث بجدية عن المناطق النائية من إفريقيا التى لم يسبق التنقيب فيها باعتبارها مصدرًا محتملاً لنفط جديد. إذ حُفرت الآبار الاستكشافية فى كل جزء من إفريقيا فى واقع الأمر حيث مشّط منظمو الأعمال الغابات الاستوائية وغابات السافانا بتصميم مستكشفى العصر الفيكتورى الباحثين عن منابع النيل.

الغريب أنه عُثِر على النفط فى كل مكان من إفريقيا تقريبًا جرى الحفر فيه، لكن لم يخرج الكثير منه. وهبطت أسعار النفط فى الثمانينيات وهُجر معظم

حُفَر إفريقيا الجديدة وسُدَّت وأُعلِنت "غير مجدية من الناحية التجارية". وهذه هى الطريقة التى تقول بها الصناعة إنه ليس هناك نفط كافٍ فى حقل بعينه، أو أن ما يوجد فيه ثقيل جدًا أو شديد الحموضة على نحو لا يبرر تكاليف بناء بنية تحتية متقدمة للحفر والنقل لتوصيله إلى السوق.

ما يجعل انتعاش النفط الإفريقى فى الوقت الراهن مختلفًا عن سلفه الأقل نجاحًا هو توليفة من التقدم التكنولوجى والطلب العالمى المرتفع والأسعار التى ترتفع باستمرار. وكانت العادة أنه عندما ترتفع الأسعار ويزداد هامش الربح كانت شركات النفط تتمتع بترف الاستثمار فى الأبحاث والتطوير، حيث كانت تتوصل إلى ابتكارات تكنولوجية تمكنها من التنقيب عن النفط بطرق ربما لم يكن أحد يتخيلها قبل ذلك ببضع سنوات. وعندما يظن الجميع أن العالم ينفد منه النفط وأن أسعار النفط سترتفع ارتفاعًا كبيرًا، تعلن الصناعة أنها اخترعت حفارًا يمكنه الحفر بشكل جانبى، أو حفار يمكن الوصول إلى عمق 7 آلاف قدم تحت سطح البحر، أو لنأخذ مثالاً حديثًا وهو أنها أنجزت طرقًا أفضل وأرخص لتكرير الرمال النفطية الكندية الثقيلة وجعلها "مجدية من الناحية التجارية". إنها استراتيجية تجارية يحركها إحساس بسيط، مالتوسى تقريبًا، بالتفاؤل بشأن إدارة الموارد، ولكن يبدو بصورة عامة أنه نجحت. وفى أوائل التسعينيات، حيث دفعت حرب الخليج الأولى بأسعار النفط نحو الارتفاع، كان الابتكار الكبير الذى ظهر هو تكنولوجيا الحفر فى المياه العميقة.

ليس التنقيب البحرى بالأمر الجديد فى صناعة النفط الدولية. ففى جزء كبير من الستينيات والسبعينيات كان يمكن رؤية منصات الحفر قائمة فى المياه المدجزرية الضحلة على امتداد كاليفورنيا ولويزيانا وتكساس، وكذلك فى بحر الشمال والبرازيل وأجزاء من غرب إفريقيا. وأى حفر جرى فى أعماق أكثر من ألف قدم كان يُعتبر "مياه عميقة" ويعتمد على ما كان وقتها تكنولوجيا متقدمة. ومع ذلك ففى أوائل الثمانينيات، بدأت شركات النفط العاملة فى خليج المكسيك

تجربة التكنولوجيات الجديدة التى سمحت لها بالحفر فى أعماق تصل إلى 5 آلاف قدم (أربعة أضعاف ارتفاع مبنى إمباير ستيت). ومكنت هذه التكنولوجيات من حفر ما تسمى آبار تحت سطح البحر فى أعماق قاع البحر، على بعد أميال من المياه الضحلة الخاصة بالرصيف القارى. ولن تُخدَم هذه الآبار بواسطة خطوط أنابيب تمتد إلى الشاطئ، بل بواسطة حيوان جديد فى عالم الحفر البحرى، وهو عائمة تخزين الإنتاج وتفريغه FPSO. وهذه أبدان عملاقة تشبه السفن تحتوى على مصانع عائمة بحجم عدة ملاعب كرة قدم حيث يُستخرَج النفط الخام من المياه العميقة ويذهب للمعالجة والإنتاج ويخزَّن فى حاويات تسع ما يزيد على مليونى برميل، ثم تُفَرَّغ فى الناقلات التى تنقله إلى معامل التكرير فى أى مكان فى العالم. ومن البداية إلى النهاية لا تكون هناك حاجة أبدًا فى واقع الأمر للذهاب إلى اليابسة.

إلى جانب التحسينات التى جرت على حفر المياه العميقة، جعلت عائمات تخزين الإنتاج وتفريغه بإمكان شركات النفط المخاطرة بالعمل على بعد 200 ميل أو أكثر عن سواحل العالم، داخل أحد آخر حدود استكشاف النفط، فى البحر الأزرق العميق. وكان أثر ذلك من العمق بحيث جاء ثلثا اكتشافات النفط والغاز الجديدة فى العالم من الاحتياطى الموجود فى المياه العميقة. وقد تحقق بالفعل الحفر حتى عمق 7 آلاف إلى 8 آلاف قدم، ونقبت تشيفرون عن النفط على عمق قياسى هو 10010 أقدام (تصور ارتفاع طائرة ركاب نمطية قبل هبوطها بعشر دقائق) فى التنقيب الذى تقوم به فى توليدو بخليج المكسيك. وأحدثت ثورة المياه العميقة و"المياه فائقة العمق" هذه فرحة كبيرة فى صناعة النفط، حيث ترى فيها شركات النفط الكبرى على وجه الخصوص طوق نجاة فى مواجهة الاحتياطى العالمى المتدنى. وفى عام 2004 مضى مستشارا النفط السكوتلنديان اللذان يحظيان بقدر كبير من الاحترام وود ماكنزى وفوجرو روبرتسون إلى حد توقع أن تحتوى المستودعات فائقة العمق على 181 مليار برميل نفط من الاحتياطى الذى لم يُكتَشَف بعد . أو أكثر من ضعفى كمية النفط المكتشفة حتى الآن فى العالم.

علاوة على ذلك، فإن أحد أكثر ملامح انتعاش المياه العميقة هذا إثارةً للدهشة هو توزيعه الجغرافى. فعلى الرغم من توقع أن تُحْدِث المياه العميقة الآسيوية وعلى ساحل المحيط الهادى أثرًا أكبر فى السنوات المقبلة، يُعتقد أن 75 بالمائة على الأقل من احتياطى المياه العميقة العالمى فى حوض الأطلسى - فى واقع الأمر فإن المياه قبالة البرازيل وخليج المكسيك و"الهامش" الغرب إفريقى والساحل الممتد لمسافة 5 آلاف ميل من السنغال إلى ناميبيا. ويُشار إلى هذه المناطق الثلاث من نشاط المياه العميقة المثمر مجتمعةً بـ"المثلث الذهبى"، وهى السبب فى 90 بالمائة من رأس المال الذى استثمرته شركات النفط فى التنقيب والإنتاج فى المياه العميقة.

إذا كنت جيولوجيًا فلن ترى تطابقًا فى هذه المواقع التى اتضح أنها الإوزة التى تبيض ذهبًا لشركات حفر المياه العميقة. ففى عام 1930 نظر العالم الألمانى ألفريد فيجينر إلى خريطة العالم ولاحظ أن الساحل الشرقى لأمريكا الجنوبية والساحل الغربى لإفريقيا يتطابقان معًا كقطعتى «باظل»، وأشار إلى أن القارتين كانتا متصلتين فى الماضى السحيق. وفى العقود التى مرت منذ عرض فيجينر لفرضيته المثيرة للجدل، بات الجيولوجيون يعترفون بأن أمريكا الجنوبية وإفريقيا كانتا جزءًا مما يسمى "القارة الفائقة" جوندوانالاند (أو پانجيا)، وأنهما انفصلتا فى أواخر العصر الچوراسى وأوائل العصر الطباشيرى من خلال عملية الانزياح القارى وانشقاق المحيطات التى خلفت رواسب من الملح والصخور الرسوبية - إلى جانب مادة عضوية كالمحار والحفريات - على امتداد الرصيفين الخارجيين للقارتين الجديدتين. وهذا الركام العضوى هو ما تحول إلى مواد هيدروكربونية فيما هو الآن مياه البرازيل العميقة وخليج غينيا وخليج المكسيك.

مازالت المياه البرازيلية والمكسيكية تحت السيطرة المحكمة لشركتى النفط الوطنيتين فى البلدين پتروبراس وپيمكس، وشهد خليج الولايات المتحدة معظم تقدم المياه العميقة الخاصة به فى الثمانينيات. أما ما تشير إليه الصناعة

(على نحو غير دقيق بعض الشيء) باعتباره "غرب إفريقيا* فهو أحدث بكثير. وأول حقول المياه العميقة الضخمة بحق التى اكتُشِفت فى الهامش الغربى للقارة كانت حقل بونجا فى مساحة التنقيب النيجيرية OPL 212 وحقل جيراسول الخاص بتوتال فى مساحة التنقيب البحرية رقم 17 التابعة لأنجولا ـ وكلاهما فى عام 1996. ومنذ ذلك الحين اكتُشِف عشرات الحقول فى أعماق تزيد على ألف قدم، حيث يتجاوز عمق بعضها 7 آلاف قدم.

أحد العوامل التى أعاقت تطوير المياه العميقة فى غرب إفريقيا فى السنوات الأولى هو غياب الحافز الاقتصادى لشركات النفط. وفى أواخر التسعينيات كان سعر النفط الخام يحوم حول السعر المنخفض التاريخى وقدره 15دولارًا للبرميل. ويمكن أن تصل تكلفة عائمة تخزين الإنتاج وتفريغه الجديدة إلى 800 مليون دولار، أما تشغيل بئر المياه العميقة فيمكن أن يكلف يوميًا 400 ألف دولار على الأقل. وهذان مبلغان يجعلان حتى أكبر شركة نفط فى العالم تتروى قبل البدء فى الإنتاج فى حقل مياه عميقة فى وقت الأسعار فيه منخفضة. لكن فى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين، تغير هذا كله. فالمخاوف بشأن الطلب المستقبلى من بلدان كالصين، وكذلك التقلبات المستمرة فى الشرق الأوسط وفنزويلا وروسيا دفعت بأسعار النفط إلى ارتفاعات قياسية دائمة تراوحت بين 50 و 80 دولارًا للبرميل، وأثبتت الصناعة أنها أكثر استعدادًا بكثير لاستثمار أموال ضخمة فى منطقة واعدة جدًا. وأخيرًا أصبحت إفريقيا "مجدية من الناحية التجارية".

* جرت العادة على تعريف غرب إفريقيا على أنها النصف الشمالى من بروز الأرض فى الشمال الشرقى، من السنغال إلى نيجيريا وحتى مالى فى الشمال، لكن دون أن يشمل الأجزاء الغربية من شمال إفريقيا كالمغرب والجزائر. وعندما تتحدث صناعة النفط عن "غرب إفريقيا" فهى تستخدم المصطلح بقدر أكثر حرفية ليعنى مجرد ساحل إفريقيا الغربى.

وكان التسارع اللاحق فى معدل استثمار شركات النفط الدولية الكبرى فى حقول القارة البحرية مذهلاً. ففى عام 2000، أنفقت الصناعة 626 مليون دولار على تطوير حقول المياه العميقة فى إفريقيا. وبحلول عام 2003 ارتفع هذا الرقم إلى 4,5 مليار دولار، وطبقًا لما ذكره محللو الطاقة البريطانيون إنفيلد سيستمز ليمتد، من المتوقع أن يتجاوز 6 مليارات دولار فى عام 2006. وهو ما يمثل النصف تقريبًا من الإجمالى العالمى المخصص لإنفاق المياه العميقة الرأسمالى. وخلال هذه الفترة، أنفقت إكسون موبيل وحدها 3 مليارات دولار فقط لتطوير مشروعها كيزومبا أ البحرى فى أنجولا. وارتفع عدد عائمات تخزين الإنتاج وتفريغه الراسية على طول الساحل الإفريقى من لا شىء قبل بضع سنوات إلى ست فى الوقت الراهن ومن المحتمل أن يستمر فى التزايد. ومن المقرر تطوير عشرات الحقول العميقة أو فائقة العمق فى إفريقيا فيما بين 2005 و 2010.

بينما ترى شركات النفط أرباحًا كبيرة فى انتعاش إفريقيا البحرى، يرى الكثيرون من محللى الصناعة كذلك سببًا أكثر استراتيجيةً للإثارة. وهم يزعمون أنه بتركيز التنقيب عن النفط وإنتاجه على احتياطيات المياه العميقة يمكن الالتفاف حول كل الصعوبات الحالية فى دلتا النيجر. ففى البحر ليس هناك قرويون غاضبون يطالبون بالتعويض عن تسرب النفط أو انقطاع سبل العيش. وليس هناك ميليشيات عرقية تخطف عمال النفط الأجانب، أو عصابات الشبان العاطلين التى تسرق النفط الخام. وربما كان الأهم هو عدم وجود منظمات غير حكومية دولية أو ناشطين حاملى أسهم يطالبون بمعرفة الدور الذى تقوم به شركات النفط فى تفاقم الصراعات بين القوات الحكومية والمجتمعات المحلية. وبعيدًا عن السكان المحليين المعادين أو جماعات الضغط الغربية المزعجة، يمكن ترك رجل بمفرده يقوم بالحفر فى سلام. وهناك فى أعماق البحر المفتوح لا يكون هناك باستمرار سوى نفسك وحفارك والأسماك الفضية.

* * *

لا عجب إذن أن ما يجرى تحت مياه خليج غينيا بدأ يجتذب عدداً من الناس فى واشنطن بلا أية صلة واضحة بصناعة النفط. ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته، بدأ عدد متزايد من أعضاء جماعات الضغط وواضعى القوانين الإشارة إلى أنه ربما يكون الوقت قد حان للولايات المتحدة كى تلقى نظرة، ربما للمرة الأولى فى التاريخ الأمريكى. وكان رد الفعل متوقعًا كما أخبرنى أحد أعضاء جماعات الضغط هؤلاء. "لم يكن يمكنك الطرق على الأبواب فى واشنطن رغبةً فى الحديث عن إفريقيا. إذ كانت أولوية أقل من القارة القطبية الجنوبية." إلا أنه بعد ذلك، فى عام 2001، تولى رجل الأعمال الأمريكى چورج دابليو بوش السلطة القومية، وجاء معه بنائب رئيس لديه سنوات عديدة من المعرفة والخبرة فى صناعة النفط، وأشار كثيرون إلى أن لديه كذلك مصلحة شخصية فى نجاحها. وفجأة كانت هناك بضعة أبواب أخرى يجب طرقها.

عقب تنصيب بوش مباشرةً فى يناير من عام 2001 على وجه التقريب، أوضح أن بلوغ أمن الطاقة أولوية عليا لهذه الفترة الرئاسية. وفى الشهور السابقة لتنصيبه، عانت أنحاء كثيرة من الولايات المتحدة من نقص حاد فى النفط والغاز الطبيعى، وأصابت سلسلة من الإظلام الشديد بعض أكثر مناطق كاليفورنيا ازدحامًا بالسكان. وعلاوة على ذلك، كان أكثر من نصف واردات أمريكا النفطية يأتى من الخارج لأول مرة فى التاريخ.

كان أحد أول إجراءات بوش هو تشكيل فريق عمل أسماه مجموعة تطوير سياسة الطاقة القومية برئاسة نائب الرئيس ديك تشينى، وغالبًا ما كان يُشار إليها منذ ذلك الحين بشكل غير رسمى باسم "فريق عمل نائب الرئيس لسياسة الطاقة" أو مجرد "فريق العمل". وكانت مهمة فريق العمل هى معالجة ما كانت إدارة بوش تعتقد أنه "الأزمة" الأمنية التى ستواجهها أمريكا فى العقود المقبلة ووضع استراتيجية طويلة المدى.

وعلى نحو ربما ينذر بالسوء، كان فريق العمل يجتمع سرًا، وحتى يومنا هذا مسألة من شارك فيه مصدر جدل حاد فى واشنطن، حيث ينكر مديرو شركات

النفط بحماس وجودهم فى الاجتماعات. وفى مايو من عام 2001 أصدر فريق العمل تقريرًا نشره البيت الأبيض للجمهور تحت اسم يتسم بالصبغة الرسمية وهو "سياسة الطاقة القومية". واحتوت الوثيقة على سلسلة من التوصيات كان أكثرها إثارة للجدل فتح الولايات المتحدة ملاذ الحياة البرية القومى القطبى البدائى للتنقيب عن النفط. ومع ذلك فقد كان أحد نتائجها الأقل شهرة هو أنه "من المتوقع أن يكون غرب إفريقيا أحد مصادر النفط والغاز سريعة النمو للسوق الأمريكية."

بعد بضعة شهور "تغير العالم" - أو على الأقل العالم كما كان الأمريكيون يعرفونه. وبينما كانت الولايات المتحدة تكافح للتعامل مع الهجمات الإرهابية المفجعة على ترابها، طلبت من الأمريكيين أن يتوقعوا حربًا معقدة وغير تقليدية طويلة ضد القاعدة والمتعاطفين معها فى أنحاء العالم. ولم يمضِ وقت طويل حتى بدأ المحافظون الجدد داخل الإدارة بحث طرق إعداد الرأى العام الأمريكى لقبول فكرة أنه يمكن أن تكون هناكِ صلة بين مختطفى طائرات الحادى عشر من سبتمبر والرئيس العراقى صدام حسين. ووسط هذا كله، وفى سبتمبر من عام 2002، عُقدت ندوة على مائدة إفطار شهيرة الآن فى نادى الجامعة وسط واشنطن بواسطة جماعة ضغط أطلقت على نفسها اسم " مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقى".

حضر اجتماع مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقى عدد من المسئولين من البنتاجون ووزارة الخارجية ومديرى شركات النفط وأعضاء جماعات الضغط وحفنة من المسئولين الدبلوماسيين من البلدان الإفريقية ذات الصلة. وألقى الكلمة الافتتاحية النائب إد رويس رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بإفريقيا فى مجلس النواب الذى أكد أنه "بعد الحادى عشر من سبتمبر خطر ببالنا جميعًا مصادرنا التقليدية من النفط ليست آمنة على النحو الذى كنا نظنه ذات يوم". وأضاف أنه "من الصعب جدًا تخيل وجود صدام حسين فى إفريقيا". وصل والتر

كانستاينر، الذى كان وقتها مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية، وهو أعلى مسئول بوزارة الخارجية عن إفريقيا، متأخرًا، لكنه بارك الاحتفالات قائلاً إنه: "لا يمكن إنكار" أن النفط الإفريقى "أصبح مصلحة استراتيجية قومية بالنسبة لنا". وبعد ذلك بوقت قصير نشرت مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقى وثيقة مؤيدة اسمها "النفط الإفريقى: أولوية للأمن القومى الأمريكى والتنمية الإفريقية".

أدى توقيت مجموعة حدث المبادرة السياسية للنفط الإفريقى، وكذلك الأجندة السياسية لمنظميها، إلى ظهور تكهن يأخذ فى اعتباره الأحداث اللاحقة فى الشرق الأوسط. فقد كانت مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقى وأنشطتها من بنات أفكار پول مايكل وهبى من معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة. وكان المعهد، الذى يبدو أنه متوقف فى الغالب عن العمل الآن، مركز أبحاث محافظ يتخذ من القدس مركزًا له تلقى كذلك تمويلاً ضخمًا فى الولايات المتحدة من مؤسستى برادلى وسكايف شديدتى المحافظة ومؤسسة هوفر. وأدت صلات المعهد القوية بحزب الليكود اليمينى الإسرائيلى بالكثيرين إلى التساؤل عما إذا كانت مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقى مجرد ممارسة دعائية، وجزء من جهد منسق لإقناع الأمريكيين بأن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى الاعتماد فى الحصول على نفطها على العرب مثيرى المشكلات، أم لا. ولهذا السبب لم تعد مضطرة لتقديم التنازلات للشكاوى العربية فى الشرق الأوسط.

لا يبذل المعهد جهدًا فى إخفاء احتقاره للهيمنة العربية على واردات العالم من النفط، أو حتى للعرب بشكل عام. بل إن موقعه الإلكترونى يقول صراحةً إن "نفط غرب إفريقيا هو ما يمكن أن يساعد على استقرار الشرق الأوسط." بل ما يزيد على ذلك هو أنه يمكن أن "يقضى على الإرهاب الإسلامى" ويوفر "قدرًا من أمن الطاقة". وكان تنويع المصادر التى تعتمد عليها طاقة البلاد هدف الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ السبعينيات، وهو ليس سياسة متشددة. والواقع أنه فى

السنوات التالية للحادى عشر من سبتمبر عام 2001 كان هناك اتجاه متزايد بين الأمريكيين يرى أن البلاد تعتمد بشكل مبالَغ فيه على الشرق الأوسط فى الحصول على حاجاتها من الطاقة. ويكشف هذا إلى حد بعيد عن فهم مسطح بعض الشيء للشئون العالمية، يماثله ما يتردد عن أن الحرب فى العراق كانت فى واقع الأمر "سببها النفط"، وافتراض أنه لو لم تعتمد الولايات المتحدة على خام الشرق الأوسط لاختفت كل مشاكلها فى المنطقة بطريقة سحرية. ومع ذلك، سواء أكانت سطحية أم لا، فهى وجهة نظر اكتسبت جاذبية وأدت لظهور ما أشار إليه البعض على أنه حركة "جيوبيئية" فى الولايات المتحدة - اهتمام متجدد بالحفاظ على البيئة والتكنولوجيات البديلة كالإيثانول والهيدروجين، ليس فقط من أجل إنقاذ كوكب الأرض، بل كذلك من أجل استقلال الطاقة وتخليص الولايات المتحدة من تحالفات الشرق الأوسط المريبة. وبهذا المعنى كانت أجندة المعهد تتوافق بشكل كبير جداً مع روح العصر الأمريكية فى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين.

ومع ذلك فإن جولة سريعة فى موقع معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة الإلكترونى تكشف عن قراءة تبعث على القلق. إذ تطرح عبارة التعريف الحماسية ضرورة المعارضة القوية لتلك السياسات التى "تقوِّض حقائق النظام الإنسانى الأساسية". ويكتب المعهد تحليلاته بلغة الاختيارات الأخلاقية الصارخة، حيث يحتفظ بنقده الأكثر حيوية لـ"النخب الغربية" التى يزعم أنها "سعت لقواعد اتفاق مع النازيين والشيوعيين والآن مع الإسلام الإرهابى". ومهمة المعهد هى "كشف خداع" تلك النخب التى أوجدت "آلهة مضادة" فى هيئة "الديمقراطية، والمجتمع المفتوح، والمساواة والحرية". وفى عام 2004 نظَّم المعهد حلقة بحثية عن "التقارب بين النخب الغربية والإسلام" التى شجب فيها الأستاذ المساعد د. ى. أناكسيمندر "حشد هوليوود" و"الأساتذة" لما قاموا به من "تضامن مع المسلمين". ووبخ أناكسيمندر "كبير سادة الكراهية نعوم تشومسكى ... قائد الفيالق اليهودية الليبرالية اليهودى المعادى للسامية داخل النخب الغربية".

يكشف مجلس المعهد الأمريكى بشكل كبير عن جذوره التاريخية والفكرية. فهو يشمل مقاتلى الحرب الباردة المسنين مثل ويليام فان كليف الذى كان فى السبعينيات عضوًا فى كل من لجنة الخطر الراهن و"الفريق ب" سيء السمعة، وهو مجموعة من صقور المسئولين الحكوميين كانت تتجاهل احتجاجات وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية فى مسعى لتهويل التهديد السوفيتى. فهل يبدو الأمر مشابهًا؟ ومن بين أعضاء الفريق "ب" الآخرين متمردون مثل پول وولفويتز ودونالد رامسفلد.

ومع ذلك فإن ادعاء المعهد الأساسى الذى يشتهر بين دارسى حركة المحافظين الجدد ليس هو ما يتسم به من بارانويا أو نزعة صفائية أو أفكار سياسية وعنصرية سخيفة، بل ارتباطه بوثيقة بعينها. ففى عام 1996 نشر المعهد سلسلة من التوصيات لرئيس وزراء إسرائيل المنتخب حينذاك بنيامين نتنياهو تحت عنوان "قطيعة كاملة: استراتيجية جديدة لتأمين المنطقة". وكانت المذكرة التفسيرية، التى دعت إلى اتخاذ إسرائيل موقفًا أكثر عدوانية تجاه الفلسطينيين وجيرانها العرب، نتاج مجموعة بحث لا يقودها سوى ريتشارد پيرل الذى أصبح رئيس مجلس السياسة الدفاعية وأحد مهندسى الحرب فى العراق. ومن بين الموقعين على الوثيقة تلك الأضواء الساطعة من المحافظين الجدد الأمريكيين وأعضاء إدارة بوش فى المستقبل مثل دوجلاس فيث وديفيد ورمستر. تضمنت "القطيعة الكاملة" عددًا من التوصيات التنبؤية على نحو تقشعر له الأبدان مثل "احتواء سوريا أو حتى استعادتها" و"الإطاحة بصدام حسين. وهو هدف إسرائيلى مهم فى حد ذاته". ونتيجة لذلك، اتخذت الوثيقة شكل اللغز بين من يدرسون حركة المحافظين الجدد، باعتبارها خطة مفترضة لصقور البنتاجون، ونوعًا من الأوراق الفدرالية للأشخاص الذى خططوا لحرب العراق فى عام 2003 وحثوا عليها. ويمضى التلميح قائلاً إن الكثيرين منهم أبدوا إحساسًا بالولاء لإسرائيل أكبر مما أبدوه للولايات المتحدة.

المزايا المحددة لهذه المقولة هى موضوع جدل دائر فى واشنطن، وجزء كبير منه نَكِد وشديد الحساسية، ولحسن الحظ أنه خارج مجال هذا الكتاب. والشىء المؤكد، والأكثر صلة بالموضوع بكثير هنا هو أن جزءًا كبيرًا مما كتبته مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقى وپول مايكل وهبى يتميز بنوع من الصفائية الأيديولوجية اللاهثة التى بات يُنظَر إليها على أنها سمة مميزة للمحافظين الجدد . وأن وهبى تمكن خلال عامى 2002 و 2003 من الحصول على قدر كبير من التغطية الإعلامية من خلال مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقى.

ينظر الكثير من المعلقين داخل الولايات المتحدة الآن إلى هذين العامين على أنهما أسوأ فترة بالنسبة للإعلام الأمريكى، وأنهما الوقت الذى سمحت فيه حتى الصحف المحترمة كالنيويورك تايمز لنفسها بأن تجرها مسيرة الحرب ونشرت قصصًا إخبارية من الواضح أن صقور الإدارة هم من أمدوها بها. ولم تكن أجندة وهبى، التى تضمنت فكرة بناء قاعدة أمريكية فى خليج غينيا، استثناءً من هذه الظاهرة. وكما دُفِع الأمريكيون إلى تصديق أن مختطفى طائرات الحادى عشر من سبتمبر كانت تربطهم صلة بصدام حسين الذين سرعان ما قيل إن لديه أسلحة نووية، تحدث عدد كبير من المقالات فى الصحف الأمريكية الكبرى بلغة مستثارة عن كيف أن النفط الإفريقى يمكن أن "يحل محل الشرق الأوسط" عما قريب باعتباره مصدرًا لأمن الطاقة الأمريكى، حيث كانت تردد من حين لآخر دون فهم مقولة إن خليج غينيا هو "الخليج الفارسى الجديد". وربما كان المثال الأكثر إثارة للسخرية هو مقال ذا نيويوركر المطول المنشور فى أكتوبر من عام 2002 بعنوان "صديقنا المفضل الجديد: من يحتاج المملكة العربية السعودية إذا كان لديه ساو تومى؟" والبلد الذى يعنيه هنا هو زوج من الجزر البركانية الصغيرة جدًا فى خليج غينيا يعيش عليهما بالكاد 150 ألف شخص ولم يحفر بئر نفط واحدة.

كان إسهام وهبى الآخر هو الجمع بين أشخاص يشتركون فى اهتمامات قُليلة جدًا ومساعدتهم على الإصابة بفيروس إفريقيا وتحويلهم إلى بتروإنجيليين، وبعد

ذلك يطلقهم ليعلموا الإنجيل لغير المؤمنين. وهكذا حدث صباح أحد أيام شهر يناير من عام 2002 أن وجد عضو الكونجرس الديمقراطى ويليام چيفرسون، وهو عضو التكتل الأسود بالكونجرس، نفسه يتحد مع والتر كانستاينر، المسيحى الإنجيلى المحافظ الذى سبق له العمل فى أنجولا، وصنع اسمًا لنفسه فى الثمانينيات باتهامه نيلسون مانديلا والمؤتمر الوطنى الإفريقى باعتبارهما ماركسيين عنيفين.

فى السنوات الأخيرة يبدو أن معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة قد قلل من أنشطته، وهاجر الكثير من الشخصيات الأكثر عمومية التى منحت تأييدها لمجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقى إلى القنوات التى تحركها الأيديولوجيا بشكل أقل. والسلالة الأكثر مؤسساتية ذات الصبغة المحافظة الجديدة الأقل من البتروإنجيلية التى ظهرت فى السنوات الأخيرة يمثلها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وهو مركز أبحاث ثنائى الأحزاب من بين أعضائه البارزين الكثيرين أربعة من وزراء الخارجية السابقين. وفى يوليو من عام 2003، جمع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ما أسماه "فريق عمل بشأن رهانات الطاقة الأمريكية المتزايدة فى إفريقيا" شارك فى رئاسته ديفيد جولدوين الذى سبق له العمل مساعدًا لوزير الطاقة للشئون الدولية فى حكومة كلينتون. وكانت مهمة فريق العمل هى تقييم ما إذا كان بالإمكان تقديم حجة لمستوى أعلى من المشاركة الأمريكية مع منتجى النفط المنتعشين فى إفريقيا أم لا.

ربما لم يكن مفاجئًا أن الإجابة كانت نعم. ففى تقريره الأول الصادر فى مارس من عام 2004، وصف فريق عمل المركز نيجيريا وأنجولا وغيرهما من الدول الإفريقية الغنية بالطاقة بأنها "فى لحظة فرصة واعدة" وأشار إلى أنه مع "المشاركة الأمريكية المعزَّزة رفيعة المستوى" يمكن "النجاح فى استغلال" هذه اللحظة. وأوصى تقريره التالى فى يوليو من عام 2005 بعنوان "مقاربة أمريكية استراتيجية للحوكمة والأمن فى خليج غينيا" بجعل الأمن والحوكمة فى خليج

غينيا "أولوية واضحة" فى السياسة الخارجية الأمريكية ووضع "مقاربة سياسية شاملة قوية للمنطقة".

دعا مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية إلى توحيد المسئولين من الوكالات الأمريكية ذات الصلة كوزارات الخارجية والدفاع والطاقة تحت مقاربة واحدة. وينبغى أن يحرك هذا الجهدَ "مساعدٌ خاصٌ" جديد للرئيس ووزير الخارجية على نمط المستشار الخاص لطاقة بحر قزوين الذى يمكنه تولى مسئولية تنظيم مبادرات من قبيل قمة سنوية للطاقة الإفريقية، ويرسل وجوده رسالة بشأن الأولوية التى تعطيها واشنطن للمنطقة. وطالب المركز فى المقام الأول بقيصر للنفط الإفريقى.

* * *

ومع ذلك فإن أكثر إنجيليى النفط الإفريقى حماسةً، مهما كانت شدة رغبته فى رؤية أمريكا تقلل اعتمادها على الشرق الأوسط، يعرف فى قرارة نفسه أن إفريقيا ليست الحل السحرى وأن ثورة المياه العميقة ليست على النحو الذى يزعمونه.

على الرغم من سماح الحفر فى المياه العميقة للشركات بالالتفاف على احتمال بيئة العمل العنيفة، فهو لا يسمح للدول المستهلكة بأن تنفض يديها من شبكة المشكلات المعقدة التى يمكن أن تأتى بها الثروة النفطية لأية دولة إفريقية نامية. فبيئة العمل التى تبدو هادئة ويمكن التنبؤ بها الخاصة بالحفر فى البحر العميق تغطى على تهديد أكثر إزعاجًا للاستقرار طويل المدى الخاص بالبلدان المصدرة للنفط فى إفريقيا من بضعة أطفال يحملون البنادق. ذلك أن التهديد ليس له أثر مباشر على عمليات شركات النفط، لكنه يمكن أن يضعف النسيج الاجتماعى والاقتصادى للبلد تمامًا، ما لم يتم الاحتراز منه.

"لعنة النفط" مصطلح أصبح شائعًا على نحو كبير فى السنوات الأخيرة بين المهتمين بالحد من الفقر وأثر انتعاش الموارد على البلدان النامية. وهؤلاء الذين

طرحوا هذه الفكرة الخاصة بـ"مفارقة الوفرة" قالوا إنها يمكن أن تتخذ أشكالاً عدة، من تفاقم الصراع المسلح الذى كان قائمًا من قبل إلى تشجيع الفساد على إهمال الصناعات التقليدية والزراعة. (الواقع أن المفهوم من الاتساع والشمول بحيث يتهمه المتشككون بأنه غامض وفج). ومن المؤكد أن الثروة النفطية فى نيجيريا تسببت فى وقوع صراع متوطن. لكن عددًا متزايدًا من المنظمات غير الحكومية ترى أن "اللعنة" الحقيقية ليست عدم الاستقرار السياسى أو العسكرى وإنما التدهور الاقتصادى.

يبدو كون الثروة النفطية لعنة مخالفًا للتوقعات البديهية. فعندما تُكتشف ثروة نفطية فى بلد إفريقى مكافح فإن الافتراض الطبيعى هو أنها لا يمكن أن تكون سوى شىء طيب، وأنها سوف تؤدى إلى تحسين سريع فى حياة الناس، وأنه سيكون هناك فجأةً أموال للمستشفيات والتطعيمات والمدارس والطرق، بل إنه علاوة على ذلك سيكون الجميع أغنياء. لكن على العكس من ذلك، تشير الدراسات إلى أن إجمالى الناتج المحلى الحقيقى ومستوى معيشة السكان ينخفضان تقريبًا حيثما يُكتَشف النفط. وفيما بين عامى 1970 و1993، على سبيل المثال، شهدت البلدان التى بلا نفط نموًا فى اقتصادها أسرع أربع مرات من تلك البلدان التى بها نفط.

كى نفهم الطريقة التى تعمل بها هذه المفارقة، لابد لنا من العودة إلى العقود التالية للحرب العالمية الثانية، عندما بدأت الزيادة الهائلة فى الطلب على النفط توفير البترودولارات لخزائن البلدانِ التى لولا ذلك لكانت غير معروفة ومتخلفة، ذلك أنه تصادف أنها رُزِقت بمستودعات هيدروكربونية كبيرة. ومن مكسيكو سيتى إلى بغداد إلى كاراكاس، كان المخططون الحكوميون يفركون أيديهم فرحًا ويحلمون بالإمكانيات. وقد شيدت مدن كبيرة أو أُعيد بناؤها من الصفر، وصارت بها أبراج إدارية وجامعات حديثة. لكن بمرور الوقت بدا واضحًا إلى حد كبير أن الثروة النفطية التى كثر الحديث عنها كانت تأتى فقط بالركود ودورات من الدَّين

لدول العالم المصدرة للنفط. وفى أوائل السبعينيات، أصبح هذا النمط من الوضوح بحيث وصف وزير النفط الفنزويلى خوان پابلو پيريس ألفونسو، الذى كان أحد مهندسى الأوبك الأصليين، انبثاق النفط من احتياطيها بأنه "براز الشيطان".

جزء من تفسير سبب عدم حدوث النمو السريع الذى توقعته البلدان التى تدفقت عليها أموال النفط يمكن العثور عليه فى ظاهرة يسميها الاقتصاديون "المرض الهولندى". وهذا المصطلح استخدمته فى الأصل مجلة "إيكونوميست" عام 1977 لوصف انهيار القطاع الصناعى فى هولندا فى أعقاب اكتشاف الغاز الطبيعى هناك فى الستينيات، وهو يشير الآن بشكل أكثر عموميةً إلى الآثار السلبية لتقدير سعر الصرف فى الاقتصاد الذى يصبح فجأة معتمداً على نحو مفرط على نمط من السلع التصديرية (هى فى العادة مورد طبيعى مستخرج).

فما الذى يعنيه هذا بمنتهى الوضوح؟

عندما يجد بلد نامٍ نفسه فجأة يبيع سلعة طبيعية عالية القيمة (كالنفط) فى السوق العالمية، فالمال الذى يتلقاه من المشترين لن يأتى فى هيئة نيرات نيجيرية أو كوانزات أنجولية، بل بالدولار واليورو والجنيه الإسترلينى، وبذلك يجد البلد نفسه وقد تدفقت عليه العملة الصعبة بسرعة. هذه التخمة من النقد الأجنبى تضخم قيمة عملة البلد على نحو مصطنع، وهو ما يعنى أن المنتجات المستوردة تصبح فجأةً أرخص بكثير ويندفع الجميع لشراء السلع الأجنبية، التى يُتصوَّر (بدقة فى العادة) أنها ذات نوعية أفضل من المنتجات المحلية. فيحل "سپيشال كيه" و"ويتابكس" محل الدُّخن والكاسافا المسلوقة كغذاء أساسى، ويصبح الستيك المستورد و"تشيڤاس ريجال" أكثر شيوعًا من لحم العنز بالكارى المحلى والبيرة المحلية، وتبدأ النخبة الوليدة فى الإنفاق ببذخ على سيارات اللاند كروزر وأجهزة الإم بى ثرى المحمولة.

يبدو أن البلد أصبح غنيًا بين عشية وضحاها، لكن مزارعى الكاسافا ومربى الماعز يجدون عددًا أقل من الناس الذين يشترون منتجاتهم. ورد الفعل الطبيعى لهؤلاء المزارعين هو هجرة سبل عيشهم الريفية الفاشلة ويتوافدون على المدن حيث سمعوا أنه يمكن كسب أموال كثيرة. ومع ذلك فإنه ما إن يوجدوا هناك حتى ينتهى بهم الحال وهم يبيعون ولاعات السجائر وقطع اللبان فى الشوارع، أو يسوقون سيارات الأجرة إذا كانوا محظوظين. وفى الوقت نفسه، تدمر هذه الهجرة الحضرية الضخمة مزارع البلد التقليدية وصناعات الأكواخ الصغيرة. وفيما قد تكون المفارقة الأكثر مرارةً، بفضل انهيار القطاع الزراعى، تعتمد الحياة فى المدن الكبيرة بشكل متزايد على الطعام الأجنبى باهظ الثمن، الذى هو بصورة عامة خارج مقدرة الذين وصلوا حديثًا من المناطق النائية ويجدون أنفسهم معتمدين على هبات الحكومة والمساعدات الغذائية الدولية. باختصار، فإنه فى ظل الانتشار المفاجئ للعملات الأجنبية، يمكن أن يتحول البلد الذى كان فى يوم من الأيام سلة خبز إقليمية ومُصَدِّر صافٍ للطعام بسرعة إلى بلد غير قادر على إطعام نفسه.

قد يمكن التغاضى تقريبًا عن هذا باعتباره سعرًا مقبولاً لدفع ثمن الزيادة الكلية فى ثروة البلد. ومما يؤسف له أن النفط مورد محدود والوقت الذى ينفد فيه هو الثمن الحقيقى للمرض الهولندى الذى يتم الإحساس به. وبالسرعة نفسها تقريبًا التى وصلت بها، تختفى أوراق الدولار واليورو من اقتصاد الدولة، وتنخفض قيمة العملة الوطنية بسرعة، وتنهار قدرة المستهلكين على شراء السلع الأجنبية. وأسوأ ما فى الأمر أنه بما أنه لم يعد هناك وجود لقاعدة الزراعة أو الصناعة الخفيفة التقليدية التى يمكن للاقتصاد أن يلجأ إليها، يجد البلد نفسه فى حال أسوأ مما كان عليه قبل اكتشاف النفط. وفى الحالة المتطرفة، تؤدى العملية إلى اعتماد تام على المساعدات الأجنبية.

إلى حد ما، يمكن رؤية الدليل على المرض الهولندى فى نيجيريا، حيث ارتفع إسهام النفط فى عائدات الحكومة فى الفترة من عام 1965 إلى 1975 من 5

بالمائة إلى 80 بالمائة، حيث أتى معه باعتماد خطير على تقلبات سعر النفط، وانحسار الزراعة التقليدية والتصنيع، وبدء دورة لا تنتهى من الدَّين الخارجى. ومع ذلك كان العنف والقلاقل السياسية فى نيجيريا التى صاحبت التنقيب عن النفط من الشدة بحيث طغت على الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك. وللاطلاع على نموذج تقليدى للمرض، وهو النموذج الأيقونى والمتطابق مع النمط الموصوف الذى كان يمكن أن يخلقه الاقتصاديون فى أنبوبة الاختبار، لا بد لك من السفر لمسافة لا تزيد على مائة ميل بعيدًا عن دلتا النيجر، إلى جمهورية الجابون. فعلى الجانب الآخر من مياه خليج غينيا الزرقاء الغنية، خلَّفت عقودٌ من الرخاء النفطى بلدًا غير مستعد بالمرة لما يحدث عندما ينفد النفط، وهو ما بدأ فى الحدوث الآن. وهناك، عندما ينتقل الكلام إلى "لعنة النفط"، لا تكون القصة خاصة ببنادق الكلاشنكوف والفلبينيين المخطوفين والجراكن المعبأة بالخام غير القانونى فى جنح الليل. وفى الجابون، ليس للعنة النفط علاقة بالبنادق وقوارب السرعة والإنذارات، وكل ما له علاقة بسعر جُبْن بري Brie.

* * *

إذا أتيت إلى الجابون مباشرةً من نيجيريا، قد يُغْفَر لك ظنك أن نزلت على النسخة الإفريقية من الريفيرا الفرنسية. فالطريق إلى العاصمة ليبرفيل من المطار يتخذ الشكل المهيب لجادة كبيرة تمتد على واجهة المحيط، حيث تكمله أعمدة الإنارة وجزيرة وسطى من النجيلة المزينة "بأعلام البلدان المجاورة. وعلى أحد الجانبين وأنت متجه جنوبًا نحو وسط المدينة توجد تلك المبانى التى على أحدث الطرز كالقصر الرئاسى وفندق إنتركونتننتال وعدد قليل من مبانى السفارات المتحفظة. وعلى الجانب الآخر ليس هناك سوى الأمواج المتلاطمة بشكل إيقاعى التى ارتفاعها إلى الركبة وعناق النسيم المدارى الرطب الحار.

لقد اختفى مشهد المُقْعَدين الذين بلا أرجل الزاحفين على أيديهم العارية عبر الحارات المرورية كأنهم فِرَقٌ من لاعبى الجمباز المجانين الذين يظهر نصفهم

الأعلى فقط فى الصورة، حيث يتنافسون على جوائز الفكة. واختفى كذلك الدخان المتصاعد من جبال القمامة التى لم تُجمَع منذ فترة طويلة جعلت السكان يضرمون فيها النار. واختفى تمامًا الصياح والتزاحم والغضب الذى يكاد لا يخفيه أحد الذى يبدو أنه يتدفق عبر شوارع نيجيريا كأنه سيل مزمجر من الحمم المنصهرة من الصباح إلى الليل. وقد بقى كما هو إحساس العطلة الفاتر على نحو مميز مع جو جلى من السمة الريفية الفرنسية المتميزة الباقية من العصور الاستعمارية.

هذا الانطباع العظيم العابر من الخارج الخاص بالرخاء السهل له علاقة كبيرة بعدد سكان الجابون الصغير واحتياطات النفط الكبيرة. ففى بلد أصغر قليلاً من نيجيريا ويضخ 265 ألف برميل من النفط يوميًا، ليس هناك 130مليون نسمة تشترك فى ثروة النفط، بل ما يزيد قليلاً على المليون، مما يجعل نصيب الفرد من الدخل البالغ 6500 دولار أحد أعلى الدخول فى إفريقيا. (قارنه بنصيب الفرد فى نيجيريا البالغ 678 دولارًا.)

فيما يشبه تعزيز هذه النقطة، فى وسط مدينة ليبرفيل الشيك، هناك أشخاص بيض فى كل مكان. فعندما رحلت السلطات الاستعمارية الفرنسية عن هذا الجزء من إفريقيا عام 1960، تخلف الآلاف من الموظفين والتكنوقراط والعاملين بشركات النفط، حيث أسعدهم انتهاز فرصة عدم معاداة الحكومة الجديدة الملموس لهم. واليوم يقدر عدد أفراد الجالية الفرنسية بحوالى 10 آلاف شخص فى ليبرفيل (وهى مدينة يعيش فيها بالكاد نصف مليون شخص)، وهو ما يساعد على ضمان أن بقاء حى نومباكيل الأنيق على طول الماء صورة مكررة أبدية لمدينتى نيم وأفينيون، حيث تدخل الشابات المرتديات للفساتين الصيفية والنظارات الشمسية لمشاهير المصممين محال الحلويات ويخرجن منها.

كان واجبى الأول، كشأن أى مسافر فى إفريقيا أنهكه الذباب والحرارة وبنادق الكلاشنكوف الصدئة لأسابيع على الطريق، نحو نفسى. فبعد ساعة من وصولى

إلى ليبرڤيل وجدت نفسى أرمش كغزال مولود حديثًا داخل الممرات مكيفة الهواء بسوبرماركت سكور. وسكور سلسلة قديمة رديئة بالمعايير الغربية، وغير قادرة على المنافسة فى فرنسا فى عصر السوبر مارشيه. ولا يصل تجسيد ليبرڤيل إلى أحد محال كورنر ديلى فى الولايات المتحدة الآن. لكن بقدر اهتمامى، كان يمكن أن يكون جاليرى لافاييت.

ولأنى كنت أرغب فيما هو أكثر من مقدرتى، فقد استعرضت أكوام أجبان برى وكاممبير وپور سالو، وصفوف البرطمانات محكمة الغلق لحماية الفواجرا ومعجون كبد الإوز التى بداخلها، وبسكويت إيكولييه بالشوكولاتة وبيض شوكولاتة كيندر، والطاولة المنفصلة حيث يُباع الخبز الفرنسى الطازج والحلويات. وفى قسم الفواكه والخضروات، لم يكن هناك نقص فى المنتجات الأصيلة فى الغذاء الأوروبى: الطماطم والخيار، والبقدونس والبروكلى، والتفاح والبرتقال، وأنواع عديدة من القرع. ومع ذلك، فإن ما بدا غائبًا بشكل واضح هو الفواكه والخضروات المدارية - اليام والمانجو والأناناس. وعندما نظرت حولى لم أر حتى الموز. هل يُحتمل أنه نفد؟ هل يُحتمل أن يكون فى قسم آخر؟

كلا، معذرة، جاءت الابتسامة وهزة الرأس عندما سألت.Pas des bananes [لا يوجد موز].

لا بأس. ربما ليس الموز شيئًا يمكن شراؤه من سكور. ربما يأتى المغتربون إلى هناك لشراء ما يحتاجونه من شوكولاتة لنت وزبادى يوپليه، بينما يشترون ما يحتاجونه من منتجات محلية من الأسواق المحلية. غامرت بالعودة أدراجى إلى الخارج فى رطوبة لبعد ظهر أحد أيام شهر فبراير الشديدة، كى أبحث عن إحدى النساء اللائى يحملن صحون الموز الكبيرة على رؤوسهن ويظهرن فى كل مكان فى جنوب قارة إفريقيا. لكن هنا كذلك لم يكن لى حظ. إذ كان باعة الشوارع الوحيدون الذين أراهم شبانًا عاطلين من مالى أو النيجر أو الكونغو يشكلون جزءًا كبيرًا من القوة العاملة غير الماهرة، وكل ما يمكنهم تقديمه ساعات رولكس مقلدة وأحزمة من جلد الثعبان.

علمت على الفور أنه من الصعب إلى حد بعيد شراء موزة فى الجابون. وخلال أسبوع ونصف استمتعت بتناول البيف بورجنيون وأضلاع الضأن المُعَدَّة كأحسن ما يكون، وتقدَّم باستمرار مع الفاصوليا الخضراء أو صينية البطاطس. لكنى لم أنجح قط فى العثور على سباطة موز معروضة للبيع.

لا يعنى هذا أنه ليس هناك موز فى الجابون. بل العكس تمامًا ـ فهناك الملايين بالمعنى الحرفى للكلمة. ويعيش حوالى نصف عدد سكان البلاد الصغير فى ليبرفيل، بينما يعيش الباقون فى ثلاث أو أربع مدن تتناثر داخل الغابة. وحيثما تنتهى المراكز السكانية لا يكون هناك شىء سوى أميال من الغابة المطيرة العذراء الضبابية التى تسكنها الغوريلا والسحالى وتكثر بها أشجار الموز. وكل ما على المرء عمله هو السير إلى حافة المدينة، إلى حيث تبدأ الأدغال، وليس هناك نقص فى أشجار الموز بحيث لا يمكن الاختيار فيما بينها. وتزخر البلاد بالموز اللين الحلو.

فما الذى يحدث له؟ الموز الذى لا يجمعه الشمبانزى وقردة الرباح يصبح لونه أصفر، ثم بنى، ثم أسود، وبعد ذلك يسقط على الأرض ويسمد أرض الغابة. وقبل اكتشاف النفط فى الجابون، كان لدى البلد اكتفاء ذاتى من الموز. وبحلول عام 1981 أصبح يعتمد بالكامل تقريبًا على الموز المستورد من الكاميرون المجاورة. ولا يمكن أن يطلب المرء صورة أكثر حيوية للربط بالمرض الهولندى من صورة دولة الغابة الشاسعة حيث لا يوجد أحد لجمع الموز من على الأشجار.

لا يقتصر الأمر على الموز. ففى أوائل الثمانينيات، عندما كانت الجابون فى أوج إنتاجها النفطى، وكان الواضح عالميًا أن النفط الرخيص شىء من الماضى، كان البلد يستورد نسبة مذهلة من غذائه بلغت 96 بالمائة. وحتى البيض كان يأتى بالطائرات، ذلك أنه فى هذه الدولة التى يتدفق عليها النقد لم يكن بها من يشغل نفسه بتربية الدجاج. واليوم تعتمد الجابون على استيراد 60 بالمائة من حاجاتها الغذائية ـ وهو ما لا يزال رقمًا مرتفعًا على نحو مزعج فى بلد بدأ النفط فيه

ينفد. وعلى الورق، وكذلك فى شوارع نومباكيل، تعطى الجابون انطباعًا مقنعًا بعض الشىء بأنها بلد غنى. وفى ظل إنتاج يومى قدره 265 ألف برميل من النفط، الجابون خامس أكبر منتج فى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تكسب ما بين مليارين وثلاثة مليارات دولار فى العام من النفط. وهو فى ظاهره مبلغ ضخم مقابل عدد سكانها الصغير. وفى كل مكان على امتداد الواجهة البحرية يوجد الرخاء الذى جاءت به الثروة النفطية. إذ توجد البوتيكات الأنيقة التى تبيع كل شىء من لعب الأطفال إلى الأكسسوارات الحريمى إلى أحدث المنتجات الإلكترونية على جانبى الشوارع المرصوفة جيدًا. وتخدم المطاعم اللبنانية أرباب العمل الجالسين تحت مظلات على الطراز الباريسى فى الهواء، ويمكن أن يكلفك قضاء أمسية فى أحد ملاهى ليبرڤيل التى على أحدث طراز عدة مئات من الدولارات. وعامًا بعد عام، تحتل ليبرڤيل مكانها كواحدة من أكثر أربع أو خمس أغلى مدن فى العالم؛ فهى باستمرار أغلى من لندن ونيويورك.

لكن المؤشرات الاقتصادية الكلية الصحية وأسلوب الحياة على طول واجهة ليبرڤيل البحرية تمثل الرخاء السطحى فحسب. اتجه قليلاً إلى الداخل، أمام مبانى الوزارات الحكومية العديدة الضخمة السخيفة، وسرعان ما تعود إلى "إفريقيا"، حيث تسير فى الشوارع المتربة التى تكثر بها قطع الحجارة، عبر مدن الصفيح المكتظة بالسكان وتتميز بالصرف الصحى المكشوف والماعز الجرباء، وأسقف الصاج المضلع. وإذا ما استبعدت نصيب الفرد من الدخل الرائع فى الجابون لوجدت بسرعة بلدًا تركت إدارته الاقتصادية الخاطئة واعتماده المفرط على النفط مواطنيه غير مستعدين على نحو واضح للحياة après petrole [بعد النفط]. وتتجاوز البطالة فى الجابون نسبة 40 بالمائة، وتقول الأمم المتحدة إن ثلثى السكان يعيشون على أقل من دولار فى اليوم.

التدهور فى سبيله للحدوث الآن، وهو آت على نحو أسرع من استعداد أى أحد له. وفى عام 1997 بلغت الجابون ما سوف يتضح بالتأكيد تقريبًا أنه أوجها،

وذلك بإنتاجها 371 ألف برميل نفط يوميًا، وكانت ثالث أكبر منتج فى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث لم يسبقها سوى نيجيريا وأنجولا. وانخفض إنتاج البلد بشكل كبير منذ ذلك الحين، وفى عام 2005 توقف عند 233 ألف برميل يوميًا. واليوم تخطتها غينيا الاستوائية والسودان والجابون بينما تتساوى مع الكونغو وتشاد فى مركز خامس أكبر منتِج جنوب الصحراء.

* * *

لكن المرض الهولندى ليس سوى جزء من تفسير السبب فى أن الجابون وغيرها من البلدان الأخرى الغنية بالموارد التى فشلت فى تحويل ثروتها النقدية إلى تنمية مهمة لمواطنيها.

أول اقتصادى يعالج بجدية مسألة لماذا لم تكن الدول المصدرة للنفط أسرع الاقتصادات نموًا فى العالم هو حسين مهدوى فى عام 1970. ففى الرد على الأزمة الاقتصادية فى بلده إيران، التى كانت فى ذلك الحين تعوم فى عائدات النفط، لكنها كانت راكدة تحت أعباء النمو البطىء والدَّين الخارجى، أشار مهدوى إلى أن البلدان التى تعتمد على صادرات النفط فى معظم دخلها يمكن وصفها بأنها "دول ريعية" عرَّفها بأنها "الدول التى تتلقى بانتظام مبالغ ضخمة من الريع الاقتصادى".

على مدى قرن على الأقل، كان المصطلح rentier [ريعى] يُستخدم لوصف الأشخاص (النخب بصورة عامة) الذين لا تأتى دخولهم من العمل اليدوى أو المهنى، أو من إدارة الأعمال، بل من تحصيل ريع الأملاك التى تصادف أنها بحوزتهم بالفعل. وكان هؤلاء الأشخاص معروفين بشكل جماعى باعتبارهم "طبقة قابضى الريع"، وهى عبارة حملت دلالة سلبية بعض الشىء فى السنوات التالية للثورة الصناعية، إذ تستدعى إلى الذهن صور طبقة أصحاب الأراضى الكسولة الخاصة برجال الأمس الذين يعيشون على الثروة الموروثة ويبدون ميلاً قليلاً إلى تنمية المهارات أو تطوير الصناعة أو المشاركة فى النشاط المنتِج اقتصاديًا. وكان

مهدوى أول من يطبِّق المصطلح على دولة بكاملها، فى إشارة إلى أن البلد الذى لا يفعل شيئًا ويحصِّل دخلاً من النفط، الذى تستخرجه الشركات الأجنبية من تحت أرضه بلدٌ وظيفته الأولى على المسرح العالمى ليست وظيفة العامل أو المزارع أو الصانع الماهر أو منظم الأعمال، وإنما وظيفة مالك الأرض الثرى.

فى السنوات التى أعقبت ذلك، طور اقتصاديون آخرون تعريف مهدوى للدولة الريعية، وساعدوا فى توضيح السبب فى أن دولة ما يغلب عليها الضعف الاقتصادى والركود. وقد قيل إنه لكى يوصف بلد بأنه ريعى بحق، فلا يكفى وجوب أن تصبح الريوع الخارجية مورد الدخل الغالب، بل يتعين توليد تلك الريوع بواسطة أنشطة عدد قليل من الأشخاص فحسب، وتعود بالكامل تقريبًا للحكومة بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن تكون السياحة - وهى نشاط يتطلب مشاركة أشخاص كثيرين يستفيدون مباشرةً من خلال مشاركتهم - أساسًا للدولة الريعية، على الرغم من أنها تنطوى على تحصيل ريع خارجى. والأثر الواضح للترتيب الريعى هو أنه يفصل الحكومة وإدارتها للاقتصاد عن الحاجات اليومية والنشاط الاقتصادى اليومى للسكان.

فى ظل الظروف الطبيعية، تكون الإنتاجية الاقتصادية للسكان بالغة الأهمية بالنسبة للحكومة، لأن الحكومة تعتمد على الضرائب المحلية فى عائداتها. وبعبارة أخرى، يكون للساسة مصلحة مباشرة فى تشجيع الصناعة وتوليد الثروة فى البلد لأن كون أناس الأكثر ثراءً يعنى المزيد من عائدات الضرائب للخزانة، وهو ما يعنى المزيد من المال المستثمَر فى الخدمات العامة التى تكسب الشعبية للمسئولين المنتخَبين، وفى البرامج التى تشجع على المزيد من النشاط الزراعى والصناعى. إلا أنه فى الاقتصاد الريعى يكون الوضع معكوسًا، حيث لا تعود الدولة معتمدة على الإنتاجية الاقتصادية لمواطنيها فى عائداتها، بل تصبح هى نفسها المصدر الأساسى للعائدات فى الاقتصاد المحلى. وتحت الضغط السياسى لنشر الثروة المستحدثة، يتخذ الساسة سبيلاً أقل قدرًا من المقاومة، وهو عدم

التورط فى الخطط المعقدة لتعزيز الأساس الزراعى أو الصناعى التقليدى للبلد، بل خلق الكثير من فرص العمل الحكومية الجديدة للناس. ويعتقد الساسة أنهم بعمل ذلك يتجنبون إغراء مجرد توزيع النقود، وإعطاء المواطنين شيئًا مقابل لا شىء، بدلاً من خلق إحساس بالملكية فى مستقبل البلد من جانب موظفى الحكومة الجدد. والواقع أنهم يخلقون جهازًا بيروقراطيًا متضخمًا يكتظ بأشخاص تُدفَع لها أموال كى يفعلوا القليل جدًا، إلى جانب تحريك الأوراق ووضع العوائق وعدم الكفاءة داخل عمل اقتصاد البلاد المترنح بالفعل.

فى هذا التحول من "دولة الإنتاج"، التى تُكافَأ فيها القدرةُ الإنتاجيةُ والنموُ بواسطة الحكومة باعتبارها لَبِنَات فى قاعدة الضرائب السليمة، إلى "دولة المخصصات"، التى تعمل فيها الحكومة كفرصة عمل مترامية الأطراف توفر قدرًا كبيرًا من الهبات والمشروعات المفضلة مقابل قدر ضئيل من العمل، يُنظَر إلى الساسة المنتخبين على أنهم يمكنهم الحصول على مبالغ هائلة من المال ولابد أن يقضوا جزءًا كبيرًا من أيامهم وهم يصدون طلبات المساعدات والخدمات من أفراد الأسر الممتدة. وفى بلد تعتمد فيه الحكومة على قاعدة الضرائب، ينظر المواطنون إلى الفوضى والمحسوبية على أنها إهانة والأرجح أن يحتجوا عليها. وعلى النقيض من ذلك، يرى الكثيرون فى الدولة الريعية الفساد على أنه الطريقة الوحيدة للتقدم وتجنب ضياع فرصة "قطعة العمل" الخاصة بهم. ويتغاضى السكان عن الوضع بصورة عامة لأنهم ينظرون إلى الدولة على أنها العشيق العجوز الثرى، أى مصدر "المال المجانى"، وليس جهة تخضع للمحاسبة العلنية.

حتى إذا كانت الدولة الريعية يقودها الساسة الملهمون والحالمون المصممون على التصرف باستقامة وفى قلوبهم أفضل مصالح الشعب، ربما يكون هناك حد حقيقى لمقدار ما يمكنها تحقيقه. وبدايةً، يترك الاعتماد المفرط على صادرات النفط بالنسبة للعائدات الوطنية عرضةً لتقلبات أسعار النفط الدائمة التى لا يمكن التكهن بها. وفى بلد كجمهورية الكونغو، على سبيل المثال، حيث النفط

مسئول على نسبة مذهلة قدرها 90 بالمائة من عائدات الصادرات، من الصعب تخطيط الميزانيات من عام إلى التالى أو وضع استراتيجيات اقتصادية كلية طويلة المدى وأنت تعلم أنه خلال عامين يمكن أن يهبط سعر النفط من 80 دولارًا للبرميل إلى 20 دولارًا للبرميل. لكن حتى إذا اتخذ الساسة القرار الشجاع الخاص باستثمار المكاسب المفاجئة من النفط فى تطوير الزراعة والصناعة التقليديتين، لا يكون واضحًا باستمرار كيفية التحرك لعمل ذلك. فإذا كنت واحدة من أفقر دول العالم وكانت دعامتك الاقتصادية التقليدية هى زراعة الكاسافا البدائية، فإن الصناعة المنزلية الصغيرة هذه ليست لها القدرة على استيعاب الاستثمار المفاجئ الذى يقدر بملايين الدولارات. لهذا السبب، يجد حتى أحسن القادة نيةً فى الدولة الريعية أنه من الأفضل استثمار نسبة من ثروة البلاد المفاجئة على الأقل فى حسابات السمسرة فى الخارج، حيث يبدو العائد المعقول لاستثماره مضمونًا على المدى الطويل. وبذلك يبقى المال هناك، حيث تحصَّل الفوائد ويُترَك دون توظيفه ، وينفق منه من حين لآخر الساسةُ عديمو الذمة على المعدات العسكرية لقمع التمردات، لكن من النادر استخدامه لتطوير زراعة الكاسافا.

وبقدر ما تكون آثار الدولة الريعية على اقتصاد الدولة الغنية بالموارد مدمرة، فهى ضعيفة بالمقارنة مع الآثار السياسية. فعندما لا يعود القادة يشعرون بالحاجة إلى فرض الضرائب على مواطنيهم لجمع الموارد يصبحون أقل اهتمامًا برأى هؤلاء المواطنين فيهم، ولا يستجيبون للشكاوى من أدائهم الوظيفى. وفى الوقت نفسه يصبح المواطنون الذين يدفعون القليل من الضرائب، أو لا يدفعون شيئًا، أقل اهتمامًا بكثير بالسياسة، ويبدأون فى النظر إلى الدولة الغنية بالنقد على أنها مجرد مصدر للعقود المربحة والخدمات السهلة. ولا يمضى وقت طويل حتى يبدو أنه لا أحد يشارك فى الطريقة التى يُحكَم بها البلد وينتشر عجز ديمقراطى خطير.

وحتى عندما تجعل تقلبات أسعار النفط أو المرض الهولندى الحكومات فى حاجة إلى النقد على نحو غير متوقع، يتردد الساسة فى الدولة الريعية فى جمع المال من خلال الضرائب. ويكون التصور فى الشارع هو أن البلد غارق فى أموال النفط وأنه إذا لم تكن هذه الثروة كلها كافية لإدارة البلد، فحينئذ يكون من الواضح أن الكثير منها يختفى فى جيوب الساسة. وعندما تواجّه حكومة الدولة الريعية بناخبين مقاومين بشدة لدفع الضرائب، وتدرك بألم أنها سوف تواجه الهزيمة فى أية انتخابات حرة ونزيهة فى أعقاب سوء إدارتها للاقتصاد، فهى غالبًا ما تلجأ إلى النزعة السلطوية والقوة شبه العسكرية باعتبارهما الطريقة الوحيدة للاحتفاظ بالسلطة والحفاظ على القانون والنظام. ولهذا السبب غالبًا ما تصبح الدول النفطية على قدر كبير من العسكرة. ومن عام 1984 إلى عام 1994، على سبيل المثال، كانت النفقات العسكرية فى بلدان الأوبك باعتبارها نسبة من ميزانياتها الإجمالية ثلاثة أضعاف الدول المتقدمة، وعشرة أضعاف نسبة نفقات الدول النامية غير الأعضاء فى الأوبك.

ومع ذلك فإن أيًا من هذه الأمور - التعرض لتقلبات أسعار النفط والمرض الهولندى وحتى انهيار الديمقراطية - لا يؤدى إلى تآكل نسيج الدولة ويهدده مثل الأثر النفسى الخفى الذى يمكن أن يكون للدولة الريعية على السكان. فقد عرَّف الاقتصاديون هذه "العقلية الريعية" بأنها تحوُّل فى الموقف العام من العمل والمكافأة، حيث يقول الاقتصاديان حازم الببلاوى وجياكومو لوتشيان إن "المكافأة تصبح ثروة مفاجئة، وحقيقة معزولة". بعبارة أخرى، فإن الأشخاص الذين يشهدون مبالغ هائلة من المال تظهر فجأةً ويُتشارك فيها على نحو غير منصف، يبدأون النظر إلى الثروة على أنها نتيجة مصادفة، أو القدرة على الوجود فى المكان المناسب فى الوقت المناسب، وليس على أنها مكافأة على الاجتهاد.

يمكن أن يكون لهذا التحطيم للصلة المتصوَّرة بين العمل والمكافأة أثر شديد التدمير على الاقتصاد. إذ تُهمَل الأعمال الصغيرة والمحال التجارية الصغيرة

والمصانع الصغيرة، حيث يجرب أصحابها حظهم فى العقارات أو غيرها من مشروعات المضاربة سريعة العائد فى محاولة لأن يصبحوا أثرياء فجأة، مستفيدين عن غير حق من قطاع النفط المنتعش. ويتخلى المواطنون الشبان المتعلمون تعليمًا جيدًا عن السعى للحصول على وظائف أو بدء أعمال ويبحثون بدلاً من ذلك على الرعاية الحكومية فى شكل تعيينات وزارية مربحة. ويعتبر العمل اليدوى مهينًا ويُترَك للمهاجرين الذين يرسلون ما يكسبونه إلى أسرهم فى الوطن. والأمر الأكثر زعزعة للاستقرار عما سواه هو أن الجميع يملؤهم شك مزعج من أن شخصًا آخر هو ممن يجنون الثروة الكبيرة فى واقع الأمر، وهو الإحساس بأنه إذا كان البلد غنيًا جدًا بالنفط، فحينئذ ينبغى أن يقود الجميع سيارات بى إم دابليو. وفى أفقر المجتمعات المحلية وأكثرها حرمانًا، ينشأ هناك استياء شديد عندما لا يحدث ذلك. وعلى كل مستويات المجتمع، من القمة إلى القاع، تظهر عقلية اخطف ما يمكنك خطفه، قصيرة المدى المتشائمة التى يمكن أن يستغرق التخلص منها أجيالاً.

يُفهَم تاريخ الجابون الحديث كأحسن ما يكون على أنه تاريخ بلد صغير مكافح فاز فى مسابقة اليانصيب، أسكرته النشوة، وها هو الآن يفوق على خُمار سُكْر هائل. فمن عام 1966 إلى عام 1976، قفز إنتاج الجابون من النفط إلى عشرة أضعاف تقريبًا، من 29 ألف برميل يوميًا إلى 226 ألف برميل يوميًا. وذلك كله فى وقت كانت فيه سياسة الشرق الأوسط والطلب العالمى المتزايد يساعدان على دفع أسعار النفط بسرعة كبيرة جدًا. وكان حظر تصدير النفط العربى فى عام 1973 محفزًا خاصًا للجابون التى رأت أن ميزانية دولتها تضاعفت ثلاث مرات تقريبًا من عام 1974 إلى عام 1975. وفى وقت كان النفط يوفر فيه 90 بالمائة من العائدات العامة وبدا أن الرخاء لن ينتهى. وحتى فى أوائل الثمانينيات، عندما بدأ إنتاج الجابون فى الانخفاض، جعلت أسعار النفط التى كانت أعلى من أى وقت مضى الأمور تسير دون انقطاع وشجعت نوعًا من الثراء المُحْدَث الجماعى البشع. وبحلول عام 1984 كانت الجابون قد أصبحت المستهلك الأول للشمبانيا

فى العالم من حيث نصيب الفرد. إذ تم توزيع ثمانية آلاف زجاجة لمجرد الاحتفال بزفاف ابنة سياسى بارز. وفى قمة رؤساء الدول الأفارقة التى استمرت أربعة أيام واستضافتها الجابون فى عام 1977، وتعد أسطورية الآن، خصص الرئيس عمر بونجو مبلغًا مذهلاً قدره 800 مليون دولار (75بالمائة من الميزانية القومية للبلد فى ذلك العام) لبناء اثنين وخمسين ڤيلا لضيوفه وإحضار أسطول من سيارات الرولز رويس والكاديلاك المصفحة لهذه المناسبة.

لكن عندما يصل الأمر إلى أمثلة الإنفاق المسرف وغير المبرر، فلا شىء ينافس شركة السكك الحديدية الجابونية. إذ بدأ الرئيس بونجو فى عام 1972 إنشاء هذا الخط الذى يبلغ طوله 400 ميل من ليبرڤيل مرورًا بغابات البلاد الداخلية، معلناً أنه فى الجابون "نريد أن نفعل فى عقود قليلة ما استغرق الآخرون قرونًا فى عمله". بعبارة أخرى، كانت الجابون ستبين للعالم أنه يمكنها أن تحقق خلال سنوات قليلة نوعًا من التحول الصناعى والتنمية الذى أنجزته الدول الأوروبية عبر أجيال كثيرة. وحذر الاقتصاديون من أن خط السكك الحديدية التى تكلف 1,4 مليار دولار سيكون هدرًا أهوج للمال، ومشروعًا لا نفع منه يمكن أن يصيب فرص الجابون لتحقيق تنمية حقيقية بالشلل. لكن بونجو كان عنيدًا. وعندما رفض المقرضون الأجانب دعم المشروع قال مؤكدًا: "سوف يُنشأ خط السكك الحديدية العابر للجابون. سوف يُنشأ بطريقة أو بأخرى، بمساعدة من بلد أو آخر."

وفى النهاية استغرق إنشاء خط السكك الحديدية العابر للجابون أربعة عشر عامًا وتكلف 4 مليارات دولار، أى ثلاثة أضعاف التقدير الأصلى. وقُطعت ستة ملايين شجرة، وأنشئ خمسين جسرًا، واستُخدم أربعة آلاف عامل (نصفهم فقط جابونيون) فى الإنشاء. ومنذ يوم فتح الخط للعمل ثبت أنه غير مربح وتطلب دعمًا سنويًا قدره 60 مليون دولار لمجرد استمراره فى العمل. فقد أنشأ بونجو خط السكك الحديدية الذى طال شوقه إليه، لكنه جر البلاد، كما توقع الجميع

فى واقع الأمر، إلى دائرة مغلقة من الدَّين ما زال عليها الخروج منها، حيث لم يثبت إلا أن "التنمية" ليست الشىء الذى يمكن توفيره بين عشية وضحاها، وأن حلم بونجو الخاص بروما الإفريقية ما كان ليتحقق فى يوم واحد. وكما يقول أحد المحللين الجابونيين، فإن سوء إدارة بونجو الواضح لانتعاش نفط بلده ترك لديها "ما يزيد قليلاً على حفنة من المصانع الصدئة، وقطار ودَين حكومى هائل".

ربما يكون لبونجو تفكير سيئ فيما يتعلق باقتصاد التنمية، لكن لا ينكر أحد أنه أحد أكثر الساسة دهاءً ومهارةً فى إفريقيا، إن لم يكن فى العالم. فباستخدامه توليفة من التحالفات الاستراتيجية مع الزعماء الأجانب وقدرة مدهشة على شراء ولاء شخصيات المعارضة فى الداخل، نجح بونجو فى البقاء رئيسًا للكونغو لأربعة عقود، دون اللجوء إلى الوحشية والعنف. فعندما قُذِف ببونجو فى الرئاسة عام 1967 أنشأ على الفور دولة الحزب الواحد وفاز فى الانتخابات فى عامى 1973 و 1986 بنسبة 99,59 بالمائة و 99,97 بالمائة من الأصوات. ومع أن المجتمع الدولى يضغط عليه منذ ذلك الحين كى يعيد تشكيل ديمقراطية متعددة الأحزاب، فقد ظل يفوز فى الانتخابات بسهولة، حيث منحه أقربها، فى ديسمبر من عام 2005، فترة حكم مدتها سبع سنوات وهو فى السبعين من عمره. ومع موت رئيس توجو إياديما جناسنجبى فى يناير من ذلك العام، ورث بونجو لقب le doyen d'Afrique (عميد إفريقيا)؛ ذلك اللقب الذى يُعطى لأطول رؤساء دول القارة بقاءً فى منصبه. وهو إنجاز رائع فى أرض من هم على شاكلة القذافى وموبوتو. وإذا ما بقى على قيد الحياة بعد فترته الحالية (وليس هناك سبب للاعتقاد أنه لن يبقى)* فسوف يكون أرنب إنرجايزر الإفريقى رئيسا لبلده لخمسة وأربعين عامًا.

وباعتبار بونجو شخصًا يحاول ضمان بقاءه فى منصبه، فقد نمَّى العلاقات الوثيقة مع القيادات الأجنبية الرئيسية، مما ساعد على تعزيز الهالة التى تحيط

* توفى الرئيس عمر بونجو فى الثامن من يونيو عام 2009، أى قبل ثلاثة أعوام من انتهاء فترة رئاسته هذه. (المترجم)

به ومكانته فى الداخل وتقنع المواطنين الجابونيين العاديين بأنه لا أحد غيره يصلح لمنصب الرئيس. وعلى أى الأحوال، هل يمكن لأى رئيس دولة آخر فى أى مكان فى العالم زعم أنه استُقبِل شخصيًا بواسطة ماوتسى تونج وتشو إن لاى ودنج شياوبنج وچيانج زمين؟ هل هناك شخص آخر فى تلك الدولة الغابة الصغيرة قادر بالفعل على عمل ما قام هو به؟

على الرغم من ذلك فإن ما يعرفه بونجو وكذلك كل شخص فى الجابون هو أنه يدين بالجزء الأكبر من طول بقائه فى منصبه لحماية الفرنسيين الذين منحوه بدايته السياسية فى الحياة، وساعدوه من خلال تغييرات حكومية متعاقبة خاصة بهم على البقاء فى السلطة. وقد وُلِد بونجو ابن قبيلة باتيكى الصغيرة فى قرية بأعماق الغابة وأصبح موظفًا صغيرًا فى مصلحة البريد الاستعمارية فى الخمسينيات. وعندما التحق بالجيش الفرنسى فى عام 1958 أصبح مقربًا من الديجوليين ذوى النفوذ والأعضاء المهمين فيما يسمى "شبكة فوكار"، وهى مجموعة من الجواسيس والجنود السابقين التى كانت تدير محفظة إفريقيا فى ذلك الحين. وكشأن معظم النخب الوطنية التى تولت السلطة فى النهاية عندما تحررت إفريقيا الاستوائية من الاستعمار، كان الفرنسيون قد أعدوه منذ وقت مبكر وعلموه واستوعبوه داخل النظام باعتباره جزءًا من السعى لتحاشى إنتاج جيل من القوميين المتشددين المعادين لفرنسا أثناء عملية التحرر. وأفلحت تلك الاستراتيجية بشكل مثالى فى الجابون التى جرى التفاوض على استقلالها من خلال عملية مرتبة ليس فيها عنف بدأت بمؤتمر برازاڤيل فى عام 1944 وبلغت أوجها فى عام 1960 بإنزال العلم الفرنسى من على ليبرڤيل. وكانت عملية التحرر بالكامل، كما جاء على لسان العالِم الجابونى آلان يتس، "مشروعًا نخبويًا"، وهو المشروع الذى "أودع الحرية، بالشكل الذى كانت عليه، فى حِجْر النخبة الجابونية".

خلال السبعينيات، عززت فرنسا سيطرتها على الجابون المستقلة. إذ كانت البلاد تُحكَم بقبضة حديدية بواسطة حكم القلة الذى ضم بونجو وساعده الأيمن

جورج راويرى والسفير الفرنسى موريس روبير ورئيس شركة إلف الجابون موريس دولونى، وفرقة من المرتزقة الفرنسيين الذين يدربهم بيير ديبيزيه، وشبكة فوكار سيئة السمعة. بل إن أعضاء شبكة فوكار وفروا جنودًا فرنسيين ومغاربة لقيادة حرس الرئيس، وهى قوة شديدة البأس قوامها 1500 فرد جىء بأغلبهم من بين أقارب بونجو الباتيكى الموالين له.

فى السنوات الأخيرة، حاول بونجو مناورة الفرنسيين بتنويع صلات البلاد التجارية والسياسية. وفى عام 2004 وحده، على سبيل المثال، رحب بونجو بالرئيس الصينى هو جنتاو وعاهل المغرب الملك محمد والرئيس البرازيلى لويس لا نسيو لولا دا سيلفا، ودُعى هو نفسه إلى البيت الأبيض لمقابلة جورج دابليو بوش. وأصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة أوثق على نحو هادئ، الأمر الذى أزعج الفرنسيين. لكن العلاقات مع الصين تحسنت كذلك، مما أزعج الأمريكيين. ومن جانبها، أمضت فرنسا جزءًا كبيرًا من العقد الماضى فى إعادة تقييم علاقتها مع إفريقيا، حيث أبدت دلائل على الانكفاء على الداخل وتركيز جهودها الدبلوماسية على الاتحاد الأوروبى. وتبدو فرنسا مستعدة إلى حد كبير للتخلى عن مقاربتها الأبوية لمستعمراتها السابقة التى اعتادتها لمستعمراتها والإقلاع عن الصلف، ذلك أن التحدث باسم إفريقيا سوف يساعد الدولة الفرنسية على الحفاظ على المظهر الخارجى للمصداقية ومطابقة مقتضى الحال على المسرح العالمى. بل إن الأمر الأكثر أهمية هو أن الرئيس المنتهية مدته چاك شيراك ربما يكون آخر شخص فى سلالة قديمة من الساسة الفرنسيين الذين لهم علاقات وثيقة مع قادة إفريقيا.

على الرغم من ذلك، مازالت فرنسا تهيمن فى الوقت الراهن على شئون الجابون السياسية والاقتصادية والعسكرية. فثمانية وثلاثون بالمائة من صادرات الجابون تذهب إلى فرنسا ويأتى 61 بالمائة من وارداتها من فرنسا. وكما هو الحال فى كل إفريقيا الفرانكفونية تقريبًا، ترتبط عملة الجابون مباشرة بالفرنك

الفرنسى (وبالتبعية، ترتبط باليورو الآن) بسعر صرف ثابت. ويدخل البلاد تدفق مطرد من "مساعدات التنمية" - الكثير منها مربوط بعقود الشراء المربحة مع شركات فرنسية - من خلال الوكالة الفرنسية للتعاون الخارجى. وفى إشارة قوية تدل على الصداقة والتضامن، تحتفظ باريس بحامية تضم ثمانمائة من قوات مشاة البحرية تتمركز بشكل دائم خارج ليبرفيل. ومن الناحية الرسمية، هؤلاء الجنود موجودون لتوفير المساعدة الفنية والتعاون، أما من الناحية غير الرسمية فهم يساعدون على تعضيد جو الأهمية العالمية والمَنَعة اللتين يحاول بونجو ترسيخه على مر السنين. وفى عام 1990، على سبيل المثال، عندما اندلعت قلاقل فى المدينة النفطية پورت چنتيل، استُخدم مشاة البحرية الفرنسيون بسرعة - فى الظاهر لإجلاء المواطنين الفرنسيين العاملين فى قطاع النفط وحماية منشآت شركة النفط الفرنسية، وإن كانت الرسالة التى بعث بها العرض لم تغب عن أحد.

على الرغم من ذلك، لابد من تأكيد أن الجابون ليست دولة بوليسية أو دكتاتورية شرسة. ففترة الأربعين عامًا التى أمضاها بونجو رئيسا للبلاد ليست نتاج غرف التعذيب ومعسكرات الاعتقال وملفات الشرطة السرية. فالرشوة والمحسوبية وإقامة التحالفات الفجة هى الأساليب المفضلة لإجبار المعارضين السياسيين على رؤية الأمور بالطريقة التى تراها بها الحكومة. وقد قال لى أحد علماء الاجتماع الجابونيين: "فى كل مرة يحاول فيها الناس العاديون إنشاء حزب سياسى، فإنه يُعرَف من هو زعيمهم، ويُستدعى، ويُعطى ظرفًا سمينًا. وبسرعة يغلق فمه ولا تسمع عنهم مرة أخرى." ونتيجة لذلك، يرى الجمهور الجابونى نفسه على أنه تقوده طبقة سياسية راسخة تخدم نفسها، لكنه يعترف بأنه ليس هناك بديل معقول يحتشد وراءه. وفى المرات القليلة التى تشكلت فيها أحزاب معارضة متوسطة النجاح، رفضها الشعب المتشكك باعتبارها مشروعات مظهرية خاصة بالموالين السابقين لبونجو الذين اختلفوا مع الحكومة على ثمن ولائهم.

أثناء الانتخابات الرئاسية، نادرًا ما تفصح عن برامج تقول ما هو أكثر من أنه حان "وقت التغيير".

ومع أن الفساد والرشوة وليس البلطجة هما السمة السائدة فى النظام السياسى الجابونى، فليس التمييز واضحًا باستمرار بالنسبة للأجنبى ويمكن أن يبدو البلد كأنه دكتاتورية كلاسيكية عديمة الأهمية. نوع من جمهورية الموز (حيث يؤدى دور الموز الممثلون البدلاء الكاميرونيون). وفى ليبرفيل، يبدو أن المعارضة تكون همسًا فحسب، وهناك إحساس بوجود عمر بونجو فى كل مكان. ونادرًا ما يكون هناك بهو فندق أو مطعم أو بنك أو مستشفى ليس به صورة لبونجو الشاب صغير الحجم وهو يبتسم بجلال من علٍ للزوار. وحتى الشارع ذو الأربع حارات الذى يسير على طول الشاطئ، وهو أحد أهم شرايين المدينة، لم يسلم من الحركات المسرحية الخاصة بالـ Bongoisme [النزعة البونجوية]. ففى صبيحة أحد أيام الأسبوع، جلست مع أربعة ركاب آخرين تكوينا حرارة الجو فى سيارة تاكسى بلا هواء، حيث توقفت ساعة الذروة لمدة عشرين دقيقة كى تتمكن طائرة الرئيس الهليكوبتر من الهبوط على مهبط قصر الرئاسة.

ذات مساء، فى الفندق الذى أقيم فيه، وبعد أن تناولت طعام العشاء أسفل صورة الرجل العظيم، اتصلت بنيكيز مولومبى رئيس Crois-sance Saine Envi-ronnement التى تصف نفسها بأنها جماعة دفاع مستقلة تشجع التنمية الصحيحة والمستدامة. وما إن بدأت تعريف نفسى حتى قاطعنى مولومبى ليسألنى أين أجلس. وبدا مرتاحًا عندما أخبرته أنى موجود فى فندق مون دى كريستال. فقال متعجبًا بنبرة أوحت بنكتة لم أفهمها. إذ طلب منى مقابلته بعد نصف ساعة فى مكتبه، وكان من الغريب أنه قال إنى سأجده فى الطابق الثانى من فندقى.

صعدت وأنا محبط إلى الطابق الثانى، ووجدت مكتبًا بلا لافتة تدل عليه حيث انتظرنى مولومبى الذى بدا قلقًا. وكانت معظم المنظمات غير الحكومية التى سبق لى زيارتها فى إفريقيا تعمل من مكاتب خرسانية خانقة قذرة ذات نوافذ عليها مصاريع وبها آرائك مفككة ليجلس عليها الضيوف. ومع ذلك فقد

كان مكتب مولومبى مكيف الهواء به أثاث مريح، ومغطى بصور عمر بونجو. فهناك بونجو مع ميتران، وبونجو مع شيراك، وفى كل مكان بونجو يؤدى وظائف رسمية خاصة بالدولة. وقد افترضت أن مولومبى، باعتباره مدير منظمة غير حكومية، سيكون لديه شىء مهم يقوله عن الحكومة. وبدلاً من ذلك بدأ على الفور فى إبلاغى كيف أن الفرنسيين دمروا الجابون والشكوى من جشع شركة إلف (واسمها توتال الآن) - وهو موقف قياسى لمؤيدى الحكومة. وعندما وجهت المناقشة نحو مسئولية الحكومة الجابونية، لم يكن لدى مولومبى سوى كلمات براقة من أجل بونجو ومحاولته لإبعاد البلاد عن النفوذ الفرنسى. إذ قال: "كثيرون فى الجابون لا يدركون أنه يمنحهم فرصة العمر."

كما علمت فيما بعد، كان الفندق مملوكًا لأبناء الرئيس، وليس فى واقع الأمر المكان الذى تدخل فيه فى مناقشة صريحة بشأن أداء الحكومة. وعندما طلبت لقاءً مع سيلڤيو كومبا، وهو أحد كبار مستشارى بونجو، قابلنى فى البهو وأشار على الفور إلى أنه إذا كنت أرغب فى الكلام عن السياسة فينبغى الانتقال إلى منزله، حيث يمكننا الحديث بحرية أكثر.

التقينا فى شرفة منزله فى ضاحية هادئة من ضواحى ليبرڤيل صباح يوم أحد دافئ شديد الرطوبة وسرعان ما أحضرت زوجته صينية عليها زجاجات مشروب الجريب فروت. وكومبا اقتصادى كتب يومًا رسالة دكتوراه فى السوربون عن الاقتصاد السياسى للنفط فى الجابون. وبدأتُ بسؤاله عما يظن أن النفط فعله على مدى الخمسين سنة الماضية.

استغرق وقتًا طويلاً كى يرد. قال: "بأمانة؟" ثم توقف قليلا وعاد ليقول: "لا شىء." اعترف بصحة أن الاقتصاد ظل متقزمًا وغير مستو على مر الزمن، لكنه لم يكن راغبًا فى الاعتراف بدور الحكومة فى تأبيد المرض الهولندى. إذ قال: "فى السبعينيات أنفقنا المال على مشروعات لا نفع منها، مثل جلب ماشية من أنحاء أخرى من إفريقيا لم يمكنها البقاء فى الجابون - وتلك مبادرة فرنسية."

أثرت موضوع خط السكك الحديدية العابر للجابون، ظنًا منى أنه قد يكون موضوعًا شائكًا، لكن كومبا كان ينظر إلى السكك الحديدية على أنها قمة منجزات فترة رئاسة بونجو. وأشار كومبا إلى أن البنك الدولى والمجتمع الدولى كانا يريدان إنشاء شبكة طرق شاملة بدلاً من ذلك، ولو اقترض الجابون المال من فرنسا لتنفيذ ذلك، لذهبت كل عقود الإنشاء مباشرةً إلى باريس. وأضاف: "كان ذلك قرارًا حكيمًا نشكر عليه الرئيس الآن. فلو أنشأنا الطرق على النحو الذى طلبوه منا لأخذ الفرنسيون كل شىء".

بدا ذلك مبررًا غير معقول بالمرة لا يقوم على شىء أكثر من العقلية العنيفة العنيدة بشأن أى شىء فرنسى. فالجابون، وهى أحد أغنى البلدان فى إفريقيا، مازالت تفتقر إلى شبكة طرق تربط مدنها الرئيسية ببعضها. فالخيار الحقيقى الوحيد للسفر بين ليبرفيل وپورت چنتيل ولامبارين، حيث أقام ألبرت شفايتزر مستشفاه، هو السفر بطائرة تجارية فوق الغابة الكثيفة. فليبرفيل وفرانسفيل فقط هما كل ما يربطه خط السكك الحديدية العابر للجابون. ولا يحتاج الأمر إلى دكتوراه فى الاقتصاد كى يفهم المرء كيف يمكن لغياب هذه البنية التحتية أن يعوق تنمية البلاد الاقتصادية، ومع ذلك فالكبرياء الوطنى من الهشاشة واستياء الفرنسيين ذو الصبغة المؤسسية من العمق بحيث يُفَسَّر هذا الفشل غير المبرَّر على أنه انتصار للسيادة والاعتماد على النفس.

ربما كان كومبا يعى شيئًا ما. إذ يُحتمَل بعد قرون من غارات صيد العبيد والاستغلال الاقتصادى والهيمنة الاستعمارية، أن تستحق قدرة أية حكومة إفريقية على اقتراف أخطائها - بغض النظر عما يتحمله الشعب ثمنًا لذلك - ما هو أكبر بكثير بالنسبة للنفس الجماعية من منظر الطريق السريع المرصوف حديثًا ذى الأربع حارات الذى يشق الغابة وأنشأه البيض. ربما. ومن المؤكد أن كومبا كان محقًا عندما قال لى إن "جابونيين كثيرين لا يمكنهم أن يديروا ظهورهم لبونجو لأنهم يعلمون أنه الشخص الوحيد الذى يعرف كيف يتعامل مع الفرنسيين".

ومع ذلك فقد كنت سأصبح مهملاً فى أداء واجبى كغريبى ساذج لو لم أسأل كومبا السؤال الإجبارى بشأن الديمقراطية قبل مغادرتى. فبعد ثمانية وثلاثين عامًا مع الرئيس نفسه، ألم يحن الوقت لتغيير الحرس؟ أو على الأقل لديمقراطية متعددة الأحزاب أكثر صدقًا؟ حملق كومبا فىَّ ببرود ونقر الطاولة بقلمه. وفى النهاية قال: "ديمقراطية؟ منذ عام 1990 [عندما أقيمت الديمقراطية متعددة الأحزاب] لم ننشئ كيلومترًا واحدًا من الطرق. كل شىء يجب أن يمر من خلال الـ collège والبرلمان الآن، وطوال اليوم نسمع "نريد طريقًا هنا، لا نريد طريقًا هناك" وهلم جرا." وبدأ يسخن. "هل تعلم ما معنى 'معارضة' فى الجابون؟ إنك لم تعين ابن رجل ما من قرية ما فى وظيفة حكومية معينة، وتغضب القرية. هذه هى معارضتك." أشار كومبا لأطفاله الذين يصيحون فى الشرفة. "من المؤكد أنك تعرف الآن أن الديمقراطية لا وجود لها فى إفريقيا. إذا طلبت من ابنى أن يبتعد ويتوقف عن إزعاجنا بينما نتحدث، فهو يفعل ذلك بالتحديد. وهو لا يراه فرصة للنقاش. ولا يكوِّن حزب معارضة. إذا قرأت الكتاب المقدس لرأيت أن القادة كرَّسهم الرب نفسه." وانتهت المناقشة بعد ذلك بقليل، وسار بى كومبا إلى خارج منزله، من أمام صورة زفاف عمر بونجو الباهتة الكبيرة المعلقة فوق طاولة غرفة الطعام.

أحد الأماكن القليلة التى سمعت فيها معارضة صريحة كان حرم جامعة ليبرفيل القائم على تل ترابى، وهو على مسافة قصيرة بسيارة التاكسى من صخب نومباكيلى الصارخ. ومن الناحية الرسمية تسمى الجامعة "جامعة عمر بونجو"، وللوصول إليها تسير فى طريق عمر بونجو أمام مجموعة من المبانى الرسمية غريبة المنظر (وزارة البيئة والموارد الطبيعية المكونة من طابقين على هيئة شجرة) ومبنى البرلمان الجديد الذى يُبنى بمساعدة منحة كريمة من الصينيين.

فى الحرم الجامعى، التقيت ببيير فيدل نزى نجيما وهو عالم اجتماع محترم ومؤلف كتاب مهم فى تاريخ الجابون الاجتماعى. وكان نجيما منتقدًا لفرنسا وشركة إلف مثل أى شخص قابلته فى الجابون، لكنه لا يعفو حكومته من اللوم فيما يتعلق بعدم الاستعداد لليوم الذى ينفد فيه النفط. إذ قال إن "الناس جن جنونهم" أثناء انتعاش النفط فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات "لكننا لم نفعل شيئًا لانتهاز فرصة وجود أموال النفط. كانوا يريدون استغلالها ما دامت موجودة. وما لم نفعله كان خلق الصناعات. إذ لم ننشئ أنواعًا أخرى من الشركات. حتى نيجيريا فعلت ذلك. بل إنهم أنشأوا شركات تقوم اليوم بعمل شىء ما غير استغلال النفط." حتى نيجيريا. لقد ألقى نجيما قنبلة نيجيريا. ففى إفريقيا ليست هناك طريقة لتوصيل حكمك بطريقة أكثر دويًا عند تقييم أثر النفط على بلدك من عقد مقارنة لا رياء فيها مع تجربة نيجيريا.

لكن قد لا ينبغى علينا التسرع أكثر من اللازم فى إصدار حكم على إدارة بونجو دون شىء من الاعتراف بمدى صعوبة تنويع الاقتصاد الريعى. وقال لى مسئول فرنسى رفيع المستوى تحدثت معه فى ليبرفيل:

> ليس من السهل إحلال شىء محل عائدات النفط. فالمنجنيز لا يكاد يمثل 3 بالمائة [من الاقتصاد]. وتستخدم الأخشاب الكثير من الأشخاص لكنها لا تحقق الكثير من الناحية المالية. الزراعة؟ ليس الجابونيون مزارعين فى الواقع، بل هم ساكنو أدغال. السياحة؟ البلد بها الكثير الذى يمكن زيارته، لكن هناك بعض القيود الكبيرة. فالرحلات الجوية باهظة التكلفة. وهناك مسألة تأشيرات الدخول ونوعية الفنادق. وهى فى الوقت الراهن للأغنياء فقط. ولن تأتى السياحة الجماعية إلى هنا غدًا. الخدمات؟ ليست هناك روح المبادرة.

فالأعمال الكبيرة فى أيدى الفرنسيين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أيدى أهل غرب إفريقيا واللبنانيين.

بدا ذلك تقييما جادًا. فالواقع أن المجتمع الدولى قد يتعين عليه التوافق مع فكرة أنه من المحتمل أن تمثل الجابون "أفضل الموجود" الواقعى بالنسبة لأثر النفط على التنمية الإفريقية. و"لعنة النفط" بالكامل تقريبًا لعنة اقتصادية بالنسبة للجابون، ويجب أن تتعلق فى الغالب بالإعداد لحقبة ما بعد النفط. فلم تمر البلاد بالعنف أو الصراعات القبلية البغيضة أو العنف الحقيقى فى تاريخها الذى يمتد لأربعين عامًا كدولة مستقلة. وحتى الفساد يميل أكثر إلى كونه نوعًا صغيرًا وليس بحجم المليارات المفقودة فى أنجولا أو نيجيريا أو غينيا الاستوائية المجاورة. والقصص الإخبارية الخاصة بالجابون فى الصحافة الدولية لا وجود لها فى واقع الأمر، ومن المحزن أنه فى قارة بها أوبئة ومجاعات وحروب وإبادة جماعية، هذه الغُفْلية الرائعة وهذا الاعتراف الضمنى بأنه ليس هناك الكثير الذى يحدث هنا ربما يكون قريبًا مع وصول إفريقيا إلى قصة نجاح حقيقية.

لم تكن البلدان الإفريقية الأخرى الغنية بالنفط، بما فى ذلك جيران الجابون المباشرون، محظوظة على هذا النحو.

* * *

عندما وطئت قدماى أرض برازافيل عاصمة جمهورية الكونغو (جارة الجابون إلى الجنوب وتُعرَف كذلك بالكونغو برازافيل)، كانت فى انتظارى مفاجأة سارة. كانت الشوارع مطلية حديثًا، وكان على جانبيها صفوف أنيقة من الأعمدة لمنع الأطفال والماعز الشاردة من التجول وسط المرور. وبدا الأمر مزدهرًا على نحو غريب بالنسبة لبلد خاض حربين أهليتين وحشيتين خلال العشرة أعوام الماضية ويوصف بصورة عامة بأنه إحدى مآسى إفريقيا الأكثر نسيانًا (حيث تغطى عليها فى الصحافة الدولية جارته الأكبر بكثير جمهورية الكونغو الديمقراطية، التى

كانت تُعرف من قبل باسم زائير وتسمى الآن أحيانًا الكونغو كنشاسا). وقبل يومين من وصولى كانت برازاڤيل مسرحًا لاندلاع القتال من جديد بين جنود الحكومة ومتمردى "النينجا" المخيفين من لجنة المقاومة الوطنية التى يرأسها باستور نتومى، لذلك جئت وأنا مستعد لترحيب أكثر رعبًا بعض الشىء مما تلقيته.

على الرغم من ذلك، علمت بسرعة أن رخاء برازاڤيل سطحى محض. إذ كان الرئيس الفرنسى چاك شيراك بالمدينة قبل بضعة أسابيع، وقررت الحكومة جعل المكان - أو على الأقل الطرق الواقعة بين المطار ووزارات الحكومة الرئيسية - يبدو جذابًا. وبعيدًا عن خط سير شيراك كانت هناك المبانى التى قصفتها الطلقات ومبتورو الأطراف الذين يعرجون فى صمت، وكان البعض منهم يزحفون كأنهم زواحف لعدم وجود عكازات.

باستثناء طفل الشوارع الذى يظهر من حين لآخر يتسول الفكة، كانت شوارع برازاڤيل يخيم عليها السكون المخيف الخاص بحى المال المهجور صباح يوم الأحد. وتقف الأبراج الإدارية التى كانت تتسم بالروعة فى يوم ما خاوية ومهجورة ونوافذها محطمة، والمكاتب المرتبة تم حرقها ونهبها منذ فترة طويلة. وعلى طول الطرق الواسعة، تنمو الأشجار داخل بقايا البوتيكات الأنيقة التى على الطراز الفرنسى، حيث تلف نفسها حول أسياخ الحديد المحطمة. وتقوم المداخل المتداعية مقام شواهد القبور المؤقتة للجثث المتحللة التى يعلم الجميع أنها ترقد تحت الحشائش.

حتى من يجرون وراء لقمة العيش فى برازاڤيل ينفذون مهامهم باستسلام هادئ. فكل بضعة ياردات سوف يأتيك شخص ما وبدون كلمة يعرض عليك حزامًا جلديًا أو زوجًا من النظارات البلاستيك، أو يشير إلى حذائك أملاً فى أن ترغب فى تلميعه. وعلى بعد مسافة تصل إلى نصف الميل، سوف ينقر سائق تاكسى بوق سيارته برفق - مرة واحدة فقط - ويهدئ السرعة فى توقع منه عند

رؤية رجل أبيض قد يحتاج إلى توصيلة. وتدور العشرات من سيارات التاكسى بلا هدف فى شوارع برازافيل، لكنها السيارات الوحيدة التى يمكن رؤيتها؛ وهى فارغة باستمرار. وكثير من السائقين الذين لا يرغبون فى إهدار الوقود يقفون عند النواصى، يغسلون سياراتهم الخضراء والبيضاء ويلمعونها، وهى على الأرجح السيارات الأكثر نظافةً فى إفريقيا.

برازافيل واحدة من أفقر عواصم إفريقيا وأكثرها بؤسًا، وهى مكان الكهرباء فيه غير منتظمة ومتقطعة وماء الشرب ترف يقدر على تحمل تكلفته القليل من السكان. وفى مدينة يسكنها 800 ألف نسمة، هناك 60 ألفًا فقط مسجلين كعملاء فى مرفق المياه التابع للدولة، بل إنهم يقضون أيامًا بلا خدمة على نحو منتظم، حيث يُجبرون على دفع أجرة التاكسى علاوة على فواتيرهم بحثًا عن الماء النظيف. وبالنسبة لسائقى التاكسيات أنفسهم، فهم يبدأون صباحهم قبل طلوع الشمس، حيث يصطفون لساعات أمام محطات تموين الوقود انتظارًا للوقود الذى دائمًا ما يكون هناك نقص فى المعروض منه. وانخفضت نسبة الحضور فى المدارس الابتدائية، التى كانت 90 بالمائة قبل الحروب، إلى 44 بالمائة. وفى ديسمبر من عام 2004 بدأت الحكومة عملية بطيئة لتعديل مرتبات موظفى الدولة ومعاشاتهم التقاعدية، التى لم يتقاضاها معظمهم طوال عامين. والملاريا والأمراض المعدية متفشية، وأصبح أطفال الشوارع مشكلة اجتماعية حقيقية. ففى عام 2003 أعلن مسح عالمى أن برازافيل أشد مدن العالم سوءًا من حيث العيش فيها، بعد بغداد.

يعلو فوق هذا كله - فوق الجثث وثقوب الطلقات والمبانى التى قُصِفت وسيارات التاكسى المتهالكة، بل وفوق الكاتدرائية التى على التل - برج إلف، وهو البرج الإدارى الوحيد الذى لم يُدمر أثناء الحرب. وهنا، كما يعرف كل كونغولى، المكان الذى تُدار منه البلاد بصورة أو بأخرى. ذلك أن وصف جمهورية الكونغو بأنها اقتصاد يقوم على تصدير منتج محلى بواسطة جهات أجنبية يشبه إلى حد

ما وصف البابا بأنه كاثوليكى. وفى معظم السنوات، النفط مسئول عن 70 بالمائة من دخل البلاد، و 80 بالمائة من ميزانية الدولة السنوية، وما بين 90 و 95 بالمائة من عائد صادرات الكونغو. بل إن الأمر الأكثر وضوحًا هو أن حوالى 70 بالمائة من إنتاج نفط الكونغو تقوم به الشركة الفرنسية متعددة الجنسيات توتال (التى كان اسمها إلف من قبل). وإذا ما أخذنا إحصاءات كهذه فى الحسبان، فلن يكون من الصعب فهم السبب فى أن المكان بذل ذلك الجهد كى يبدو لطيفًا لشيراك.

ليس من الصعب كذلك فهم السبب فى أن الكونغو برازافيل، شأنها فى ذلك شأن الجابون، وقعت فريسة لنهب العقلية الريعية. فقد أثبتت الحكومات المتعاقبة أنها تهتم بالمشروعات التى تحقق السمعة وتلك الخطط التى لا نفع فيها وتتسم بالتبذير كالمطارات والصالات الرياضية ومحطات الإذاعة أكثر من الطرق والمدارس والمستشفيات. والرئيس الحالى، دينيس ساسو نجيسو، مغرم على وجه الخصوص بمظاهر السيادة، حيث يستضيف أحداثًا من قبيل البطولات الرياضية الإفريقية أو مهرجان السينما الإفريقى، وافتتاح السفارات باهظة التكلفة فى العواصم الأجنبية، المصممة جميعًا كى تبين للعالم أن الكونغو أكبر مما هو عليه بالفعل. وتلقى الزراعة، التى لا تزال تستخدم 40 بالمائة من السكان، إهمالاً كبيرًا من جانب الحكومة المشغولة بالفرص المربحة التى تسعى للريع والمرتبطة بصناعة النفط البحرية. ونتيجة لذلك يُزرَع 2 بالمائة فقط من أراضى الكونغو القابلة للزراعة. وقد سأل زعيم المعارضة والمرشح الرئاسة فى يوم من الأيام جوزيف كيا مبونجو، عندما مررت بمكتبه المتواضع المحشور خلف السفارة الليبية: "ماذا سيحدث بعد نفاد النفط؟ إنه الانتحار. فسوف ننتحر جميعًا انتحارًا جماعيًا."

* * *

على نحو ما، النفط هو الموت بالفعل فى الكونغو. وقد صارت عبارة Ici, le petrole tue قولاً شائعًا فى الكونغو ـ وهى تعنى "هنا النفط مميت". إنها إشارة إلى حروب البلاد الأهلية المفجعة فى التسعينيات وأوائل القرن الحادى

والعشرين، التى أودت بحياة 10 آلاف شخص ومازالت سبب إحداث الصدمة فيما بين السكان المدنيين. وفى الكونغو، هناك تسليم بأن الوصول إلى عائدات النفط كان أُس القتال. بل إن مدير إلف السابق لويك لو فلوش پريچون قال الكلام نفسه فى مقابلة أُجريت معه فى عام 2001. وقال للصحفى الفرنسى إيريك ديكوتى: "جرى توزيع الأسلحة. ومات الناس. وشهر وراء الآخر، وبينما يجرى بيع نفطهم، يرى الكونغوليون أن جزءًا من مالهم يذهب مباشرةً إلى إلف لدفع ثمن هذه الأسلحة. واستمر هذا العمل المشين أربع سنوات، فهل اهتم أحد؟" وافق البنك الدولى، قائلاً فى عام 2000 بلغته الأكثر دبلوماسية إن "إدارة موارد البلاد الطبيعية الغنية" هى العامل الأول الذى أذكى نار الصراع.

وفيما بين هؤلاء الذين فازوا بالسيطرة على موارد الكونغو الطبيعية، هناك القليل جدًا من الخجل من الانغماس فيما تحققه السلطة من مكاسب. ففى عام 2005 كشفت صحيفة "لو كانار إنشين" الاستطلاعية أن ابن شقيق الرئيس ساسو نجيسو، ويلى، اشترى سكنًا بثلاثة ملايين دولار فى باريس وفرشه بالسجاد الغالى وشاشات التليفزيون البلازما وأطنان عديدة من الرخام المستورد. وتضم الاستراحة، المكونة من اثنتى عشرة غرفة نوم وتسع حمامات، سبعة مطابخ وجراج ملىء بالسيارات چاجوار وپورشه وأستون مارتن DB9 ـ وهى العُدة المناسبة بشكل واضح لدور ساسو نجيسو الصغيرة باعتباره رئيس وكالة النقل البحرى الوطنى الكونغولى، المقاول من الباطن الذى يعمل مع توتال. وفى الوقت نفسه، أثار الرئيس نفسه هياجًا فى وقت متأخر من العام عندما دفع فاتورة فندق قدرها 295 ألف دولار فى أسبوع واحد فى نيويورك. وأظهرت السجلات أن ساسو نجيسو، الشيوعى السابق، دفع 8500 دولار مقابل قضاء ليلة واحدة فى جناحه بفندق پالاس وكان إجمالى المطلوب لخدمة الغرف 12 ألف دولار. وشملت حاشيته المكونة من خمسين فردًا كبير خدمه ومصوره الخاص ومصفف شعر زوجته. وكان الغرض من الزيارة هو أن ساسو كان سيلقى كلمة تستغرق خمس عشرة دقيقة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بالنسبة لپاستور نتومى والنينچا، الذين مازالوا على ولائهم لرئيس الوزراء المخلوع برنار كوليلا، ليست هذه التقارير سوى إمعان فى إيلامهم. فمازال المتمردون يعسكرون فى الغابة على أطراف برازاڤيل، فى منطقة پوول شديدة الفقر، ويعتمدون على التهريب والسرقة فى تلبية حاجاتهم. وعلى الرغم من اتفاق السلام الموقَّع فى مارس من عام 2003، تعنى الأعمال القتالية المتفرقة بين القوات الحكومية والنينچا أن المنطقة لم تتح لها قط الفرصة كى تتعافى منذ عام 2002، عندما هجر أكثر من 100 ألف من سكان پوول (وهو رقم مذهل يمثل 99,8 من السكان) بيوتهم، أثناء أسوأ قتال. ودُمِّرت قرى بكاملها، وأُهلكت المحاصيل، وكان 8 بالمائة فقط من الأسر يحصل على الماء من الصنبور. ووصفت الأمم المتحدة الوضع فى پوول بأنه "أزمة منسية".

تخدم برازاڤيل ومدينة النفط الساحلية پوانت نوار، وهما عاصمتا الكونغو السياسية والاقتصادية ومن الواضح أنهما أهم مدنه، رحلات جوية منتظمة من باريس، لكن يربط بينهما طريق غير ممهد تركته سنوات الحروب فى حالة أشد ما تكون رعبًا (الواقع أن 5 بالمائة فقط من شبكات الطرق القومية مرصوف). وكمن يجعل الأمور أشد سوءًا، فى عام 2004 و 2005 بدأ النينچا مهاجمة قطارات الركاب وهى تسير على خط السكك الحديدية المتهالك الذى يربط بين المدينتين. وكانت سكك حديد الكونغو ـ المحيط، التى أُقيمت فى عام 1934، أحد منجزات إفريقيا الاستوائية الفرنسية العظيمة، لكنها الآن ليست سوى قشرة متعرية لما كانت عليه فى السابق لا يمكن الاعتماد عليها. ويمر مائة ميل من بين أميالها الثلاثمائة وأحد عشر عبر پوول، وحولت الأعطال المتكررة والفيضانات وأعمال الخطف واحدة من رحلات القطار الكلاسيكية فى العالم إلى رحلة كابوسية مضنية غير مضاءة مدتها أربع وعشرون ساعة عبر الغابة المطيرة.

كنت قد رغبت بالفعل فى السفر بالقطار، بل إنى التقيت بالفرنسى غريب الأطوار الذى يرأس السكك الحديدية چاكى تريماردو كى أطلب منه النصيحة الأمنية. وعرض تريماردو، وهو رجل قوى البنية غارق فى عرقه، توفير حرس

خاص ورجال شرطة بالملابس المدنية لى، وكذلك مقاتلى نينجا سريين، لكن فى النهاية لم تتناسب القطارات التى تأتى مرة فى الأسبوع مع جدول مواعيدى وكان لا بد لى، شأن كل المغتربين، من تأييد السفر جوًا الذى يستغرق أربعين دقيقة ويكلف 320دولارًا على متن إحدى طائرات إير كونغو.

عند الوصول إلى بوانت نوار يصعب عليك تصديق أنك فى واحد من أوائل مقاصد صناعة النفط العالمية. فالمطار عبارة عن كوخ من الصاج المضلع، ومكان "تسلم الحقائب" عبارة عن زحام يكثر فيه العرق من عربات نقل الحقائب والأطراف يديره شرطى يدفع من حين لآخر بالركاب مفرطى الحماس نحو الحائط عندما يحاولون الصعود فوق المنضدة لجذب حقائبهم. وقد اضطررت لإبعاد العديد من الصبية اليافعين للإمساك بحقيبتى قبل أن يتمكن أحدهم من "مساعدتى" فى حملها، وأثناء ذلك كادت تسقطنى سباطة موز ضخمة غير ناضجة كانت تطير عبر المنضدة.

على الرغم من ذلك، ما إن تصل إلى وراء مخزن القطارات العشبى، حيث يدخل قطار الكونغو ـ المحيط، هناك شاطئ تكثر عليه القمامة وتحده النخيل ويعج بالناس. وفى الأفق كان هناك خط من لهب الغاز المتصاعد من منصات استخراج النفط البحرية، وعلى الشاطئ نفسه مجمع سكنى مسوَّر يخص شركة توتال. وداخل المدينة، يمر شارع عريض . شارع شارل ديجول . على معظم الفنادق ووكلاء السفريات، ويكاد يكون أمريكيًا فى عدم وجود انحناءات وملفات أو مفاجآت غير متوقعة. وعند كل ناصية هناك المشتبه بهم المعتادون ـ أماكن ترفيه ذات أسماء من قبيل Royal Flush و Fortune's Club و Safari Grill و Carnaval ـ حيث كان كل منها يعرض أضواء أعياد الميلاد المبهرجة والأبواب ذات المرايا، ويعد بكل الأطايب الرخيصة التى يمكن أن تتعامل معها روحك الذكورية.

وهو موجودة فى الغالب لتقديم الطعام لـ"نفاية حقول النفط" [عمال النفط]، وهى ثقافة فرعية خاصة بالرجال الأنجلو سكسونيين السُّمان العرقانين الذين بدأت أراهم فى كل مكان، والأفارقة الذين يظنون أن ثقافتهم أمر يجب الطموح إليه. و"النفاية"، الذين يضعون هذه الكُنية على ملابسهم باعتبارها شارة فخر، هم فى الغالب رجال فى الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات، جميعهم ذوو شوارب كثة ويلبسون قبعات البيسبول والقمصان المشجرة مفتوحة الصدر والبنطلونات الجينز، ويتسمون بكروشهم، ويدخنون سجائر رخيصة. لقد عثروا على الأرض الموعودة، حيث يمكنهم كسب ما يكفى من المال للتجول وفى أذرعهم شبيهات لناعومى كامبل فى التاسعة عشر من أعمارهن. وحيثما يوجد النفط ـ سواء أكان فى الجابون أو جلفستون، وفى الكونغو أو كاراكاس ـ هناك النفاية. وحيثما توجد النفاية، هناك المحليون منتهزو الفرص ـ العاهرات والمقعَدون الذين يستدرون العطف وبائعو ساعات رولكس المزيفة وفنانو تلميع الأحذية والنصابون والمتسولون. وبعد ذلك هناك اللبنانيون. وكل منهم يريد جزءًا من العمل.

ومع ذلك، هناك جانب آخر لپوانت نوار، وإن لم يكن مرئيًا باستمرار بين منصات استخراج النفط واللهب وقبعات البيسبول. وفى السنوات التى مرت منذ انتهاء الحرب الأهلية الأخيرة، نشأت حركة مجتمع مدنى مترددة وبدأت فى لفت الانتباه إلى ما تعتبره ثقافة فساد ونقص للشفافية فى إدارة ثروة البلاد النفطية. وفى عام 2002 كتبت الكنيسة الكاثوليكية فى الكونغو خطابًا مفتوحًا إلى الرئيس ساسو نجيسو تشكو فيه من أن "الشعب الكونغولى لا يعرف الكثير عما يتلقاه بلدنا من هذا الذهب الأسود، ويعرف ما هو أقل عن الطريقة التى تُدار بها الموارد. وما يعرفه هو أن سعر النفط لا يُقاس بالبراميل أو الدولارات، بل بالمعاناة والبؤس والحروب المتعاقبة والدم وتشريد البشر والنفى والبطالة وتأخير صرف الرواتب وعدم دفع المعاشات التقاعدية." وفى عام 2004 ساندت الكنيسةَ منظمةُ "جلوبال ويتنس" غير الحكومية البريطانية التى وثقت بالتفصيل نمط الرشاوى

واستغلال النفوذ، والمحاسبة المشكوك فيها فى أنشطة إلف التجارية فى الكونغو برازافيل.*

ومع ذلك، وبصورة عامة، النشاط السياسى الاجتماعى فى الكونغو تعرقله توليفة من الخوف والترهيب، ويعوقه إحداث الصدمة للشعب. وقد قال چوزيف ماندزونجو، وزير الخزانة السابق الذى يدير الآن مركزًا لتدريب الشباب فى پوانت نوار: "صحيح أنه فى الأماكن التى يجب فيها على الناس سماع صوت المدافع وهى تُطلَق، سوف تجد من يقول إنه من الأفضل فى الحساب الختامى أن نواصل العمل فى الأشياء كما هى لا أن نخاطر بالسلام الهش الذى حققناه. ومن الطبيعى أن تكون لدى من شُرِّدوا من بيوتهم شهية قليلة جدًا لأى من هذا. لكنى سوف أقول لك إن هذا على وجه الدقة هو ما تعوِّل عليها السلطات القائمة."

حدث مرارًا وتكرارًا فى پوانت نوار و برازافيل أن أخبرنى قادة الكنيسة والناشطون عن مدى صعوبة بدء مناقشة الفساد وشفافية عائدات النفط علانيةً. إذ قال روچيه بوكا أووكو، وهو أحد ناشطى حقوق الإنسان البارزين فى برازافيل: "هنا، ومنذ زمن طويل، كان الناس يظنون أنه إذا اقتربت من مسألة النفط فسوف تموت. كان ذلك حتى سبتمبر من عام 2002، عندما أصبح الأساقفة أول من ينتقدون إدارة موارد النفط علنًا. وكان ذلك يومًا شديد الأهمية فى تاريخنا. إذ أزال الغموض عن قضية إدارة النفط بكاملها. وكانت حتى ذلك الحين محصنة من النقد وأحد التابوهات." وحتى فى ذلك الحين، كان الأساقفة مترددين. وكان خطابهم جاهزًا فى شهر يونيو، لكن الأمر احتاج منهم ثلاثة أشهر كى تتكون لديهم الشجاعة لنشره. ويقول أووكو: "شعروا أنهم واقعون تحت ضغط. فقد جاءونى وقالوا "هل يمكننا بالفعل عدم القيام بذلك؟"

اعترف لى كبير أساقفة برازافيل أناتول ميلاندو قائلاً: "لم يعجب ذلك الساسة. فقد قالوا إنه ليس دور الكنيسة، وغير ذلك من كلام." وكان ميلاندو

*Time for Transparency: Coming Clean on Oil, Mining and Gas Revenues" (Global Witness, March 2004), pp. 21-39.

رجلاً خفيض الصوت يعطى انطباعًا بأنه شخص متردد فى التورط فى السياسة، لكنه قال لى إنه شعر فى عام 2002 أنه بات مستحيلاً تجاهل الواقع بعد ذلك. "عرفنا سنوات الحرب هنا، والجميع يعرفون أن بؤرة كل تلك الحرب هو النفط. إذ حارب الناس فى الأساس من أجل السيطرة على النفط. ودور الكنيسة التنبؤى هو التدخل عندما يعانى الناس. وهكذا تدخلنا."

بالنسبة لدنيس ساسو نجيسو، فقد أثبت أنه من الحنكة بحيث لا يصنع شهداء من دعاة الشفافية، حيث فضل بدلاً من ذلك اللعب بورقة معاداة الاستعمار المحببة للمستبدين الأفارقة. وعندما سألته مجلة Jeune Afrique فى عام 2005 عن سمعة بلده الخاصة بارتفاع مستوى الفساد وغياب الشفافية فى صناعة النفط، أجاب ساسو نجيسو بمكر قائلاً: "حسب علمى، لم تقع فضيحة إنرون فى برازافيل." وعندما سُئل عن غياب المعارضة القوية فى الكونغو، كان ساسو نجيسو على القدر نفسه من الزهو. إذ قال: "هل تظن أنه شىء طيب أن يسب المرء قائده على ناصية كل شارع؟ هل تظن أنه من المناسب أن يأتى قاض محلى صغير ويدق على باب الرئيس ويستدعيه إلى المحكمة؟ نحن فى إفريقيا لا نحب هذا الأمر، ولا نُعجَب بذلك. فقيمنا هى أن نحترم قادتنا. وفى هذا الصدد، لن تقلد إفريقيا أوروبا أبدًا، ولتتأكد من ذلك."

تعلم القادة الأفارقة منذ زمن بعيد أن تلك الأنواع من الإجابات اللبقة تسكت النقاد الغربيين الذين يملؤهم الذنب والخوف ما بعد الكولونياليين وتوفر للسياسى مساحة يتنفس فيها مع المنتقدين الداخليين. ومع ذلك، فإن هذا الخطاب يعنى فى بعض الأحيان شيئًا. وكما كنت على وشك اكتشاف ذلك، هناك على الأقل بلد فى إفريقيا احترام الذات فيه شىء من الهوس الوطنى.

الفصل الثالث

"بلـد فى إفريقيـا"

أنجووووووووووووووووووولا!

لو اقتربت الميني ڤان هاي ماركة تويوتا هاي إيس ذات اللونين الأزرق والأبيض أكثر لكان من المحتمل أن أدخل التاريخ باعتباري أول شخص يدهسه حرف متحرك مسرع.

SOMOS ANGOLAAAANOS! SOMOS ANGOLAAAANOS!

كشأن كل سيارات الميني ڤان ماركة تويوتا هاي إيس ذات اللونين الأزرق والأبيض التي تسير مجلجلة في أنحاء لواندا، كانت تلك السيارة في مراحلها الأخيرة. إذ تحركت الأبواب المنزلقة للأمام وللخلف كثيرًا على نحو لم تعد بعده تعمل وكانت حينذاك تمسكها أشرطة لاصقة. وحل محل زجاج الأنوار الأمامية مربعان من المناديل الورقية البيضاء. وبدت الإطارات الأربعة وكأنها ستنخلع في أية لحظة. وكانت ماسورة العادم الصدئة تصدر سحابة هائلة من دخان بلون الشوكولاتة.

لو كان ذلك يومًا عاديًا لحُشِرَ ما يصل عددهم إلى أربعة عشر راكبًا داخل هذا الشكل القياسي من النقل العام، حيث تبدو مهترئةً وغير مريحة في حرارة بعد الظهر. والآن، بالإضافة إلى حمولة الركاب المعتادة، كانت هناك مجموعة من اليافعين الذين يحملون زجاجات البيرة في أيديهم ويحاولون أن لا يسقطوا من

على السقف عندما كان السيارة تنحرف عند المنحنيات. وكان العديدون غيرهم معلقين على إطارات نوافذ السيارة الخالية، حيث يتدلون في طريق السيارات المارة. وعلى الاكصدام الخلفي كان هناك صبيان آخران يقفان ممسكين بعلم أنجولي ضخم كي يرفرف الشعار الماركسي الكبير في الهواء. وأبقى السائق إحدى يديه على بوق السيارة، وهو ما يساعد على تحويل السيارة الرثة إلى حفل انتصار صاخب يسير على عجلات. كان اليوم هو الثامن من أكتوبر عام 2005، وكان فريق كرة القدم الأنجولي Palancas Negras [الغزلان السود] قد هزم للتو الفريق الرواندي في كيجالي واحد صفر، لتصبح أنجولا بذلك إحدى خمس دول إفريقية مؤهلة لدخول كأس العالم. وكان هناك شيء يقترب من الفوضى والاضطراب التام يندلع في شوارع العاصمة.

كان صبيانٌ على دراجات نارية سعة 125 سنتمترًا مكعبًا يندفعون بين سيارات الميني ڤان والشاحنات الصغيرة المكدسة بالمشجعين المخمورين، حيث كانوا يرفعون عجلات دراجتهم الأمامية بزاوية قدرها 45 درجة في كل بقعة يكون فيها الطريق خاليًا. وفي الميدان الكبير المحيط بالكاتدرائية، أضافوا إلى رفع عجلاتهم الأمامية مع السرعة الشديدة الألعاب الأكروباتية المبهرة، حيث كانوا يضعون أقدامهم على مقود الدراجات النارية، أو يتخذون أوضاعًا إيقاعية رشيقة على نمط السباحة، حيث يرفعون الذراع اليسرى والساق اليمنى بزاوية قدرها تسعون درجة.

خلال ساعات قصيرة قليلة اكتشف كل من في لواندا إيڤل كنيڤل* الذي داخله، وكان الأمر يحتاج إلى قدر كبير من اليقظة والانعكاسات الحادة لتجنب الدهس. ومع ذلك، كان من الصعب النظر حولك دون أن تصاب بغُصة. وعلى أي

* رجل مخاطر أمريكى. وتمتع كنيڤل بشهرة كبيرة فى الستينيات والسبعينيات لقيامه بألعاب خطيرة مستخدما دراجته النارية، وكانت عروضه بالقفز بدراجته النارية فوق السيارات تجذب جماهير غفيرة فى ذلك الوقت. (المترجم)

الأحوال، كان مواطنو أنجولا حتى عام 2002، وباستثناء فترة وجيزة قليلة من الهدوء، على خلاف غاضب طوال أربعة عقود تقريبًا - سواء في المعركة الطويلة المسببة للشقاق من أجل الاستقلال عن البرتغال، أو الحرب الأهلية الملحمية التي اندلعت قبل رحيل القوات الاستعمارية في عام 1975. فطوال سبعة وعشرين عامًا كان الأنجوليون يُجبَرون على الوقوف مع الحركة الشعبية لتحرير أنجولا الحاكمة التي تأسست كحركة تحرير ماركسية يدعمها الاتحاد السوفيتي وكوبا، أو حركة يونيتا المتمردة التي كانت تدعمها في أوقات كثيرة الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا في حقبة الأبارتايد. وفي إحدى مصادفات إفريقيا التي تمزق القلب، متوسط الأعمار في إفريقيا هو أربعون عامًا. وبذلك فإنه في بلد ذُبِح فيه أكثر من 500 ألف شخص على أيدي أبناء بلدهم وأُجبِر 4 ملايين آخرين إلى هجر بيوتهم وقراهم وماشيتهم، اليوم يمكن لأكبر الناس سنًا فقط تذكر كيف كانت الحياة قبل الحرب.

بعد ثلاثة أعوام ونصف فحسب وضعت الحرب الأهلية أوزارها، وكان الناس يرقصون في الشوارع ويصيحون بأنهم جميعهم أنجوليون. Sotnos Angolanos وعرض التليفزيون القومي لقطة تبين 370 مشجعًا محظوظًا سفرتهم الحكومة إلى كيجالي لمشاهدة المباراة. وكان يمكن رؤية المشاهدين الذين يلوحون بعلمي الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ويونيتا جالسين إلى جانب بعضهم في المدرجات. ولابد أن يكون لك قلب أسود كي لا تختنق من المشاعر.

ليس من السهل دائمًا أن يفهم الأمريكيون مقدار ما يعنيه الانتصار على ملعب كرة القدم بالنسبة للناس في بقية أنحاء العالم. ذلك أن هوسنا بالرياضة غالبًا ما يكون محليًا صرفًا، على الرغم من إعلاننا الفائزين "أبطالاً عالميين"، وأثناء الأحداث الرياضية العالمية كالأولمبياد، غالبًا ما يكون هناك عدم اهتمام واضح بين الجمهور الأمريكي. لكن واقع الأمر هو أنه في كل بلد آخر على كوكب الأرض تعد قدرة الرجال الأحد عشر على وضع العدد المناسب من الكرات في جوف

الشبكة إنجازًا قوميًا تاريخيًا ـ وهو الإنجاز الذي يعني "نعم، صحيح أن لنا نصيبنا من المشكلات وقد لا نكون مثاليين، لكن العالم يعوّل علينا على مسئوليته."

ربما لم يكن ذلك يصدُّق في أي مكان عام 2005 أكثر مما في أنجولا. فعلى الرغم من سنوات إراقة الدماء، وعلى الرغم من أن اسم "أنجولا" نفسه يعد منذ عقود اختزالاً لموت الحرب الأهلية في إفريقيا ودمارها، فمازال الأنجوليون من بين أكثر الأفارقة شعورًا بالفخر. وبينما تتباهى أنجولا بأحد أكبر جيوش القارة حجمًا و(للأسف) أكثرها خبرة، كما تنعم باحتياطات ضخمة من النفط والماس والذهب والأخشاب والنحاس، فقد منحت لشعبها منذ فترة طويلة سببًا للاعتقاد بأن لديها القدرة على أن تكون واحدة من محطات الطاقة الإفريقية، على مستوى نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر. "أنجولا بلد في إفريقيا وليست بلدًا إفريقيًا" تعبير سرعان ما تتعود سماعه من الأنجوليين، وهو تعبير سيكون من الخطأ تجاهله باعتباره حبًا للذات لافتًا للانتباه. وأبلغني دبلوماسي غربي رفيع المستوى أمضى حوالي خمسة وعشرين عامًا في إفريقيا قبل أن يعمل في أنجولا أنه وجد الثقة في النفس في لواندا "مفاجأة كبيرة".

وهكذا عندما أُطلقت صفارة النهاية في كيجالي، وانفجرت شوارع لواندا احتفالاً، لم يكن ذلك بعدم تصديق شديد خاص بمنطقة نائية إفريقية تسللت بطريقة ما عبر الشقوق، بل بشعور بالبراءة يكاد يكون ساخطًا. وكانت نتيجة المباراة تذكرة بما عرفه الجميع من البداية ـ وهو أن الحرب هي ما يعرقل البلاد كل تلك السنوات. كان الأمر يتعلق بالفترة الدموية؛ وأخيرًا ـ ومتأخرًا جدًا ـ كان العالم يشرع في رؤية ما هو حال أنجولا في واقع الأمر.

لكن الحقيقة هي أن العالم كان قد بدأ بالفعل رؤية ما هو حال أنجولا، ولم تكن لذلك علاقة بكرة القدم أو الأقوال المبتذلة الخاصة بالمصالحة. وطوال جزء كبير من العقد الماضي، كانت أنجولا موئل واحد من أكثر انتعاشات النفط التي

شهدتها إفريقيا حرارةً، وهو انتعاش حركته بالكامل تقريبًا اكتشافات المياه العميقة. وفي عام 1985 كانت أنجولا تنتج 232 ألف برميل من الخام يوميًا، وهو ما جعلها لاعبًا متوسط الحجم في إفريقيا. وبحلول أواخر التسعينيات، حين جعل الحفر في المياه العميقة الحقول البحرية الجديدة منتجة، قفز هذا الرقم إلى 750 ألف برميل يوميًا، وبقي على ذلك حتى عام 2001. لكن مع نهاية عام 2005، وفيما يرجع إلى حد كبير إلى حقول المياه العميقة الضخمة التي جعلتها إكسون موبيل وتوتال منتجةً، كانت أنجولا تنتج 1,3 مليون برميل يوميًا، وهو تقريبًا ضعف إنتاجها قبل ذلك بأربع سنوات. وتجعل أكثر التقديرات محافظةً الإنتاج اليومي مليوني برميل يوميًا بنهاية عام 2007، وهو ما أبعد أنجولا لمسافة كبيرة عن نيجيريا لتميزها كأكبر منتج للنفط في إفريقيا. وفي أوائل التسعينيات، كان إجمالي احتياطات أنجولا النفطية يقدر بما يتراوح ما بين 3و 4 مليارات برميل. واليوم يتحدث المحللون عن 15 مليار برميل، لا توجد نقطة منها على اليابسة.

تحظى أنجولا الآن بحب صناعة النفط الدولية، وقد جرى تحويل لواندا إلى واحد من أكثر مقاصد الأعمال في العالم. ورحلات الطيران إلى المدينة، سواء أكانت من جوهانسبرج أو لشبونة أو لندن، تُرفَع أسعارها وتتجاوز الحجوزات قدراتها باستمرار، بل يستحيل بالفعل الحصول على غرف أغلى الفنادق. وعندما حجزت إقامتي قبل ستة أسابيع، ضمنت بالكاد غرفة في فندق ڤيس ريه، حيث دفعت 110 دولارات في الليلة ثمنًا للصراصير الحية والماء المتقطع (لونه بني بصورة عامة)، واللوحة المعلقة على الحائط بأشرطة كبيرة. وعندما شكوت للمغتربين الآخرين، طلبوا مني التركيز على الإيجابيات وليس السلبيات. فالغرفة الرخيصة في لواندا عادةً ما يتضاعف سعرها باعتبارها ماخورًا. وقد افتتح فندق مرتفع مؤخرًا ويجري بناء مبنى آخر، لكنهما محجوزان حتى نهاية العام. والنقص من الشدة بحيث غالبًا ما تحجز شركات النفط عمارات سكنية إيجار الغرفة فيها 250 دولارًا في الليلة شهرين مقدمًا، تحسبًا لاحتمال اضطرارها لتسفير شخص ما.

مع تحطيم سعر النفط للرقم القياسي تلو الآخر في عامي 2004 و 2005 وزيادة مستويات إنتاج البلاد بالسرعة نفسها تقريبًا، وجدت أنجولا نفسها غارقة في النقد الأجنبي. وفي عام 2005، ولَّد النفط 80 بالمائة من دخل الحكومة، و50 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. إذ تدفقت عشرة مليارات دولار في العام السابق. وطبقًا لما ذكرته الحكومة، أدى ذلك إلى أول فائض في ميزانية الدولة في تاريخ البلد الممتد ثلاثين عامًا.

للحصول على فكرة عن مدى كثافة المصلحة المتحققة من شركات النفط في أنجولا، ليس على المرء سوى النظر إلى علاوات التوقيع المقدمة من شركات النفط كإشارة رمزية إلى التزامها واهتمامها برخصة تنقيب بعينها، وهي انعكاس لمدى حرصها على أن تُمنَح المساحة المطلوبة. وبما أن المال يُدفَع للحكومة قبل حتى حفر بئر واحدة ويجب شطبه كخسارة إذا ثبت أن الحقل ليس تجاريًا، فالشركات عمومًا تتوخى قدرًا كبيرًا من الحذر في المبالغ التي تعرضها، حيث توقع العلاوات عادةً في مدى يتراوح بين 10 ملايين دولار وحد أقصى قدره 100 مليون دولار. إلا أنه في أحدث جولات العطاءات هذه عرضت شركات النفط مبلغًا إجماليًا قدره 3,1 مليار دولار موزعة فيما بينها - وهو رقم فلكي حطم كل الأرقام القياسية الخاصة بأعلى مبلغ عُرِض مقابل مساحة تنقيب في أي مكان في العالم.

لكن ليس مبيعات النفط الخام فحسب هي ما أدى إلى إعطاء دفعة إلى مناخ العمل الطائش. ومع أن بعض أكبر مشروعات الحفر لا تزال في مراحل التطوير الأولى، هناك طلب مطرد على شركات خدمات النفط وموردي السلع والخدمات المصاحبة. إلا أن الأهم من ذلك هو أنه بعد عقود من الحرب الأهلية هناك كمية هائلة من العمل لابد من إنجازها في بنية البلاد التحتية، حيث كل شيء من المدارس إلى أنظمة الصرف الصحي بحاجة إلى بنائها من الصفر. ومع رؤية البلاد زاخرة بالمال والاحتياجات، يتدفق المقاولون الأجانب ملء الطائرات. وفي

عام 2004 تجاوز استثمار أنجولا في غير النفط والماس 400 مليار دولار، مقابل 160 مليار دولار في العام السابق.

فيما بين انتعاش النفط وانتعاش التشييد بعد الحرب، يعيش اقتصاد أنجولا تعاظمًا في النمو تحلم به أوروبا وأمريكا الشمالية، ناهيك عن إفريقيا جنوب الصحراء. إذ نما اقتصاد البلاد بنسبة قوية مقدارها 15 بالمائة في عام م2005، و 14 بالمائة في عام 2006. والمتوقع أن يبلغ في عام 2007 نسبة كبيرة بشكل استثنائي مقدارها 31 بالمائة، مما يعطي هذا الـ"بلد في إفريقيا" الذي دمرته الحرب علامة فارقة غريبة بعض الشيء خاصة بالاقتصاد الأسرع نموًا في العالم.

في كل أنحاء لواندا، الدلائل الخارجية على هذه المعجزة الاقتصادية الصغيرة لا تخطئها العين. فالمباني السكنية الفخمة، التي تكملها الفيلات التي تعلوها، ترتفع على طول الواجهة البحرية؛ والسيارات الهامر اللامعة بكل الكماليات ومشغلات الأسطوانات المدمجة والنوافذ المفيمة والجنوط غالية الثمن التي تسير مسرعةً في شوارع المدينة التي يكثر فيها الركام، حيث تفرِّق الأطفال شبه العرايا المتناثرين بعيدًا عن الطريق. والواقع أن الملكية الخاصة للسيارات، الأمر الذي لم يكن معروفًا في الواقع في الثلاثين عامًا الأولى من تاريخ البلاد البائس، أصبح الرمز الدال على المكانة الذي هو أكثر ما يسعى إليه الناس في أنجولا. ولابد أن يكون هناك عدد من مدارس تعليم قيادة السيارات في العاصمة أكبر من أية مدينة أخرى على الأرض؛ ففي أي يوم يبدو أن نصف المركبات التي على الطريق يقودها السائقون المتدربون وبجانبهم معلموهم. والسيارات الرياضية التي تجوب الشوارع بمكبرات صوتها التي تصدر أصواتًا إيقاعية قوية يمكن أن تعطي لواندا أحيانًا الإحساس الخاص بأحد طرق نيو جيرزي الرئيسية في ليلة سبت.

مع سياراتهم اللاند كروزر المستوردة ومنازلهم في البلدان الأجنبية، ينعم أغنى أغنياء الأنجوليين، الذين يكنونهم بالـ "100 عائلة"، ببعض أكثر أساليب الحياة

بذخًا في العالم. ففي عام 2003 كشفت صحيفة أنجولية مستقلة أن سبعة من أفراد النخبة الرئاسية يمكنهم التباهي بأن كلاً منهم لديه أصول قيمتها 100 مليون دولار، وقدرت الثروة الشخصية للرئيس جوزيه إدواردو دوس سانتوس بـ "عدة مئات من ملايين الدولارات". ومن الواضح أن هذا النوع من المال يجعل دوس سانتوس أغنى رجل في أنجولا، لكن أصوله في الخارج من الاتساع بحيث يُشاع أنه سادس أغنى شخص في البرازيل.

لكن التناقض بين حياة دوس سانتوس والمائة وستين عائلة من ناحية، وجيرانهم في لواندا من ناحية أخرى، قد لا يكون أقوى من هذا. فخلال الحرب الأهلية هجر حوالي4 ملايين شخص بيوتهم، حيث لجأ بعضهم إلى العاصمة. وبنى الأنجوليون لواندا كي تسع 400 ألف نسمة، لكن مع نهاية التسعينيات كان عدد السكان قد تضخم ليصبح أكثر من 3 ملايين نسمة. والآن يعيش معظم هؤلاء القرويون المشردين على أراض بوضع اليد ومدن صفيح عشوائية تُعرف بـ musseques، حيث لا توجد لديهم عقود إيجار أو صكوك ملكية أو حتى وثائق الهوية الشخصية. وتقدر الأمم المتحدة أن ما بين 80 و 90 بالمائة من سكان أنجولا الحضريين يعيشون في بيوت ليس لها وضع قانوني محدد. وليس هناك ما يدعو للقول إن المدينة مكتظة بالسكان وعاجزة عن توفير الخدمات الأساسية لهم. ولابد لنصف سكان لواندا تقريبًا من شراء الماء من البائعين الخاصين - وهي نسبة مذهلة حتى بالمعايير الإفريقية. وأظهر مسح أُجري في عام 1998 أن الربع الأكثر فقرًا من سكان لواندا أنفق 15 بالمائة من دخلهم على الماء، بينما لا ينفق الربع الأكثر غنى سوى3 بالمائة فحسب.

الواقع أن المؤشر الحقيقي الوحيد الذي لدى سكان العشوائيات والعائلات الريفية المشردة في أنجولا على أنهم مواطنو أسرع اقتصادات العالم نموًا هو التضخم غير العادي الذي يضطرون لمكافحته في السنوات الأخيرة. وخلال جزء كبير من منتصف التسعينيات عانت البلاد من زيادة في مؤشر أسعار المستهلك

بأكثر من 1000 بالمائة سنويًا. وفي عام 1995 توقف التضخم عند 3780 بالمائة. وفي آخر مرة دخلت فيها لواندا ضمن مسح لأغلى مدن العالم، في عام 1998، احتلت المركز الرابع عشر. ومع التضخم المكوَّن من ثلاثة أعداد خلال عام 2003، يشك قليلون في أن لواندا الآن إلى حد بعيد أغلى مدينة في العالم.

بالنسبة للشركات الأجنبية، التي لا تتوقع أن يعيش العاملون بها في الأكواخ المصنوعة من الصاج المضلع أو تحت الجسور كأغلبية اللوانديين، يمكن أن يمثل هذا مشكلة حقيقية. ويعني النقص الحاد في الإسكان أن إيجار المنزل الأساسي الذي به ماء وكهرباء وخط تليفون في وسط لواندا بلغ 15 ألف دولار شهريًا - وهو ما يكفي لجعل سكان لندن ونيويورك يصمتون ويدركون الخير الذي هم فيه. لكن الأمر الأكثر رعبًا من الأسعار، من منظور شركة النفط، هو فقط مدى صعوبة العثور على مسكن للعاملين. فالمعروف أن الشركات الدولية تدفع مقدمًا إيجار عامين أو حتى ثلاثة أعوام لضمان المقار المناسبة.

وهكذا، تعيش حفنة من النخبة الأنجولية الثرية ومجتمع المغتربين، الذين تسدد فواتيرهم بصورة عامة شركاتهم في أوطانهم، على "الكماليات" المستوردة كزجاجة الماء الصغيرة التي ثمنها 3 دولارات وعلبة الزبادي التي ثمنها دولاران، بينما بقية السكان يفتقرون إلى العلبة الشهيرة ليتبولوا فيها. وفي عام 2003 كان ثلثا سكان البلاد بالكامل يعيشون تحت خط الفقر المعترف به عالميًا وهو 1,70 دولار في اليوم، وكان واحد من بين كل أربعة يكافح للبقاء بأقل من 67 سنتًا في اليوم - وهو المعروف بـ"الفقر المدقع". بل إن شيئًا أوليًا مثل نظام التاكسي العام، الموجود في كل مكان آخر من إفريقيا، لا وجود له هنا. فسيارات التاكسي الوحيدة المتاحة هي أسطول من سيارات الجيب اللامعة مكيفة الهواء التي تديرها شركة ماكون تاكسي التي تتقاضى مبلغًا مذهلاً هو خمسة دولارات مقابل كل ميل. وفي النهاية عثرت على سائق حسن الطبع وافق بكرم على أن يأخذ مني 120 دولارًا فقط في اليوم مقابل ميزة أن يأخذني في جولة بسيارة تويوتا

قديمة رائعة، لكنه لم يسأم قط من تذكيري بمدى كوني محظوظاً. فالمعدل السائد للسائقين في لواندا يتراوح بين 300 و 400 دولار في اليوم.

وإذا كانت الثروة التي هبطت حديثاً قد فشلت في الوصول إلى عشوائيات المدينة المكتظة بالسكان، فقد كان نجاحها أقل في الوصول إلى المناطق النائية من هذا البلد الشاسع حيث وقع أشرس قتال في السنوات النهائية، ويمكن الوصول إلى القرى جميعها بالهليكوبتر فحسب بسبب الجسور التي فُجِّرَت والطرق التي تتناثر فيها الألغام. وفي بلد يعيش فيه حوالي 12 مليون نسمة، مازال هناك ما بين 3 إلى 8 ملايين لغم أرضي مدفون لم ينفجر - وهذه عقبة واضحة ومأساوية في سبيل قدرة المجتمعات الريفية وماشيتها على البقاء بشكل يومي، ناهيك عن قدرة العاملين بمنظمات الإغاثة الإنسانية على توفير الرعاية الأساسية لتلك المجتمعات المحلية. وأثناء كتابة هذا الكلام، هناك اعتقاد بأن قرى لم يصلها أحد منذ انتهاء الحرب، والكثير منها عزلته عقود من القتال على نحو جعلها لا تظهر على خريطة البلاد.

ومع ذلك فالألغام الأرضية والقذائف التي لم تنفجر هي الميراث الوحيد الأكثر وضوحاً من هذا الصراع الوحشي. ومن الناحية الرسمية على سبيل المثال يموت ربع أطفال أنجولا قبل عيد ميلادهم الخامس (حيث يموتون جميعاً تقريباً بسبب أمراض يمكن الوقاية منها)، لكن خبراء كثيرين يعتقدون أنه حتى هذا الإحصاء المحبط تقديره أقل من الواقع، ذلك أن مسئولي الصحة العامة لم يتمكنوا من الوصول إلى المجتمعات المحلية الريفية المعزولة والمعرضة للخطر، حيث معدلات الوفيات هي الأعلى بكل تأكيد.

ومع ذلك، ومهما كانت قيودها، ترسم بعض الإحصاءات صورة قوية للطريقة الغاضبة والشاملة التي دمرت بها الحرب الأهلية بنية البلاد التحتية وقاعدتها من العمال المهرة وقدرتها الشاملة على العمل. وفي بلد يعتبر نفسه واحدة من محطات توليد الطاقة الإفريقية التي يُتوقَّع لها النجاح، أكمل 16 بالمائة فقط من

العاملين بالحكومة التعليم الثانوي، على سبيل المثال. وبلد أكبر من ألمانيا وبه سكان عددهم أكبر من سكان لوس أنجلوس الحضريين، به أقل من ستمائة طبيب. وفي كل عام يموت 20 ألف أنجولي بالملاريا، وهم ضحايا حتميون لنظام الرعاية الصحية الذي لا يمكنه الاستمرار. بل إن المستقبل يبدو أكثر كآبة إذا ما عرفنا أن 45 بالمائة من الأطفال الأنجوليين الذين في سن المدرسة لا يصلهم نظام التعليم. وفي واحد من أغني بلدان العالم المنتجة للنفط وأهمها، هناك بالكاد مدارس تكفي لنصف عدد الأطفال.

ومع هذا، وعلى نحو لافت للنظر، فإنه في عام 2001 كان مجموع الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والماء والصرف الصحي يمثل 9 بالمائة فحسب من الميزانية القومية ـ حيث يذهب جُل مالها إلى الإنفاق العسكري أو لا يُحاسَب عليه بشكل يتسم بالغموض. وحتى صندوق النقد الدولي، المعروف أنه لا يحب الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية، عبَّر عن قلقه بشأن هذه النسبة. وبدأ الإنفاق منذ ذلك الحين في الارتفاع باطراد، لكنه مازال أقل من 30 بالمائة، وهي النسبة النمطية في إفريقيا جنوب الصحراء.

ومع ذلك فالأمر الأهم هو المبلغ المخصص من أموال الدولة للقطاعات الاجتماعية هو الطريقة التي يتم بها إنفاق تلك المبالغ. ففي الأعوام من 1997 إلى 2001 كانت المنح الدراسية الممنوحة للطلاب الأنجوليين كي يسافروا للخارج تمثل 18 بالمائة من ميزانية التعليم ـ وهو ما يزيد على ما كان يُنفَق على التعليم الفني والعالي مجتمعين. ومن الواضح أن المنح الدراسية الخارجية ليست الاستخدام الأفضل لأموال التعليم الحكومي في الكفاح ضد التخلف، فهي تُمنَح بشكل كبير لأبناء النخبة، الذين يستخدم الكثيرون منهم درجاتهم الجامعية الأجنبية لزيادة احتمالات حصولهم على فرص عمل في الخارج وليس العودة إلى الوطن لمساعدة أبناء وطنهم في الخروج من الفقر. وبالمثل أُنفِق 13 بالمائة من الميزانية على الرعاية الصحية في البلاد ـ وأُنفِق حوالي 17 بالمائة تقريبًا على

شبكة الرعاية الأولية للدولة ـ على خدمة الإخلاء الطبي المكلفة التي سمحت لمائة عائلة بالحصول على الرعاية الصحية المتطورة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وأثبتت قيادة أنجولا السياسية التي كانت ماركسية في يوم من الأيام كفاءتها ومهارتها في تحويل نعمة النفط التي لدى البلاد إلى مصدر للثراء الشخصي على نحو جعل أنجوليين كثيرين الآن يشيرون إليهم باعتبارهم "الطبقة النفطية المتميزة".

فيما بين عامي 1999 و 2004 أصدرت منظمة جلوبال ويتنس البريطانية سلسلة من التقارير تحدثت بالتفصيل عن الفروق الكبيرة بين عائدات النفط التي تلقتها الدولة الأنجولية والأموال التي ذهبت إلى الميزانية القومية، وكذلك النمط المنظم الخاص بالفساد الرسمي، وغسل الأموال في مناطق الأوفشور، وصفقات السلاح غير المشروعة التي تحقق أرباحًا مرتفعة، والاتفاقات الغامضة التي ترهن عائدات البلاد المستقبلية من النفط لدى البنوك الأجنبية. وفي أحدث التقارير، اعتمدت جلوبال ويتنس على وثائق صندوق النقد الدولي لبيان أنه في الأعوام من 1997 إلى 2001 بقي 4,2 مليار دولار لم تحسبها إجراءات ميزانية الحكومة الأنجولية.

لكي نقيِّم الأمر بشكل معقول، يجدر ذكر أن إجمالي الناتج المحلي الأنجولي خلال تلك السنوات كان في المتوسط ما بين 7 مليارات إلى 8 مليارات دولار في العام، وهو ما يعني أنه على مدى فترة قدرها خمسة أعوام، اختفى مبلغ يزيد على نصف إجمالي الناتج المحلي القومي. وقد يكون التشابه المناسب هو اعتراف رئيس أمريكي في منتصف فترة رئاسته الثانية بأن 6 مليارات دولار كانت مفقودة من الخزانة الأمريكية، وبعد ذلك يرفض بشكل قاطع نشر أي توثيق يتصل بالأمر، أو حتى مناقشة الموضوع علنًا.

ترى الحكومة الأنجولية أن الدعاية السلبية التي ولدتها جلوبال ويتنس ومنظمات أخرى تمثل القشة التي قصمت ظهر البعير في معركة إرادات دامت

خمسة عشر عامًا مع صندوق النقد الدولي الذي كان يحاول دفع الأنجوليين نحو قدر أكبر من الشفافية والمحاسبة في إدارة عائداتهم النفطية. وكانت القصة المحزنة كلها قد بدأت في منتصف الثمانينيات عندما عجَّل الانخفاض المفاجئ في سعر النفط الخام دورة من الديون (وهي مألوفة جدًا لإجراءات النفط الإفريقية) لم تخرج البلاد نفسها منها قط. ولعجز الحكومة الأنجولية عن تسديد الديون الخارجية في أواخر الثمانينيات، وجدت تقييم ديونها الذي كان ممتازًا في يوم من الأيام في وضع متدنٍ وأُجبرت على طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي. ولا يعيد صندوق النقد الدولي جدولة الدَّين الخارجي لبلد ما قبل أن يطلب أولاً من هذا البلد تلبية شروط قاسية (تتعلق في العادة بتقييد الإنفاق الحكومي). ورفضت الحكومة الأنجولية، التي اعتادت الحصول على النقد من الاتحاد السوفيتي دون توجيه أسئلة، الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي وتوقفت المفاوضات. لكن مع اقتراب عقد الثمانينيات من نهايته، بدأ الاتحاد السوفيتي ينفجر من الداخل، وكان على حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا العثور على طرق أكثر ابتكارًا من أي وقت مضى لجمع النقد من أجل حربها المكلفة ضد متمردي يونيتا (الذين كانوا لا يزالون يتلقون مساندة مالية كبيرة من مقاتلي الحرب الباردة الملتزمين في إدارة ريجان).

في تلك الفترة في بداية التسعينيات، بلغ الإفلاس الأيديولوجي الخاص بمعركة الحرب الباردة بالوكالة على أنجولا حدودًا هزلية. فأثناء البحث عن تعويض الدعم المالي والفني من الاتحاد السوفيتي المنهار حينذاك، وجدت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا التي أسسها الثوار الماركسيون كحركة تحرير تحارب الاستعمار البرتغالي نفسها تعتمد بشكل متزايد على العائدات الناتجة عن التنقيب البحري. ومن المفارقة أن هذا العمل قامت - ومازالت تقوم به إلى حد كبير - شركة النفط الأمريكية تشيفرون وشركة إلف الفرنسية المملوكة للدولة (وقد جرت خصخصتها وتسميتها توتال). وتقدمت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا بشكل كبير بطلبات للبنوك الخاصة الغربية للحصول على قروض،

مستخدمةً مبيعات إنتاج النفط الخام المستقبلية كضمان. وفي وقت ما، كان الأنجوليون يتلقون مئات الملايين من الدولارات من بنك الصادرات والواردات الأمريكي، وهو وكالة قروض صادرات شبه رسمية وذراع للحكومة الأمريكية ذات نظم غير متشددة نقلت ولاءها في ذلك الحين من يونيتا إلى الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا. وهكذا، وبعد أن تخلى عنهم صرافوهم السوفيت، لجأت ثلة الماركسيين الذين توقف نشاطهم إلى الأسواق الرأسمالية الغربية كي تسدد تكلفة الحرب ضد المتمردين الموالين للغرب، الذين تخلى عنهم الغرب. ومع سقوط ورقتي التوت الخاصتين بالأيديولوجيا الليبرالية والأيديولوجيا الشيوعية، هوت أنجولا إلى أشد مراحل الصراع دمويةً، حيث مات من يقدر عددهم بـ 300 ألف شخص في سنوات الحرب الأخيرة.

ومع أن الأمر قد يبدو كوميديا سوداء لو عدنا بالنظر إلى الوراء، فقد ميَّز اعتماد الحكومة الأنجولية المتزايد على القروض التجارية التي يدعمها النفط الانصراف الخطير لحكومة إفريقيا عن قنوات التمويل الدولية، الأمر الذي ستكون له عواقب مدمرة في السنوات التالية. وعلى عكس القروض التقليدية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، كان للقروض التي يدعمها النفط التي تُجمَع من خلال الأسواق الرأسمالية شروط سداد قاسية وأسعار فائدة مرتفعة، وهي تترك المدين معرضًا بشدة للتقلبات في أسعار النفط. والواقع أنه أكثر من أي عامل مفرد آخر، ربما كان سعر النفط هو ما حدد سمة العلاقات بين أنجولا وصندوق النقد الدولي. ففي أوائل التسعينيات، عندما رفعت الحرب الأولى بقيادة الولايات المتحدة على العراق أسعار النفط، استفادت الحكومة الأنجولية وشعرت بحاجة أقل إلى إهدار وقتها في التفاوض مع صندوق النقد الدولي. لكن بحلول منتصف التسعينيات كان سعر النفط يهبط هبوطًا حادًا، وهو ما أجبر الحكومة على الدخول في أزمة نقد أخرى. وفي عام 1995 وافقت الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا على برنامج مراقبة الأداء الاقتصادي بواسطة العاملين بالصندوق - وهو نذير بحزمة تعديل الديون الكاملة الخاصة بالصندوق - لكن تم

التخلي عنه بعد بضعة أسابيع، في الغالب لأن الحكومة كانت مترددة في السماح للصندوق بالوصول إلى سجلاتها. وفي عام 1998، جرى التفاوض على برنامج آخر لمراقبة الأداء الاقتصادي بواسطة العاملين بالصندوق، إلا أن الرئيس دوس سانتوس لم يوقع عليه.

بحلول نهاية التسعينيات بلغت أسعار النفط أرقامًا قياسية في الانخفاض، وشنت يونيتا هجومًا جديدًا على داخل البلاد. وكان ظهر الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا للحائط. وتمت الموافقة على برنامج ثالث لمراقبة الأداء الاقتصادي بواسطة العاملين بالصندوق، واستمر هذه المرة من عام 2000 إلى عام 2001 قبل أن ينهار كذلك في مواجهة أسعار النفط الآخذة في الارتفاع. وكانت القضية هذه المرة هي إصرار صندوق النقد الدولي على محاسبة الحكومة الأنجولية على مليارات الدولارات التي اتضح أنها اختفت من الخزانة القومية.

أثناء زيارة إلى واشنطن في فبراير من عام 2002، عبَّر دوس سانتوس عن غضبه من سعي صندوق النقد الدولي العنيد من أجل شفافية الموارد، حيث صرح لإذاعة صوت أمريكا بأن "عمل صندوق النقد الدولي البوليسي" غير مقبول وأن الصندوق "ينبغي عليه احترام الحقوق السيادية للدولة الأنجولية". ولم يكن توقيت إدانة دوس سانتوس العلنية الأقوى للصندوق محض مصادفة. إذ لم يكن قد مضى سوى شهور قليلة على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وكانت أسعار النفط ترتفع بسرعة. ومع كون النفط الإفريقي موضع اهتمام متزايد من جانب واضعي القوانين الأمريكيين، دُعي دوس سانتوس إلى الولايات المتحدة. وكان تصريحه يدل على أن الولايات المتحدة ترغب في نفط أنجولا، وأنها ستضطر لاتخاذ خطوات لكبح جماح الصندوق. وكان دوس سانتوس يمسك بكل الأوراق، وأسعده أن مضيفيه الأمريكيين يعرفون ذلك.

منذ انهيار برنامج مراقبة الأداء الاقتصادي الأخير بواسطة العاملين بالصندوق في عام 2001، اكتشفت الحكومة الأنجولية أن استفادتها من الصندوق

تقل أكثر فأكثر، بل إنها صارت أقل صبرًا على محاضراته بشأن الشفافية. وسجلت أسعار النفط الدولية الرقم القياسي تلو الآخر، وتضاعف إنتاج النفط الأنجولي تقريبًا، وفي عام 2004 جعل الصينيون الأمر أفضل بتقديمه تسهيل ائتماني قدره مليارا دولار (زاد فيما بعد إلى 4 مليارات) مقابل ترخيص مربح للتنقيب عن النفط. ولا يمكن لأي قدر من مساعدات المانحين الغربيين أو إعادة جدولة ديون صندوق النقد الدولي أن ينافس ذلك النوع من المال المتدفق إلى الخزانة الأنجولية منذ عام 2002، سواء من الصين أو إكسون موبيل. وفي عام 2005 تلقت أنجولا عائدات نفط تزيد عشرين مرة عن المساعدات الخارجية. وفي وقت الشدة، يبدو من المؤكد التوصل إلى أي اتفاق على برنامج مراقبة الأداء الاقتصادي بواسطة العاملين بالصندوق، وواصل الأنجوليون استخدام القروض المدعومة بالنفط من البنوك التجارية للمساعدة في تمويل جهودها الضخمة الخاصة بإعادة إعمار ما بعد الحرب.

ومع ذلك فمن الخطأ استنتاج أن الحكومة الأنجولية لم تعد "تحتاج" إلى صندوق النقد الدولي أو أموال المانحين الغربيين. وسوف تصبح موافقة الصندوق على تمويل البلاد بمثابة خاتم موافقة مهم للحركة الشعبية لتحرير أنجولا، وموافقة سوف تجتذب استثمارًا أجنبيًا أكبر بكثير إلى البلاد. وظلت الدول المانحة الغربية بصورة عام لا تسرها التقارير الخاصة بمليارات الدولارات المختفية، ولم تستبعد احتمال عقد مؤتمر للمانحين بعد الحرب من أجل أنجولا. وكان ذلك مصدر قدر كبير من المرارة في دوائر الحكومة الأنجولية، حيث راقب القادة أفغانستان في البداية ومن بعدها السودان وقد أغدق عليهما المانحون تعهدات بمليارات الدولارات في مؤتمرات مشابهة.

أحدثت سلسلة التقارير المُدينة الصادرة عن جلوبال ويتنس وسيل القصص السلبية الذي أعقبها في الصحافة الدولية غضبًا كبيرًا في لواندا. لكن مثلما كانت اتهامات جلوبال ويتنس محرجة للحكومة الأنجولية، فمن المحتمل كذلك أنها

كانت أكثر إزعاجًا لشركات النفط الغربية التي يتعين عليها مواجهة الناشطين والمساهمين في بلدانها. وما جلوبال ويتنس إلا واحدة من ثلاثمائة منظمة غير حكومية في أنحاء العالم اجتمعت معًا تحت راية حركة تسمى "انشر ما تدفعه" تهدف إلى جعل شركات النفط العالمية مجبرة قانونًا على الإعلان عن مدفوعاتها لحكومات البلدان التي تعمل بها. ويقول المشاركون في هذه الحملة إن هذه الشفافية سوف تجعل إخفاء الفساد أصعب على الحكومات.

ربما من غير المستغرب أن شركات النفط كانت بطيئة في تحمسها لحملة انشر ما تدفعه، حيث تقول إن نشر تلك البيانات الحساسة سوف يجعلها خاسرة من الناحية التنافسية في مقابل منافسيها من البلدان التي لا تعمل بقوانين انشر ما تدفع. وعلى أي الأحوال، إذا كانت هناك حكومة فاسدة فمن تفضل التعامل معه شركة تجعل تعاملاتها معها ضمن سجل علني، أم شريك أكثر كتمانًا؟ قال لي فرناندو پايڤا رئيس السياسات والحكومة والشئون العامة في لواندا، عندما التقيت به في مقر الشركة (الواقع على ناصية شارعي لينين وسلڤادور أليندي): "قد تظن أنها ينبغي أن تكون مسئولية الحكومة. فهي يتعين عليها نشر ما تتلقاه، وهذا هو ما تفعله عندما تنشر الميزانية السنوية." وكشأن الكثيرين من مديري شركات النفط، يعتقد پايڤا أن مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، وهي مشروع أثير لدى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، مقاربة "أكثر واقعية". والمبادرة، التي أطلقها بلير في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عُقدت في جوهانسبرج عام 2002، مجموعة من مبادئ العمل، المقصود بها تشجيع الشفافية عند استخدام عائدات النفط والتعدين - وهي مبادرة يمكن أن توقع عليها الحكومات وشركات النفط كطريقة لبيان حسن نيتها.

في السنوات الأخيرة، اكتسبت المبادرة قوة دفع وجاذبية أكبر بكثير من انشر ما تدفعه، وهو ما يرجع في جزء كبير منه إلى أن شركات النفط نجحت بمهارة في تخفيف معظم شروط المبادرة الأصلية. وفي عام 2003 أوردت النيويورك

تايمز كيف أسفرت شهور من المفاوضات وراء الكواليس بين شركات النفط الأمريكية ومسئولي إدارة بوش عن إجبار الحكومة البريطانية على التخلي عن بعض مقترحاتها الأكثر طموحًا، كالتوقيع على اتفاقية تشترط الإبلاغ المفصل من جانب شركات النفط. وفي النهاية وضعت المبادرة قدرًا من عبء الشفافية على الحكومات المضيفة أكبر كثيرًا مما تصورته الحكومة البريطانية في الأصل. وطبقًا لما ذكرته التايمز، فقد كانت إكسون موبيل أهم دافع وراء إفراغ المبادرة من مضمونها.

على الرغم من ذلك، ومهما كانت عيوب المبادرة، فقليلون هم من لا يوافقون على أنها خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن منظور شركات النفط، يجعل التوقيع على مبادئ المبادرة بالإمكان منع اتهامات التواطؤ مع الفساد الحكومي ويعفيها من إبداء الإشارات التي قد تعرِّض اتفاقية عملها مع البلد المضيف للخطر. وفي أنجولا بشكل خاص، الخوف من العمل من جانب واحد، كما توصي انشر ما تدفع، عندما تكون مليارات الدولارات في خطر، ليس خوفًا غير مبرر. ففي عام 2001 اتخذت شركة النفط البريطانية الكبرى بريتش بتروليوم خطوة غير معتادة خاصة بإعلان علاوة التوقيع التي دفعتها للحكومة الأنجولية من أجل امتياز نفطي جديد، ظنًا منها أنها تقدم للعالم بيانًا عن حسن نواياها، الأمر الذي تسبب في رد فعل اتسم بالضراوة من جانب السلطات الأنجولية. فقد كتب مانويل فيسينتي مدير شركة النفط سونانجول التابعة للدولة رسالة لاذعة لتوبيخ بريتش بتروليوم، حيث هدد بإلغاء كل عقودها في أنجولا إذا استمرت في نشر تلك البيانات. واتهمت الرسالة بريتش بتروليوم بـ"الانتهاك الخطير لشروط العقود القانونية الموقعة مع سونانجول" في سعي لـ"اجتذاب المصداقية الزائفة" من بعض "الجماعات المنظمة [المشاركة] في حملة منسقة ضد المؤسسات الأنجولية". وفي الختام قال مؤكدًا: "نحن نمنع كل شركائنا بقوة من اتخاذ مواقف شبيهة في المستقبل". وحرص فيسينتي على إرسال نسخ من الرسالة إلى كل شركة نفط تعمل في أنجولا.

جلوبال ويتنس وصندوق النقد الدولي وانشر ما تدفع و"أجندة" الشفافية الدولية، كما تراها الحكومة الأنجولية، موضوعات حساسة في لواندا، وهي ليست أسهل الموضوعات التي تُطرح للنقاش مع المسئولين الحكوميين الحريصين على تجنب إحداث المزيد من الإضرار بصورة البلاد في الخارج. وتقدّم مجموعة من أشكال الدفاع والدحض ردًا على الإشارة إلى أن أنجولا بها مشكلة متوطنة تتعلق بالفساد وسوء إدارة عائدات النفط، والأبرز من بين ذلك قضية القدرة المؤسسية. وبعد حرب استمرت عقودًا وتركت بنية البلاد التحتية مهلهلة والبيروقراطية القومية قادرة بالكاد على العمل، يُقال إنه لا ينبغي أن نندهش إذا ظهرت أخطاء في المحاسبة، أو إذا كانت الدولة تفتقر إلى الآليات القانونية أو المالية أو البيروقراطية التي تمنع الأشخاص عديمي الضمير من الاستيلاء على الأموال من حين لآخر. وعمومًا، عندما رحل البرتغاليون عام 1975 كان رحيلهم مفاجئًا وأخذوا معهم 340 ألف مستوطن - مما سلب البلد تكنوقراطه ومديريه على الفور. وعندما اندلعت الحرب الأهلية عقب رحيل البرتغاليين مباشرةً، لم تتح الفرصة قط للدولة الأنجولية المستقلة كي توجد الكادر الخاص بها من التكنوقراط المدربين. وبحلول عام 1998 كان 3 بالمائة فقط من الموظفين الحكوميين قد حصلوا على تعليم جامعي.

على الرغم من أنه يبدو من غير الإنصاف محاسبة أنجولا بمعايير المحاسبة والحوكمة نفسها التي تحاسَب بها دولة غربية مسالمة متقدمة كاملة الديمقراطية، يصر دعاة الشفافية على أنه يجب علينا أن نكون حريصين بشأن السماح للعطف على تاريخ البلاد الوحشي بأن يؤثر على حكمنا. فالمحاسبة ليست علم الصواريخ. أو، كما تقول جلوبال ويتنس، فإن "الحكومة وشركة النفط المملوكة للدولة اللتان تتعاملان بمليارات الدولارات من خلال ترتيبات معقدة، بما في ذلك استخدام الشركات ذات الأغراض الخاصة وملاذات الضرائب الأجنبية، يمكنهما بالتأكيد إدارة ميزانية بسيطة". والواقع أن سونانجول تُدار بالكفاءة والحرفية التي تُدار بها أية شركة متعددة الجنسيات.

الأمر الأكثر إقناعًا من حجة القدرة المؤسسية، والأكثر أمانةً بكثير في النهاية، هو حقيقة أن جهازًا بيروقراطيًا ضخمًا وغير مؤهل التأهيل الكافي من الموالين للحركة الشعبية لتحرير أنجولا تراكم خلال معركة الحكومة الطويلة ضد يونيتا. وبعض هؤلاء "الديناصورات" يشغلون وظائفهم منذ عقود، كما أن كثيرين كان لهم دور فعال في كفاح التحرير في الستينيات والسبعينيات. وعندما وضعت الحرب الأهلية أوزارها، شعر الكثيرون منهم بأن الدولة تدين لهم بشيء لإخلاصهم للقضية. وقال چوزيه أوليڤييرا محرر Revista Energia (مجلة الطاقة)، من داخل مكتبه الذي تداعى ملاطه الواقع على واجهة لواندا البحرية: "ليس الفساد في أنجولا على النطاق الذي أشارت إليه جلوبال ويتنس وغيرها. فليس الأمر ذا صبغة مؤسسية كما هو الحال في نيچيريا على سبيل المثال. بل هي بالأحرى حالة يتمكن فيها هؤلاء الأشخاص الذين قاتلوا لسنوات من أجل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وجرى التخلي عنهم دون توقع من الحصول على تقاعد فيما بعد. وعندما تغيب وسائل تحقيق ما هو مأمول، يبدأون في مساعدة أنفسهم بأنفسهم." وهم مسموح لهم بمواصلة العمل لأن القادة الأصغر سنًا والأكثر ميلاً إلى الإصلاح في الحركة الشعبية لتحرير أنجولا لا يمكنهم المخاطرة بالعداء الذي سينجم عنه الفصل الجماعي للموالين للنظام. وعلى أية حال فالكثير من هؤلاء الأشخاص كانوا يحاربون الإمبريالية من قبل حتى أن يولد صرافوهم الشبابُ ذوو الوجوه الحديثة.

قال نائب وزير الخارجية چوزيه تشيكوتي عندما التقيت به في قاعة الاستقبال في مبنى وزارة الخارجة خوخي اللون الذي يعود إلى الحقبة البرتغالية: "جلوبال ويتنس مشروع خاص. ويمكن الدفع لهم كي يكتبوا أي شيء ضدنا." وتشيكوتي رجل قصير مستدير لا يزيد كثيرًا في عمره على الأربعين، يدل مظهره على أنه بالغ الثراء. ذلك النوع من الرجال الذي ينام وتحت وسادته جواز سفر برتغالي. وهو يتحدث لغة إنجليزية طليقة تتسم بالوقار بشيء من الخنفة الأمريكية ويمكن أن يكون أمينًا على نحو يكسبه الثقة بشأن ما يراه.

وعندما انتهى من روايته للطريقة التي أتى بها الساسة المعارضون بجلوبال ويتنس إلى أنجولا كجزء من مسعى لتلويث سمعة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، مضى في كلامه ليشير - على نحو مقتضب لكن بوضوح - إلى السبب في عدم المحاسبة على ذلك القدر الكبير من الأموال في الفترة من 1997 إلى 2001. وقد ذكَّرني قائلاً: "كان هناك حظر على تصدير السلاح. وكان لابد لنا من العثور على عدد من الطرق المثيرة للجدل للحصول على المعدات من أجل دفاعنا."

من بين كل التفسيرات التي تسمعها لـ"المليارات المفقودة" في لواندا، هذا التفسير ليس هو الأكثر إقناعًا فحسب، بل إنه كذلك التفسير الذي لا ترضى الحكومة أن ينتقده أحد. وخلال السنوات الأخيرة من الحرب المدنية، كان من الواضح أن يونيتا تخسر على الجبهات كافةً، لكنها كانت قد أصبحت أكثر تحصنًا ويأسًا، مما جعلها تلجأ إلى تكتيك حرب العصابات وسياسة الأرض المحروقة وإرهاب السكان المدنيين. وأكدت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا أنه يتعين عليها حسم الحرب، وكانت الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي اكتساح يونيتا بعرض شديد التفوق من قوة النيران. ولكي تفعل ذلك كانت بحاجة إلى مبالغ كبيرة من المال على وجه السرعة، ولم يكن يهم من أين تأتي. وأكدت أنها إذا لعبت طبقًا لقواعد المجتمع الدولي فسوف تستمر الحرب فحسب، وسوف يفقد آلاف الأشخاص الآخرون حياتهم.

لكن واقع الأمر هو أن المجتمع الدولي كان قد خذلهم على نحو مذهل.

في السبعينيات والثمانينيات، عندما كانت أنجولا بيدقًا مهمًا في معركة الحرب الباردة بين الشيوعية والرأسمالية، وكان السوفيت يجدون سعادة كبيرة في إغداق الأموال والأسلحة على الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، بينما كان الأمريكيون والجنوب إفريقيين يفعلون الشيء نفسها مع يونيتا (التي كانت تتلقى في وقت من الأوقات حمولة طائرات كثيرة من المعدات الحربية إلى حد أنه لم يكن يمكنها توزيعها بالسرعة الكافية على جنودها). لكن عندما أنهكت جنوبَ

إفريقيا الذي يحكمه البيض والاتحادَ السوفيتي التغيراتُ الهائلةُ التي جرت فيهما، استشعرت الولايات المتحدة أن هناك فرصة لإنهاء الحرب، والوصول بيونيتا إلى الحكم. وفي عام 1991، وبدعم من "ترويكا ادة الرمزية إلى حد كبير المكونة من البرتغال، القوة الاستعمارية السابقة الذليه، وروسيا التي ضعفت كثيرًا، والولايات المتحدة التي رعت اتفاق إستوريل ال لو عدنا بالنظر إلى الوراء لوجدنا أنه دخل التاريخ باعتباره كارثة مفجعة لانجولا. فقد حُدِّد موعد للانتخابات المبكرة، مع السماح للحركة الشعبية لتحرير أنجولا بالاحتفاظ بالسيطرة على الحكومة الانتقالية حتى ذلك الحين (بحيث لا يمكن اعتبار يونيتا مسئولة عن أي فشل). وأُبقي على دور الأمم المتحدة وتمويلها عند حده الأدنى لتحاشي عدم سير الأعمال بالشكل الصحيح أو تعق ؤلي يونيتا السلطة. ووصفت السيدة مارجريت أنتسي، المسئولة عن بعثة الأمم المتحدة في ذلك الحين، محاولاتها لإنجاز تفويضها بميزانية قدرها 18,8 مليون دولار بأنها أشبه بـ"طيران طائرة من طراز 747 بوقود يكفي فقط لطائرة من طراز DC-3".

ربما كانت استراتيجية الأمريكيين المتعجلة لانتهاز انتهاء الحرب الباردة فرصةً لوضع حلفائهم في السلطة لتسير بسلاسة لولا عقبة صغيرة، وهي أن معظم الشعب الأنجولي لم يصوت لمصلحة يونيتا. وفي الانتخابات التشريعية في عام 1992 فازت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا بـ 54بالمائة من مقاعد المجلس بينما ضمنت يونيتا 34 بالمائة فقط. وفي سباق انتخابات الرئاسة فاز دوس سانتوس بـ 49,6 بالمائة مقابل 40,1 لزعيم يونيتا جوناس سافيمبي. وأعلنت الأمم المتحدة أن الانتخابات "حرة ونزيهة بصورة عامة". لكن يونيتا، التي جعلوها تعتقد أنها على وشك تولي السلطة في لواندا، رفضت النتائج وعادت الى القتال. وكان عاما الحروب اللذان أعقبا ذلك من أسوأ الأعوام التي عاشتها البلاد. إذ فقد حوالي 300 ألف شخص أرواحهم، حيث تحولت مدن بكاملها إلى طبقات من الركام أشبه بسطح القمر. واتباعًا لشروط إستوريل، بدأت الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا تسريح قوات الحكومة، ومنح ذلك يونيتا ميزة تكتيكية. وزاد من قوة وضع

يونيا ذلك الدعم المتجدد من حليفها القديم موبوتو سيسيسيكو رئيس زائير، والانتشار العالمي للأسلحة الخفيفة غير المشروعة الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وتعزيز سيطرة يونيتا على مناجم الماس المربحة في أنجولا. ومع ذلك كانت الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا لا تزال تسيطر على إنتاج البلاد البحري من النفط: ورفعت حرب الخليج أسعار النفط وجعلت بإمكان الحركة شراء المزيد من البنادق وألغت ميزة يونيتا العسكرية. وبعد سنوات قيل خلالها للأنجوليين إن بلادهم مسرح لصراع ملحمي بين الأنظمة والمعتقدات الاجتماعية، ها هم الآن يرون صراعهم يهبط إلى حلبة وحشية للجشع والطموح الشخصيين. حيث اختُزِل في العنوان "النفط في مواجهة الماس".

كان زعيم يونيتا جوناس سافيمبي قد بات يسبب حرجًا للأمريكيين. إذ أخذ ينشئ عبادة الشخصية شديدة الغرابة وسط الغابة وأوضح أن يونيتا ترفض الاستسلام، مدفوعًا في ذلك بما أسماه أحد المؤرخين "الإحساس المسيحي بالقدر" ووصفه آخر بـ"الميول السيكوباتية". وعندما وُوجهت الولايات المتحدة بهذا الجموح الصريح ولم تعد تشعر بتهديد الخطر السوفيتي، نقلت تحالفها فجأة إلى الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، التي تخلت في عام 1990 بدهاء عن التزامها بالماركسية اللينينية. وكان ذلك التحول من الاكتمال بحيث امتنع الأنجوليون عن التصويت عندما صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1995 على إدانة الحصار الأمريكي لكوبا. وهاهو البلد الذي كان يؤوي ما يقرب من 50 ألف جندي كوبي يحاربون قوات الدفاع الجنوب إفريقية، ومازال يرفع علمًا يحمل شعار المطرقة والمنجل، في أحضان الأمريكان بشكل رسمي.

في عام 1994 قام العالم بمحاولة عقيمة لفرض السلام على أنجولا، وهذه المرة في صورة بروتوكولات لوساكا الموقعة في العاصمة الزامبية وأشرف عليها الرئيس الزامبي فردريك تشيلوبا. وقف قادة يونيتا والجبهة الشعبية لتحرير أنجولا معًا لالتقاط الصور، إلا أنه كان من الواضح حتى أثناء مراسم التوقيع

عدم وجود رغبة حقيقية في السلام على أي من الجانبين. فسافيمبي الذي كان قد أمضى العشرين عامًا السابقة في الأدغال، ظهر مرتديًا ملابسه كأنه أحد المغنين السود بالفريق الغنائي the Temptations، حيث كان يلبس بدلة عريضة الياقة وبلا كرافتة، وكان يبدو كالقط الذي أكل العصفور ومازال يجلس على المائدة. بينما بدا دوس سانتوس، الأنيق الذي يتسم بمظهر الرئيس ويرتدي بدلة مهندمة، متجهمًا وغير مسرور وعلى وجهه تعبير بدا وكأنه يسأل: "هل يتوقع أحد بجد أن نثق فيهم هذه المرة؟"

الواقع أن قادة يونيتا تلكأوا في تنفيذ شروط البروتوكولات، وأصبح المجتمع الدولي محبطًا بشدة. ولأول مرة اختار العالم بالإجماع التعامل مع الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا باعتبارها الحكومة الأنجولية الوحيدة، مما أجبر يونيتا على الاعتماد على مواردها من الماس لمواصلة الصراع. وفي الفترة المتسمة بالتوتر التي أعقبت ذلك من عام 1994 إلى عام 1998، لم تكن أنجولا في حالة حرب ولم تكن تنعم بسلام تام. وأُطيح بالرئيس الزائيري موبوتو سيسي سيكو، الذي كان صديقًا مخلصًا للولايات المتحدة ويونيتا لسنوات، وبدأ العمل بالحظر الدولي على "ماس الصراع" الأنجولي غير الموثّق، مما قطع الطريق على آخر مصدر لموارد يونيتا. ورأى دوس سانتوس أن أمامه فرصة واستغلها. إذ قال في مؤتمر لحزب الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا في ديسمبر من عام 1998 إن السبيل الوحيد إلى السلام الحقيقي والدائم يمر عبر الحرب، وأعلن موت لوساكا، وبدأ هجومًا كبيرًا ضد يونيتا.

على مدى العامين التاليين، تحولت يونيتا إلى تكتيكات حرب العصابات، مما أدى إلى نهب السكان الريفيين وتشريدهم في مسعى للحيلولة دون الموت جوعًا في الأدغال. ومن جانبها، تدخلت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا في الحروب الأهلية المستعرة في كل من زائير وجمهورية الكونغو، أملاً في وضع نظم حاكمة صديقة وقطع خطوط إمداد يونيتا وإغلاق قواعد مؤخرتها. وهو ذلك التدخل

الذي غض عنه المجتمع الدولي الذي أعيته يونيتا الطَّرَف. وفي أوائل عام 2002 أطبقت القوات المسلحة الأنجولية على قاعدة القيادة الأخيرة ليونيتا في موكسيكو، حيث قتلت كلاً من سافيمبي ونائبه أنطونيو ديمبو. وما بقي من قيادة يونيتا جاءوا من الأدغال وقد أصابهم سوء التغذية والضعف، ولم يكن لديهم من اختيار سوى طلب السلام بشروط مواتية للحكومة إلى حد يجعل استئناف الحرب مستحيلاً. وبعد سنوات من اللعب بقواعد المجتمع الدولي الضعيفة، أنهى الأنجوليون الصراع بالطريقة الوحيدة التي لها معنى بعد عقود من إراقة الدماء. بالعرض الساحق للقوة العسكرية.

هذه على أقل تقدير رواية الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا للأحداث، وهي الرواية التي تعاطف معها بحذر العديد من كبار الدبلوماسيين الغربيين الذين تحدثت معهم في لواندا. إذ قال لي أحدهم: "كي تدير حربًا في إفريقيا لابد لك من مال على وجه السرعة. وحتى عام 2002، كان دوس سانتوس يريد وقف الحرب باستخدام الخيار العسكري. فقد كان هناك حظر على الأسلحة، وكانوا يشعرون أنه غير مبرر على الإطلاق. وكانوا يريدون أموالاً داخل أكياس وحقائب سفر، وهم يشعرون أنه لو كانت هناك شفافية لما استطاعوا وقف الحرب."

وكان شخص آخر أكثر تحديدًا وإيجازًا حين قال: "إنهم لا يشعرون أنهم يدينون بالكثير للغرب. فهم يشعرون أن المجتمع الدولي خذل أنجولا، وأنه كان يمكنه وقف الحرب على نحو أسرع لكنه لم يفعل ذلك، وأنه لم يتواجد من أجل أنجولا. ويبرز هذا إلى حد ما موقفهم من المؤسسات المالية الغربية في الوقت الراهن. فهناك عدم استعداد لأن يجبرهم الغرب على فعل أي شيء."

لِمَ تعطِ المجتمع الدولي كل هذه السيطرة على اقتصادك بينما لم يفعل الكثير كي يكسب ثقتك؟ لِمَ تقبل أن يعرف التكنوقراط في واشنطن أكثر مما تعرفه عن الإدارة المالية عندما يكون التكنوقراط في واشنطن قد أثبتوا حتى الآن أنهم قادرون فقط على مساعدة الحرب الأهلية في البلاد على الاستمرار عشر

سنوات أكثر مما كان ينبغي أن يكون؟ وتقول الحركة الشعبية لتحرير أنجولا إنه يكفيكم ما فعلتموه بحديقتنا، فهل تريدون الآن مفتاح منزلنا؟

هذا جزء من خطاب أكبر معادٍ للإمبريالية تبنته القيادة الأنجولية على مدى سنوات - في المناقشات السرية وفي الخُطَب العلنية - وهو يحدث أثرًا طيبًا في دوائر كثيرة. وعندما حاول الأمريكيون مؤخرًا دفع الحركة الشعبية لتحرير أنجولا إلى إجراء الانتخابات (إذ لم تُجرَ أية انتخابات منذ تلك التي أُجريت في عام 1992 وأشعلت نار الصراع من جديد)، بعث الرئيس دوس سانتوس برسالة إليهم وإلى العالم بصورة عامة. فقد قال في الخطاب الذي ألقاه إلى الأمة في عيد ميلاده عام 2005 إن "الديمقراطية فرضها الغرب على إفريقيا"، وحظيت تعليقاته بموافقة كثيرين في القارة.

وراء هذا الرفض لأن يملي عليها أحد كيف تتصرف حقيقة تقول إن أنجولا - فيما بين مبالغ النقد الكثيرة والدعم العسكري الذي تتلقاه من دول العالم العظمى وميراثها من النفط والماس - أحد من البلدان الإفريقية القليلة التي لم تعتمد قط على المساعدات الخارجية من أجل البقاء الاقتصادي. فعندما كان أي رئيس دولة إفريقية يواجَه بالفعل بتهديدات إلغاء ضمانات القروض أو إلغاء مساعدات التنمية، كان على أقل تقدير يضطر في النهاية إلى القيام بمحاولات سطحية؛ كي يُرى على أنه يلعب طبقًا لقواعد الغرب. لكن بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير أنجولا فإن مفهوم "مشروطية" صندوق النقد الدولي ليس غير موات فحسب، بل هو إهانة كذلك. وقد أخبرنا دبلوماسي غربي مخضرم في إفريقيا أن "معتادي التعامل مع البلدان التي تعتمد على المساعدات يُصدَمون صدمةً كبيرة عندما يأتون لأول مرة إلى هنا".

أضاف التدخل الإلهي لصناعة النفط البحري المنتعشة في منتصف فترة طويلة من أسعار النفط المرتفعة فحسب إلى اعتزاز أنجولا بنفسها باعتبارها بلدًا صمد أمام الرجل الأبيض وأفلت من العقاب. ولم يضر الفوز الرائع على ملعب

كرة القدم. لكن بقدر ما غذت تلك الأحداث نرجسية البلد مؤخرًا، فهي ليست كافية لتفسير سبب تردد الحكومة الأنجولية بهذا القدر الكبير بشأن تقديم التزامات الشفافية والحوكمة النظيفة لصندوق النقد الدولي والوفاء بها.

هناك كذلك مسأله صغيرة تتعلق بضخ بعض النقد الصيني.

* * *

كان العنوان الرئيسى في الصفحة الأولى من صحيفة "چورنال دى أنجولا" يوم وصولي إلى لواندا هـ لقرض الصيني يخفف توترات البنوك". كان ذلك في الأول من أكتوبر عام 2005، بعد عام تقريبًا من الحقيقة. لكن الأنجوليين كانوا لا يزالون يهنئون أنفسهم. وفي أواخر عام 2004، قررت شركة النفط الوطنية الصينية المملوكة للدو عندما كانت تواجه منافسة قوية من نظيرتها الهندية على حقوق رخصة التنقيب في المياه العميقة المربحة، أن تحبط المفاوضات بضمان قرض مقداره ميارا دولار من الحكومة الصينية. ولا حاجة إلى القول إن استراتيجية الصين القاسية نجحت، واستيقظ الهنود ليجدوا أن اللعبة انتهت قبل حتى أن تبدأ. وبالنسبة للصينيين كانت تلك الخطوة الأحدث في الاندفاع الجريء إلى إفريقيا جزءًا مـ .ف قومي كبير لضمان واردات النفط لاقتصاد البلاد الصناعي المنتعش. لكن من المنظور الأنجولي، كان ذلك يعني إنفاق ملياري دولار على إعادة إعمار ما لحرب دون مذلة طلب المال من صندوق النقد الدولي. وكان ذلك انتصارًا سياسيًا كبيرًا للجبهة الشعبية لتحرير أنجولا، وحتى بعد عام من الحقيقة كانت لا تزال تعبر عن رضاها عنها. وتحت العنوان كانت هناك صورة لچوزيه پدرور مه ايس وزير مالية أنجولا ذو العقلية الإصلاحية نسبيًا، وهو يبدو راضيًا، وفـ اخل كانت هناك صفحات عديدة للمقابلة التي أوضح فيها مواريس مكّن القرض الصيني أنجولا من الحصول على شروط اقتراض أفضل في السوق الدوبية، وأعلن تقريبًا أن صندوق النقد الدولي غير مناسب لمقتضى الحال. وقال لمن أجرى المقابلة معه: "هدفنا الأساسي هو إعادة تعريف عمل صندوق النقد الدوبي."

لكن حتى الصين لا تقرض بلدًا ما مليارى دولار دون وضع بعض الشروط. إلا أنها على عكس صندوق النقد الدولي، الذي لا يتوقف عن الإلحاح على مسك الدفاتر الشفاف والإدارة المحاسبية السليمة وقطاعات الأولوية، فإن للصينيين شرطًا أكثر فجاجةً بعض الشيء لخط قروضهم، وهو أن 70 بالمائة من عقود مشروعات إعادة الإعمار التي يمولها القرض تذهب إلى الشركات الصينية. وأبدى الجميع من صندوق النقد الدولي إلى جلوبال ويتنس إلى السفارات الغربية دهشتهم من هذه الفجاجة والمقاربة القديمة لمساعدات التنمية وعبروا عن قلقهم بشأن ما سيعنيه عدم "الرضا الأنجولي" في بلد يحتاج فيه السكان المحليون إلى فرص العمل بشدة. كيف سيكون رد فعل السكان المصدومين تجاه مشهد آلاف العمال الصينيين الذين يمدون خطوط السكك الحديدية؟

لكن الحكومة الأنجولية رفضت تعابير القلق الغربية باعتبارها تتسم بالنفاق وتجليات تكاد تكون مكشوفة لإبداء عدم الرغبة في شيء بعد الفشل في الحصول عليه (حكاية الثعلب والحُصْرُم). وسألت الحكومة أين كان القلق في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات عندما حققت تشيفرون ثروة من المنطقة الواقعة قبالة كابيندا بينما الحرب الأهلية مستعرة؟ ألا تضغط البلدان الغربية على متلقي مساعدات المانحين لضمان ذهاب العقود الناجمة عن ذلك إلى شركاتها؟ ألم تكن هاليبرتون تبني العراق؟ كلا، فسيبني الأنجوليون طرقهم وخطوط السكك الحديدية الخاصة بهم، ولا يهم كثيرًا من أين يأتي المال أو من يقوم بالعمل.

عبَّر دبلوماسي أمريكي تحدثت معه عن تعاطف متردد مع براجماتية الحكومة الأنجولية. إذ قال لي: "لنكن أمناء، فأنا لم أعطهم الطريق، أليس كذلك؟ أنا لم أعطهم مطارًا جديدًا أو سكك حديدية جديدة." وهذا الرأي سمعته مرارًا وتكرارًا في الدوائر الغربية بلواندا. ففي التصريحات المسموح بنشرها، أسرع الدبلوماسيون الغربيون بالتعبير عن قلقهم بشأن تبني أنجولا للوجود الصيني

الجازم، لكن فيما هو ليس للنشر، تساءل معظمهم عمن يمكنه لوم أولاد الحرام المساكين؟ فقد كانوا سيحصلون على مطار جديد متلألئ، وخط سكك حديدية يوصل إلى زامبيا، وطريق طوله 125 ميلاً إلى ساحل البحر، ومجموعة من المباني الحكومية الجديدة، وكل هذا دون اضطرارهم إلى أن يفتحوا دفاترهم ويشرحوا للعالم ماذا حدث لمبلغ الـ 4,2 مليار دولار التي اختفت في أواخر التسعينيات. وبمساعدة قليلة من الصينيين، وبمساعدة قليلة من الأحداث العالمية التي رفعت أسعار الخام، ومع القليل من القروض المدعومة بالنفط التي تتسم بالمخاطرة، فاز الأنجوليون لأول مرة في معركتهم مع الحكومات الغربية.

شعر بعض حلفاء أنجولا الأكثر تقليدية على نحو أشد ما يكون بالمسافة التي أرادت الحكومة وضعها فيما بينها والغرب. وبينما تجاهل الأنجوليون فرنسا، التي كان نفوذها في المنطقة بلا منافس في يوم من الأيام، في أعقاب قرار إحدى المحاكم الفرنسية الخاص بمقاضاة پيير فالكون، مهرب السلاح الشهير الذي تربطه علاقات وثيقة بالرئيس دوس سانتوس. وفي عام 2004 تركوا السفير الفرنسي الجديد جي أزيه منتظرًا أكثر من ستة أشهر بعد وصوله إلى لواندا قبل دعوته لتقديم أوراق اعتماده للرئيس. وفي تلك الأثناء، وجدت شركة النفط العملاقة توتال نفسها عاجزة عن تجديد رخصة تنقيب طويلة المدى منحتها سونانجول في النهاية لشركة صينية. وجاءت المهانة الأخيرة في عام 2005، عندما رُفِض طلب إير فرانس للحصول على حق هبوط ثانٍ في خط باريس لواندا المربح، وأُعطيت الميزة للخطوط الجوية البريطانية بدلاً منها. واعترف جورج تشيكوتي نائب وزير خارجية أنجولا، عندما سألته عن مسألة فالكون والنتائج المترتبة عليها، بقوله: "لنا علاقة صعبة مع فرنسا في الوقت الراهن."

لكن العلاقات مع القوة الاستعمارية السابقة، البرتغال، كانت أكثر ودًا على نحو طفيف فحسب. فأثناء زيارتي لأنجولا، كانت الصحف زاخرة باتهامات بغيضة من السلطات بأن المواطنين "يُهانون" عند التقدم للقنصلية في لواندا

للحصول على تأشيرات دخول البرتغال. ووجدت الأعمال البرتغالية، التي كانت تتعامل مع عقودها المتضخمة مع الدولة الأنجولية على أنها حق طبيعي، نفسها فجأة عاجزة عن منافسة الشركات الصينية التي ستؤدي العمل نفسه بسرعة مضاعفة وبجزء من التكلفة. وفي عامي 2005 و 2006 كان طريق جديد طوله 230 ميلاً يجري إنشاؤه من لواندا إلى مقاطعة أويجي بواسطة مقاول صيني بتكلفة قدرها 211 مليون دولار. وبالمقارنة، كانت شركة برتغالية تضيف وصلة قصير طوله 16ميلاً بعرض حارتين من طريق بين بنجويلا ولوبيتو مقابل حوالي 24,2 مليون دولار. لكن الأمر المدهش أكثر من مقارنة الأسعار هو حقيقة أن المشروعين كان مقدرًا لهما أن يستغرقا الفترة الزمنية نفسها لاكتمالهما. وتنهد مصرفي برتغالي تحدثت إليه وهز رأسه قائلاً: "ليست هناك منافسة مع الصينيين."

وفيما يمكن أن يوضح الأمر، كان الصينيون موجودين في كل مكان في لواندا. وكانت رفوف محال السوبر ماركت محملة في العادة بالمنتجات اللبنانية ومعها إما البرتغالية أو الفرنسية في هذا الجزء من إفريقيا، والآن تُعْرَض كذلك المقرمشات وعلب الخضروات من الصين. وكانت أبهاء الفنادق زاخرة برجال الأعمال الصينيين ذوي الكروش، حيث يتجمعون باحثين عن أية أعمال ومستعدين لأن يرثوا الأرض. وعندما زرت مبنى وزارة المالية اللامع في وسط مدينة لواندا، كان المقاولون الصينيون الذين يبدو عليهم الإنهاك وبين شفاههم المتدلية سجائر رخيصة بلا فلتر، يضعون اللمسات الأخيرة على المبنى ذي اللون السومون المكسو بالزجاج. وكان المبني نفسه يشبه نسخة صينية مقلدة رخيصة من مبنى إداري غربي. وكانت لفات الأسلاك المكشوفة لا تزال تتدلي من البانوهات التي ستتجه إليها أسلاك التليكوم. وفي المصاعد، كانت الأزرار تحمل حروفًا صينية فقط.

على الرغم من الوجود الجازم والمرئي بشكل كبير للصينيين في أنجولا، ربما يكون من المبالغة في التبسيط أن نقول، كشأن الكثير من التقارير الصحفية

الدولية في السنوات الأخيرة، إن القرض الصيني كان انتصارًا للحركة الشعبية لتحرير أنجولا أو إنه سمح لها بتفادي تمحيص صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي. وكان ذلك خط تحليل محببًا بشكل كبير للصحافة الأمريكية التي حاولت ملاءمته مع رواية أكبر خاصة بالخطر الأصفر الذي فيه بيچين، غير المعنية بحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، "تتودد" إلى "الأنظمة الحاكمة المارقة" في إفريقيا في مسعى منها لضمان واردات النفط، حيث تقضي بذلك على جهود الغرب لجعل هذه الأنظمة "متفقة" مع الأعراف الدولية. ومع أنه قد يكون هناك عنصر حقيقة في هذا، ففي حالة أنجولا، على الأقل، سوف تظل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا تود بشدة الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ذلك أنها من غير هذا الاتفاق سوف تواجه صعوبة حقيقية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المهم إلى البلاد. وقد قال لي الدبلوماسي الأمريكي: "أظن أنهم يدركون أن أي مبلغ من القروض الصينية لن يكون له الأثر نفسه الذي للاتفاق مع النظام الاقتصادي العالمي."

وحتى إذا قبلنا أن هناك اتجاهًا في لواندا نحو إبدال التحالفات الغربية التقليدية بتحالفات آسيوية. حيث لا تختلف سياسة "الاتجاه شرقًا" عن سياسة زيمبابوي. فسوف يكون علينا كذلك الاعتراف بأن هناك على الأقل استثناء ساطعًا للقاعدة، وهو الولايات المتحدة. فالأمريكيون، الذين كانوا في يوم من الأيام أعداء لدودين (ناهيك عن كونهم مدمرين ناشطين) للحركة الشعبية لتحرير أنجولا، يتمتعون بنهضة حقيقية في علاقاتهم مع أنجولا منذ الترحيب بالرئيس دوس سانتوس في البيت الأبيض عام 2004 باعتباره حليفًا مهمًا في الحرب العالمية ضد الإرهاب. (كانت أنجولا عضوًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2003، وكان يسعدها أن تصوِّت مع الأمريكيين، لأنها كانت لا تزال تشعر بإهانة من الملاحقة الفرنسية بواسطة فالكون.) ويقول تشيكوتي: "حتى وإن كان الماضي صعبًا، فالعلاقات مع الولايات المتحدة جيدة إلى حد كبير في العامين أو الثلاثة أو الأربعة الماضية. فأمريكا شريك ذو أولوية بالنسبة لتعاوننا الدولي."

أثناء الأسابيع القليلة التي أمضيتها في أنجولا، لم أرَ نقصًا فيما يدل على الصداقة الأمريكية الأنجولية الوليدة. فقد تمت بنجاح العملية Med-Flag، وهي سلسلة من التدريبات المشتركة بين القوات المسلحة الأمريكية والأنجولية، وحرص السناتور چيمس إنهوف، رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، على التوقف في لواندا أثناء جولته الإفريقية. في الظاهر لشكر الحكومة على مشاركتها في Med-Flag، وكذلك يبحث بشكل مكثف خلال ساعات قليلة من المحادثات مع المسئولين الأنجوليين، زيادة التعاون العسكري الأمريكي. لكن الرمز الأكثر وضوحًا للعلاقة الخاصة كان مبنى السفارة الأمريكية الضخم الذي أقيم للتو فوق تل في حي ميرامار الثري بتكلفة قدرها 70 مليون دولار. وكان المبنى الذي تبلغ مساحته 54ألف قدم مربع، بأسواره البالغ عرضها ست بوصات والمزينة بقماش بالألوان الأحمر والأبيض والأزرق، يمكن رؤيته من كل مكان تقريبًا في وسط مدينة لواندا، وربما كان الأمر الأكثر أهمية أنه قلل من حجم السفارة الفرنسية الواقع على مقربة منه والأقل شأنًا بكثير.

باعتباري صحفيًا أمريكيًا زائرًا، دُعيت لمراسم افتتاح المبنى صباح الثالث عشر من أكتوبر عام 2005. وبعد اجتياز متاهة من المتاريس الخرسانية، والنوافذ المضادة للرصاص، وأجهزة الكشف عن المعادن، اقتادني إلى الحديقة فيل نيلو، وهو منسق صحفي يتحدث الإنجليزية بلكنة أمريكية ويتخلل كلامه تعبيرات من قبيل thanks a bunch. وعلى إحدى الطاولات كانت هناك تورتات. إحداها يجملها العلم الأمريكي وثانية العلم الأنجولي، وثالثة على شكل مبنى السفارة نفسه. وعندما قصت سنيثيا إفريد، باعتبارها السفيرة الأمريكية، الشريط، امتدحت "الفريق الفائز" الذي جعل المبنى ممكنًا، ووصفته بأنه "رمز للعلاقة القوية بين الولايات المتحدة وأنجولا". وأشارت إفريد إلى أنجولا على أنها "صديقة" للولايات المتحدة، وأكدت أن استخدامها للكلمة لم يكن من قبيل المصادفة. فقد قالت لمن اجتمعوا: "إنها ترمز إلى علاقة حكومتي مع أنجولا."

ربما يقول المتشائمون إنها ترمز إلى حاجة الحكومة المدمنة للنفط الماسة إلى كسب صداقة البلدان التي لديها مخزونات نفطية هائلة. ذلك البلد الذي سوف ينتج مقدار ما تنتجه نيجيريا تقريبا، وخامس مورِّد للنفط في إفريقيا ، و(على عكس نيجيريا) كله بشكل مأمون في البحر، وهو البلد الذي لا يسع الولايات المتحدة تجاهله. لكن المسئولين الأمريكيين مصرون على أن حبهم الذي وُجِد حديثًا للحركة الشعبية لتحرير أنجولا ليس له علاقة كبيرة بالسياسة النفطية، حيث يشيرون بدلاً من ذلك إلى مكانة أنجولا المتزايدة باعتبارها محطة توليد طاقة اقتصادية وشريكًا تجاريًا، وكذلك باعتبار أن حجم جيشها ومهارته يسمحان لها بالقيام بدور مهم لـ"استقرار الأوضاع" في جمهوريتي الكونغو المجاورتين. وذكّرني دبلوماسي أمريكي بقوله: "وصل النفط الأمريكي إلى ذروته في عام 2012. لكن كما يدل هذا المبنى، نحن هنا لنبقى وقتًا طويلاً." كل هذا يمكن أن يكون حقيقيًا، لكنه ما كان ليغيب عن انتباه أحد في ميرامار أنه في عام 2005 فاقت الصينُ الولاياتِ المتحدة كأكبر مستورد للخام الأنجولي.

لكن حتى مع وجود كل الأصدقاء في العالم - الأمريكيون أو الصينيون أو غيرهم - تواجه أنجولا تحديات هائلة في السنوات المقبلة، ابتداءً بالبنية التحتية الفيزيقية المدمَّرة للدولة. فخارج لواندا، لا وجود للطرق والجسور في واقع الأمر، وحتى في العاصمة، إشارات المرور التي تركها البرتغاليون لا تعمل منذ سنوات. (السيارات تزيد من سرعتها، بدلاً من أن تبطئ وهي تقترب من التقاطعات التي بلا إشارات، في مسعى لاجتيازها قبل اقتراب المرور المتقاطع - وهي لعبة عناد مؤلمة جدًا للمسافرين ذوي الأعصاب الأقوى.) وحتى في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة لتسجيل المواطنين من أجل الانتخابات التي طال انتظارها وستُجرى في نهاية عام 2007، لابد لها من التصدي لحقيقة أن مئات الآلاف من اللاجئين بدأوا العودة إلى الوطن منذ انتهاء الحرب، ومعظمهم بلا وثائق، والكثير منهم عائد إلى بلد لا يتذكره، أو لم يره من قبل.

* * *

على الرغم من ذلك فإنه من بين كل هذه التحديات، التحدي الوحيد الذي نادرًا ما يُذكَر - من قِبَل الأنجوليين أو المجتمع الدولي أو شركات النفط أو حتى الصحافة الدولية - هو حرب العصابات التي تجري تحت السطح في كابيندا الانفصالية. وقد ثبت أن إدارة الصراع أصعب من الحرب الأهلية الأنجولية، وتتجه مباشرةً إلى قلب ثروات البلاد المزايدة باعتبارها لاعبًا نفطيًا عالميًا.

كابيندا شريط صغير من الأرض في حجم بورتوريكو يفصله عن بقية أنجولا شريط أصغر من الكونغو (زائير سابقًا). وعلى عكس أنجولا التي كانت من قبل مستعمرة برتغالية منذ القرن الخامس عشر، كانت كابيندا نظام حكم ثلاثي يضم ثلاث ممالك (كاكونجا ونجويو ولوانجو) حتى عام 1885، حين سعت الممالك الثلاث للحصول على حماية البرتغال من الكونغو البلجيكية والكونغو الفرنسية على جانبيها وأصبحت محمية برتغالية تُعرف أحيانًا باسم "الكونغو البرتغالية". وعندما تخلى البرتغاليون عن أملاكهم الفرنسية في عام 1975، احتل الجنود الأنجوليون كابيندا على الفور وأعلنوها جزءًا من أنجولا. ولم يكن أحد يعلم أن المليارات من براميل النفط تقع قبالة ساحلها، لكن ثبت أن الاستيلاء على الأرض أحد أذكى الأشياء التي قامت بها الحركة الشعبية لتحرير أنجولا. واليوم تؤوي كابيندا حوالي 2 بالمائة من سكان أنجولا، لكنها مسئولة عن 60 بالمائة من إنتاج البلاد من النفط.

من الناحية الثقافية واللغوية، معظم الكابينديين كونغوليون بصورة أو بأخرى. فهم يتحدثون البرتغالية بالمصادفة التاريخية فحسب، وهم أقرب إلى جيرانهم الفرانكوفونيين في دولتي الكونغو اللتين تنحشر المقاطعة بينهما. وخلال فترة الحرب الأهلية، كانت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا على وعي شديد بقدرة كابيندا باعتبارها قاعدة مؤخرة للهجمات أو الإمدادات من جمهورية الكونغو أو من موبوتو في زائير، الذين كانوا يشكون باستمرار في رغبته في ضم كابيندا لنفسه. ومع تزايد القدرة النفطية للمقاطعة، أصبحت مصدرًا مهمًا للعائدات

بالنسبة للجبهة الشعبية لتحرير أنجولا، وحاربت بشكل أشد للاحتفاظ بالسيطرة. وجرى خوض بعض أكثر معارك الحرب الأهلية شراسةً بين الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا وجبهة تحرير جيب كابيندا، تلك الجماعة المتمردة التي تحارب من أجل استقلال كابيندا. ولم تكن جبهة تحرير جيب كابيندا متضمَّنة في أية مفاوضات سلام من إستوريل إلى لوينا، وبالتالي لم تتخلَ عن معركتها ضد الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا. وعندما زرت كابيندا، كان عدد غير معروف من الجنود الأنجوليين - يُعتقَد أنه يتراوح بين 30 ألفًا و 50ألفًا - لا يزال متمركزًا، ويواصل القتال في غابة مايومبي الجبلية. وفي ظل المخاطر الهائلة التي ينطوي عليها ذلك، كان صراع كابيندا قضية شديدة الحساسية بالنسبة للأنجوليين وقضية يبعدونها إلى حد كبير عن الأضواء العامة. وتعتبر الحكومة الصراع "أمرًا داخليًا" وطالما أوضحت عدم ترحيبها بالوساطة الدولية أو عيون الصحفيين الأجانب الفضولية. ونتيجة لذلك، يعتبر الكثيرون من محللي إفريقيا كابيندا أحد الصراعات العالمية الأقل تغطية.

قبل سفري إلى كابيندا، نبهني كل من تحدثت إليهم عن وجوب تحاشي الإقامة في فندق مايومبي - وهو المكان الوحيد اللائق في المدينة - لأنه "وكر الجواسيس"، حيث لا أتوقع التنصت على المكالمات التليفونية فحسب، بل كذلك الكاميرات والميكروفونات الخفية. وقد بدا أنها نصيحة جديرة بالاهتمام. وعند وصولي إلى مطار كابيندا (وهو عبارة عن مهبط وصالة استقبال في الهواء الطلق ذات سقف من الصاج المضلع) قابلني چواو كوندي، وهو ناشط سياسي من مواليد عام 1978 في معسكر لاجئين كونغولي، وهو يدرِّس الفلسفة واللغة اللاتينية حاليًا في المدرسة الثانوية المحلية. أخذني كوندي لمسافة ميلين خارج المدينة إلى فندق أكد أنه أرق بكثير من مايومبي. وعلى الرغم من ذلك، فحتى هناك وبمجرد أن جلسنا للدردشة في الشرفة، بدأت عيناه تزوغ للأمام وللخلف وصار قلقًا.

علمت فيما بعد أن الرجل ضخم الجثة الذي يلبس قبعة بيسبول الجالس خلفنا كان ينصت بإمعان إلى حديثنا. وأثناء الوقت الذي أمضيته في كابيندا، لم

يبتعد الرجل الضخم الذي يلبس قبعة البيسبول عني قط، حيث كان يظهر فجأة مع أصدقاء على طاولة قريبة في كل مرة كنت أجلس فيها لتناول مشروب مع أحد، أو يسير ورائي ببضع خطوات وأنا أتجول في شوارع المدينة. ويعيش حوالي 200 ألف شخص في كل كابيندا، الكثيرون منهم في قرى جبلية نائية، لذلك فإنه في المجموعة الصغيرة من الشوارع والأعمال التي تشكِّل مدينة كابيندا، قليل من الأنشطة الذي يمضي دون أن يلاحظه أحد لفترة طويلة.

في هذا الصدد، لا تختلف كابيندا عن أية مدينة صغيرة هادئة في أي مكان من العالم. لكن كابيندا مدينة صغيرة هادئة مختلفة، والاختلاف له علاقة بصناعة النفط التي تقدر بمليارات عديدة من الدولارات وتعمل في مياهها الإقليمية. وما تلقته الخزانة القومية الأنجولية من كابيندا في عام 2000 بلغ 2,5 مليار دولار ـ 71 بالمائة من عائدات النفط الحكومية. وتسمح لواندا للإقليم بالاحتفاظ بعشرة بالمائة من عائدات نفطه، لكن الكابينديين يتطلعون إلى ظروف معيشتهم الفقيرة ويتساءلون أين يذهب هذا المال. وعلى عكس ما في نيجيريا، حيث يُنتخَب حكام الولايات وعلى الأقل يأتون بصفة عامة من إحدى القبائل المحلية، فإن الحكام والتكنوقراط الإقليميين في أنجولا يعينون من لواندا، بالطريقة الماركسية التنازلية الكلاسيكية. ويُنظَر إليهم في كابيندا على أنهم مهتمون بما لا يزيد كثيرًا على الحفاظ على النظام والقضاء على النشاط الانفصالي.

لو سُمِح لكابيندا بأن تصبح دولة مستقلة، سيكون مواطنوها من أغنى الناس في العالم، ومن الصعب تخيل أن هذا لم يخطر على بال أحد هنا. وعلى الرغم من ذلك، يؤكد الكابينديون أن صراعهم صراع ثقافي وتاريخي بالكامل. ويقول چواو كوندي، عاكسًا وجهة نظر شائعة هنا: "يمكنهم التنقيب عن كل النفط الذي يريدونه في المحيط. دعونا فحسب نعيش في سلام كي ندير شئوننا." وصحيح أن كفاح كابيندا ضد الحكم الأنجولي بدأ قبل بدء التنقيب عن النفط على نطاق

كبير قبالة ساحلها. فقد تأسست جبهة تحرير جيب كابيندا في عام 1963 باعتبارها حركة حرب عصابات تهدف إلى ضمان استقلال كابيندا عن البرتغال وتشعر أنها تخوض معركة مكافحة الاستعمار نفسها منذ ذلك الحين. إذ تغير العدو فحسب. والكابينديون مغرمون باستعادة روح معاهدة سيمولامبوكو الموقعة في عام 1885 عندما وافقت ممالكها الثلاثة على السماح للبرتغال بالعمل حاميةً لها. وقد ميز وضع كابيندا باعتبارها محمية عن المشروع الاستعماري الكامل الذي أداره البرتغاليون في أنجولا، ويشعر كثيرون أن الأنجوليين هم أول من "استعمرهم" في عام 1975، حيث أرسلوا آلاف الجنود والموظفين للعيش بينهم وفي النهاية غيروا التركيبة العرقية لكابيندا. وحتى يومنا هذا يحتفلون بالذكرى السنوية لمعاهدة سيمولامبوكو بطريقة حاقدة في كابيندا، وأصبح النصب التذكاري الحجري القديم الخاص بها على تل خارج المدينة رمزًا يحظى بالتبجيل لقومية البيندا.

إذا ساء الوضع وكانت هناك ضرورة للقيام بعمل ما، فمن المحتمل أن يقبل الكابينديون ترتيب تسوية تحصل بموجبها المقاطعة على الحكم الذاتي ونصيب أكبر من عائدات النفط وليس الاستقلال التام. لكن الكابينديين يزعمون أن لواندا غير راغبة في مناقشة الموضوع. ويقول مانويل جوميز مدير المنظمة غير الحكومية المحترمة Gremio ABC، مشيرًا إلى القوات الأنجولية في المقاطعة: "مادامت آلة حربهم موجودة هنا، فلن يجدوا حلاً."

أخبرني جوميز الذي يلعب طبقًا للقواعد وتتغاضى عنه السلطات على مضض، أن غلطة الحكومة الأنجولية هي التعامل مع المشكلة الكابيندية على أنها نتيجة لحربهم الأهلية، ظنًا منهم أن الهزيمة العسكرية الساحقة لجبهة تحرير جيب كابيندا سوف تنهي الصراع. لكنه حذر من أن الجبهة ليست يونيتا. فقد كانت يونيتا تدين بجزء كبير من بقائها للدعم الخارجي من الولايات المتحدة وغيرها، وخاصةً في السنوات التالية، مما أثار القليل جدًا من التعاطف العام.

وأضاف: "كانت هزيمة يونيتا مجرد مسألة خاصة بالتخلص من سافيمبي. أما مشكلة كابيندا فمختلفة جداً. إذ لابد لك من التعامل مع أهل كابيندا."

كان عمل جوميز يتعامل في المقام الأول مع الأثر البيئي للتنقيب على النفط على السكان المضيفين، وأظهرت حتى النظرة السريعة أن وطأة العمل زادت عليه. وأحد الأشياء التي فعلتها عند وصولي إلى كابيندا هو الذهاب إلى الشاطئ كي أرى خط اللهب الصادر عن المنصات وناقلات النفط الضخمة الراسية على بعد أميال داخل البحر. وكان الشاطئ صورة مدارية مكررة، حيث يحيط به سعف النخيل ويرقشه المحار والأطفال العراة الذين يلعبون، لكن كانت هناك نغمة نشاز وسط هذا السحر اللطيف الذي تغمره الشمس. إذ كانت الرمال ذات اللون الخوخي تلوثها خطوط طويلة شديدة السواد. وعندما فركت الرمل بين أصابعي كان ملمسه زيتي على نحو واضح.

أخبرني متحدث باسم شركة تشيفرون أن "الرواسب سوداء اللون" على الشاطئ في كابيندا في الغالب نتيجة لـ"مصادر تحدث بشكل طبيعي" ولا تمثل أية مخاطر بيئية أو صحية. واستشهد بدراسة أُجريت عام 1997 بتكليف من الشركة أشارت إلى أن كمية النفط في الرواسب "منخفضة" و"ليست بالحجم الذي يعتبر همًا بيئيًا". بعبارة أخرى، إنها مجرد جزيئات سوداء يقذفها نهر الكونغو بشكل طبيعي.

لكن جوميز لم يقتنع بذلك. فقد قال لي: "نهر الكونغو موجود هنا منذ قرون. اسأل أي شخص نشأ هنا، وسوف يقول لك كلا، لم يكن الشاطئ على هذا النحو قط."

تبدو مصداقية تشيفرون الآن أقل مما كانت عليه في أي وقت مضى، ولابد أن لهذا علاقة أكبر من مجرد تفسيرها لاسوداد الشواطئ. ففي لب الإحباط المحلي من الشركة توجد مالونجو، وهي منشأة التشغيل الخاصة بها على أطراف مدينة كابيندا. وقد أقامتها في الأصل شركة جلف أويل (التي استحوذت

تشيفرون على معظمها في عام 1984). وفي ذروة الحرب الأهلية كان يحيط بمالونجو طبقة مزدوجة من السياج المكهرب والأسلاك الشائكة وكذلك عدة مئات من الألغام الأرضية. وفي نسخة أنجولا الأكثر عبثية من الحرب الباردة، زرع الجنود الكوبيون الألغام بأوامر من الحركة الشعبية لتحرير أنجولا لحماية عمليات جلف أويل من يونيتا. بعبارة أخرى، على مدى سنوات في كابيندا كانت الحكومة الماركسية الثورية تعتمد على المال الآتي من شركة نفط أمريكية يدافع عن أعمالها جنود كوبيون ضد هجمات جيش متمردين تدعمه أمريكا.

في الوقت الراهن، وعلى الرغم من انتهاء أعمال الحرب النشطة (في يوليو من عام 2006وقعت الحكومة الأنجولية اتفاق سلام مع جبهة تحرير جيب كابيندا، على الرغم من رفض العديد من الفصائل المسلحة للاتفاق باعتباره غير مشروع)، مازالت التحصينات قائمة وينظر السكان المحليون إلى مالونجو على أنها قذى للعين إن لم تكن مدينة محرمة خطرة ذات رأسمال غربي تسهم بالقليل في الاقتصاد المحلي. وفي الماضي، كان أعضاء جبهة تحرير جيب كابيندا يخطفون عمال النفط الأجانب الذي يمرون عبر المدينة، ولذلك يتم نقل العاملين في تشيفرون من الأمريكيين والمغتربين في حافلات عند وصولهم إلى كابيندا ويؤخذون مباشرةً إلى مالونجو، ومن هناك تطير بهم طائرات الهليكوبتر إلى المنصات البحرية لنوبة عملهم التي تستمر خمسة وثلاثين يومًا. وفي مالونجو، يدخلون وجودًا محميًا به القنوات الفضائية وملاعب كرة السلة والأكلات الخفيفة الأمريكية المستوردة، بل وكذلك ملعب جولف متموج التضاريس، وكل هذا مقصود به إثناءهم عن مغادرة المجمع السكني.

عند زيارتي في أكتوبر من عام 2005، كان العاملون الكابينديون بالشركة قد عادوا للتو إلى العمل في أعقاب إضراب مفاجئ استمر عدة أيام. فقد زعم الكابينديون أن تشيفرون تعاملهم بتفرقة، حيث تفضل توظيف "المغتربين" (أي الأنجوليين) الذين تعرف أنهم لن يكونوا أعضاء في جماعة مبالاباندا المحظورة.

وقال معظم العاملين في مالونجو الذين تحدثت معهم إنهم إذا كانوا يحملون مؤهلات كونغولية، على سبيل المثال، كان يُشَك فيهم بشكل آلي، لأن معظم الكابينديين المتشددين أمضوا سنوات كثيرة في الكونغو. وانتهى الإضراب أخيرًا عندما اجتاح الجيش الأنجولي مجمع تشيفرون. وقد كانت محاولة هوجاء من جانب لواندا لتوصيل رسالة مفادها أنها تقتلع "إرهابيي" جبهة تحرير جيب كابيندا وليس الناشطين السلميين.

كانت الواقعة تذكرة قوية بالسبب في أنه على الرغم من قائمة الناشطين الكابينديين الطويلة بشكاواهم من تشيفرون، فإن معظمهم يحفظ جل غضبه للدولة الأنجولية التي يتهمونها بانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، إلى جانب مقاربة تتسم بالبلطجة لمشكلات المقاطعة. وفي عام 2004أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش ومركزها نيويورك موجزًا تضمن تقارير عن الاغتصاب الجماعي والتعذيب والإذلال الجنسي التي تنفذها القوات المسلحة الأنجولية. وأردت سماع بعض تلك القصص من مصادرها الأصلية، ولذلك تسللت ذات صباح إلى داخل سجن مدينة كابيندا، بمساعدة ناشطين عديدين من جناح الشباب في مبالابادا - و 50 كوانزا (حوالي 0,60 دولار) لإقناع الحارس بالتغاضي عن الأمر - للتحدث مع ثلاثة رجال وصفوهم لي بأنهم "سجناء سياسيون". عندما دخلت سمعت روايات الرجال لغارات ما قبل الفجر على بيوتهم واتهامات "الخيانة" و"الإرهاب" المختلقة. فقد اتُّهِم أحدهم بالتخطيط لتفجير المطار واتُهِم الآخر بضرب أسقف أنجولي. واحتُجِزوا جميعًا ثلاثة أشهر دون اتهام أو محاكمة. وكانوا جميعًا أعضاء في مبالابادا ويعتقدون أن هذا هو السبب الحقيقي لوجودهم في السجن.

هناك فقط هذا القدر الكبير من الوقت الذي يمكنك قضاءه في كابيندا تلتقي فيه بالشبان من منظمة محظورة وتتسلل إلى السجون قبل أن تبدأ أفعالك في الظهور، أمورٌ تدعو للشك. ولهذا السبب، قدمت نفسي في يومي الثاني بالمدينة

للسلطات وطلبت إجراء مقابلة. قيل لي إن الحاكم لن يكون متاحًا في الحال، لكن واحدًا أو اثنين من نواب الحكام قد يكون لديه وقت للمقابلة. وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم استُدعيت إلى مكتب الحاكم الإقليمي من أجل ما قيل لي إنه سيكون لقاءً قصيرًا جدًا مع أنطونيو جوما نائب الحاكم للشئون الفنية والاقتصادية والمجتمع.

أوضح جوما أنه يتعين عليه مقابلة أحد الوفود في المطار بعد خمس عشرة دقيقة، لكنه وعد بالمساعدة بقدر الإمكان. وحرصًا مني على عدم إهدار الوقت، جلست وسألته عن المشكلات في كابيندا. وفجأةً تَذَكَّرَت مسئولةُ الصحافة، التي بدت قلقة، أننا لم نتعارف رسميًا. ونهضنا نحن الثلاثة بينما مضت هي في الرسميات، وعندما جلسنا من جديد أمضى جوما الأربع عشرة دقيقة التالية مرحِّبًا بي في كابيندا وحكى لي كل شيء عن الوضع الجغرافي للمقاطعة. اليابسة والسكان والموارد الطبيعية والماشية وهلم جرا. بطريقة أوضحت أنه لا يجب عليَّ مقاطعته. وعندما انتهى من هذا التقويم اللفظي القصير، قال جوما إن مبالاباندا تزعم أنها "رابطة مدنية" لكنها في واقع الأمر حركة سياسية، ولذلك فهي غير قانونية بموجب القانون الأنجولي (الذي يسمح بأن يكون النشاط السياسي من خلال الأحزاب القومية المنظمة فحسب). وبعد ذلك نظر إلى ساعته، وذكَّرَته مسئولة الصحافة من باب الواجب أنه سيتأخر عن موعده. وعندما نهض جوما لينصرف، ابتسم كلاهما ابتسامة عريضة وقالا إنهما يأملان أن تكون المقابلة مفيدة. وأضافت مسئولة الصحافة وهي تقودني إلى خارج المبنى بعد بضع دقائق: "لم أرك تدون الكثير من الملاحظات."

من حسن حظي أن نائب حاكم كابيندا الآخر أثبت أنه أقل ميلاً إلى الاختباء وراء الرسميات. فقد وصل چواو ميسكويتا نائب الحاكم إلى الفندق دون إبلاغي مسبقًا في وقت لاحق من ذلك المساء وعرض الجلوس معي لتناول البيرة وهو في طريقه إلى ارتباط ما. وأسهب ميسكويتا في الحديث عن سلسلة من برامج

التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي قال إنها قيد التنفيذ في كابيندا وأصر على أن الحكومة الأنجولية تؤمن بـ "طريق الحرب" باعتباره حلاً. "إنه العداء بين الإخوان من الدولة نفسها." قالها وهو يعلم تمام العلم مدى قوة الرفض الذي سيكون من جانب الأغلبية الساحقة من الكابينديين لهذا الوصف للصراع. وزعم ميسكويتا أن "الزعماء الرئيسيين" لجبهة تحرير جيب كابيندا أعيد دمجهم في المجتمع، وأن الجنود الأنجوليين المتمركزين في كابيندا (الذين قال إنه لا يعرف عددهم على وجه الدقة) موجودون هناك فقط لحماية أخشاب المقاطعة وذهبها وصناعات النفط ـ ولم يقل من ماذا ـ وأداء وظيفة إنسانية، حيث يوفرون "الدواء والرعاية الصحية" ويعيدون بناء الجسور والطرق. وقال إن الجيش "له أثر شديد الإيجابية على السكان، وخاصةً أهل الريف".

كان من الصعب تخيل وجهة نظر أكثر انفصالاً عن وجهة نظر السكان المحليين، أو رواية للأحداث أكثر ترجيحًا لغليان الدم القومي في كابيندا. وعلى الرغم من ذلك، فمن المؤسف أنها تتسق مع العجرفة التي جعلوني أصدق أنها سمة حكام أنجولا المعينين مركزيًا. وعلى أي الأحوال، ففي عام 2003، وطبقًا لكشف ميزانيتها، لم ترَ حكومة كابيندا الإقليمية مشكلة في إنفاق 1,8 مليون دولار على السيارات، و 120 ألف دولار على جز حشائش مرج الحاكم، و 85 ألف دولار على مسابقة ملكة جمال كابيندا، و 2,4 مليون دولار على "هدايا الكريسماس".

كي أسمع الجانب الآخر قبل مغادرة كابيندا، تعقبت واحدًا من أكثر الناشطين المستقلين صراحةً ـ وسرعان ما اكتشفته وكان أكثرهم حدةً. إذ كان الأب جورج كونجو، وهو كاهن كاثوليكي حاصل على الدكتوراه في اللاهوت من روما، شديد الغضب من تشيفرون والحكومة الأنجولية منذ عام 1993، وبدا أن مرور السنين لم يزد خطابه إلا حدة. وفي ظل الظروف العادية، لم يكن من الصعب العثور على الأب كونجو؛ لكن في عام 2005 كان واحدًا من كهنة كثيرين في كابيندا اتخذوا خطوة غريبة خاصة بالإضراب ومنع القربان المقدس كشكل من الاحتجاج على

تعيين أسقف أنجولي في الأبرشية. وأعلى باب كنيسته الوردية التي على طراز الحقبة الاستعمارية القائمة على الشاطئ على حدود المدينة كُتبت الكلمات Eu sou a porta ("أنا الطريق"، أو بمعنى أكثر حرفية "أنا الباب"). لكن الباب نفسه كان مغلقًا بالمزلاج.

عندما وجدته في بيته، كانت أكوام كبيرة من الأرز ويخنة السمك موضوعة على مفرش المائدة البلاستيك أمامه وكان يهش عشرات البعوض الذي بدأ يحوم. قال، مباشرةً تقريبًا عندما ظل البعوض يحط: "انظر حولك. هل هذه هي المدينة التي تنتج مليون برميل نفط تقريبًا في اليوم؟" الملاريا متفشية في هذا الجزء من إفريقيا، ولا يستحق الأمر المخاطرة بحال من الأحوال، ولذلك لم يمض وقت طويل حتى تحول تفاعلنا إلى مشهد هزلي لرجلين بالغين يحاولان الحديث بينما يصفعان نفسيهما على الوجه أو الصدر كل بضع ثوان.

لكن حتى أشد البعوض عداوة لم يخفف من حدة الأب كونجو. إذ قال وقد تجعدت أرنبة أنفه غضبًا: "طوال ثلاثين عامًا تحكمنا أنجولا بالقوة. إنهم يعاملوننا كالكلاب في ديارنا." حاولت برفق أن أعرض عليه بعض تأكيدات نائب الحاكم ووصلت إلى حد الإشارة إلى أن مبالاباندا حركة سياسية قبل أن يقاطعني غاضبًا. كان يصيح تقريبًا وهو يقول: "هل هي سياسة أن نقول إننا نريد ماءً نظيفًا؟ إذا قلنا إننا نريد تشجيع ثقافة الشعب الكابيندي وتقاليده، هل هذه سياسة؟" صفع نفسه على قفاه ثم أضاف على نحو أهدأ قليلاً: "أنا باعتباري كاهنًا لا أريد رؤية الناس يموتون. كما أني أريد انتهاء الحرب. لكن بكرامة."

* * *

في أنحاء كابيندا، سواء أكانت القضية هي النزعة الانفصالية الكابيندية أو المليارات المختفية التي يستفسر عنها صندوق النقد الدولي، أو حقيقة أنه لم تُجْرَ انتخاباتٌ منذ أربعة عشر عامًا، تسارع الحركة الشعبية لتحرير أنجولا بإلقاء اللوم على الحرب عندما تكون إدارتها للبلاد موضع تساؤل. لكن بما أن الشهور

التي أعقبت الحرب التي انتهت في عام 2002 تتحول إلى سنوات، يفقد المزيد والمزيد من النقاد في أنحاء العالم صبرهم بسبب هذا الاتجاه للعب بـ"ورقة الحرب". فهم يقولون إن الحرب انتهت. وأنتم في السلطة منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وقد حان الوقت لرؤية بعض النتائج. لكن ما قد يكون مناسبًا لمقتضى الحال على نحو أكثر من الحرب الأهلية هو ما جرى قبلها. فميراث المركزية الشديدة والمقاومة ذات الصبغة المؤسسية للتمحيص المستقل هو ما ورثته الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مباشرةً من البرتغاليين.

عندما حكم البريطانيون والفرنسيون الأجزاء الخاصة بكل منهم في إفريقيا، عملوا على أقل تقدير بقشرة من الديمقراطية التشاركية، أو ورقة التوت الخاصة بالحماية الاقتصادية، إن لم يكن هناك شيء آخر. لكن الوجود البرتغالي في إفريقيا كان أمرًا مختلفًا. وبالنسبة لعقوده الأخيرة، كان الامتداد المباشر للنظام الفاشي في لشبونة؛ وهو الوجود الذي كان ينظر إلى الأفارقة، حتى رمقه الأخير، على أنهم يزيدون قليلاً عن الحيوان وبحاجة إلى أن يُمدَّنوا. وبينما تحدث رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون عن "رياح التغيير" التي تهب على الإمبراطورية في أوائل الستينيات، و"بينما أعدت بريطانيا وفرنسا مستعمراتهما بالتدريج للاستقلال، كان نظام سالازار يعمل بموجب ... قانون الرعايا البرتغاليين في مناطق أنجولا وموزمبيق وغينيا"، وهو نظام عنصري قسَّم السكان الأصليين إلى همجيين و assimilados، وهم الذين يتمتعون بمعظم حقوق المواطنين البرتغاليين. وعندما تحقق الاستقلال في عام 1975، تحقق باعتباره النتيجة العَرَضية للانقلاب الاشتراكي في لشبونة الذي أطاح بالفاشيين. وخلال أيام، غادر لواندا 340 مستوطنًا أبيض كانوا يديرون الأعمال في أنجولا ويتولون أمر البيروقراطية الاستعمارية. وفي موزمبيق وساو تومي وغينيا بيساو، ظهرت حركات الاستقلال الناجحة والموحدة في الستينيات وتولت السلطة بسرعة. لكن في أنجولا، كانت حركات التحرر المتنافسة تحارب بعضها لسنوات، وعندما رحل البرتغاليون، غرق البلد حديث الولادة في الحرب الأهلية.

كانت أنجولا الاستعمارية، شأنها شأن البرتغال الفاشية نفسها، تتصف بالقمع والرقابة على الصحافة وانعدام المعارضة الرسمية التام. ولم يكن هناك تراث من سياسة التعددية الحزبية أو الديمقراطية البرلمانية للحكام الأنجوليين كي يتخذونه نبراسًا، كما كان الحال بالنسبة لنظرائهم في المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة. ولا ينبغي إذن الاندهاش من أنه عندما تولت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا السلطة في عام 1975، واضطرت على الفور إلى الدخول في حالة حرب ضد أعداء داخليين وخارجيين، سرعان ما ترسخ نظام رئاسي تنازلي على قدر كبير من المركزية ويتسم بالبارانويا السياسية في أنجولا. وقد عزز وصول المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنجولا إلى الحكم الحوارات الرسمية مع الكتلة السوفيتية، وجعل ما اتسموا به من بارانويا الأمر يزداد سوءًا بوقوع انقلاب في عام 1977 كاد يطيح بالحكومة. وكان للانقلاب الفاشل، الذي خرج من حركة شعبية تمركزت في ضواحي لواندا، أثر عميق على الرئيس حينها أجوستينو نيتو، ومنذ ذلك الحين تقريبًا يحافظ النظام الحاكم على النظام باستخدام وحدات الشرطة شبه العسكرية المخيفة المسماة بـ "النينجا". ولم يحدث في تاريخ البلاد، سواء في اتفاقات ألفور التي منحت الاستقلال لأنجولا، أو في لوساكا أو لوينا، أن ضُمِّنت منظمات المجتمع المدني أو الكنيسة الكاثوليكية في مفاوضات صنع السلام. فالأشخاص الوحيدون الذين كان من حقهم التعبير عن آرائهم خلال تاريخ أنجولا هم من يحملون البنادق.

ربما لا يتضح في أي موضع من هذا الميراث المعذَّب أكثر من كابيندا، حيث الخطاب السياسي الوحيد المتاح للناشطين الشبان هو خطاب الكراهية والعنف. وحتى عندما لا يمكن لقس كاثوليكي محترم وذكي في الأربعينيات من عمره السيطرة على غضبه أثناء إحدى المقابلات، فأي أمل لشباب المقاطعة الذين تسم السلطات نشاطهم المنظَّم بـ"الإرهاب". وعندما نهضت كي أنصرف بعد لقاء دام ساعة مع الأب كونجو، كان لديه تحذير أخير لي كي أحمله معي. وهو التحذير الذي هزني بعمق في ظل تاريخ البلاد. بل إنه أبعد ذهني للحظة عن كوكبة

لسعات البعوض التي كانت يظهر على ذراعي ويختفي، على الرغم من ضربي الشديد لنفسي. فقد قال بحزن: "الأمريكيون هم من يسمح بحدوث ذلك. والكابينديون آخذون في كره الأمريكيين." ثم توقف وتمالك نفسه وهو يبذل جهدًا واضحًا كي لا يبدو غاضبًا، ثم قال مشيرًا إلى العاملين في تشيفرون: "هؤلاء الأشخاص مجرد موظفين. إنهم غير مسئولين عن السياسات. لكن كما ترى، الناس آخذون في كرههم."

الفصل الرابع

الإمارات المفاجئة

تشكِّل نيچيريا وأنجولا والجابون والكونغو برازاڤيل، بالإضافة إلى الكاميرون بشكل أقل، نادى كبار مصدرى النفط الإفريقى. وكل بلد منها موجود على خريطة الدول النفطية الواقعة جنوب الصحراء منذ ما يقرب من نصف قرن، وحتى وقت قريب كانت أسماء هذه البلدان الخمسة أو الستة، بالإضافة إلى الجزائر وليبيا فى الشمال، مرادفة بالفعل لكلمتى "النفط الإفريقى". وهناك بضعة بلدان أخرى كساحل العاج والسودان وجنوب إفريقيا تضخ بضعة آلاف من براميل النفط فى اليوم مجتمعةً، لكن دول إفريقيا الأربعين أو الخمسين الأخرى تجاهلتها صناعة النفط إلى حد كبير.

فى أوائل التسعينيات، بدأ هذا كله يتغير، ويتغير بسرعة. إذ انضمت أربعة بلدان إفريقية - هى غينيا الاستوائية وتشاد وساو تومى وپرينسيپ وموريتانيا - (أو هى فى سبيلها للانضمام) إلى صفوف الدول المنتجة للنفط فى العالم، وهناك بلدان عديدة أخرى - من بينها موزمبيق ومدغشقر وأوغندا وكينيا وإثيوبيا - من المرجح أن تليها. وهناك اثنا عشر بلدًا آخر تبدو مشكوكًا فيها أكثر، لكن قادتها يأملون فى وجود النفط. وفى كل أنحاء إفريقيا، يبدو أن كل حاكم مستبد له مصلحة ثابتة فى صرف الانتباه عن مشكلات بلده الداخلية يعقد مزادات الترخيص ويدعو شركات النفط إلى جمع البيانات السيزمية.

كل من تتحدث إليه تقريبًا فى إفريقيا، من أكبر الساسة إلى أبسط راعى ماعز، يدرك بشكل غامض على الأقل أن هناك "انتعاشًا نفطيًا" فى سبيله

للحدوث على القارة، وأنه فى مكان ما، وعلى نحو ما، هناك ثروة كبيرة على نحو خطير سوف تتحقق. لكن كثيرين كذلك يدركون أن تاريخ إفريقيا مع التنقيب عن النفط معقد، على أحسن تقدير، وأن الثروة الكبيرة على نحو خطير أتت معها فى العادة ببؤس خطير لأهل إفريقيا. فكل من الأعضاء "الأصليين" فى نادى النفط بالقارة شهد تجربة خاصة مع النفط الذى جرى تقطيره إلى حكمة موجزة. وهى تحذير إلى من سيسيرون على دربها.

الجابون هى الطفل الذهبى الذى يحكمه ألعوبة فرنسى ذاتى المصلحة نسى إعداد بلده للحياة بعد النفط وتركها مع اقتصاد منهك تمامًا.

تنطبق القصة نفسها إلى حد كبير على الكاميرون والكونغو، لكن فى البلد الثانى غذى النفط حربًا أهلية دموية تركت السكان فى حالة من الصدمة والخوف من الاعتراض على فساد البلاد هو على مستوى مرتفع.

أنجولا هى العملاق النائم، حيث اختفت مليارات الدولارات وحيث تحتفظ الحكومة بعدم ثقة شديد للمجتمع الدولى وتنأى عنه.

وبالنسبة لنيجيريا، فهى سيناريو يوم القيامة، ذلك أنها تجميع لأسوأ ما يمكن أن يقدمه النفط لإفريقيا، وهو الفساد والكراهية العرقية والمرض الهولندى والريعية والجريمة المنظمة والتمرد المسلح واحتجاز الرهائن وتخريب النشاط الصناعى، وبلد تربط أجزاءه ببعضها على ضعف مؤسسةٌ سياسيةٌ قادتها "محبوسون داخل زواج سيئ يكرهه الكل، لكن لا أحد يجرؤ على الانفصال"، كما يقول أحد مراكز الأبحاث الأمريكية.

مع وجود قدوات كهذه لا يسعك إلا التساؤل عما يجب أن يفكر فيه مواطنو الدول النفطية الأحدث فى إفريقيا. فالكثير من هذه الإمارات التى ظهرت فجأة دول صغيرة شديدة الفقر تنقصها حتى أنظمة التعليم المهنى، ناهيك عن تلك السنوات الطويلة من الخبرة فى التفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأمريكية التى توفرت للبلدان الكبيرة. وفى بعض الحالات مكّن نقصُ

الخبرة هذا الشركات المغمورة الصغيرة من الانقضاض وتوقيع اتفاقيات التنقيب التى فى غير مصلحة البلدان المضيفة إلى حد بعيد. وبصورة عامة، تخلت الصلات السياسية التقليدية مع العواصم الاستعمارية عن مكانها لطريقة مضطربة ولا يمكن التنبؤ بها لأداء الأعمال تحابى الأسرع والأكثر جراة ممن يديرون الصناعة، وكذلك المُحْدَثين الشجعان من مناطق العالم التى لا يُعرَف أن لها صلات تجارية مع إفريقيا.

على سبيل المثال، فى موريتانيا، وهى مستعمرة فرنسية سابقة، بدأ الإنتاج فى حقل شنقيط البحرى الذى ينتج 33 ألف برميل يوميًا فى عام 2006 ليس بواسطة الشركة الفرنسية متعددة الجنسيات توتال، بل بواسطة وودسايد بتروليوم، وهى شركة أسترالية مستقلة صغيرة حصلت كذلك على مساحة واعدة فى أوغندا، وهى مستعمرة بريطانية سابقة. وذهبت امتيازات موريتانيا البرية إلى هاردمان ريسورسز، وهى شركة أسترالية أخرى أصغر حجمًا، وكذلك إلى شركة صينية. وكانت الشركات الصينية نشطة كذلك فى جنوب السودان، حيث منعت توليفة من الحرب الأهلية والعقوبات الأمريكية ومخاوف دفاع المنظمات غير الحكومية الشركات الأمريكية الشمالية والأوروبية لمدة عقدين تقريبًا. وانضم الهنود إلى الشركات الهندية والماليزية والكويتية هناك.

لكن أحد أبرز ملامح الانتعاش النفطى الإفريقى بالشكل الذى بدأ يتخذه فى التسعينيات هو نكهته الأمريكية. فطوال سنوات كان النفط الإفريقى قصة أوروبية فى المقام الأول، حيث كان يشمل الشركات الأوروبية الكبيرة متعددة الجنسيات. وأقام الكثير من هذه الشركات رؤوس جسور مريحة فى إفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية واعتمد لبعض السنوات بعد ذلك على الشبكات الاجتماعية والتعليمية والثقافية التى ربطت النخب السياسية فى الدول المضيفة بتلك الخاصة بالقوى الأوروبية السابقة. وبالنسبة لبريطانيا وفرنسا، بشكل خاص، استطاعت شركات من قبيل شل وإلف وإلى حد أقل بريتش بتروليوم

حصد جوائز هذه العلاقة التاريخية. وفى السنوات الأولى من القرن العشرين، كانت شركات النفط مجرد امتداد للبيروقراطية الاستعمارية الممتدة التى تدير إفريقيا. وفى نوفمبر من عام 1938 مُنحَت شل دارسى، جناح التنقيب البريطانى فى مجموعة شركات شل الهولندية الملكية، رخصة ملكية حصرية للتنقيب عن النفط فيما كانت حينذاك محمية نيجيريا. وفى عام 1956 قامت شل بأول اكتشافاتها، فى أعمال مستنقعات دلتا النيجر، بالقرب من قرية أوليوبيرى. وبعد الاستقلال دعت نيجيريا شركات أخرى فى مسعى لتنويع علاقاتها التجارية والسياسية والحد من اعتمادها على بريطانيا، لكن حتى يومنا هذا مازالت شل أكبر منتج فى نيجيريا، حيث يأتى نصف إنتاج البلاد تقريبًا من حقول شل.

فى الوقت نفسه، وتحت رعاية Société des Petroles d'Afrique Équatori-ale Française [الشركة الفرنسية لنفط إفريقيا الاستوائية]، بدأت شركة النفط الفرنسية المملوكة للدولة إلف أكيتين الحفر على طول ساحل الغابات المدارية الكثيفة بإفريقيا الوسطى فى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، عندما كان ما نسميه الآن الجابون والكونغو والكاميرون لا تزال جزءًا من غابة مطيرة شاسعة مأهولة بأعداد قليلة من الناس وتُعرف باسم "إفريقيا الاستوائية الفرنسية". وفى النهاية خُصخِصت إلف وأُدمجت مع الشركة الفرنسية البلجيكية توتال فينا لتصبح توتال فينا إلف، لكن ليس قبل أن تكشف فضيحة محرجة عن أنشطتها التجارية المشبوهة فى إفريقيا باعتبارها نوعًا من "السلاح السرى" لعلاقات فرنسا الودية مع الدكتاتوريين الأفارقة. وليست الشركة، التى أعيد تسميتها منذ ذلك الحين لتصبح "توتال"، واحدة من أكبر شركات النفط متعددة الجنسيات فى العالم فحسب، بل إنها لا تزال واحدة من أكبر اللاعبين فى إفريقيا، حيث إن لها عمليات ضخمة فى أنجولا والجابون والكونغو ونيجيريا.

على الرغم من ذلك، مع أنه من المرجح أن تظل إلف وشل تسيطران على النفط الإفريقى، فقد طورت الشركة الأمريكية جلف أويل حقولاً بحرية فى

أنجولا. وأصبحت موبيل، إلى جانب العملاق الإيطالى أجيب، أكثر نشاطًا فى نيجيريا. وبعد ذلك، فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، بدأت تكنيكات حفر المياه العميقة التى جرى إنجازها فى خليج المكسيك تصبح موجودة بشكل أكبر من الناحية التجارية، على الرغم من أنها لا تزال شيئًا لا يقدر على امتلاكه سوى الشركات الكبرى. وكان التوفير السريع لهذه التكنولوجيا، إلى جانب الدوى الذى أحدثته بضعة اكتشافات غير متوقعة بواسطة الشركات المستقلة فى التسعينيات، على وشك أن يجعل النفط الإفريقى لافتًا للاهتمام من جديد.

نتيجة لذلك، لا شك فى أن المشهد النفطى الإفريقى فى الوقت الراهن ذو سمة أمريكية أكثر مما كان عليه قبل عقد أو عقدين من الزمان. ذلك أن إكسون موبيل، التى كانت موجودة فى نيجيريا فحسب، تشغِّل حاليًا حقلى زافيروا وسيبا الضخمين فى مياه غينيا الاستوائية، وأصبحت لاعبًا أساسيًا فى أنجولا، إلى جانب الشركة بنت بلدها تشيفرون. بل إن إكسون مدت خط أنابيب بطول 600 ميل لتوصيل الخام من مناطق السافانا شبه القاحلة فى جنوب تشاد إلى ساحل الكاميرون. وأصبح لشركات أمريكية أصغر حجمًا، مثل ماراثون أويل وأمريادا هيس، استثمارات كبيرة فى خليج غينيا.

لكن ربما لا يكون هذا الأثر الأمريكى أكثر وضوحًا مما فى غينيا الاستوائية، وهى واحدة من أصغر دول العالم وأغربها وأبغضها.

* * *

قليل جدًا ما يمكن وصفه بـ"الطبيعى" فيما يتعلق بغينيا الاستوائية. فهى باعتبارها محاكاة ساخرة لحكم اللصوص، يحكمها رجل قتل عمه ليصبح رئيسًا وهو متهم بكل شىء من غسل الأموال الدولى إلى أكل الخصى البشرية ,ويتكون البلد من ثلاث قطع عقارات غير متصلة ببعضها إلى حد ما؛ وهى جزء مستطيل منعزل من الغابة محشور بين الكاميرون والجابون، وجزيرة بركانية صغيرة على بعد مئات الأميال من الساحل النيجيرى (وفيها العاصمة مالابو)، وجزيرة أبعد

يسكنها عدد قليل جدًا من السكان غير محبوبة إلى حد السماح لإسبانيا باستخدامها مدفنًا للنفايات السامة. وتاريخ غينيا الاستوائية تاريخ خاص بالعزلة وغرابة الأطوار فى أحسن الأحوال، وتتخلله عروض مرعبة للهمجية فى أسوئها. وكانت لعقود واحدًا من أكثر البلدان على الأرض نسيانًا؛ لكنها حظيت منذ اكتشاف كميات النفط والغاز الوفيرة فى مياهها باهتمام أكبر من العالم. وهكذا حاولت فى عام 2004 عصابة من المرتزقة الجنوب إفريقيين، الممولين من رجل أعمال لبنانى وابن رئيس وزراء بريطانى سابق جاءوا على متن طائرة أمريكية يقودها أرمن، تنظيم انقلاب هناك. فماذا كان هدفهم؟ إبدال الرئيس بزميل سابق بدأت منافسته له فى السبعينيات بالخلاف على فتاة.

يمكن فهم مسار غينيا الاستوائية الغريب كأحسن ما يكون فى سياق وضعها باعتبارها المستعمرة الإسبانية الوحيدة فى إفريقيا جنوب الصحراء. وفى قارة كانت تسيطر عليها فى يوم من الأيام بريطانيا وفرنسا والبرتغال، تسمح مؤسسات من قبيل الفرانكوفونية أو الكومنولث البريطانى لدول إفريقيا المستقلة بالاحتفاظ بصلات لغوية وثقافية قوية مع غيرها من الدول التى تنتمى إلى السلالة الاستعمارية نفسها. وعلاوة على ذلك، فلأن كل البلدان الإفريقية تعمل فى واقع الأمر بموجب الأنظمة التعليمية والسياسية والقانونية المشابهة لتلك التى ورثتها من القوى الاستعمارية السابقة، هناك حاجز مؤسسى قوى بين الكتلتين الأنجلوفونية والفرانكوفونية. وهو تقسيم عززته صلات النقل؛ فالطريق الذى يتسم بأقل قدر من المقاومة لمن يرغبون فى السفر بين بلدين إفريقيين جارين مازال ينطوى، فى الأغلب، على رحلة بالطائرة إلى أوروبا. وبعد تجميعها بصعوبة من مناطق غينيا الإسبانية ومنحها الاستقلال (بالمصادفة تقريبًا) فى عام 1968، لم تستطع غينيا الاستوائية قطع الاتصال بشكل كامل بمجتمع الدول الإفريقية الأكبر، وظلت على أطراف سياسة القارة.

ربما كان الأمر الأهم هو أن استقلال غينيا الاستوائية تم عندما كانت إسبانيا لا تزال منبوذة دوليًا تحت حكم الجنرال فرانكو وحزبه الفاشى الكتائب. وطوال

سنوات كانت الفلسفة السياسية الأوروبية الوحيدة التى كانت نخب المنطقة وموظفيها الحكوميين معرضين لها هى السلطوية. وتلقى الرئيس تيودورو أوبيانج نفسه تعليمه فى الأكاديمية العسكرية فى ساراجوسا. وفى الوقت نفسه تخلصت إسبانيا ـ اليائسة من أن تكون مقبولة من المجتمع الدولى وأن تكتسب مصداقية دولية، والحريصة على التخلص من ثلاث قطع خردة لا نفع منها فى الغابة الإفريقية ورثتها ضمن معاهدة مع البرتغال فى عام 1778 ـ من غينيا فى مراسم استقلال أقيمت على عجل. وأملاً فى عرض حسن نواياه للعالم، ضمن فرانكو إجراء انتخابات حرة ونزيهة فى مالابو، وهى الانتخابات الديمقراطية الوحيدة التى نظمها. وكانت هناك مشكلة وحيدة، وهى أن الرجل الخطأ هو من فاز.

أعلن فرانسيسكو نجويما ماسياس، المترجم السابق فى المحاكم والسيكوباتى المصاب بالبارانويا والشيزوفرينيا وعم رئيس غينيا الاستوائية الحالى، نفسه على وجه السرعة باعتباره "الرئيس مدى الحياة" وبقدر كبير "الرسول الفولاذى الطاهر" و"معجزة غينيا الاستوائية الفريدة" وغيرها من الألقاب. ولم يكن هناك منافس لفساده الهائل سوى من هم على شاكلة عيدى أمين. وفى عام 1975، على سبيل المثال، احتفل ماسياس بعيد الميلاد بصفّه 150 من معارضيه السياسيين فى ملعب لكرة القدم وإطلاق النار عليهم بينما كانت فرقة موسيقى نحاسية تعزف أغنية مارى هوبكنز الشهيرة فى الستينيات Those Were the Days, My Friend. وفى مناسبة أخرى، طُلِب من خمسة وثلاثين سجينًا حفر خندق والوقوف فيه. وبعد ذلك رُدِم الخندق بحيث كانت رؤوس الرجال فقط فوق الأرض. وخلال أربع وعشرين ساعة كان النمل قد أكل رؤوس السجناء، ولم يبق على قيد الحياة سوى رجلين.

عندما كان ماسياس شابًا فشل فى اختبار الخدمة المدنية ثلاث مرات، وهى تجربة خلفت لديه كره للطبقة البورجوازية كان من الشدة بحيث جعله يحظر بالفعل وهو رئيس كلمة "مثقف". وأُغلقت المدارس وأُمرت المستشفيات باستخدام

الطب الإفريقى التقليدى، وسرعان ما أُفرغ البلد من جيل من الأطباء والمعلمين والمحامين والصحفيين. ولجأ ماسياس بشكل كبير إلى الماريجوانا وحبوب الهلوسة، وبدأ اتخاذ قرارات تقوم على مناقشات مع مستشارين خياليين. وشُلَّت إمدادات كهرباء مالابو بعد أن أمر الرئيس الموظفين فى محطة توليد الكهرباء الوحيدة بالمدينة بوقف استخدام الشحم. فقد أكد أنه سوف يستخدم "السحر" لتدوير الماكينات، لكن المحطة انفجرت بسرعة. وعندما حاول المواطنون الهرب من البلاد بحرًا، حظر ماسياس صيد الأسماك وأمر بتدمير كل القوارب.

خلال فترة ماسياس، مات ما بين ثلث سكان غينيا الاستوائى ونصفهم أو فر من البلاد، حيث باتت معروفة فى الدوائر الدبلوماسية باسم "معسكر اعتقال إفريقيا". وكان الإعلام البريطانى والفرنسى مشغولاً تمامًا بمشاغبين أفارقة متنوعين - من أمين إلى بوكاسا إلى سميث - وكانت إسبانيا، التى تكافح من أجل التحول إلى الديمقراطية فى أعقاب انهيار الجنرال فرانكو الذى استغرق وقتًا طويلاً، فى وضع يلفت انتباه العالم لقصة إفريقية مفجعة تتكشف. فلأن غينيا الاستوائية منطقة نائية مدارية صغيرة غير مهمة من الناحية الاستراتيجية والابنة غير الشرعية لقوة أوروبية متخلفة، فقد جرى تجاهلها تمامًا من جانب العالم "المتحضر"، ونجح فرانسيسكو ماسياس الرسول الفولاذى الطاهر فى الإفلات من عقوبة القتل.

استمر هذا حتى الثالث من أغسطس عام 1979 عندما أُطيح بماسياس وأُعدِم فى انقلاب عسكرى خطط له ابن أخيه وذراعه اليمنى البريجادير جنرال تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو، وهو بقائى سياسى احتفل بمرور خمسة وعشرين عامًا على كونه رئيسًا و"محرِّرًا" فى عام 2004 ولا يبدى ما يدل على رغبته فى التنحى. وباعتبار أوبيانج رئيسًا للأمن الداخلى فى جزيرة بيوكو فى السبعينيات، كان أكثر من مطلع على أسرار وحشية نظام ماسياس. ويفتقر حكمه إلى بعض تجاوزات عمه شديدة التطرف، لكنه لم يتردد فى الاعتماد على

الاعتقالات الجماعية والترهيب والتعذيب لقمع المعارضة. وفى عام 1999، كشفت الخارجية الأمريكية النقاب عن أدلة وثائقية عرضت بالتفصيل التوجيهات التى أُعطيت لقوات الأمن بالتبول على السجناء ورفسهم فى الضلوع، وقطع آذانهم ودهن أجسادهم العارية بالزيت لجذب النمل اللاسع. وطبقًا لما ذكره سجين نجا من تلك المحنة، فقد جرى ضرب السجناء الآخرين ببطء حتى الموت بناءً على أوامر شخصية من أوبيانج. وتقول الخارجية الأمريكية إن حكومة أوبيانج تستخدم "الآثار النفسية للاعتقال، إلى جانب الخوف من الضرب والتحرش، لترهيب مسئولى الحزب المعارض وأعضائه". وأطلق دبلوماسى غربى على أوبيانج لقب "القاتل المعروف".

فى أوائل التسعينيات، بدأت إسبانيا تبنّى رؤية أكثر تقدمية للتعاون الدولى، ومارست مع الولايات المتحدة ضغطًا على أوبيانج كى يدخل مظهر ديمقراطية تعدد الأحزاب على أقل تقدير. وأذعن أوبيانج للضغط، لكن ليس قبل سحق جماعات المجتمع المدنى الوليدة وأحزاب المعارضة بجولة من الاعتقالات الجماعية. وشهد الاقتراع الذى أعقب ذلك فى عام 1996 أوبيانج وقد انتُخِب رئيسًا بنسبة 99,2 بالمائة من الأصوات. وانخفضت شعبيته بعض الشىء فى الوقت الذى واجه فيه إعادة الانتخاب فى عام 2003 حين حصل على 97 بالمائة فقط من الأصوات. وكانت تلك نهاية قوية نوعًا ما لحزب المعارضة الذى فترت همة زعمائه فى السجون وغرف التعذيب.

كانت مكافأة إسبانيا لمحاولتها التى جرت وراء الكواليس للتحول الديمقراطى فى غينيا الاستوائية هى فرصة للجلوس والمراقبة عن كثب للعلاقة بين مالابو وباريس. وفى التسعينيات افتتح أوبيانج وزارة الفرانكوفونية وبدأ تنمية علاقات أوثق مع الدول الفرانكفونية المجاورة كالجابون والكونغو - إلى حد تبنى فرنك إفريقيا الوسطى عملةً لغينيا الاستوائية والفرنسية لغةً غير رسمية للأعمال - فيما يعد طلقة تحذيرية واضحة لمدريد.

لم يكن الإسبان وحدهم من أهينوا. ففى أوائل التسعينيات، أدلى جون بينت السفير الأمريكى فى مالابو بسلسلة من الملاحظات شديدة النقد لسجل حقوق الإنسان السيء الخاص بأوبيانج وافتقار البلاد إلى الديمقراطية الحقيقية وحكم القانون. وردًا على ذلك، تلقت مبان أمريكية عديدة - بينها السفارة الأمريكية ومكتب فيالق السلام - رسالة أُلقيت من نافذة سيارة بُعيد منتصف الليل متهمةً بينت بكونه عضوًا كبيرًا فى جماعة كوكلوكس كلان وتقترح قتله بإطلاق النار عليه. وكشفت تحريات بينت أن السيارة مملوكة لشخص موال للنظام أصبح فيما بعد وزيرًا للعدل، وفى النهاية رئيسًا للوزراء. وتضمنت الرسالة فى جزء منها عبارة "سوف تعود إلى بلدك جثة هامدة". وفى عام 1995، وأثناء جولة من خفض الميزانية، أغلقت الخارجية الأمريكية السفارة فى مالابو.

إذا عدنا بالنظر إلى الوراء، ربما كان ذلك أسوأ وقت بالنسبة لواشنطن تنأى فيه بنفسها عن غينيا الاستوائية، إذ إنه فى حدود ذلك الوقت بدأ عدد من شركات النفط الأمريكية المستقلة الصغيرة، مثل والتر أويل أند جاس وأوشن إنرجى، التنقيب قبالة ساحل الدولة وحققت نجاحًا غير متوقع. وعندما أشارت البيانات السيزمية والآبار الاستكشافية أن هناك أكثر من 500 مليون برميل من احتياطيات النفط والغاز فى المياه الإقليمية للبلد، دخل بعض اللاعبين الأمريكيين الأكبر حجمًا. والآن تستثمر إكسون موبيل وماراثون وأميرادا هس وغيرها مجتمعةً 5 مليارات دولار لاستخراج نفط غينيا الاستوائية، وتنتج الدولة 290 ألف برميل يوميًا - وهو رقم ضخم بالنسبة لبلد عدد سكانه 500 ألف نسمة، وهو الرقم الذى جعل غينيا الاستوائية لبعض الوقت ثالث أكبر منتج إفريقى جنوب الصحراء بعد نيجيريا وأنجولا.

كان التحول المقابل لغينيا الاستوائية هائلاً بقدر ما كان سريعًا. فقبل خمسة عشر عامًا، كانت مالابو بها فندق واحد فحسب، حيث لم تكن الكهرباء أو الطعام أو مياه الشرب مضمونة قط.

كان دليل التليفونات من صفحتين اثنتين ويورد الأسماء الأولى للمشتركين المحظوظين، إلى جانب أرقام التليفونات المكونة من أربعة أعداد. واليوم هناك اثنا عشر فندقًا مبالغًا فى أسعارها محجوزة بالكامل دائمًا، وأقامت شركة فرنسية شبكة تليفون محمول كفء، وحل مطار لامع مكيف الهواء محل الكوخ سيء البناء القديم الخاص بقاعة الاستقبال. وكان دبلوماسيون قد أشاروا يومًا بسخرية، فى السر، إلى غينيا الاستوائية على أنها "إبط إفريقيا" - وهى ليست إشارة إلى تدهور الصحة فيها فحسب، بل كذلك إلى وضعها الجغرافى باعتبارها شريطًا رطبًا صغيرًا من الغابة يقع تحت "ذراع" غرب إفريقيا المرفوع. واليوم، مع الروابط الجوية المباشرة مع هيوستن وباريس وأمستردام وأحد اقتصادات إفريقيا التى تنمو بسرعة - على الورق على الأقل - أصبح إبط إفريقيا إمارة إفريقية مفاجئة. بل إنها تتباهى بكنيتها الجديدة، وهى "كويت المناطق المدارية".

ومع ذلك، فإنه فى بلد على هذا النحو من صغر الحجم وهذا الغنى بالنفط بحيث يشحن ما يقرب من برميل نفط قيمته 50 دولارًا لكل واحد من مواطنيه كل يوم، ليس لهذه الثروة أثر كبير على السكان. فعلى الرغم من أن دخل الفرد البالغ 6200 دولار من أعلى الدخول فى إفريقيا، فإن غالبية مواطنى غينيا الاستوائية غير متعلمين ويعانون من سوء التغذية وتتفشى فيهم الأمراض، يعيشون فى عشوائيات عفنة كريهة الرائحة بلا ماء جار أو كهرباء، جنبًا إلى جانب مع الوزارات الحكومية الغنية. وتنتشر الملاريا أكثر من أى مكان آخر تقريبًا فى إفريقيا، ومتوسط الأعمار اثنان وخمسون عامًا فحسب، ومازال غالبية السكان يكافحون لتدبير أمورهم بأقل من دولار واحد فى اليوم.

أين ذهبت كل أموال النفط؟ للعثور على أدلة يمكنك زيارة ضاحية پوتوماك بولاية ميريلاند الحصرية، حيث يملك أوبيانج منزلاً قيمته 2,6 مليون دولار يضم عشرة حمامات وسبع دفايات وحمام سباحة مغلق دفع ثمنها جميعًا نقدًا. كما اشترى الرئيس بيتًا أصغر فى ميريلاند بمبلغ 1,15 مليون دولار، ويمتلك شقيقه

بيتًا قيمته 349 ألف دولار فى فيرچينيا. وربما تزور جيب ماليبو فى لوس أنجلوس، وهو موطن نجوم السينما وأباطرة هوليوود، حيث اشترى ابن إوبيانج، تيودورين، فى عام 2006 منزلاً قيمته 35مليون دولار لتكملة بيت بيل إير وقيمته 6 ملايين دولار يدير منه علامته التجارية TNO Records لموسيقى الهيب هوب. وربما لا ينفصل حب تيودورين للوس أنجلوس عن العلاقة العارضة التى يقيمها مع نجمة الراب الأمريكية إيف، لكنها نشأت فى البداية عن الوقت الذى أمضاه فى جامعة پيردين فى أوائل التسعينيات. وكانت تكاليف تعليمه يتم الحصول عليها من شركة نفط صغيرة فى تكساس سرعان ما عجزت أرباحها البالغة 50 ألف دولار عن مجاراة طلبات أسلوب حياة تيودورين. ومنذ أيام دراسته الجامعية وهو يقضى جزءًا كبيرًا من وقته مقيمًا فى فنادق الخمسة نجوم بباريس وريو وجامعًا لسيارات اللومبارديني والبنتلى. ومنذ سنوات عديدة، أظهره التليفزيون الفرنسى وهو يتجول فى باريس فى إحدى سياراته البنتلى ويشترى ثلاثين بدلة خلال بضع ساعات. وقد وصفه محرر النشرة واسعة الانتشار Africa Energy Intelligence بأنه "أقرب ما يكون إلى أحد شيوخ النفط الأفارقة".

كشفت قضية حديثة فى إحدى محاكم جنوب إفريقيا كيف أن تيودورين هبط فى كيب تاون فى عطلة نهاية الأسبوع، وأنفق مليون دولار على ثلاث سيارات - اثنتان بنتلى والثالثة لامبورچينى مورسيلانجو - وكذلك حوالى 7 ملايين دولار على منازل فاخرة. كما طلب أثاثًا يتسم بالبذخ للمنازل. ومن الواضح أنه طلب إرسال الفواتير على حكومة غينيا الاستوائية، إلا أنه لم يتم الدفع للمقاولين فى النهاية ولم تستمر التجديدات. ومع ذلك أظهر تقرير التكاليف الذى اطلعت عليه المحكمة أنه طلب تركيب نظام ترفيهى بانج أند أولوفسن قيمته 150 ألف دولار، وكذلك شاشة تليفزيون بلازما قيمتها 15 ألف دولار، مع سماعات قيمتها 13 ألف دولار، لأحد المنازل. وبالنسبة للمطبخ، تم تزويده بثلاجة جاجيناو قيمتها 6 آلاف دولار، وبار مشروبات كامل به ماكينة ثلج سكوتسمان قيمتها 1500 دولار. وأبلغ الشاب المحكمة أن "المنزلين كانا بحاجة إلى تجديدات موسعة" واعترض على أنهما "لم يكونا فى حالة مناسبة لتنفيذ أى ترفيه".

باعتبار تيودورين رجل عصر نهضة حقيقى، فهو ليس فتى لعوبًا دوليًا فحسب، بل هو كذلك موظف بالدولة. إذ يمكنه بشكل معجز أن يجد فى جدوله الاجتماعى المشغول وقتًا ليخدم بلده باعتباره وزير الغابات، حيث فرض رسوم تشغيل وضرائب معوقة على صناعة الأخشاب كى يحقق مكاسب غير مشروعة. ومع ذلك كانت بعض أفعاله العبثية الأكثر تطرفًا مصدر صداع كبير لوالده الذى كان يعده ليكون خليفةً له، مما أزعج أفراد الأسرة الحاكمة. وفى ديسمبر من عام 2003 أدى عدم الرضا عن تصرفات تيودورين المشينة داخل عشيرة نجويما إلى انقلاب قصر. وكانت الشائعة المنتشرة أثناء وجودى فى مالابو هى أن الشاب أُرسل إلى مصحة لعلاج الإدمان فى كوبا، فى أعقاب واقعة كاد يقتل فيها عمه. ومنذ ذلك الحين زادت حظوة ابن أوبيانج الأصغر، جابرييل، وجُعل مسئولاً عن وزارة الطاقة شديدة الأهمية، مع المسئولية الشاملة عن حقيبة النفط.

الواقع أنه قد يكون من الإنصاف القول بأن غينيا الاستوائية عمل عائلى مربح تصادف أن له علم ونشيد وطنى وجيش ومقعد فى الأمم المتحدة أكثر منها بلدًا يؤدى وظائفه المعتادة. ويدير أرمينجول شقيق أوبيانج قاسى القلب ـ الذى وصفه أحد الدبلوماسيين الغربيين السابقين لى بأنه "صائد قردة أمى يتذوق السيارات الرياضية" ـ جهاز الأمن الداخلى المخيف. ويرأس أخ آخر القوات المسلحة، وأخو أوبيانج غير الشقيق سفير لدى الولايات المتحدة. ويخدم العديد من الأعمام وأولاد العم وأبناء الأخوة كذلك فى الحكومة. وبصورة عامة، فى عام 2006 كان واحد وعشرون من أعضاء مجلس الوزراء الخمسين أقارب مباشرين للرئيس.

* * *

مع أن الأغلبية الساحقة من إنتاج البلاد تنتجه إكسون وماراثون وهيس، فإنه حتى اللاعبين الصغار فى غينيا الاستوائية ـ شركات من قبيل نوبل إنرچى وديڤون إنرچى وتريتون ـ أمريكيون. ويتم نقل آلاف العاملين فيها بالطائرات من غينيا الاستوائية وإليها فى نوبات عمل مدة كل منها ثمانية وعشرون يومًا، حيث

يتم التناوب بين العمل على الحفارات البحرية وأسابيع مما يصل إلى شكل من الراحة والترويح الذى يحركه التستسترون فى مالابو. ويتم تسكين عمال الحفارات - المعروفين بـ"نفاية حقول النفط" - فى مجمعات سكنية ضخمة مصممة على نحو يوفر الراحة التى توفرها الضواحى الأمريكية. فقاعات الأندية وصالات العرض السينمائى وملاعب التنس وحمامات السباحة والتليفزيون الأمريكى جميعها أساسية. والأطعمة كلها - حتى الطماطم - يتم جلبها بالطائرة من الولايات المتحدة، ويمكن للمقيمين الاتصال تليفونيًا بمحبيهم دون استعمال الكود الدولى.

خارج المجمعات السكنية، يعيش معظم سكان مالابو فى مدن صفيح قذرة. ومرتان فى اليوم، تكدح النساء تحت دلاء الماء الثقيلة التى يجب عليهن إحضارها من الآبار من أجل أسرهن، دون أن يعرفن شيئًا عن الراحة الأسطورية القائمة على الجانب الآخر من الأسلاك الشائكة. والاتصال الوحيد الذى يكون لكثير منهم مع los ex-patriados [المغتربين] هو عندما يغامر عمال الحفارات بالخروج من مجمعاتهم السكنية بحثًا عن امرأة - أى عن الترف الوحيد الذى لا تأتى لهم به إكسون موبيل بالطائرة من أمريكا. والزائرات ممنوعات منعًا باتًا فى المجمعات السكنية، لكن الأفراد لا يُمنعون من المغامرة بالذهاب إلى المدينة، حيث يمكن أن ينعموا بمتع الجسد بسهولة بما لا يزيد كثيرًا على تكلفة وجبة فى أحد المطاعم وأجرة سيارة التاكسى لعودة الفتاة المعنية. وقد أصبحت الدعارة غير الرسمية، التى لم يُسمع عنها فى واقع الأمر قبل عشر سنوات، صناعة منزلية فى مالابو، لكن الأكثر شيوعًا هو ظاهرة الشابات اللائى يأملن فى إقامة صلة مع عامل نفط مغترب تكفى لخروجهن من غينيا الاستوائية للأبد.

ليست الفتيات المراهقات اللائى يرتدين تيشرتات بحمالات ومينى چيب ويتجمعن فى أبهاء الفنادق فى أنحاء المدينة العلامة الوحيدة الدالة على تغير حظوظ مالابو. فقبل عقد من الزمان كانت هذه العاصمة، التى هى موطن آلاف

قليلة من الناس، شبكة هادئة تضم أربعة وعشرين شارعًا صغيرًا تحدها مبان إسبانية متهالكة ذات أعمدة ومداخل بألوان الباستيل وشرفات من الحديد المشغول. وحتى عام 1998 لم يكن أى من شوارع المدينة مرصوفًا، وكان هناك عدد قليل فحسب من السيارات فى جزيرة بيوكو كلها، حيث تقع مالابو. واليوم تطلق الشاحنات الضخمة التى تحمل أطوالاً كبيرة من المواسير أبواقها فى الزحام المرورى الذى لا ينتهى فى المدينة. وتسرع السيارات المرسيدس السوداء من الفئة S حاملة أفراد "العائلة" من ارتباط إلى ارتباط يبعث على الريبة. ويُنقَل العمال الفلبينيون فى حافلات جاءوا بها بالجملة من المدن الأمريكية التى تستغنى عن المخزون الذى ليست بحاجة إليه. ومازالت إحدى مجموعات الحافلات الآتية من منطقة الخليج فى سان فرانسيسكو تعلن عن مقاصدها: "تارن ڤالى" و"تيبيرون" و"كونورد پلازا".

فى عام 2005، أصبحت غينيا الاستوائية ثالث أكبر مقصد للاستثمارات الأمريكية فى إفريقيا، بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا . وهو إنجاز غير عادى بالنسبة لهذا البلد الصغير. ومع وجود هذا العدد الكبير من الأمريكيين الذين يعملون ويعيشون ويستثمرون فى مالابو، كان الأمر مسألة وقت فحسب قبل أن تعيد الولايات المتحدة فتح سفارتها هناك، كما فعلت فى عام 2006. لكن القرار أدانته جماعات حقوق الإنسان ورآه كثيرون خطوة مشكوكًا فى دوافعها تحركها أهمية غينيا الاستوائية المتزايدة باعتبارها موردًا للنفط للولايات المتحدة. قال لى فرانك رودى الذى عمل سفيرًا لرونالد ريجان فى مالابو، عندما التقيت به فى مكتبه بواشنطن فى أواخر عام 2004: "ليس لدى شك فى أن السبب الوحيد لوجود اهتمام من وزارة الخارجية بغينيا الاستوائية هو النفط. فما هو السبب الآخر الذى يجعلنا نبنى سفارة هناك؟ هل لديك تفسير آخر للأمر؟ الجميع يعرفون أن [أوبيانج] بلطجى ورجل عصابات ونحن نقدم له كل هذا المديح. إن هذا صادم لى فحسب." ومهما كان دافع الأمريكيين فقد تشبث أوبيانج بقرار وزارة الخارجية باعتباره تبرئة لحكمه واحتفى بالخبر على أنه "عمل ذو أهمية تتجاوز أى حد فى تاريخ غينيا الاستوائية".

ربما كان يمكنه إضافة أنه نصر تحقق بصعوبة. ومنذ عام 2003 تحتفظ حكومة أوبيانج بخدمات العديد من مؤسسات الحشد الكبيرة فى واشنطن للمساعدة فى القضاء على أية مقاومة فى الكونجرس وفى السلطة التنفيذية لإمكانية أى ذوبان للجليد فى العلاقات بين الولايات المتحدة وغينيا الاستوائية. وقد حصلت C/R International، وهى منظمة لحشد التأييد والعلاقات العامة على عقد قيمته 300 ألف دولار سنويًا لتوفير "اتصال وتفاعل يوميين على أعلى مستوى مع الحكومة الأمريكية، بما فى ذلك البيت الأبيض ووزارة الخارجية والبنتاجون والكونجرس، لإرسال رسائل واضحة وموجزة بشأن الحاجة [إلى] مقاربة جديدة وإيجابية فى العلاقات الأمريكية مع غينيا الاستوائية." ووعدت C/R كذلك بـ"جوانب إيجابية خاصة بالواقع فى غينيا الاستوائية من أجل الرأى العام الأمريكى والدولى".

يدير C/R International روبرت كابيلى، وهو دبلوماسى أمريكى سابق متخصص فى تحسين صورة الحكومات الإفريقية التى تقع فى مشاكل فى واشنطن بسبب سجلات حقوق الإنسان الخاصة بها. وفى أكتوبر من عام 2005، على سبيل المثال، وقعت C/R International عقدًا مع حكومة السودان لتكون عميلة لديها، حيث كانت الخرطوم تسعى لصد الحملات المعادية التى يشنها اليمين المسيحى وجماعات حقوق الإنسان. لكن كابيلى كان يمثل كذلك كل حكومة غنية بالنفط تقريبًا فى إفريقيا. وفيما بين 1996 و 2002 تقاضى كابيلى من حكومة أنجولا 6ملايين دولار لسعيها إلى إنهاء حربها الأهلية وإقامة علاقات أوثق مع عدوها التاريخى الولايات المتحدة. وفى عام 1995، عندما أثارت الدكتاتورية العسكرية فى نيجيريا العالم بشنقها كين سارو ويوا وزملاءه الناشطين من الأوجونى، واستعد الكونجرس الأمريكى لفرض حظر على صادرات البلاد النفطية، حصل كابيلى على مليون دولار من إحدى شركات النفط التى يملكها ابن الرئيس النيجيرى. وبدأت C/R ومعها ثمانى مؤسسات لحشد التأييد والعلاقات العامة بواشنطن، وتم تخفيف التشريع الذى ووفق عليه ضد نيجيريا بشكل كبير.

وليس كابيلى الشخص الوحيد الذى تحظى حكومة غينيا الاستوائية بدعمه ومساعدته. ففى عام 2005 استأجرت حاشدى التأييد الجمهوريين باربر جريفيث وروجرز مقابل 37500 دولار شهريًا، وكذلك مؤسسة العلاقات العامة أنابيل هيوز كوميونيكيشز. كما احتفظت بخدمات كاسيدى أند أسوشيتس من الوزن الثقيل فى واشنطن مقابل أتعاب ضخمة بلغت 1,4 مليون دولار سنويًا. وكان بروس ماكولن الذى يدير معهد الاستراتيجيات الديمقراطية واحدًا من أقل أبطال أوبيانج شعورًا بالكلل فى الولايات المتحدة. و"تعزيز المؤسسات الديمقراطية" هو المهمة المعلنة لمعهد الاستراتيجيات الديمقراطية، لكن أكثر من 90 بالمائة من ميزانيته مخصص للترويج لغينيا الاستوائية. وراقبت مجموعة ماكولم الجولة الأخيرة من الانتخابات البلدية فى البلاد، وأعلنت بلا أية مفارقة واضحة أنها "فعالة وشفافة".

على الرغم من أن السبب المحدد يصعب إثباته باستمرار عندما يتصل الأمر بنتائج حملات حشد التأييد والعلاقات العامة، فهناك أدلة جيدة على أن تجميل أوبيانج الشديد كان مقنعًا للمسئولين فى إدارة بوش. ففى عام 2002 فى نيويورك، التقى أوبيانج بالرئيس بوش فى اجتماع لرؤساء الدول الأفارقة، وفى عام 2004 دُعى إلى واشنطن لإجراء محادثات مع وزير الخارجية حينذاك كولين باول ووزير الطاقة سبنسر ابراهام. وفى أبريل من عام 2006، رحبت كوندوليزا رايس التى خلفت باول مرة أخرى بأوبيانج فى فوجى بوتوم* وبدأت وقفة لالتقاط الصور وهما يتصافحان ويبتسمان بالإشارة إليه باعتباره "صديقًا جيدًا" للولايات المتحدة. وعلى الرغم من الاعتراضات الخاصة بحقوق الإنسان التى أثارها أعضاء الكونجرس، فقد أُعطيت شركة المقاولات العسكرية MPR-I التى تتخذ من فيرچينيا مقرًا لها ويديرها متقاعدون من البنتاجون، الضوء الأخضر من

* اسم المنطقة التى توجد بها وزارة الخارجية الأمريكية وهو يُستخدم كناية عن الوزارة. (المترجم)

وزارة الخارجية لتدريب خفر السواحل فى غينيا الاستوائية على حماية المنشآت النفطية البحرية.

وبينما كانت إدارة بوش تضع فى هدوء أساس علاقات أوثق مع غينيا الاستوائية فى السنوات التى أعقبت الحادى عشر من سبتمبر، أملاً فى أن تقبل الصحافة والجمهور المتشككان القصة التى تقول إن البلد يحسّن أساليبه، حيث كانت لمجموعة من واضعى القوانين من الحزبين فى الكونجرس أفكار أخرى. ففى عام 2004، وفى أعقاب سلسلة مدمرة إلى حد كبيرة من المقالات التى كتبها كين سيلفرستاين فى صحيفة "لوس أنجلوس تايمز"، بدأت لجنة التحقيقات الدائمة فى مجلس الشيوخ تحقيقًا شاملاً فى الادعاءات الخاصة بعدم الانتظام المادى فى التعامل مع حسابات غينيا الاستوائية فى بنك ريجز ومركزه واشنطن. وكشف التقرير المنشور فى مارس من عام 2005، العديد من الترتيبات التى تدعو للشك.

اكتشف تحقيق مجلس الشيوخ أنه فى وقت ما كان مبلغ يصل إلى 700 مليون دولار من ودائع خزانة غينيا الاستوائية مودعًا فى فرع ديبون سيركل التابع لبنك ريجز* فى واشنطن. وليس هذا فى حد ذاته جريمة. فالواقع أن ريجز، وهو أقدم بنك فى واشنطن، يفخر بالحسابات السرية التى يقدمها للعملاء الدوليين. (كان ريجز يحب تسمية نفسه "بنك الرؤساء" وفى سنواته الأخيرة، كان 20بالمائة من عائداته يأتى من حسابات السفارات فى واشنطن.) لكن من غير المعتاد أن تحفظ حكومة ما حساباتها القومية فى بنك أجنبى، بل كان الأمر يدعو للشك أكثر عندما يكون الرئيس أحد ثلاثة أشخاص فقط مسموح لهم بالتوقيع الخاص بهذا الحساب، كما فى حالة غينيا الاستوائية. (كان الآخران هما ابنه وابن شقيقه.) وبرر أوبيانج هذا الترتيب للصحفيين الغربيين بوصف عائدات النفط بأنها "أحد أسرار الدولة" فى غينيا الاستوائية أو بالإشارة إلى أن "هناك الكثير من الفساد

* فى عام 2005 اشترى بنك پى إن سى ريجز ولم يعد هذا الاسم مستخدمًا.

فى إفريقيا" وبتقييد الوصول إلى حساب ريجز أمكنه مراقبة الأمور ومنع وقوع أمور غير سليمة.

لكن المقاربة ذات الصبغة الشخصية للاجتهاد الواجب لم تكن عملاً وطنيًا إيثاريًا كما ادعى. فطبقًا لتقرير مجلس الشيوخ، كان حساب ريجز البالغ 700 مليون دولار مجرد حساب واحد من بين أكثر من ستين حسابًا من غينيا الاستوائية أداره البنك فى الفترة من 1995 إلى 2004 ـ وكان نصفها على الأقل حسابًا خاصًا محضًا لأوبيانج وزوجته وأولاده وأسرهم الممتدة وكبار مسئولى الحكومة وأسرهم. وسمحت مراقبة البنك المتساهلة بتحويل المال بحرية بين حسابات الدولة والحسابات الخاصة، بل بدا أن إدارة البنك العليا لم تكن معنية بالمبالغ الضخمة التى تتدفق على أقبيته. وقد كتب أحد نواب رئيس بنك ريجز بفرح فى رسالة بريد إلكترونى إلى زملائى: "من أين يأتى هذا المال؟ النفط ـ الذهب الأسود ـ شاى تكساس!"

خلال تلك الفترة، أصبحت غينيا الاستوائية أكبر عميل مفرد للبنك، وهو ما يعنى شيئًا ما، مع الأخذ فى الاعتبار أن ريجز يتعامل كذلك مع حسابات للمملكة العربية السعودية والدكتاتور التشيلى السابق أوجوستو پينوشيه. وفى وقت ما حوَّل ريجز 35 مليون دولار من حساب خزانة غينيا الاستوائية الرئيسى إلى حساب "شركتين مجهولتين" عنوانهما فى منطقة الكاريبى ـ ولم تُطرح أية أسئلة. بل تحدث تقرير مجلس الشيوخ بالتفصيل عن واقعتين مميزتين إلى حد ما سار فيهما الموظف المسئول عن الحسابات مسافة ميل من سفارة غينيا الاستوائية إلى ديپون سيركل حاملاً حقائب محشوة بما قيمته 3ملايين دولار من فئة المائة دولار المغلفة بالبلاستيك.

لم يرحم تقرير مجلس الشيوخ شركات النفط الأمريكية، ووجد أن تشيڤرون وإكسون وموبيل وماراثون وهيس وغيرها من الشركات قد دفعت 4 ملايين دولار لتمويل منح دراسية تتيح لأولاد مسئولين بحكومة غينيا الاستوائية بالدراسة فى

جامعات بالولايات المتحدة. وكشف المحققون النقاب كذلك عن بعض الأعمال والتعاملات العقارية غير العادية فى مالابو. فعلى سبيل المثال، كان المجمع السكنى الممتد الخاص بإكسون موبيل حيث يقيم عمال النفط "مؤجرًا" بمبلغ 175 ألف دولار شهريًا من شركة تديرها زوجة أوبيانج. وفى الوقت نفسه أجَّرت أميرادا هيس مكاتب بمبلغ 445800 دولار من قريب للرئيس عمره أربعة عشر عامًا. والأمر الذى يبعث على أكبر قدر من الحرج هو ما جرى الكشف عنه من كون الدفع المباشر الذى قامت به شركات النفط الأمريكية فى حسابات حكومة غينيا الاستوائية ببنك ريجز كان يحوَّل مباشرةً إلى بنوك الأوفشور. وكان العديد من تلك الشركات يواجه، وقت كتابة هذا الكلام، تحقيقات أخرى بموجب قانون الممارسات الفاسدة الخارجية الأمريكى القاسى.

فساد الأسرة الحاكمة فى غينيا الاستوائية وإجرامها نكتة سارية فى المجتمع الدبلوماسى منذ فترة طويلة. ففى إحدى الحكايات الشهيرة، ألقى القبض على أحد كبار معاونى الرئيس فى مطار چون كنيدى بنيويورك بعد أن لاحظ العملاء الفدراليين تسرب الماريجوانا من حقيبته بينما كان يتجول فى صالة المطار. وفى جزء كبير من عام 2002، على أقل تقدير، بينما كانت جماعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية وغيرها الترويج لنفط غرب إفريقيا باعتباره بديلاً للشرق الأوسط، بدا أن إدارة بوش تعتمد على غموض البلد النسبى والانعدام المضحك للاحترافية لحمايته من التمحيص. وعندما بدأت موجة القصص المُدينة لحكومة غينيا الاستوائية فى الظهور فى الإعلام الأمريكى والدولى، وبدأت لجنة مجلس الشيوخ الفرعية تحقيقاتها، علم بعض أكبر قائدى مشجعى غينيا الاستوائية فى واشنطن أنهم يواجهون مشكلة.

عندما بدأت القصص المحرجة فى الصحافة الدولية عن الطائرات الخاصة ومنازل ميريلاند تتكاثر كالأرانب، هدأ حماس واشنطن لأوبيانج بشكل واضح، ووجدت مالابو أنه يجرى تحاشيها أكثر من أى وقت مضى من جانب المجتمع

الدولى، وبشكل خاص إسبانيا، التى لم تتحمس حكومتها المحافظة الجديدة قط لأوبيانج أو تتمتع بالعلاقات الوثيقة التى رعاها الاشتراكيون الأكثر رسوخًا منذ السبعينيات. وفى مالابو، كما فى الخارج، بدأ النظر إلى الشائعات عن الاستقرار الداخلى للنظام فى الانتشار، مع إصابة أوبيانج بسرطان البروستاتا وأسلوب حياة وريثه المنتظر التى تتسم بالبذخ والجرى وراء الموضة، على أنها احتمالات. وفى مؤتمر للطاقة عُقِد فى لندن، ناقش أعضاء الوفود بصراحة شائعات مؤامرة الإطاحة بحكومة غينيا الاستوائية.

فى السابع من مارس عام 2004، أصبح أخيرًا السر الذى طال كتمانه فى السياسة النفطية الإفريقية واقعًا ـ تقريبًا. فقد اعترض مسئولون زيمبابويون طائرة شحن تحمل أربعة وستين جنديًا مرتزقة من أنحاء البلدان الجنوب إفريقية عندما توقفت من أجل "التزود بالوقود" فى مطار هرارى. وكان يقود الطائرة، وهى طائرة متهالكة من طراز 727 كانت فى يوم من الأيام مملوكة للحرس الوطنى الجوى الأمريكى (وباعتها مؤخرًا جدًا شركة صغيرة مركزها كانساس)، طاقم أمريكى، لكنها كانت مسجلة باسم شركة جنوب إفريقية عنوانها فى جزر ڤيرچن البريطانية. وبسرعة اكتشفت السلطات الزيمبابوية أن المرتزقة توقفوا فى هرارى وهم فى طريقهم من جنوب إفريقيا إلى مالابو لأخذ إرسالية من المعدات العسكرية الخاصة بالسوق السوداء قيمتها 180 ألف دولار. وفى اليوم التالى، أُلقى القبض على خمسة عشر رجلاً فى غينيا الاستوائية. وكان يُعتقد أنهم جزء من فرقة متقدمة مقصود بها مقابلة الطائرة عند وصولها. وبفضل المساعدة المقدمة من صديقه القديم روبرت موجابى، تجنب أوبيانج بالكاد الإطاحة به فى انقلاب جرى تنظيمه عالميًا.

طوال شهور بعد ذلك، كانت المناقشات تدور حول النظريات المعقدة بشأن ما حدث بالفعل فى مارس من عام 2004، ويذكرون محاولة الانقلاب الفاشلة منذ ذلك الحين على أنه أحد كلاسيكيات إفريقيا الفريدة: مشروع هزلى جمَّعته حفنة

من المرتزقة البيض المتقدمين فى العمر ويموله بعض أعضاء المؤسسة البريطانية الذين يعملون أقل وقت ممكن ويتمتعون بمزايا مفرطة (كان العنوان الرئيسى لصحيفة "الجارديان" البريطانية هو "حكايات من أرض الانقلابات"). ومن جانبه، لم يدخر وقتًا فى الهجوم على إسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة، حيث ألمح بطريقة تتسم بالتهديد إلى تورطها. بل إنه رفع فى لندن دعوى ضد مواطنين بريطانيين تورطوا بشكل مباشر مطالبًا بترحيلهم من غينيا الاستوائية.* ومن المؤكد أنه لم يكن هناك نقص فى أسباب تصديق أن الحكومات الثلاث لم تكن على علم بالمرة بالعملية التى جرى إفسادها قبل حدوثها. وقبل أيام فحسب من وقوع محاولة الانقلاب؛ على سبيل المثال، نقلت إسبانيا العديد من السفن الحربية من قواعدها فى المياه الإسبانية المواجهة لجزر الكنارى إلى موقع بالقرب من مالابو. وفى تلك الأثناء مر سبيل منتظم من أبناء غينيا الاستوائية المنفيون عبر واشنطن فى أواخر عام 2003، حيث عقد كل منهم اجتماعات مع مسئولى الخارجية آملاً أن يكون البديل المعقول الوحيد لأوبيانج.

كان أحد هؤلاء الرؤساء المحتملين سيفيرو موتو، الذى كانت إسبانيا قد منحته حق اللجوء السياسى فى عام 1982 وكان يرأس من مدريد ما يسميه "حكومة غينيا الاستوائية فى المنفى"، وهى عملية تتسم بقدر مدهش من المهارة ذات اجتماعات منتظمة لمجلس الوزراء والبيانات الصحفية وموقع إلكترونى يتفق مع أحدث الاتجاهات ويليق بإحدى الحكومات الأوروبية. وفى شهر نوفمبر من عام 2003، جاء موتو إلى واشنطن من أجل برنامج مدته أربعة أيام من الاجتماعات والارتباطات الصحفية التى جمَّعَها وزيف سالا، وهو مسئول سابق بالخارجية الأمريكى دفع له موتو 40 ألف دولار. وساعد سالا، الذى يدير شركة لحشد التأييد اسمها إيه إن إن جروب، موتو فى التحرك داخل واشنطن وعرض قضيته باعتباره وريثًا مناسبًا لغينيا الاستوائية بعد أوبيانج.

* رفضت محكمة الاستئناف القضية فى أكتوبر من عام 2006.

من بين المرشحين الآخرين الذين عُقدت لهم جلسات استماع سيء الحظ جوستافو إنفيلا، وهو ممثل مقيم فى لوس أنجلوس تشمل أبرز إنجازاته فى حياته العملية دورًا صغيرًا فى فيلم Sgt. Bilko وظهوره فى برنامج Wheel of Fortune. (لم يذهب إنفيلا إلى غينيا الاستوائية إلا مرتين فقط أمضى خلالهما أقل من أسبوعين منذ هروب أسرته فى عام 1970.) وأرسل حزب المعارضة الرسمى الضعيف فى غينيا الاستوائية، التجمع من أجل الديمقراطية الاجتماعية المتسامح معه على نحو ضئيل، ممثلاً كذلك، لكنه لم يتمكن من إرسال زعيمه، الذى بقى فى السجن فى مالابو. ومع ذلك فإنه من بين كل من كانوا يخطبون ود واشنطن فى عام 2003 من الواضح أن موتو هو أكثر تلك المجموعة مهارةً وأفضلهم تنظيمًا . فهو من ذلك النوع من الرجال الذين يمكنك الدخول فى أعمال معهم.

لابد أن إبهار موتو لم يقتصر على الأمريكيين. ذلك أن الأدلة تشير إلى أن المرتزقة كانوا يخططون لوضعه رئيسًا جديدًا لغينيا الاستوائية مقابل حصة من صناعة النفط فى البلاد. وجرى توقيت العملية بالكامل بحيث تتم بدقة شديدة. وفى الساعة 2,30 من صباح الثامن من مارس، كان مقررًا وصول الطائرة المحملة بالمرتزقة إلى مالابو حيث كانت ستقابلها فى المطار "الفرقة المتقدمة" المكونة من خمسة عشر رجلاً موجودين بالفعل فى مالابو. ومن هناك، كانت العصابة المجمَّعة ستنقسم إلى فرق، بحيث يؤمِّن أحد الفرق المطار وتتجه الفرق الأخرى إلى المدينة لتستولى على الوزارات الرئيسية. وسوف يرشد أحد أعضاء الحكومة الذى تم شراء ولاءه فريقين إلى القصر الرئاسى والغرفة التى سيكون أوبيانج نائمًا فيها. وسوف يُلقى القبض على الرئيس وأرمينجول وتيودورين ويؤخذون إلى المطار ويُنقلون بالطائرة إلى إسبانيا. وسوف يهبط بعد ذلك سيفيرو موتو فى مالابو فى الساعة الثالثة صباحًا، ويجمع مؤيديه الذين ادعى أنهم لديه فى الجيش ويعلن نفسه رئيسًا على شاشة التليفزيون الوطنى. ومن البداية للنهاية، كان من المقرر أن تستغرق العملية ثلاثين دقيقة.

طبقًا لتاريخ تواطؤ موتو مع أسرة نجويما، فمن المحتمل أن يكون انتهازيًا أكثر منه معارضًا. إذ عمل مديرًا لبرامج الإذاعة والتليفزيون أثناء نظام ماسياس فى السبعينيات، حين كان مسئولاً عن الدعاية الرسمية، بل عمل فى وزارة الإعلام فى عهد أوبيانج حتى عام 1982، حين اختلفا على امرأة ادعى كل منهما أنها من حقه وأُجبِر موتو على النفى فى مدريد. ومنذ ذلك الحين كان هناك عداء مرير وعلى قدر كبير من الشخصانية تجاه بعضهما البعض. وفى عام 1996، حاول موتو، من أنجولا، القيام بانقلاب ضد حكومة أوبيانج وحُكِم عليه غيابًا بالسجن لمدة ستة وتسعين عامًا. وباعتبار موتو شخصًا مبالغًا فى وصف قدراته وصفاته وعاجزًا تمامًا عن أن يبقى طويلاً بعيدًا عن أضواء الدعاية، فهو يجد نفسه كأحسن ما يكون عندما يمكنه وضع نفسه وسط سيرك إعلامى، ويُفضِّل أن يكون ذلك السيرك الذى يظهره ضحية لمؤامرة مُحْكَمَة تتضمن رجال أوبيانج. وفى صيف عام 2005 اختفى موتو لفترة تزيد على الشهر قبل ظهوره من جديد فى كرواتيا حيث عقد مؤتمرًا صحفيًا أبلغ فيه الصحفيين أنه يعتقد أن الحكومة الإسبانية تواطأت فى مؤامرة لقتله. وهناك علامة استفهام كبيرة بشأن التأييد الذى سيحظى به موتو بين سكان غينيا الاستوائية باعتباره رئيسًا فى عام 2004. ربما يكون الواقع المحزن هو أنه بما أنه ليس هناك تراث من المشاركة الشعبية فى السياسة، فلن يهتم أحد فى غينيا الاستوائية بشكل أو بآخر.

كان وضع موتو باعتباره لاجئًا سياسيًا فى إسبانيا سيُضار بشكل خطير إذا ظهر أى نشاط غير مشروع، لذلك فليس مستغربًا أنه أنكر بقوة مشاركته فى محاولة الانقلاب عام 2004. كما أنكرت إسبانيا معرفتها المسبقة بالانقلاب واصفةً تحريك سفنها الحربية فى اتجاه ساحل غرب إفريقيا بأنه جزء من "تدريبات روتينية". وأبلغنى مسئول إسبانى تحدث إلىّ بشرط عدم ذكر اسمه أن حكومته "أهملت" فحسب الإعلان عن تحرك الجنود، وهو ما وصفه بأنه "غلطة علاقات عامة".

لكن إنكار موتو وإنكار الحكومة الإسبانية يزيد المصداقية. ذلك أن السجلات تبين أنه فى الرابع من مارس نزل موتو فى فندق ستايجن برجر فى جزر الكنارى، وهى أرخبيل إسبانى قبالة الساحل الغربى للمغرب، حيث أقام حتى بعض ظهر السابع من مارس. ويُعتقد أنه نُقل بعد ذلك فى طائرة صغيرة إلى مالى، حيث استعد للقيام بما كان يظن أنها رحلة انتصاره التى طال انتظارها إلى مالابو فى وقت لاحق من تلك الليلة. وبدلاً من ذلك، وعندما وصلت أخبار الاعتقالات، أُعيد موتو بسرعة بالطائرة إلى إسبانيا. وليس مقنعًا أن تكون الحكومة الإسبانية، التى تراقب أنشطة موتو عن كثب طوال أكثر من عشرين عامًا، على غير علم بتلك التحركات.

لكن ما أثار الدهشة أكثر من أنشطة موتو وألقى الضوء بقوة على واشنطن هو الاجتماعان اللذان عُقدا فى واشنطن فى نوفمبر من عام 2003، على هامش مؤتمر دعا إليه اتحاد عمليات السلام الدولية، وهى جماعة مؤثرة لحشد التأييد تمثل مصالح ما تُسمى "الشركات الحربية الخاصة" فى أمريكا. وفى كلمة على العشاء ألقتها على أعضاء الوفود المجتمعين، تحدثت تيريزا ويلان، مساعد وزير الدفاع للشئون الإفريقية (وهى أعلى موظف فى البنتاجون مسئول عن إفريقيا)، بلغة حماسية عن الدور الذى يمكن للاختصاصيين الحربيين الخاصين القيام به فى تعزيز المصالح الأمريكية، ليس فى العراق فحسب، كما يفعلون، بل كذلك فى أماكن كإفريقيا، حيث "قد لا يرغب الجيش الأمريكى أن يكون ظاهرًا بوضوح". وبعد ذلك، اقترب جريج ويلز، وهو مستشار أمنى بريطانى له صلات وثيقة بمجتمع المرتزقة فى إفريقيا، من ويلان. أعطى ويلز ويلان الكارت الشخصى الخاص به وأشار إلى أنها ربما تكون مهتمة بمناقشة بعض "الاضطرابات التى أوشكت على الحدوث" فى غينيا الاستوائية. وأجرى الاثنان محادثة موجزة تفاصيلها موضع خلاف.

كان اللقاء الثانى بين ويلز وويلان أكثر أهمية ورسمية وتعمدًا. وكان توقيته مثيرًا للشك على نحو أكبر بكثير. إذ جرى فى الثامن عشر من فبراير عام 2004،

قبيل ساعات من الساعة المحددة أصلاً للقيام بمحاولة الانقلاب ضد أوبيانج. وفى النهاية تعطلت الطائرة التى كانت ستقل المرتزقة، وكان لابد من تأجيل الانقلاب.

مهما كانت طبيعة مناقشة ويلز مع البنتاجون، فهو لم يكن يتحدث من موقع موحد. ذلك أنه قبل بضعة أيام من مقابلته الأولى مع ويلان فى عشاء مؤتمر اتحاد عمليات السلام الدولية فى نوفمبر، تلقى ويلز حوالى 8 آلاف دولار من سايمون مان صديقه المخلص ومهندس الانقلاب الرئيسى. (سوف يُلقى القبض على مان واثنين آخرين على مدرج الإقلاع فى هرارى فى السابع من مارس وهو يحاول تحميل أسلحة وذخائر على طائرة منحوسة من طراز 727، وهو يقضى حاليًا فترة سجن لمدة أربعة أعوام فى سجن بزيمبابوى لدوره فى العملية.) وتلقى ويلز 35 ألف دولار أخرى من مان فى يناير. وأنكر ويلز معرفته بأية معلومات خاصة بمحاولة الانقلاب، لكن سجلات الفندق تبين أنه أقام فى غرفة فى الممر نفسه الذى به غرفة سيڤيرو موتو فيما بين الرابع والسادس من مارس عام 2004 فى جزر الكنارى.

تعود صداقة ويلز مع مان، وهو سليل أسرة ثرية تعمل فى صناعة البيرة من الجيل السادس وخريج جامعة إيتون، إلى سنوات كثيرة. ومان، وهو ضابط سابق فى القوات البريطانية الخاصة وله اهتمامات عميقة بالنفط والتعدين الإفريقيين، واحد من المؤسسين الأصليين لشركة المرتزقة الشهيرة Executive Outcomes التى كانت وراء عمليات سرية فى بعض أسوأ مناطق المشكلات فى إفريقيا على مر السنين، من سيراليون إلى أنجولا إلى زائير. وفى نوفمبر من عام 2003، تقريبًا فى الفترة التى تحدث فيها ويلز لأول مرة مع ويلان بشأن غينيا الاستوائية وتلقى تحويلاً ماليًا أوَّليًا من مان، وقَّع مان اتفاقًا يدفع بموجبه نِك دى تواه مليونى دولار مقابل "مشروعات غير محددة"، طبقًا لما ذكرته صحيفة "ذى أوبزرفر" البريطانية. وكان دى تواه، ضابط الكوماندوز بالقوات الخاصة الجنوب

إفريقية سابقًا الذى تربطه صلات بتجارة السلاح، قائد "الفرقة المتقدمة" التى كانت تنتظر وصول مان وحمولة طائرة من المرتزقة إلى مالابو صباح الثامن من مارس.

من الواضح أن ويلز كان على معرفة بأنشطة أصدقائه، إن لم يكن متورطًا فيها بشكل مباشر. ومن الصعب تصديق أن مناقشاته مع البنتاجون كانت أى شىء آخر سوى محاولة لقياس موقف الأمريكيين من انقلاب محتمل فى غينيا الاستوائية. وشهد دى تواه فى المحكمة بأن "سياسيين رفيعى المستوى" فى الولايات المتحدة أُبلِغوا بالانقلاب سلفًا وباركوه. بل إن إسبانيا أكدت لمان اعتزامها الاعتراف بحكومة ما بعد الانقلاب، كما قال دى تواه.*

لكن إذا كان لدى واشنطن ومدريد أسئلة صعبة يتعين عليهما أن تجيبا عنها، فهى لم تكن شيئًا مقارنةً بتلك الشبكة المعقدة من الخطط السرية التى غطت لندن فى الشهور الأخيرة من عام 2004 وكانت على وشك أن تتخذ بعض أبرز الأشكال - وأبغضها - فى المؤسسة السياسية البريطانية. ومن داخل زنزانته فى سجن تشيكوربى بهرارى، حاول سايمون مان تهريب رسالة إلى زوجته على قصاصات كثيرة، لكن استخبارات جنوب إفريقيا اعترضتها وبسرعة أصبحت جزءًا من الوثائق التى تحظى بأكبر قدر من المناقشة فى ويستمنستر** وبدأت الرسالة على هذا النحو: "موقفنا ليس جيدًا جدًا والأمر عاجل جدًا." ومحامو مان

... لا يحصلون على إجابة من سميلى وسكراتشر. طلبت منهم الرد بعد انتهاء سباق الجائزة الكبرى! ولن يسير هذا سيرًا حسنًا...

* كانت شهادة دى تواه تحت القَسَم جزءًا من محاكمته في مالابو التي انتقدها المراقبون الدوليون بسبب المخالفات العديدة. ومنذ ذلك الحين تراجع عن أقواله الخاصة بتلك الأجزاء التي بدا أنها تورط الحكومتين الإسبانية والأمريكية.

** البرلمان البريطاني. (المترجم)

ربما يتوقف إخراجنا على مبلغ كبير من المال! وبالطبع لم يكن المستثمرون يظنون أن هذا سيحدث. ... هل تظنين أنهم يمكن أن يكونوا جزءًا من شيء كهذا لمجرد احتمال إيجابي - دون أن تكون هناك مشقة أو احتمال أن يخطئ هذا الأمر. أى شخص وكل شخص مشارك فى هذا الأمر هو جزء منه - فى الشدة والرخاء، وهذا هو وقت الشدة وعلى كل شخص أن يؤدى ما عليه بأقصى قدر ممكن.

نحن بحاجة إلى نفوذ قوى لتسوية ذلك - ... سميلى، سكراتشر... ديفيد هارت - ولابد من استخدامه بقوة والآن. ذلك أنه عندما ندخل فى سيناريو المحاكمة الحقيقى سوف يـ....نا.

يُعتقد أن "سكراتشر" هو السير مارك تاتشر ابن رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت تاتشر، وهو شخص منغمس فى الملذات وموضع هجوم دائم من الصحافة البريطانية. (أُطلقت عليه هذه الكنية فى إيتون حيث كان يعانى من الإكزيما.) وكان السير مارك صديقًا جيدًا لمان (كانا جارين فى حى كونستانتيا الثرى بكيب تاون) واتضح فيما بعد أنه هو من وفر الطائرة التى أقلت سيفيرو موتو إلى مالى من جزر الكنارى.*

أشار "سميلى" إلى إيلى خليل، وهو رجل أعمال لبنانى بريطانى ملتيمليونير ظهر منذ ذلك الحين باعتباره الداعم المالى الأساسى للانقلاب. ولخليل، الذى وُلد فى نيچيريا وكوّن جزءًا كبيرًا من ثروته من التعامل فى النفط النيچيرى، تاريخ طويل من النشاط المشكوك فيه فى غرب إفريقيا. وفى عام 2002 حاولت الشرطة الفرنسية إلقاء القبض عليه فيما يتعلق بالرشاوى التى دفعها للدكتاتور النيچيرى السابق سانى أباتشا. وأخبرنى دبلوماسى أمريكى سابق أن خليل كان

---

* حكمت محكمة جنوب إفريقية في النهاية على تاتشر بأنه مذنب فيما يتعلق بتوفير معدات الانقلاب، لكنه نجا بدفع غرامة قدرها 400 ألف دولار بعد ادعائه أن لم يكن يعلم الأمر الذي ستُستغَل من أجله الطائرة التي أجرها.

"من ذلك النوع من الأشخاص الذى يجعلك ترغب فى تحسس حافظة نقودك بمجرد أن تلتقى به، لمجرد التأكد أنها لا تزال فى مكانها". وخلال جزء كبير من عام 2003، أقام خليل علاقة صداقة مع سيفيرو موتو وبدا أنه يؤيد فكرة وضعه فى مالابو مقابل دفع 16مليون دولار لمرة واحدة ووعد بأن يصبح أكبر سمسار نفط فى غينيا الاستوائية. وتشير السجلات إلى أن خليل اقتطع 750 ألف دولار من أمواله لدعم الانقلاب. وفى أواخر عام 2003، قبيل وقوع المحاولة، وقع سايمون مان عقدًا قيمته 5ملايين دولار مع مجموعة من المستثمرين اللبنانيين من أجل "التعدين وصيد الأسماك والطيران ومشروعات التأمين التجارى فى غرب إفريقيا". وطبقًا لما ذكرته "الأوبزرفر"، كان الاتفاق واجهة لدخول إيلى خليل.

لخليل صلات وثيقة بعائلة تاتشر ودوائر حزب المحافظين، ولفترة فى عام 2004 بدا أن ارتباطه بمدبرى الانقلاب أضر بعض الأشخاص المهمين. إذ تورط كاتب الروايات الأكثر مبيعًا وعضو حزب المحافظين اللورد چيفرى آرشر، وهو واحد من أكثر الشخصيات بغضًا فى السياسة البريطانية، عندما اتضح أنه أجرى مكالمتين تليفونيتين مع تليفون خليل المحمول فى اليوم الذى التقى فيه المتآمرون فى جنوب إفريقيا لوضع الترتيبات النهائية للانقلاب، وأن سايمون مان تلقى تحويلاً مصرفيًا قدره 75 ألف جنيه إسترلينى من "چى إتش آرشر".

لكن صلات خليل لم تقتصر على أعضاء حزب المحافظين. إذ تورط كذلك صديق مقرَّب من تونى بلير، وهو السياسى العمالى البارز پيتر ماندلسون، الذى أجبرته تعاملاته التجارية الدولية، الموصومة بالفضائح بشكل مزمن، على الاستقالة من مناصبه بمجلس الوزراء ما لا يقل عن ثلاث مرات. وفى عام 2000 أجبرت أولى تلك الفضائح ماندلسون على التخلى عن منزل فى نيتينج هيل كان قد اشتراه بأموال زعموا أنها مختلسة من الحكومة، وجعلته يستأجر شقة بخمسمائة ألف جنيه إسترلينى من خليل فى حى هولاند پارك الحصرى بلندن.

وطبقًا لما جاء فى التقرير الذى كتبه شخص على صلة وثيقة بالأمر للمحققين الجنوب إفريقيين، ناقش خليل الانقلاب المخطط له مع ماندلسون الذى "أكد له أنه لا يواجه أية مشكلات من جانب الحكومة البريطانية" ودعا خليل للمجىء ورؤيته مرة أخرى "إذا أردت لشىء ما أن يتم".

بحلول أواخر عام 2004 بدأت الشائعات المتعلقة بتواطؤ الحكومة البريطانية فى محاولة الانقلاب تتراكم، حيث أوردت الصحافة أن عملاء وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات البريطانية MI6 أبلغوا شخصيات عسكرية رفيعة المستوى فى غينيا الاستوائية أنه فى حال وقوع الانقلاب ينبغى أن يجلسوا مكتوفى الأيدى ولا يحاولوا الدفاع عن أوبيانج. ذلك أنه سوف "تتم رعايتهم بشكل كبير" مقابل تعاونهم. وعندما شعر وزير الخارجية فى حكومة الظل المحافظة مايكل أنكرام بضعف خصمه، قرر توجيه استجواب مكتوب شديد البساطة لوزير الخارجية جاك سترو، نظيره الجالس على مقاعد الحكومة: "سؤال لوزير الخارجية وشئون الكومنولث عن متى أُبلغت الحكومة بمؤامرة محاولة انقلاب غينيا الاستوائية." وعندما حان الوقت كى يرد سترو على استجواب أنكرام فى قاعة مجلس العموم، نادى رئيس المجلس الرقم المرجعى للسؤال المكتوب، ووقف سترو وقال: "فى أواخر يناير من عام 2004" وبعد ذلك جلس فى مكانه بينما واصل المجلس عمله. وكان ذلك اعترافًا غير عادى يقدمه وزير خارجية مازال فى منصبه، بل إنه الأكثر غرابةً لعدم تفسيره. ذلك أنه بأربع كلمات فقط [بالإنجليزية]، اعترف سترو بأن الحكومة البريطانية كانت على علم بأن هناك محاولة للإطاحة بحكومة ذات سيادة قبل حدوثها بأسابيع ومن الواضح أنها لم تفعل شيئًا حيالها.

فى النهاية، التفسير الأرجح لما حدث فى مارس من عام 2004 هو أن مجموعة من المولين الخاصين المتمركزة فى بريطانيا وجنوب إفريقيا حاولت التخلص من الحكومة ووضع رئيس جديد يمكن أن يكافئها بنصيب من ثروة البلاد النفطية، وأن البريطانيين والإسبان والأمريكيين كانوا، بدرجة أو بأخرى،

على علم مسبق بالمغامرة لكنهم لم يفعلوا الكثير لوقفها، حيث كانوا يعلمون أن الدخول لحماية طاغية مثل أوبيانج ستكون له عواقب مفجعة من ناحية العلاقات العامة داخل بلادهم. ومع ذلك كانت التجربة تنبيهًا مريرًا لأوبيانج، وبيانًا قويًا ليس فقط على أن القوى الخارجية كانت تتآمر لزعزعة نظامه - ربما بمساعدة شقيقه - بل كذلك على أن أصدقاءه فى أوروبا وأمريكا لا يمكن الاعتماد عليهم كى يهبوا للدفاع عنه. وباستثناء زوجته وابنيه، والقليل من الموالين للنظام، وربما روبرت موجابى، لم يكن هناك من يمكن أن يثق فيه أوبيانج بعد ذلك.

لم تكن غينيا الاستوائية مكانًا لـ "الثقة" فيه أهمية كبيرة فى الدوائر الحاكمة. فأوبيانج نفسه تولى السلطة بالإطاحة بعمه وقتله. وهو ليس له ثقة كبيرة فى ولاء جنرالات جيشه على نحو جعله يضع الأمن الشخصى منذ عام 1979 فى أيدى كتيبة من حرس القصر المغاربة. إلا أنه خلال الشهور الباقية من عام 2004 وجزء كبير من عام 2005 غرقت البلاد فى حالة من البارانويا الشديدة، حيث بدأ أوبيانج يرى مؤامرات انقلابية وراء كل تفاعل، وأصبح يشك بشكل كبير فى كل حركة يقوم بها الأجانب داخل البلاد وخارجها. وحثت إذاعة الدولة المواطنين على الإبلاغ عن أى مغترب يتصرف تصرفًا يدعو للشك، وكان الجنود المتمركزون عند ناصية كل شارع فى مالابو يسألون الأجانب عن تحركاتهم بينما كانت الشاحنات المحملة بالجنود تجوب الشوارع بالقرب من قصر الرئاسة.

على هذه الخلفية حاولتُ زيارة مالابو فى فبراير من عام 2005، حيث كانت الذكرى الأولى لمحاولة الانقلاب الفاشل تقترب ومازالت علاقة أوبيانج مع الغرب تتدهور. ونبهنى كل من تحدثت معه تقريبًا، بمن فيهم الملحق الصحفى الأمريكى فى الكاميرون، إلى ضرورة توقع عدم السماح لى بدخول البلاد، وأنه إذا سُمِح لى بذلك فسوف تكون كل أنشطتى تحت المراقبة الدائمة وسوف أجد أنه من المستحيل إنجاز أى عمل. وكان تحقيق مجلس الشيوخ الأمريكى فى أوج نشاطه، وكان من المقرر صدور تقريره فى أى يوم، مما جعل الصحفيين يحظون بقدر أقل

من الترحيب عن أى وقت مضى فى غينيا الاستوائية. وقبل بضعة أسابيع، اتُهِم الصحفى الأمريكى الحر بيتر ماس، الذى كان فى مهمة لمجلة Mother Jones، بالتجسس، واقتيد إلى المطار، وطُرِد إلى خارج البلاد بناءً على أوامر الرئيس. وفى الصيف السابق، اقترب أحدهم من أعضاء فريق تابع للتليفزيون الأسترالى كانوا جالسين على مائدة العشاء فى إحدى الليالى وأخبرهم أنهم إن لم يذهبوا مباشرةً إلى المطار فسوف تحدث لهم "أشياء سيئة". وأُلقى القبض على فريق من صحيفة "التايمز" البريطانية لالتقاطه صورًا ولم يُطلَق سراحه إلا بعد تملق القنصل الشرفى البريطانى للحكومة. وسُجِن مندوب لوكالة الأنباء الفرنسية (وكالة الأنباء الغربية الوحيدة التى لها وجود دائم فى مالابو) تسعة أيام وضُرِب بعدما أورده من شائعات عن وقوع انقلاب.

الواقع أن لجنة حماية الصحفيين كان تضع العام تلو الآخر غينيا الاستوائية ضمن قائمة البلدان "الأكثر رقابةً" فى العالم. وفى عام 2006 كان ترتيبها الرابع، بعد كوريا الشمالية وبورما وتركمانستان. وكل الإعلام المسموع والمرئى فى البلاد مملوك للدولة، باستثناء شبكة تليفزيون يملكها ابن الرئيس. وقارنت الإذاعة التى تديرها الدولة الرئيس بالرب وكانت تبث أغانى تحذر المواطنين من أنهم سوف يُسحقون إن تحدثوا ضد النظام. وليست هناك صحف فى غينيا الاستوائية، وليست هناك مكتبات لبيع الكتب أو محال لبيع الصحف حيث يمكن للناس شراء المطبوعات الأجنبية. والمجلات الوحيدة المتوفرة زاخرة بصور أوبيانج المبتسم وهو يصافح شخصيات أجنبية مهمة. وفى عام 2005 بثت شبكة تليفزيون إسبانية برنامجًا عن تحقيق بنك ريجز، وردت الحكومة بمصادرة كل صحن يمكن رؤيته من صحون الأقمار الاصطناعية.

كان لدى نظام غينيا الاستوائية الحاكم الغاشم الكثير مما يخفيه باستمرار، لكن حتى وقت قريب لم يكن أحد يأبه بذلك. وقبل اكتشاف النفط لم يكن هناك أفريكانيون لوحتهم الشمس يحاولون الإطاحة بالحكومة، لمجرد أنها لم تكن

تستحق ذلك الجهد. وكانت هناك شائعة تقول إن غينيا الاستوائية حاولت فى الثمانينيات بيع نفسها للكاميرون مقابل مليون دولار، لكن عرضها رُفِض. إذ لا يمكن التخلى عن المكان بالمعنى الحرفى للكلمة. إلا أنه فجأةً، وفيما بين مجلس الشيوخ الأمريكى والصحافة الأمريكية، بدا أن أشخاصًا أكثر بكثير يطرحون الأسئلة، ولم تكن الحكومة فى حالة مزاجية تجعلها تيسِّر الحياة لهم.

ومع ذلك، بدا من العار عدم القيام بمحاولة حسن نية لزيارة مالابو ومنح فرصة عادلة للمكان. وعلى أى الأحوال، وبفضل رغبة أوبيانج لعقد صداقات فى الأماكن الصحيحة، كان الأمريكيون هم الجنسية الوحيدة التى ليس مطلوبًا منها الحصول على تأشيرة دخول للسفر إلى غينيا الاستوائية، ولذلك كان الأمر مجرد مسألة وصول وتجربة حظى فى نقطة تفتيش الجوازات بالمطار. ولدهشتى مررت من أمام الحارس المرتبك بتقديمى خطاب بالإنجليزية من ناشرى وأنا فى حالة من الاعتزاز الشديد بالذات واصطناع سلوك المجاملة المتلهفة. وبعد ساعة من هبوطى كنت جالسًا على كرسى بار أدردش مع ساقية صينية مرحة كانت ترتدى تى شيرتًا ضيقًا مكتوبًا عليه بالإنجليزية "قد لا أكون مثاليًا لكن بعضًا منى ممتاز جدًا". وفى الركن كانت هناك مجموعة من السكوتلنديين الضخام الخشنين الموشومين ينظرون بدهشة إلى شاشة تليفزيون كبيرة تعرض فيديوهات موسيقى البوب البريطانية. وفى الخارج، ومن خلال تجمع من سعف النخيل الرطب الكثيف كان بالإمكان رؤية أعداد كبيرة من الجنود حاملى البنادق الآلية على شاحنات تسير بلا هدف أمامنا. وحتى ذلك الحين كنت أقول لنفسى إنه ليست هناك مفاجآت.

كنت مع ميك هويل، الذى يقول عن نفسه إنه غجرى من شمال إنجلترا، وكان حليق الذقن له رأس على شكل اللفت، وكان هناك ما يشبه إحدى ملاحم الماورى* بالوشم تحت شعر ذراعيه الكثيف، ولم يكن هناك أى أثر للرقبة. وكان ميك قد ذهب إلى جزر فوكلاند فى عام 1983 وعُرضت عليه وظيفة مهمة قبل أن ينتهى

* الماورى هم سكان نيوزيلندا الأصليون. (المترجم)

به الحال حارسَ أمن على الحفارات فى بحر الشمال قبالة سكوتلندا. ومن هناك ذهب إلى الجابون ثم إلى غينيا الاستوائية حيث يتولى منذ عام 2000 مسئولية الأمن فى ميناء مالابو.

كان ميك قد شرب ثلاث زجاجات بيرة فى العشرين دقيقة الأولى وعرض عليّ تجربة حياة الليل المحلية. كان هناك حفل شواء - يبدو أنه نشاط محبوب بين "نفاية حقول النفط" - سيبدأ على الجانب الآخر من المدينة، ولذلك ركبنا سيارة ميك السوزوكى ساموراى الحمراء وانطلقنا، بينما كان ميك يتوقف من حين لآخر ويفتح نافذته ويصرخ فى السكان المحليين كأحد كلاب البيتبول. وعندما وصل إلى مالابو لأول مرة كان الجميع يسمونه el lobo، أى الذئب، لأنه كثيف الشعر وكان مازال يستمتع باللعب على هذه النكتة. ومع ذلك اعترف بأنه ليس شعر جسمه وحده ما أكسبه تلك الكنية. إذ قال مبتسمًا: "كنت عنيفًا كذلك. ومازلت أتسم بالعنف."

ليس هناك مكان فى مالابو يبعد أكثر من ثلاث دقائق بالسيارة، وبسرعة وصلنا إلى حفل الشواء، الذى أقيم فى مجمع سكنى مسوّر من منازل المدينة المفروشة حديثًا بالسجاد على طراز جنوب كاليفورنيا، وكانت فى هواء الليل الدافئ تتسم بإحساس الإسكان المقابل للحرم الجامعى فى سانتا باربرا. وكان الحفل فى المقام الأول احتفالاً بعيد ميلاد فتاة محلية، وكان الفتيان قد بذلوا كل ما فى وسعهم لإنجاح الحفل. كانت هناك صناديق ضخمة لحفظ المثلجات مليئة بعلب هاينكن وكورونا وميللر چينوين درافت* جاءوا بها، وكان جهاز لابتوب يعرض فيديوهات چينيفر لوپيز على الحائط. ووقف أكثر من عشرين رجلاً فى الثلاثينيات والأربعينيات قصروا شعورهم من الأمام والجانبين وأطالوها من الخلف وكانت لهم شوارب كثة وكانوا يلبسون قبعات NASCAR** وبنطلونات

* أسماء أنواع من البيرة. (المترجم)

** اختصار National Association for Stock Car Auto Racing (الاتحاد القومي لسباقات السيارات القياسية) وهو أكثر سباقات السيارات إثارة في الولايات المتحدة. (المترجم)

الچينز الباهتة ويلقون النكات. وكان البوفيه الساخن، الذى من الواضح أنه تكلف كثيرًا وجرى ترتيبه من خلال خدمات تقديم الطعام التابعة لإكسون موبيل، يبدو كريهًا، لكنه ربما كان الشىء الوحيد الذى يمنع المشهد من أن يبدو مثل اجتماع الذكرى السنوية العشرين فى Animal House*.

وبعد ذلك بدأت الفتيات فى الحضور. تقاطرن الواحدة تلو الأخرى مرتديات فساتين ضيقة تبرز الصدور. وبدت فتاة عيد الميلاد ـ وهى صورة طبق الأصل من كوندوليزا رايس فى العشرين ـ بحذائها ذى الكعب العالى وفستان السهرة الأحمر القصير ـ وكأنها خرجت مباشرةً من لقطة فيديو غنائى على شاطئ ميامى. وبدا أن رجلاً أربعينيًا ذا شعر طويل صديقها. وسأل صوت رجالى بلكنة سكوتلندية عريضة من خلفى "هل يعجبك ما ترى؟ عشرون جنيهًا استرلينيًا وتكون لك الليلة."

كان اسم الرجل هو چونو، وعلى الرغم من أننا كنا شركاء فى المجون، فقد استقرينا بسرعة فى حديث محترم. وعلمت أن عددًا قليلاً فقط من الفتيات عاهرات بالفعل. وكان معظمهن "فتيات عائلات لطيفات" يبحثن عن زوج وتذكرة للخروج من غينيا الاستوائية، لكنهن على استعداد لقبول الهدايا والوجبات فى الوقت الحالى. ثم قال: "وعلى الرغم من ذلك فما يحزن هو أن معظم الشبان هنا يعاملنهن كالقحاب. بل إن بعضهم لا يعطونهن شيئًا صباح اليوم التالى. إنهم يطردونهن فحسب." وكان النمط العام، طبقًا لما قاله چونو هو أن "تخرج معهن مرة أو مرتين ثم يبدأن فى طلب أشياء." وقد عاد مرة إلى مسكنه ليكتشف أن شقيق فتاة طلب شاشة تليفزيون عريضة على عنوانه. وكان التاجر الغاضب ينتظره ليحصل قيمة الفاتورة.

كنت محظوظًا لأن حفل الشواء هذا أقامه فى المدينة العاملون لدى أحد المتعهدين وليس فى مجمع إكسون موبيل السكنى بواسطة أحد موظفى الشركة.

* فيلم كوميدى أمريكى عُرِض لأول مرة عام 1978. (المترجم)

ويقيم هؤلاء الموظفون فى منازل منفصلة أكثر فخامة، لكن غير مسموح لهم بإحضار زائرات. وقال چونو: "إذا كانت هذه الحفلة نفسها مقامة فى إكسون موبيل، فسوف تعرف أنها مجرد مجموعة من الرجال الواقفين فى أنحاء المكان يشربون البيرة." وإذا أراد أحد موظفى إكسون موبيل الذهاب إلى المدينة والتقاط فتاة، فعليه إما أن يدفع تكلفة الإقامة فى غرفة بأحد الفنادق الغالية أو العودة إلى مسكن الفتاة، المرجح أن يكون مسكنًا صغيرًا حقيرًا تشترك فيه مع والديها. وقال چونو: "تشعر إكسون بخوف شديد على صورتها."

باعتبار چونو نفسه موظفًا فى إكسون موبيل، فقد أعطانى رقم تليفونه المحمول وعرض مصاحبتى فى جولة بالمجمع السكنى ذات ليلة كى أرى مدى جمال الإقامة، مع ما فيه من حمام سباحة وملاعب تنس. ولم يحدث قط أن دخل صحفيون أجانب المجمع السكنى سيئ السمعة، وسال لعابى على هذه الفرصة. لكن من المؤكد أن إيكسون لن تسمح بذلك. وقال چونو: "كلا، لا بأس. أنت رجل، وبذلك لن يكون إدخالك مشكلة." حتى وإن كنت صحفيًّا؟ "نعم. مادمت لست امرأة." بدا ذلك مراقبة غريبة بالنسبة لشركة تشعر بهذا القلق الكبير على صورتها.

كنت فى سبيلى لطرد القصص المرعبة التى سمعتها عن غينيا الاستوائية باعتبارها الأقاويل المعتادة التى تصاحب مناقشات الدكتاتوريات الإفريقية. وعلى مدى الأيام القليلة التالية، أجريت دردشات متحفظة مع مسئولى شركات النفط وأعضاء البعثات الدبلوماسية الغربية، بل ومع عدد قليل من أهل غينيا الاستوائية. وكان من المستحيل فى واقع الأمر جعل أى شخص يتحدث بغرض النشر، وتحدثت فى مرات قليلة مع سكان محليين، وكان هناك الكثير من القلق والعيون الزائغة. وليس هناك مجتمع مدنى فى غينيا الاستوائية - ليس هناك منظمات غير حكومية، ولا جماعات دفاع، ولا صحف مستقلة. بل إن الكنيسة الكاثوليكية، التى غالبًا ما تكون القناة الآمنة الوحيدة للنقد فى إفريقيا، تخشى

الحديث علانية هنا. وأثناء إحدى المناقشات على أطراف المدينة، أُبعدت على عجل عن الأنظار وأُغلِق الباب خلفى عندما لمح محاورى سيارة وزير الزراعة على مسافة بعيدة. اختلست النظر من النافذة لأرى سيارة كاديلاك نوافذها مغيمة تسير ببطء من عند البيت وتتوقف أمام الباب. لم أكلف نفسى عناء السؤال عن سبب وجود لوحات تعود إلى پنسلڤانيا على السيارة.

دُعيت بعد ظهر أحد الأيام إلى حفل على حمام سباحة فى مكاتب إحدى شركات النفط الأمريكية، وهو سكن ضخم يكنونه بـ"الپارثينون" بسبب أعمدته الكلاسيكية التى فى واجهته. ويجمع المجمع السكنى الواسع، الذى يُشاع أن رجل بنوك كاميرونيًا ثريًا بناه وأجَّرَه لشركة النفط، بين أحد بيوت العطلات فى سكوتسديل وقصور صدام. وسرعان ما علمت الفرق بين الآلاف من "نفاية حقول النفط" ـ وهم مجموعة خشنة من الموشومين، وعمال الحفارات الذين يجرون وراء النساء ويقسمون وقتهم بين حفاراتهم البحرية ومجمعاتهم السكنية المسورة ـ وهذا المجتمع الأصغر بكثير من الأنواع الإدارية ذات الياقات البيضاء التى تعيش فى الغالب كل وقتها مع أسرها فى مساكن خاصة فى مالابو. وهنا لم تكن هناك شعور طويلة أو صناديق حفظ مثلجات بها زجاجات بيرة ميللر چينوين درافت وبَد لايت. وبدلاً من ذلك كان موظفو العلاقات العامة وضباط الاتصال جالسين حول حمام سباحة على شكل الكِلية وكانوا يقضمون قطع الكباب وسلاطة الأفوكادو التى أعدها الشيف اليونانى من فندق باهيا الممتاز (المملوك لأرمنجول). وصرخت امرأة أمريكية من على مقعدها قائلة: "يبدو هذا كالحياة الحقيقية يا ناتالى. الجلوس حول حمام سباحة وشرب البيرة." والواقع أنه كان يشبه إلى حد بعيد الحياة فى الضواحى الأمريكية، مادمت قد تجاهلت أعمدة الرخام الضخمة، وما دمت لم تلاحظ لفات الأسلاك الشائكة الممتدة فوق أسوار المجمع السكنى التى يغطيها الملاط. ومادمت لم تفكر كثيرًا فى الماعز والدوسنتاريا والصرف الصحى غير المعالَج الذى تسميه جاراتى "حياة حقيقية".

اتضح أن هذا أقصى ما يمكننى الوصول إليه فى مالابو. إذ لم أعثر على جونو ثانيةً أو أرى مجمع إكسون موبيل السكنى الخرافى قبل قطع زيارتى لغينيا الاستوائية على نحو غير متوقَّع. لكن كان يمكن التنبؤ به.

* * *

بدأ كل شىء ببراءة إلى حد كبير. فقد وصلت إلى مالابو مساء يوم الجمعة، ولحرصى الشديد على أن أفعل كل شىء تمامًا كما فى الكتاب، كان أول شىء فعلته يوم الاثنين هو الذهاب إلى وزارة الإعلام لطلب تصريح صحفى.

على مدار الأيام التالية، زرت الوزارة وبضع مكاتب حكومية أخرى كذلك خمس مرات، وكان يبدو باستمرار أنه تنقصنى استمارة معينة أو صورة لجواز السفر أو تفسيرى للغرض من وجودى هناك. ومع ذلك كان كل شىء وديًا وبهدوء. وفى صباح يوم الأربعاء قيل لى إننا فى انتظار توقيع الوزير وينبغى أن أعود فى الثالثة بعد الظهر.

فى الموعد المحدد، جلست فى غرفة الانتظار متعجبًا من دهان الجدران الذى تقشر واللمبات العارية، ومحصيًا عدد قطرات العرق التى تتساقط على ظهرى. صاحبتنى سكرتيرة بدينة نشوانة ذات وجه طفولى، حيث كانت تغازلنى بجرأة وتسألنى مرارًا إن كنت متزوجًا أو لدى أطفال أم لا. وقالت ثلاث مرات: "هناك نساء كثيرات فى أمريكا"، وفى كل مرة كانت تضغط على كلمة muchas [كثيرات] بقوة أكثر مما قبلها، قبل أن تتجشأ فى اتجاهى تجشؤًا يفوح برائحة الخمر. وبعد حوالى ساعة قالت إنه ربما تمر بضع دقائق قبل أن تكون أوراقى جاهزة، وعرضت علىَّ شرابًا. قادتنى إلى فناء قذر خلف مبنى الوزارة حيث كان الدجاج والماعز يدخل الأكواخ الصفيح ويخرج منها. وبينما كنا نسير كان الناس يستهزئون منها بشأن كوننا زوجًا لطيفًا. دخلنا بسرعة كوخًا مغطى بالملاط وجلسنا على أريكة رطبها العرق أمام جهاز تليفزيون يعرض مباراة فى الدورى الإنجليزى، بينما ارتشفتُ مشروب الفانتا وشربت هى زجاجة بيرة سعة عشرين أوقية.

هناك فى الوزارة، استدعانى بطريقة خشنة رجل لم يعرِّف نفسه قط لدخول مكتب غير مضيء من الطوب الخرسانى على نوافذه قضبان حديدية. صاح قائلاً إن أوراقى جاهزة ولم يتبق علىَّ سوى أن أدفع الرسوم. وظننت أن هذه قد تكون دعوة إلى الرشوة، لكنه أشار إلى قائمة تبدو رسمية للرسوم الخاصة بالتصاريح المختلفة، وفى أسفلها كانت الصحافة المطبوعة. وكان المبلغ 300 ألف فرنك وسط إفريقى، أو حوالى 600 دولار. بينما كانت تكلفة تصاريح الصحافة فى إفريقيا، حيث تكون مطلوبة (وهى نادرًا ما تُطلَب) أقل من 50دولارًا بصورة عامة.

قلت بمرح "Oh, muchisimo [كثيرًا جدًا]"، حيث تعلمت أن روح الدعابة غالبًا ما تصنع العجائب مع المسئولين البيروقراطيين فى إفريقيا. لكن أمامى كان هناك حارس بوابة فى حالة مزاجية لا تسمح بالمزاح. إذ تملكه غضب أعمى ليس مقنعًا إلى حد كبير، حيث صاح قائلاً إن 300 ألف فرنك ليست شيئًا بالنسبة لأمريكى وأنه من المؤكد أنى سأكسب مالاً كثيرًا بالكتابة عن غينيا الاستوائية. ولأنه يتذكر أن الأمريكيين الذين يراهم عادةً هم من نفاية حقول النفط الذين يتجولون فى المدينة مع فتيات محليات يتسمن بالجاذبية وقد احتضن كروشهم الكبيرة، حاولت أن أوضح له أنى أعمل بمقدم متواضع من أحد الناشرين وأن المال من جيبى.

لم تكن لغتى الإسبانية بالقدر الكافى للغرض، وأصر هو على أنه ليس هناك سبب يمنع ناشرى من إرسال المال فورًا. صاح قائلاً "اتصل به! اتصل به الآن واطلب منه أن يرسل المال!" وقد دفع بتليفونه المحمول أمام أنفى "اتصل به!"

نظرت إلى ساعتى. كانت العاشرة صباحًا فى نيويورك. أخذت التليفون وبدأت أطلب الرقم. ويبدو أن محررتى لم تتأثر بما لابد أنه بدا وكأنه محاولة فجة لاصطياد المزيد من المال منها. قالت: "لا يمكن أن نبدأ السير فى هذا الطريق يا چون." أوضحت لها أننى لا أطلب مالاً فى واقع الأمر، بل إنى أتبع الأوامر فحسب. وقد وجدت شخصًا فى المكتب يتحدث الإسبانية وأعطت لها التليفون كى يوضح للموظف كيف تعمل عقود النشر.

شخر الرجل عندما وضع التليفون أخيرًا ثم قال: "إنهم يقولون إنك حتى لست مستخدمًا لديهم. من الواضح أنه لا يمكنك دفع الرسوم، ولذلك لن أسمح لك بأداء عملك هنا." وكان ذلك عادلاً إلى حد كبير وكنت على وشك أن أخبره بأنى سأجد طريقة آتى بها بالمال، لكنه لم يعد يستمع. إذا لم أدفع الرسوم سيتعين علىَّ حينذاك تقديم شهادة تحت القسم بأنى لن أكتب عن البلد بعد رحيلى. وأخرج ورقة بيضاء ووضعها بقوة أمامه صارخًا بأعلى صوته "اكتبها" بينما كنت أبحث عن قلم. كرر الأمر بصوت أهدأ كثيرًا ـ ربما همسًا ـ "اكتبها، وإلا ستبدأ أشياء سيئة تحدث لك."

سألته إن كان لديه مانع فى أن يملل علىَّ صيغة الإقرار كى لا يكون هناك احتمال لعدم كونه مناسبًا، ودونت الكلمات التى وضعها على لسانى. ثم قال عندما وقعت إقرارى ووضعت عليه توقيعى: "سنأخذ هذا إلى مركز الشرطة للتصديق عليه. وبعد ذلك لمح فى يدى دفترًا ذا كعب سلك وبدا أنه ذكَّره بغلطة غير مقصودة من جانبه. انتزع الدفتر قبل أن أتمكن من الرد صارخًا: "أنت هنا منذ عدة أيام، أليس كذلك؟ سوف يتعين علينا رؤية من كنت تتحدث معهم وأنت هنا." ثم أضاف بهدوء أكثر: "لا يمكن أن نسمح لك بالانطلاق وكتابة كل الكلام الفارغ المعتاد بشأن عدم وجود حقوق إنسان فى غينيا الاستوائية."

أخذت أعتذر عن سوء الفهم، وأؤكد له أنى لن أسبب أية مشكلة أخرى، لكنه قاطعنى بقوله إنه يريد توضيح شىء ما إلى حد كبير. "أنا لن أطردك خارج البلاد. ولن أجبرك على الرحيل." وكان من الواضح أنه مل قراءة القصص الإخبارية عن الصحفيين الأجانب "المطرودين". وأضاف: "لكن لابد أن تفهم أنك إذا قررت البقاء، فلن نكون مسئولين عن سلامتك."

جان وقت الرحيل. وعندما نهضت للانصراف قال إنه سوف يتصل بالوزير ويخبره بكل ما حدث. واعتذرت مرة أخرى وصفعت الباب بينما التقط هو تليفونه المحمول.

كنت قد أمضيت خمسة أيام فى البلاد. وظننت أنه لابد من الهروب المحترم.

ذهبت من الوزارة إلى فندقى، وألقيت بمتعلقاتى فى داخل حقيبتى، واتجهت إلى المطار. وكانت الرحلة الوحيدة إلى خارج البلاد هى طائرة كيه إل إم الليلية المتجهة إلى أمستردام وتكلفتها 2200. ولم تكن رحلة إير جابون التالية إلى ليبرفيل قبل يومين. ولذلك عدت إلى فندقى الذى أدفع فيه 120 دولارًا فى الليلة وأنا أشعر بشىء من الغباء بشأن الستمائة دولار الأصلية.

أمضيت ليلة قلقة فى غرفة الفندق، حيث انسللت إلى المركز الثقافى الإسبانى على الجانب الآخر من الشارع لتناول العشاء. لكنى بدأت أرى أن الحادث كان جزءًا من عرض مسرحى قُصِد به تهديدى وتساءلت إن كان ينبغى لى محاولة إجراء مقابلتين سريتين مع مسئولى شركات النفط فى الثمانية والأربعين ساعة التى أمضيتها فى مالابو أم لا. وكانت تلك ستصبح خطوة مفجعة.

فى وقت مبكر من صباح اليوم التالى أيقظنى اتصال من ميك. سمعته يقول وأنا أفرك عينى لأبعد النوم عنهما: "هناك بريد إلكترونى ينتشر. وهو ليس بالخبر الطيب."

من الواضح أن صورة شخصية لى، ومعها سيرتى الذاتية التى وضعتها على موقعى على الإنترنت، قد أُرسلتا إلى كل شخص فى إكسون موبيل والشركات التى تعمل معها من الباطن. وكان عنوان الرسالة هو "صحفى جديد فى المدينة"، وفى نهاية السيرة الذاتية، حيث كتبت أننى "أعمل حاليًا فى تأليف كتاب عن النفط الإفريقى"، أضيفت كلمة "... مزعوم" على نحو مضحك، وتلتها معلومات عن أنى "أبدو مراوغًا" وأنه طُلِب منى "مغادرة البلاد" وأنى حاولت "ركوب طائرة الليلة الماضية، وشوهد آخر مرة قابعًا فى خوف داخل غرفته بالفندق."

بعث بالرسالة كيث براون، المواطن البريطانى الذى لم ألتق به لكنه صديق مقرب من ديفيد شو، وهو بريطانى متملق عمِل مستشارًا فى وزارة المناجم والطاقة لسنوات عديدة. وكنت أنا وشو قد التقينا لتناول المشروبات قبل بضع

ليال، وأمضى ساعتين محاولاً إقناعى بأن نظام أوبيانج ظلمته الصحافة. بل إنه دعانى إلى مكتبه فى اليوم التالى وطبع بعض المعلومات المفيدة عن صناعة النفط فى البلاد. ومنحنى الرجل الكثير من وقته، وهو ما كان ينبغى أن يكون معلومات سرية من مصدر مطلع. هذا بالإضافة إلى أنه كان يتبع مباشرة نائب الوزير، وهو جابرييل ابن أوبيانج*.

عندما قرأ ميك الرسالة لى، استمعت إلى سيرتى الذاتية فيما يتعلق بقصة إخبارية كنت قد أعددتها لمجلة "نيوزويك" وأوقعتنى "فى مشكلة مع المرتزقة الجنوب إفريقيين" وضربت جبهتى بكفى عند إدراك ذلك. ففى بلاد الدكتاتورية الوحشية والمصابة بالبارانويا التى لا تثق فى الصحفيين الأجانب وتنتهك حقوق الإنسان بانتظام، وودعت مؤخرًا محاولة انقلاب قام بها مرتزقة جنوب إفريقيون، وتعتمد فى وجوده على علاقة تكافلية وربما فاسدة مع صناعة النفط، هناك الآن رسالة بريد إلكترونى ترسل عن قول إكسون موبيل إنه طُلِب منى مغادرة البلاد وتربط أنشطتى بأنشطة المرتزقة الجنوب إفريقيين.

إذا عدنا بالنظر إلى الوراء، لوجدنا أنه من المحتمل اسم عائلتى ذا السمة الأرمنية وملامحى اللبنانية لم تكون ميزة، فى ظل أصول هؤلاء المتورطين فى محاولة الانقلاب.

أوضح ميك بهدوء وبطء أنه إذا حاولت الحديث إلى أى شخص فى صناعة النفط قبل رحيلى، سوف يُضطَر ضابط الاتصال الحكومى الخاص به إبلاغ المحادثة على الفور لوزارة المناجم والطاقة. وسوف أكون عرضةً لإلقاء القبض علىَّ.

* * *

هناك فى واشنطن، ضحك جون بينت، السفير الأمريكى السابق الذى هددوه بالقتل فى أوائل التسعينيات، ملء قلبه من قصتى. كان ذلك صباح يوم بارد فى

* على نحو لافت للانتباه، أصبح شو قنصل بريطانيا الشرفي في غينيا الاستوائية.

شهر ديسمبر والتقينا لتناول الناتشو* والمشروبات الغازية فى مقهى مكسيكى بجوار مبنى الكابيتول الأمريكى. ولم يخجل بينت، الرجل ذو اللحية البيضاء المهذبة، قط من التعبير عمّا فى عقله عندما يتعلق الأمر بسجل حقوق الإنسان الخاص بنظام أوبيانج. وف عام 2004 اشتُهر عنه أنه قال لبرنامج "ستون دقيقة" إنه "إذا رأيت رجلاً يعرض على كلتا ساقيه، فلتعرف أنك فى غينيا الاستوائية."

رسم بينت صورة حيوية لمقدار الأشياء التى تغيرت فى غينيا الاستوائية مع وصول انتعاش النفط. وفى عام 1991، عندما أرسلوه للمرة الأولى إلى مالابو، كانت فكرة وزارة الخارجية عن "السيارة الرسمية" للسفير هى أولدزموبيل موديل 1984 كان قماش سقفها قد أخذ يترهل نتيجة للرطوبة. وعلى الرغم من عمر السيارة وحالتها السيئة، فلم يكن يظهر على عدادها أنها قطعت أكثر من ألف ميل - إذ لم تكن هناك طرق تسير عليها فى غينيا الاستوائية. وعلاوة على ذلك، كان هناك خمسة وثلاثون أمريكيًا فقط فى البلاد - معظمهم مبشرون وعدد قليل من العاملين فى شركة والتر للنفط والغاز - وكان قد دعاهم جميعًا إلى منزله فى عيد الشكر. واليوم هناك ما بين 3 آلاف و 5 آلاف أمريكى فى غينيا الاستوائية.

تذكر بينت العلاقة مع السلطات التى كانت "على قدر من التوتر بحيث إذا استدعانى وزير الخارجية كنت أُقَبِّل زوجتى قبلة الوداع على جبهتها، دون أن أعرف إذا كنت سأعود إلى البيت أم أذهب مباشرة إلى المطار". وبحلول أواخر عام 1993 كانت العلاقات قد تدهورت إلى حد اتهام الحكومة لبينت علنًا بممارسة السحر سعيًا إلى تغيير نتائج انتخابات البلاد التشريعية. وفى اليوم التالى تلقى برقية مرتبكة تقول: "يسرنا رؤيتك وأنت تبدى هذا الاهتمام بالانتخابات."

انطلاقًا من هذه اللحظة الأسوأ، كان يمكن للعلاقات بين الولايات المتحدة وغينيا الاستوائية أن تتحسن، وقد تحسنت عندما بدأ النفط يتدفق. ومع ذلك

* شرائح خبز مغطاة بالجبنة الذائبة والفلفل الحار. (المترجم)

جعل تحقيق مجلس الشيوخ بشأن فضيحة بنك ريجز، وكذلك الإشارة إلى أن الولايات المتحدة على علم بانقلاب عام 2004، أوبيانج أكثر شكًا فى نوايا واشنطن، وأقل استعدادًا بصورة عامة للانحياز إلى القوى الغربية. وفى أكتوبر من عام 2005 عرض على الولايات المتحدة مساعدة ضحايا إعصار كاترينا، لكنه سافر كذلك إلى بيجين حيث أجرى محادثات مع هو چنتاو حول المشاركة فى صناعة نفط غينيا الاستوائية. وعندما عاد أوبيانج أعلن بانتصار: "من الآن فصاعدًا، ستكون الصين شريكنا الرئيسى من أجل تنمية غينيا الاستوائية." وهو الإعلان الذى أطلق موجة من الرعب بين الأقسام السياسية بالسفارات الأمريكية والإسبانية والفرنسية.

هذا التحول فى النفوذ من أوروبا وأمريكا إلى آسيا عالم مصغر للسياسة النفطية الأمريكية فى التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين. وكانت تلك قصة رأيتها فى غينيا الاستوائية وفى أنجولا، ومرارًا وتكرارًا خلال العامين القصيرين اللذين قضيتهما فى إعداد هذا الكتاب. وبينما كان يتعين على كبار شركات النفط الأوروبية إفساح المجال لنظيراتها الأمريكية التى ظهرت حديثًا فى التسعينيات، فإنه يتعين على الشركات الأمريكية بشكل كبير منافسة الواصلين الأحدث إلى صناعة النفط الإفريقية فى هيئة مقاولين مستقلين مهرة من أستراليا أو أيرلندا أو مولدوفا، وكذلك شركات النفط القومية ذات الوزن الثقيل من الصين وماليزيا وكوريا والهند. وبأى مقياس، بدأ التكالب الكبير الثانى على إفريقيا، وليس هناك ما يدل على تبطئته. وتكافح الولايات المتحدة، الغارقة فى المغامرات الإمبريالية وتدريبات بناء الدولة فى الشرق الأوسط، لمسايرة الأمر.

الواقع أن كثيرين فى واشنطن يشعرون بأن الولايات المتحدة تفوِّت فرصة ذهبية للتعامل مع أحدث إمارات النفط الإفريقية، حيث يقولون إن تجربة غينيا الاستوائية البائسة لا ينبغى لها أن تصبح هى المعيار. بل إن البعض يزعم أن هناك أسبابًا حقيقية للتفاؤل إذا كنا على استعداد للبحث عنها؛ بل إنها أسباب حقيقية لتصديق أن النفط نعمة وليس نقمة فى إفريقيا.

ربما يكون هذا صحيحًا إلى حد بعيد، وفى الفصلين التاليين سوف نبحث محاولات الاستفادة من الثروة النفطية فى إفريقيا. لكن بالنسبة لأهل غينيا الاستوائية، أى قدر من حسن النوايا الأجنبية لن يحدث فرقًا فى المناخ الحالى. وما دام النفط مستمرًا فى التدفق والأسعار العالمية باقية على ارتفاعها، ومادامت عشيرة نجويما متشبثة بالسلطة وتتعامل مع غينيا الاستوائية على أنها ولاية ذات ثروة وميزة شخصية محظور الاقتراب منها، فإن قليلين يتوقعون أن يفعل أهل هذا البلد البائس أى شىء أكثر من العيش يومًا بيوم. وإذا كان الشبان محظوظين فسوف يُلقى على عاتقهم الواجبات العسكرية والبنادق التى يتم توزيعها وربما دُفعت لهم رواتب من حين لآخر، بينما ستواجه الشابات الاختيار بين الأيام الطويلة التى تُقضى تحت وطأة دلاء الماء والليالى القصيرة التى تُقضى فى اللهاث تحت وطأة نفاية حقول النفط.

وليس مرجحًا كذلك أن يسمع شخص فى العالم الخارجى أو يقرأ كثيرًا عن الكفاح اليومى الذى هو الحياة فى غينيا الاستوائية. ومنذ زيارتى المجهضة فى فبراير من عام 2005، لم ينجح صحفى غربى فى دخول البلاد، بينما لم تورد وكالات الأنباء سوى حادث الطائرة أو الحدث الرياضى العارض، وفى الغالب من هدوء مدريد أو ليبرفيل. والقصص التى قرأتها هنا قد تكون تافهة وغير مهمة، إلا أنه كذلك آخر القصص عن مالابو فى الوقت الراهن.

الفصل الخامس

أهو الفردوس الموجود؟

لم أستطع الانتظار لتجربة الشوكولاتة.

قبل مغادرة الوطن، كنت قد شاهدت برنامجًا تسجيليًا للبى بى سى عن كلاوديو كورالو، وهو رجل مهووس بالعثور على حبة الكاكاو المثالية إلى حد أنه كان يمضى الساعات كل مرة فى شق طريقه بصعوبة خلال الغابة الكثيفة لمزرعة الكاكاو الخاصة به على جزيرة پرينسيپ البركانية الصغيرة غير المأهولة فى خليج غينيا. وقد شاهدت مستمتعًا مندوب البى بى سى الغاضب، الغارق فى عرقه، يكافح كى يجارى ضيفه. وكانا يفتحان قرن الكاكاو وراء الآخر دون أن يكون أى منها جيدًا بما يكفى فى رأى كورالو.

ساو تومى وپرينسيپ، وتتكون من جزيرتين بركانيتين صغيرتين، هى ثانى أصغر البلاد حجمًا فى إفريقيا. وحتى وصول المستكشفين البرتغاليين حوالى عام 1470 كانت الجزيرتان غير مأهولتين بالمرة، ولو بسكانهما الحاليين البالغ عددهم 160 ألف نسمة، وهناك من النخيل ما يزيد عدده على عدد الناس فى هذا الركن الجميل على نحو مستحيل من العالم. لكن تصادف أن تربتها البركانية الخصبة تنتج بعض أفضل حبوب البن والكاكاو فى العالم. وعلى مر القرون، جلب البرتغاليون العبيد من البر الإفريقى؛ كى يحصدوا خير الجزيرتين غير العادى. وأنشأوا ضياع المزارع الرائعة، أو الروكاس rocas، التى كان الكثير منها بمثابة مدن مصغرة بها مستشفيات ومدارس وكنائس. بل إن بعضها كان يتباهى بالسكك الحديدية الخاصة به.

لكن فى عام 1975 رحل البرتغاليون، وكان رحيلهم مفاجئًا، تمامًا كما حدث فى أنجولا. وهُجرت الروكاس وابتلعتها بسرعة غابة الجزيرتين المدارية المطيرة سريعة النمو. واليوم، أصبحت مزارع ساو تومى الأسطورية التى تغطيها الكروم منظرًا رومانسيًا على نحو بديع، حيث تقف نُصُبًا صامتة مثيرة للعواطف تشهد على ماض استعمارى كان مجيدًا فى يوم من الأيام.

فى البداية، حاولت حكومة البلاد الماركسية تأميم الروكاس، لكن التجربة فشلت فشلاً ذريعًا. وعندما تخلت ساو تومى عن الماركسية، بدأ البلد البحث عن مستثمرين أجانب يمكن أن يحولوا المزارع إلى مزارع كاكاو مستدامة أو مقاصد سياحية صغيرة. وهكذا حدث فى منتصف التسعينيات أن فر كلاوديو وبيتينا كوررولو، وهما زوجان إيطاليان هادئان كانا يديران مزرعة كاكاو فى زائير لسنوات، من الحرب الأهلية فى ذلك البلد وجاءا إلى ساو تومى واشتريا مزرعة نوفا موكا. واليوم يوظف الزوجان كورالو حفنة من أهل ساو تومى فى مزرعتهما فى برينسيب وفى "المصنع" المكون من غرفة واحدة خلف بيتهما فى وسط مدينة ساو تومى، حيث يشتركان هما وأولادهما فى صنع بضع عشرات من ألواح الشوكولاتة فى اليوم. ومن البداية للنهاية، كل شىء يتم يدويًا ويصل المنتج إلى أفخم محال بيع الشوكولاتة فى أوروبا بعد رحلة طويلة فى الحاويات الخاصة المانعة للحرارة.

عندما التقيت ببتينا كورالو فى ساو تومى كان كلاوديو هناك فى برينسيب، حيث كان يتنقل بلا شك من فرع إلى آخر من فروع أشجار الكاكاو متصورًا أنه أقرب من أى وقت مضى إلى العثور على كأس الشوكولاتة المقدس*. قالت وهى تقودنى إلى سقيفة صغيرة فى الحديقة الخلفية حيث كانت حبات الكاكاو تُجفف

* تتلخص أسطورة الكأس المقدسة في أنها الكأس التي تناول فيه المسيح العشاء الأخير، والتي فيه استطاع يوسف الرامي أن يلتقط قطرات من دم المسيح فيها. وبعد سنوات، قيل إنه عُثر عليها في بريطانيا. انتشرت هذه الأسطورة في القرن الثاني عشر وعرفت باسم أسطورة الكأس المقدسة. (المترجم)

وتُحمَّص: "تعالَ والقِ نظرةً على طريقة صنعنا لشوكولاتتنا." وفى الداخل، انتزعت ثلاث حبات ذات لون أخضر باهت من الدفعة التى وصلت قبل بضعة أيام. قالت: هيا، جرب واحدة." ترددت، متذكرًا من التجربة أن الكاكاو الخام له أسوأ نكهات الثمار على الأرض وأكثرها مرارةً. "هذه مختلفة، كما سترى." ابتسمت بتينا ابتسامة متكلفة كأنها شخص يدبر مقلبًا شريرًا. وضعت واحدة فى فمى ومضغتها.

"طعمها كالزيتون، أليس كذلك؟" وكانت على حق. ثم أضافت: "هذا هو ما يجعلها شديدة الخصوصية. إنها حبات كاكاو شديدة الندرة يمكن أكلها بشكلها الخام، ناهيك عن مذاقها الطيب. إنها حبات شديدة التفرد. وضعت الحبتين الأخريين فى فمى ووضعت فى جيبى حفنة آكلها فى وقت لاحق.

اصطحبتنى بتينا إلى غرفة مكيفة الهواء خلف المنزل، حيث كانت الشوكولاتة الموجودة فى وعاء صغير فى حجم برميل البيرة يجرى صهرها بينما برد قالب من الشوكولاتة التى قطعتها امرأتان محليتان إلى أجزاء صغيرة. وكانت امرأة ثالثة تلف المنتج النهائى فى السيلوفان والأشرطة وتلصق بطاقات بسيطة يدوية الصنع على العبوات. ناولتنى بتينا قطعة من الشوكولاتة التى تم تصنيعها وتراجعت وهى تبتسم بابتهاج كأم تحضر مباراة طفلها بالمدرسة. تشابكت يداها انتظارًا لرد الفعل الذى رأته مرارًا قبل ذلك.

أخذت أول قضمة وشعرت بسعادة غامرة. كانت ناعمة ولذيذة وذات ملمس محبب، خشن تقريبًا، بل لم يكن مذاقها فى واقع الأمر كمذاق الشوكولاتة. كانت خفيفة وهشة وقد أُضيف من السكَّر ما يكفى لإظهار النكهة المكثفة، وتبخرت فى فمى. كان الأمر أشبه بإعطائى كوب نبيذ بعد فترة طويلة من شرب عصير العنب.

نسيت أمر بتينا للحظة، لكنى رفعت بصرى بعد ذلك لأراها منتظرة. لعنت فى سرى جدار الفرنسية المكسرة الذى يقف بيننا. وأخيرًا نجحت فى أن أقول C'est

incroyable [غير معقول]. بدت مرتاحة بحق، ثم أعطتنى عند انصرافى كيسًا صغيرًا من الشوكولاتة. وحتى فى ساو تومى، تُباع المائة جرام من شوكولاتة كورالو بمبلغ كبير هو خمسة دولارات فى المحل الصغير (والوحيد) فى المدينة. ويبيع فورتنم أند ماسون فى بيكاديللى، وهو المورِّد لقصر بكنجهام، و"متعهد توريد الأطعمة الفاخرة" منذ حوالى ثلاثمائة عام، وأحد الأماكن القليلة فى العالم التى توجد بها شوكولاتة كورالو، 40 جرامًا بثمانية عشر دولارًا. ووصف مشترى الشوكولاتة الرئيسى بالمحل متعدد الأقسام شوكولاتة نوفا موكا بأنها "من بين الأفضل فى العالم".

لكنى سأعترف أنه بعد عدة أسابيع على الجانب الخطأ من قصة النفط الإفريقى - مستمعًا إلى الحديث الصاخب للمقاتلين المسلحين والتهديدات المستترة من المسئولين السياسيين فى الدول البوليسية، وتحمل أميال من الطرق المليئة بالمطبات والأخوار ذات المستنقعات فى صحبة الساسة المراوغين وعمال حفارات النفط الموشومين - فإن كل شىء قد يكون طيب المذاق. تبعد ساو تومى وپرينسيپ ثلاثمائة ميل فحسب عن بيوكو، وهى الجزيرة التى تقع عليها مالابو، لكن ساو تومى وغينيا الاستوائية، من الناحية الثقافية والسياسية والاجتماعية، قد تكونان كذلك على كوكبين مختلفين. فإحداهما دكتاتورية وحشية مصابة بالبارانويا ترهب شعبها، بينما الأخرى ليس لها تاريخ من الانقلابات الدموية أو التمردات العنيفة. إحداهما بلد تديره أسرة حاكمة جشعة تراكم الثروة والنفوذ على حساب الجماعات العرقية المستاءة الأخرى، بينما الأخرى بلد كل مواطنيه تعود أصولهم إلى العبيد البرتغاليين، ولهذا السبب يشتركون فى تاريخ مشترك من القمع والانعدام الواضح للكراهية العرقية. وتفترض إحدى الحكومتين أن كل أجنبى يأتى بلا دعوة يخطط لانقلاب، بينما تشجع الأخرى السياحة البيئية وزراعة الكاكاو صغيرة الحجم. وتعوم إحدى الدولتين فى ثروة النفط، بينما تعتمد الأخرى على المساعدات الدولية فى بقائها.

ومع ذلك، هناك شىء مشترك بين البلدين، وهو الجيولوجيا. فساو تومى وپرينسيپ وبيوكو حلقات فى سلسلة من البراكين القديمة تمتد حتى جبل الكاميرون على اليابسة. ومنذ أن أصبح خليج غينيا معروفًا بكونه منطقة نفطية من الوزن الثقيل، هناك اهتمام كبير بهذه الجزر الصغيرة. وقد تحدث المحللون عن مليار برميل أو أكثر من الاحتياطيات المحتملة، ودخل المضاربون بهدوء ليطالبوا بتراخيص بحرية. وفى أغسطس من عام 2000 جرى تسوية الحدود البحرية المحددة بشكل سيئ مع نيجيريا على عجل انتظارًا للتنقيب عن النفط، وأقامت الدولتان منطقة تنمية مشتركة.

لكن بعض المحللين ظلوا على شكهم، حيث أشاروا إلى أن إمكانية ساو تومى باعتبارها منتجًا للنفط بالغ فيها إلى حد كبير المحافظون الجدد فى الولايات المتحدة المنتقدون بشدة للعرب. ويشير هؤلاء المشككون إلى حقيقة أنه فى عام 2002، عندما احتفت الصحافة الأمريكية بساو تومى باعتبارها "المملكة العربية السعودية الجديدة"، كان يتعين حفر بئر استكشافية، وكان هذا البلد يبعد مسافة عشر سنوات على الأقل عن أن يصبح منتجًا للنفط حتى إذا كان هناك أى نفط. وإلى حد ما، أثبت رد الفعل الفاتر من صناعة النفط الدولية تجاه مساحات التنقيب التى أتاحتها ساو تومى على مدار السنتين أو الثلاث سنوات الماضية صحة رأى الرافضين. وحتى فى أكثر المساحات جميعها تبشيرًا بالنجاح، حفرت تشيفرون بئرًا فى أوائل عام 2006 ووجدت أن النتائج مخيبة للآمال. وفى أوائل عام 2007 من المرجح أن تكون الشركة قد خرجت من ساو تومى بالمرة. وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك شك فى أن ساو تومى بها بعض النفط، ومن الممكن أن يكون كافيًا لجعل الدولة الجزيرة منتجًا مهمًا فى السنوات المقبلة. والأمر الأكثر أهمية هو أنها تخلو من الكثير من المعوقات التى يمكن أن تجعل شركات النفط قلقة بشأن الاستثمار فى إفريقيا.

الواقع أن إحدى أولى الملاحظات التى يبديها زوار كثيرون عند الوصول إلى ساو تومى هو أنها لا "تبدو إفريقية" بالمرة. فليس هناك طعام إفريقى، ولا

موسيقى إفريقية، وفى واقع الأمر لا أثر للديانة الإفريقية التقليدية. والملابس والعمارة والمطبخ جميعها أوروبية. والأسماء جميعها برتغالية، وباستثناء لهجة الجزيرة المحتضرة، البرتغالية هى اللغة الوحيدة التى يتكلمها الناس. والذين سافروا إلى إفريقيا ومنطقة الكاريبى يدهشهم مقدار قرب ساو تومى للأخيرة. والمكان نموذج للجزيرة الفردوس المدارية. يلعب أطفال عراة فى المحيط، بينما يتجول اليافعون على امتداد الشواطئ المهجورة يسقطون جوز الهند من على النخيل. ومن على حافة الماء، تصعد الغابات المطيرة حتى القمم شديدة الانحدار التى تبدو محاطة بالضباب على الدوام. وتختفى المزارع، الوردية والمتداعية، بين الجبال كالمدن المحرمة. وفى المدينة، ينطلق أزواج من الصبية مسرعين فى أنحائها على دراجات نارية مهترئة، وتقف حفنة من سيارات التاكسى القديمة والمستهلكة فى انتظار الركاب - لكن فى عاصمة من أصغر عواصم العالم وأكثرها هدوءًا، حيث يبدو أن نصف المبانى وزارات حكومية، غالبًا ما يكون المشى أسهل. وتبدو ساو تومى، بشواطئها الساكنة وأسلوب حياتها الأوروبى "عالمًا جديدًا" أكثر منها إفريقية.

على وجه التحديد، انعدام "الإفريقية" هذا - أى الغياب الواضح للصراع العرقى وعدم الاستقرار والوحشية الحكومية - هو ما يعوِّل عليه المجتمع الدولى وشركات النفط. وقد أبدى خبراء التنمية من كل أنحاء العالم اهتمامًا شديدًا بساو تومى، وهم حريصون على القيام بدورهم فيما قد يتضح أنها قصة نجاح إفريقية. وبادلتهم ساو تومى الشعور نفسه. إذ كان فراديك دى مينيزيس، محبوب الغرب، شديد التحمس بشأن الرغبة فى ضمان عدم إهدار الفرصة التى يوفرها النفط، وكون العائد يتم التعامل معه بشفافية، وكون النفط لن يصبح مصدرًا للصراع أو الكساد الاقتصادى. وقال لجمهور شديد التأثر فى واشنطن عام 2003، بينما كان كولين پاول المبتسم بابتهاج يصغى بإقرار: "وعدت شعبى أننا سوف نتحاشى ما يسميه البعض "المرض الهولندى" أو "صحوة النفط الخام."

ومع ذلك، فإن هذا يضع العربة أمام الحصان. ذلك أن الأمر ليس هو أن أحدًا لا يعرف فى واقع الأمر مقدار النفط الذى لدى ساو تومى فحسب، بل يمكن القول إن ساو تومى، بلا مبالغة، غير مستعدة بالمرة للحياة باعتبارها بلدًا منتجًا للنفط. فالبلد يعانى من فقر متوطن ونقص غير عادى لما يسميه خبراء التنمية "القذرة المؤسسية".

فما هو مقدار فقر ساو تومى وتخلفها؟ ليس الأمر مجرد عدم وجود جامعة فى هذا البلد، بل إن المدرسة الثانوية الوحيدة فى حاجة شديدة إلى المال على نحو يضطرها إلى تعليم طلاب ساو تومى على ثلاث فترات مدة كل منها خمس ساعات تبدأ فى الصباح الباكر وتستمر حتى ساعة متأخرة من الليل. وميزانية البلاد القومية فى السنوات الأخيرة فى المتوسط 50 مليون دولار، يأتى معظمها من المحاصيل التقليدية كالبن والكاكاو، أو من صيد الأسماك. وتدخل البلاد 35 مليون دولار أخرى فى هيئة مساعدات تنمية دولية كل عام، مما يجعل البلد واحدًا من أكبر المتلقين للمساعدات المباشرة باعتبارها نسبة مئوية من إجمالى الناتج المحلى. وعادةً ما يأتى الجزء الأكبر من هذه المساعدات من البرتغال ومن تايوان التى تنظر إلى علاقتها الخاصة بساو تومى على أنها صوت رخيص إلى حد ما لمصلحتها فى الأمم المتحدة. (ما يؤسف له أن هذه الاستراتيجية كان لها أثر عكسى، حيث أثبتت ساو تومى مؤخرًا عجزها على دفع مبلغ السبعة عشر ألف دولار الواجبة عليها للأمم المتحدة وبذلك لم يكن من حقها التصويت فى الجمعية العامة).

الواقع أن البلد من الفقر بحيث لجأ إلى خطط جمع أموال تتسم بقدر ما من الابتكار؛ إذ أصدرت هيئة البريد فى ساو تومى ذات مرة طوابع بريد تذكارية لمارلين مونرو وكانت تأمل أن تحظى بقبول هواة جمع الطوابع، وهو ما يوفر نسبة كبيرة من دخل الدولة. وفى السنوات الأخيرة، أصبحت إحدى كبرى صناعات ساو تومى بعد الكاكاو هى إرسال أرقام الجنس التليفونى المحظورة فى أوروبا

وأمريكا من خلال مقسماتها التليفونية. بل إنه فى الثمانينيات، وكجزء من اتفاق مع الحكومة الإسبانية، وافقت ساو تومى على قبول سجناء الباسك السياسيين من فرنسا مقابل زيادة فى المساعدة الخارجية، حيث سمحت لنفسها فى واقع الأمر أن تصبح مستعمرة عقابية لمقاتلى منظمة إيتا. وفى النهاية لم يُرسَل سوى عدد قليل جداً، لكن مازال بالإمكان رؤية رجال مجعدين ذوى لحى طويلة وجلد لوحته الشمس جالسين فى بارات ساو تومى كل مساء يشاهدون غروب الشمس.

ربما تكون الصفة الوحيدة لمجتمع ساو تومى الأكثر دوامًا والأكثر توقعًا من الفقر وانعدام القدرة هى شللية طبقتها السياسية الصغيرة ومحسوبيتها؛ وهناك بضع عشرات من التكنوقراط الذين تلقوا تعليمًا برتغاليًا، ولا يعرف أىٌّ منهم مبادئ جيولوجيا النفط أو جولات الترخيص أو عقود التنقيب. وسياسة ساو تومى باستمرار شأن يتعلق برهاب الأماكن المغلقة - المحمية الحصرية للنخبة المتحصنة (ومختلطة الأصول العرقية إلى حد كبير) - والشعار غير الرسمى لساسة ساو تومى Somos todos primos - "كلنا أسرة هنا" - تَفَاخر مبهج بخلو البلد من الكراهية العرقية التى تتخذ شيئًا فشيئًا أهمية تتسم بالمفارقة فى مواجهة فضائح الفساد التى لا تنتهى. ومنذ عام 1991، عندما تخلت البلاد عن الماركسية اللينينية لمصلحة ديمقراطية تعدد الأحزاب، كانت السياسة الانتخابية سلسلة ضارية متسارعة من المشاحنات والمنازعات والتحالفات المتغيرة وإعادة الاصطفاف الحزبى، تشكل فى منتهى البساطة خلافات شخصية أو مالية لقيادات البلاد السياسية. ومنذ عام 1991 فحسب، شهدت ساو تومى أربعة عشر تغييرًا وزاريًا - أكثر من البلاد الإفريقية مجتمعة. وقد مر على الرئيس الحالى وحده ثمانية رؤساء وزراء منذ انتخابه فى عام 2001. وفى عام 2003، ساعد عدم الرضا عن الطريقة التى تُدار بها ثروة البلاد النفطية المستقبلية على إثارة انقلاب أطاح بالرئيس لفترة قصيرة قبل أن يتدخل النيجيريون ويعيدونه إلى السلطة - الأمر الذى عزز الشكوك بشأن من كان يدير البلاد فى واقع الأمر.

فى ظل هذا الجو الراسخ من المحسوبية وسياسة اليد المرتعشة، القائمة على خلفية من الفقر المتوطن والتخلف والأمية، قد لا يكون مستغربًا أن ساو تومى كانت شريكًا فى واحدة من الصفقات الأكثر غرابة وافتضاحًا التى عُقِدت فى الخفاء وشهدها عالم السياسة الإفريقية. وهى الصفقة التى جرى فيها منح مساحات كبيرة للتنقيب عن نفط البلاد لمجموعة غامضة من المضاربين التكساسيين والنيجيريين الذين لا خبرة لهم فى التنقيب عن النفط البحرى.

* * *

كشأن دول إفريقية كثيرة، ليست ساو تومى غريبة تمامًا عن التنقيب عن النفط. ففى أوائل عام 1973، عندما كانت الجزيرة لا تزال جزءًا من مستعمرات البرتغال الإفريقية، مُنِح ترخيص للشركة البريطانية بول أو كولينز التى حفرت فى الجزيرتين مع شركة تكساس پاسيفيك أويل كمپانى - دون أن تحققا نجاحًا. وفى أوائل التسعينيات، حفر مضارب العقارات الجنوب إفريقى كريس هيلنجر بضع آبار برية أخرى. وكشف عن بعض الصخور الرسوبية والرمال الثقيلة، ولا شىء يمكن وصفه بأنه "مُجْدٍ من الناحية التجارية". وحتى منتصف التسعينيات، لم يخطر على بال أحد قط محاولة الحفر فى البحر.

بعد ذلك حل عام 1995 وأخبار اكتشاف إكسون موبيل العملاق فى حقل زافير فى المياه العميقة قبالة غينيا الاستوائية. وأشارت البيانات السيزمية المتوفرة إلى أنه من غير المرجح أن تحتوى مياه ساو تومى على تلك الأنواع من الاحتياطيات التى عُثر عليها قبالة غينيا الاستوائية، لكن بعض المنقبين المبادرين لاحظوا منطقة حدودية بحرية محددة بشكل سيئ بين ساو تومى ونيجيريا بدا أنها تشترك فى الكثير من الصفات الجيولوجية التى جعلت غينيا الاستوائية منتِجًا من الفئة العالمية. وفى أوائل عام 1997 اتصلت بحكومة ساو تومى شركة صغيرة من تكساس أطلقت على نفسها شركة الإصحاح البيئى القابضة وكان يديرها فى ذلك الوقت مستكشف النفط اللويزيانى المخضرم سام باص الابن. وكان لدى باص عرضٌ شَعَرَ أنه سيكون من الصعب على ساو تومى أن ترفضه.

كان هناك احتمال كبير أن يكون البلد راقدًا على كنز، لكنه كنز لا يمكنه استغلاله بنفسه. ولهذا السبب سوف تدفع شركة الإصحاح البيئى لحكومة ساو تومى وپرينسيپ 5 ملايين دولار مقابل حق التفاوض بالنيابة عنها مع شركات النفط الأجنبية المهتمة بأية تراخيص مستقبلية باتت متاحة. وسوف تسوّق الشركة كذلك ساو تومى باعتبارها مقصدًا لنشاط التنقيب عن النفط، حيث تتولى فى واقع الأمر وظيفة شركة النفط، وتعمل سمسارًا لتراخيص النفط الخاصة بالبلد. ومقابل هذه "الخدمة"، سيكون للشركة حق الشُّفعة بالنسبة لكل مساحات التنقيب عن النفط فى المستقبل، بالإضافة إلى عدد كبير من مزايا حقوق الامتياز. وسوف يصبح مكتب الشركة الصغيرة فى أحد المراكز التجارية بإحدى ضواحى هيوستن العنوان غير الرسمى لصناعة نفط ساو تومى.

تلقى محللو صناعة النفط خبر الصفقة باستغراب وعدم تصديق، وأسماها أحدهم "غارة على خزانة ساو تومى القومية المستقبلية". واتضح سريعًا أن شركة الإصحاح البيئى كانت قد بدأت حياتها عام 1986 كشركة فى كولورادو اسمها شركة مجموعة الهواء الإقليمى ثم تحولت إلى شركة متخصصة فى تنظيف البيئة قبل أن تحول نفسها فى عام 1996 إلى شركة تنقيب مستقلة على خليج المكسيك. وكما يمكن لأى شخص أن يتذكر، فقد كان لديها موظف واحد يعمل كل الوقت، ولم تكن لديها معدات حفر، و 1,5 مليون دولار نقدًا فحسب. ولم يكن واضحًا ما الذى تعرفه عن التنقيب عن النفط، إن كانت تعرف شيئًا أصلاً.

بقدر ما كانت عليه صفقة عام 1997 مع شركة الإصحاح البيئى من غرابة، فلم تكن سوى بداية مشكلات ساو تومى. وفى يوليو من عام 1998 أنشأت الشركة وساو تومى شركة أسمياها إس تى پترو لتصبح بمثابة شركة نفط ساو تومى الوطنية. وسوف تحتفظ حكومة ساو تومى بحصة قدرها 51 بالمائة، بينما تتولى شركة الإصحاح البيئى عمل الموازنة. وفى أغسطس وقعت إس تى پترو صفقة مع إكسون موبيل لبرنامج المساعدات الفنية. وبما أن أيًا من شركة

الإصحاح البيئى أو الساو تومين لم يكن مجهزًا للقيام حتى بالمسح السيزمى الأساسى، فسوف تتولى إكسون موبيل تقييم القدرة الهيدروكروبونية للمياه المقابلة لساو تومى، مقابل الحقوق التفضيلية لمساحات التنقيب عن النفط العديدة فى المستقبل.

بدأت الأمور تتشابك فجأة. إذ وقع خلاف بين ساو تومى وشركة الإصحاح البيئى ومديرها الجديد چيفرى تيرمان بشأن عدد من الشروط التعاقدية. فعندما زار تيرمان ساو تومى، اتهمته الحكومة علنًا برفض دفع الخمسة ملايين دولار التى تدين بها الشركة، ورد تيرمان على ذلك بأن رتب على عجل لعقد مؤتمر صحفى زعم فيه أن رئيس وزراء البلاد كارلوس جوميز طلب منه رشوة. وهدد جوميز بإلقاء القبض على تيرمان واتهامه بالتخريب، وفى تلك اللحظة اتجه مباشرةً إلى المطار.

ذهبت القضية إلى التحكيم فى باريس وانتهت فقط عندما وافق تيرمان على بيع حصة حاكمة فى شركة الإصحاح البيئى لكروم إنرچى وهى شركة نيجرية يملكها رجل الأعمال النيجيرى البارز السير إيميكا أوفور التى تربطه علاقات وثيقة بالرئيس ألوسيجون أوباسانچو. وكجزء من التسوية، أُجبرت كروم/ الإصحاح البيئى على إعادة التفاوض على عقدها مع ساو تومى، لكنها احتفظت بعدد غير عادى من المزايا والامتيازات، بما فى ذلك حصة آلية قدرها 15بالمائة فى حوالى أربع مساحات تنقيب و 10 بالمائة من كل أرباح ساو تومى المستقبلية من النفط. وطبقًا لسيناريو صندوق النقد الدولى المتحفظ بعض الشىء، يمكن لشركة كروم/ الإصحاح البيئى أن تجنى بسهولة 1,4 مليار دولار على امتداد عمر الآبار مقابل استثمارها الأولى البالغ 5 ملايين دولار فحسب.

قد يكون الجانب الأكثر إثارة للانتباه فى تسوية عام 2001 هو أنها كانت مشروطة بحل لنزاع ساو تومى الحدودى البحرى مع نيجيريا، الأمر الذى يشير بقوة إلى مشاركة نيجيريا رفيعة المستوى. وكان رئيس ساو تومى حينذاك ميجيل

تروفوادا على صلة قوية بالحكومة النيجيرية ودوائر الأعمال النيجيرية، ومن الممكن أنه عندما اختلفت حكومة ساو تومى مع شركة الإصحاح البيئى اتصل تروفوادا برئيس كروم طلبًا للمساعدة. وفى فبراير من عام 2001، قبيل بيع الإصحاح البيئى لكروم، كان النزاع طويل الأمد بين نيجيريا وساو تومى (الذى بدأ كخلاف على حقوق الصيد) قد أُنهى بإقامة منطقة التنمية المشتركة بشروط مُرضية لحد كبير لنيجيريا. وعلى الرغم من حق ساو تومى الأقوى بشكل كبير فى المياه، سوف تحصل نيجيريا على 60 بالمائة وساو تومى على 40 بالمائة من عائدات استغلال البلدين لمنطقة التنمية المشتركة.

شعر كثيرون فى ساو تومى أن البلد خُدِعَ. فى البداية من المنقبين عن النفط التكساسيين معسولى الكلام، ثم من نخبة ساو تومى التى كان ولاؤها الأساسى لمصالحها التجارية النيجيرية. وانتهت فترة الرئاسية الثانية - والأخيرة - للرئيس تروفوادا فى سبتمبر من عام 2001، وجرى التصويت لمصلحة مزارع الكاكاو الثرى غير المعروف نسبيًا فراديك دى مينيزيس ليتولى المنصب، فيما فسره المراقبون على أنه نهاية لحقبة التدخل النيجيرى الإشكالى. ودى مينيزيس، ذلك الشخص القصير المستدير الودود الذى يتصف بسلوك غريب وحس فكاهى ودى، سرعان ما احتضنه متحمسو النفط فى واشنطن فى الشهور التى أعقبت الحادى عشر من سبتمبر. وظهرت مقالات حماسية تتناول سيرته الذاتية فى الصحافة الأمريكية أشار معظمها إليه باسمه الأول، ورسم صورة له ليس باعتباره شخصية إصلاحية ملتزمة بالشفافية والحوكمة الرشيدة فحسب، بل كذلك باعتباره شخصية طيبة تلقى النكات ويمنح الأحضان. وقام "فراديك" بزيارات عديدة لواشنطن فى عامى 2002 و2003، بما فى ذلك زيارة أشير إلى أنه أعطى خلالها انطباعًا إيجابيًا إلى حد كبير بشأن الرئيس چورج دابليو بوش.

كان دى مينزيس سعيدًا لتصويره على أنه انفصال عن الماضى، ورئيس محاصَر يحاول الاستفادة كأحسن ما يكون فى وضع سيئ، لكن سرعان ما اتضح

أنه لم يكن الفارس القادم على حصان أبيض لإنقاذ ساو تومى. ففى فبراير من عام 2002 ظهر أن كروم حولت 100 ألف دولار إلى حساب ببنك بلجيكى خاص بشركة سى چى آى المملوكة لمينيزيس. ونفى منيزيس أن يكون المبلغ "إسهامًا فى الحملة الانتخابية"، لكنه أكد فحسب انطباع أناس كثيرين بأن الرئيس الجديد - الذى تلقى تعليمه فى بلجيكا وكان مواطنًا برتغاليًا من قبل، وليست له قاعدة تأييد حقيقية فى ساو تومى - كان ألعوبة أسرة تروفوادا المكروهة. ولم تكن هناك فائدة عندما اعترف ننامدى نوروكى ابن عم إيميكا أوفور للصحيفة النيجيرية "نيوزووتش" بأن "أوفور ساعد حزب الرئيس السابق على الفوز فى انتخاباته وبعد أن فاز نصّب الرئيس الحالى"، وأضاف أن أسرة تروفوادا ساعدت دى مينيزيس "ماليًا وبطرق أخرى".

حاول دى مينيزيس بحكمة بعد وقت قليل من انتخابه النأى بنفسه عن أسرة تروفوادا، وفى مايو من عام 2005 فصل ابن الرئيس السابق پاتريس تروفوادا (الذى كان مكروهًا على نحو جعله الشخص الوحيد الذى يتجول فى ساو تومى ومعه حرس خاص مسلح) من وظيفته كمستشار رئاسى للنفط بعد جولة من الخلافات بين نيجيريا وساو تومى بشأن تخصيص مساحات التنقيب عن النفط. لكنه ظل يُنظَر إلى منيزيس على أنه رجل قريب جدًا من نيجيريا بالنسبة لأذواق أهل ساو تومى، الذين يشعر معظمهم بقرابة أكثر غريزية مع حليف البلاد الإقليمى التقليدى أنجولا.

* * *

كانت واقعة شركة الإصحاح البيئى بالنسبة لساو تومى تذكارًا قاسيًا بمدى سوء استعداد البلاد لتعقيدات إدارة هبة النفط فى مواجهة جيران أقوياء ومتمرسين كنيجيريا. لكنها كانت كذلك بيانًا ممتازًا لأى مدى يدين انتعاش النفط الإفريقى فى العقد المنصرم بوجوده لعمل "المستقلين" - أى الشركات الصغيرة خفيفة الحركة التى جعلت عملها التسلل تحت الرادار وعقد الصفقات التى غالبًا

ما يتضح أنها تساوى الملايين لمستثمريها وشركات النفط متعددة الجنسيات التى تأتى بعدها.

عندما ظهرت إرهاصات الثروة النفطية فى غينيا الاستوائية عام 1991، لم تكن إكسون موبيل أو شل أو بريتش پتروليوم هى التى جاءت بحفارات ومنصاتها. بل كانت شركة صغيرة من تكساس تسمى والتر أويل أند جاس كورپوريشن تضخ 7500 برميل يوميًا معظمها غاز مكثف من مياه البلاد الإقليمية. وهى كمية تافهة فى سياق النفط العالمى، لكنها كبيرة بالنسبة لشركة بها اثنا عشر موظفًا. وعندما شُطبت المستعمرة الفرنسية السابقة الكونغو باعتبارها منتِجًا "متدنيًا" فى عام 1991، لم تكن شركة توتال متعددة الجنسيات هى التى قررت إحياء بعض الآبار الهامشية التى سدتها وهجرتها. بل إن شركة فرنسية مغمورة تسمى موريل إيه پروم كانت تتحرك باعتبارها شركة شحن صغيرة منذ القرن التاسع عشر هى التى انتزعت مساحة التنقيب.

تعريف الشركة "المستقلة" فى سياق صناعة النفط موضع جدل. فقد استُعمِل هذا المصطلح أصلاً فى الولايات المتحدة فى أوائل القرن العشرين لوصف أية شركة ليست جزءًا من مجموعة شركات ستاندارد أويل - التى سُميت فيما بعد إسو ثم إيكسون فى النهاية. وهذا التعريف عفَى عليه الزمن منذ مدة طويلة، على الرغم من كونه جزءًا من توافه الأمور التى تكون مفيدة لغرض ما عندما تلتقى بأحد رجال النفط فى حفل كوكتيل.

بصورة عامة فى الوقت الراهن، يتولى التنقيب عن النفط ثلاثة أنواع مختلفة من الشركات: شركات النفط الوطنية، والشركات الكبرى المتكاملة، والشركات المستقلة. وشركات النفط الوطنية إما أن تكون مملوكة بالكامل أو بشكل جزئى للحكومة القومية. وهى يمكن أن تكون واحدة من الشركات العملاقة فى المشهد النفطى العالمى، كشركة أرامكو السعودية أو پتروبراس البرازيلية، لكن يمكن أن تكون كذلك امتدادات مغمورة ومتواضعة لبيروقراطية الدولة، مثل پتروڤيتنام أو

رومبترول الرومانية. ومع أن هناك اتجاهًا متزايدًا لخصخصة شركات النفط الوطنية جزئيًا أو للتنافس على تراخيص التنقيب فى بلدان أخرى، فقد كان المقصود من معظمها فى الأصل أن تكون وسيلة لإبقاء ثروة الدولة من النفط فى أيدى مواطنيها وتوليد فرص عمل وخبرة تقنية. وبما أن كل بلد فى واقع الأمر بذل بعض الجهد فى وقت أو آخر، فإن هناك شركات نفط وطنية كثيرة حاليًا بكثرة الأعلام فى الأمم المتحدة - حيث الاستثناءات الكبيرة فى أوروبا التى خُصْخِصت فيها الشركات كلها تقريبًا وبيعت.

من ناحية أخرى، شركات النفط الكبرى أقل عددًا بكثير. أربع وعشرون شركة حسب تقدير معظم الناس. وعلى عكس شركات النفط الوطنية، شركات النفط الكبرى بالكامل ملكية خاصة، وبصورة عامة يتم تداول أسهمها علنًا، وغالبًا ما تكون متعددة الجنسيات فى تركيبها. لكن كما هو حال شركات النفط الوطنية، فهى متكاملة بشكل تام أو "أفقى". بعبارة أخرى، تشارك فى كل جانب من جوانب أعمال النفط، من التنقيب والتطوير والإنتاج إلى النقل والتكرير والبيع فى محطات تموين الوقود. والشركات الكبرى علامات تجارية معترف بها على المستوى العالمى بصورة عامة، وقليل من الشركات الأكبر حجمًا، مثل توتال وشل وإكسون موبيل وتشيفرون، من اكتسب لقب "الشركات الكبرى الفائقة" بموجب حجمه ومجاله. ودوران رأس المال السنوى لإكسون موبيل، وهى كبرى تلك الشركات، يفوق بكثير إجمال الناتج المحلى لكثير من بلدان العالم الفقيرة.

طبقًا لأحد التعريفات، الشركات المستقلة هى "كل شخص آخر" - أى كل الشركات التى ليست شركات نفط وطنية ولا شركات كبرى متكاملة. وتعرِّف رابطة النفط الأمريكى المستقلة شركة النفط المستقلة بأنها الشركة التى تحقق مكاسبها "عند رأس البئر". بعبارة أخرى هى الشركة التى تعمل فى عالم التنقيب والإنتاج ولا تشارك فى عملية التكرير والتوزيع. وبهذا التعريف تكون الشركة المستقلة شركة نفط بلا معمل تكرير أو محطة تموين وقود. إلا أنها خارج

الولايات المتحدة الفئة أكثر مرونة بعض الشىء. فعلى سبيل المثال، تصف الشركة الأيرلندية ماكسول نفسها بالمستقلة على الرغم من تشغيلها شبكة من محطات تموين الوقود. ومن الناحية العالمية، ربما يكون من الأمان القول بأن المستقلة يمكن أن تكون أية شركة صغيرة وخفيفة الحركة وتعمل بصورة عامة بعيدًا عن الأعين، إذ لا يتابع نشاطها سوى محللو الصناعة. ويمكن أن يكون هناك كذلك تعامل علنى فى أسهم المستقلة، على سبيل المثال، لكن ليس بصورة عامة فى البورصات العالمية الرئيسية كمؤشر داو چونز الصناعى. والواقع أن الحكم البسيط القائم على التجربة هو أن المستقلة شركات لم تسمع عنها من قبل.

غالبًا ما تكون الشركات المستقلة ذات طابع قومى فى الأساس، بل وإقليمى أو محلى. والواقع أن الشركة المستقلة النمطية فى الولايات المتحدة هى الشركة القائمة فى مكان ما فى أوكلاهوما ويديرها جيولوجيون ومهندسو نفط وتفتقر إلى مواد الدعاية الماهرة، ومواقع الإنترنت التى تخطف الأبصار، وأقسام الموارد البشرية المكدسة بالعاملين الخاصة بالشركات الكبرى. ومن المفترض أن خبرة الشركة المستقلة وقدرتها الأساسية تكمن فى التنقيب، وبشكل خاص فى الحقول التجريبية الصغيرة التى تعد هامشية جدًا أو على قدر كبير من المخاطرة بالنسبة للشركات الكبرى. وعند حفر الآبار الاستكشافية والتطويرية، تأمل الشركات المستقلة ان تتعثر فى اكتشاف كبير وبعد ذلك تبيع مساحة التنقيب أو "تعهد بها" إلى شركات أكبر ذات رأسمال وتكنولوجيا لتشغيل الحقل، وتجعلها الأرباح ثرية. والشركة التى لديها هذا النوع من المقاربة للعمل غالبًا ما تسمى "منقبة عن النفط" wildcatter، وهو ما يستحضر صور التكساسيين الذين يتجرعون الويسكى والعمليات غير المسئولة، على الرغم من أن شركات كثيرة تصف نفسها بـ"المستقلة" تؤكد أنها تبقى فى المكان على الأقل فى مرحلة الإنتاج من المشروع، حتى وإن لم تشارك فى بناء معامل التكرير أو إدارة محطات تموين الوقود.

ومع ذلك، فسواء نظرت إلى الشركات المستقلة على أنها أسماك قاع أو كيانات رائدة، فمن الصعب إنكار أن نموذج العمل الذى تعمل بموجبه صُنِع من

أجل إفريقيا، حيث المخاطرة والتقلب جزء مقبول من الحياة، وحيث الثقة والعلاقات الشخصية مسئولة عما هو أكثر من النشرات الدعائية اللامعة وحجم رسملة السوق الخاصة بك. والواقع أنه بينما قد يكون من عدم المسئولية اختزال قصة النفط الإفريقي في حكاية بارونات اللصوصية المغامرين من كل أنحاء الأرض الذين يهبطون على جولكوندا* مدارية، لا شك في أن الموقف التفاوضي الضعيف لكثير من الحكومات الإفريقية أدى إلى عدد من الاتفاقات المشكوك فيها بوضوح التي يتم التوقيع عليها. وكما تبين محنة شركة الإصحاح البيئي في ساو تومي، هناك جانب أقل إثارة للشهية من قصة نجاح الشركات المستقلة في إفريقيا، وبشكل خاص في تلك البلدان التي لم يسبق لها اجتذاب اهتمام صناعة النفط. وهناك عدد قليل فحسب من البلدان الإفريقية، كنيجيريا وأنجولا، يمكنه التباهي بالخبرة والمهارة التقنية وفهم التفاوض، وهي الأمور اللازمة لإدارة الثروة النفطية المفاجئة. وفي بعض أصغر البلدان حجمًا وأكثرها فقرًا في القارة، مثل ساو تومي، حفنة قليلة من الأشخاص فحسب هي التي التحقت بالجامعة. ولا يعني هذا الإشارة إلى أن شركات النفط المستقلة تشرع في الخداع، أو تعقد صفقات مثيرة للشك. فغالبية الشركات المستقلة أعمال تجارية مشروعة لديها على أقل تقدير خوف عرضي على سمعتها. ومع ذلك فإن الغياب التام للتعليم والقدرة في بعض البلدان المضيفة يجعل من المستحيل على موظفي الحكومة التمييز بين مقترحات الأعمال الجادة والوعود الخادعة لرجال المبيعات المستعدين لتوقيع العقود الرسمية.

وفي أسوأ الحالات، أدى هذا إلى بعض الاتفاقات المحيرة والخادعة وشديدة الغرابة. وما ترتيب ساو تومي ـ الإصحاح البيئي إلا الاتفاق الأكثر وضوحًا من بين تلك الاتفاقات، وذلك بفضل حقيقة أنه يبدو أن ساو تومي لديها احتمال حقيقي لأن تكون منتجًا للنفط.

* مدينة أسطورية هندية معناها "مصدر الثراء". (المترجم)

ومع ذلك هناك اتفاقات أخرى.

ففى عام 2002 على سبيل المثال، اتخذت غينيا، الدولة المتقلبة فى غرب إفريقيا (ولا تخلطوا بينها وبين غينيا الاستوائية)، قرارًا غير عادى لمنح حقوق التنقيب والإنتاج فى مياهها - بالكامل - لهيبرديناميكس، وهى شركة برامج كمبيوتر صغيرة فى هيوستن حولت نفسها، بين عشية وضحاها على ما يبدو، إلى شركة تنقيب حدودية ركزت أعمالها فى لويزيانا والمسيسيبى. ومن الواضح أنها تركز على غينيا فى الوقت الراهن. وبصورة عامة تقسِّم السلطات ذات السيادة أرضها إلى كتل وتطرح التراخيص فى مزادات على مجموعة من الشركات، لكن غينيا وضعت كل بيضها، لأسباب غير واضحة، فى سلة "أسماك المنوة" عديمة الخبرة (وهو الاسم الذى غالبًا ما يُطلق على الشركات المستقلة). وربما لا يكون مستغربًا أن هيبرديناميكس لم تجتذب قط شريكًا أكبر لتطوير امتيازها فى غينيا - لكن طلبت على الرغم من ذلك إذن حفر من الحكومة الغينية فى يونيو من عام 2005. وبعد شهر، ألغت الحكومة فجأة اتفاقها الخاص بالمشاركة فى الإنتاج فى خطاب لم تتسلمه الشركة. وقد سمعت هيبرديناميكس الخبر لأول مرة من الصحافة. وبلغة لا ترتبط فى العادة بمديرى الشركات، انتقد المدير التنفيذى للشركة كين واطس القرار بشدة باعتباره نتيجة لـ"المعلومات المضللة والأكاذيب والخداع التى روَّجها على مدى الأعوام الثلاثة السابقة أشخاص كنا نثق فيهم بشكل مطلق".

لكن جائزة الشجاعة الكاملة لابد بالتأكيد من ذهابها إلى "النيل الأبيض"، وهو شركة جمعت بين لاعب الكريكت الإنجليزى السابق فيل إدموندز وأندر جروفز، وهو مستثمر فى السادسة والثلاثين كان والده يعمل يومًا ما فى المخابرات الجنوب إفريقية. وقبل خمسة شهور من انتهاء الحرب الأهلية فى السودان، التى دامت واحدًا وعشرين عامًا بين الشمال والجنوب، فى يناير من عام 2005، وقعت النيل الأبيض اتفاقًا مع قيادة حركة تحرير شعب السودان للحصول على امتياز

حقوق الحفر فى مساحة قدرها 26 ألف ميل مربع فى جنوب السودان الذى تسيطر عليه الحركة. وفى الوهلة الأولى، قد يبدو الاتفاق المتفاخر مع حركة متمردة فى بلد إفريقى تمزقه الحرب طبيعيًا لمسار إدموندز، تلك الشخصية المميزة التى شملت تعاملاتها التجارية السابقة كل شىء من مصايد أسماك السالمون إلى الفنادق الفاخرة إلى مناجم البلاتين فى إفريقيا. ومع ذلك فالأمر غير العادى بشأن اتفاق حركة تحرير شعب السودان هو أنه كان من أجل ترخيص كبير، يحتمل أن يكون مربحًا، كانت الشركة الفرنسية متعددة الجنسيات توتال، التى تخلت عن أعمال التنقيب عندما اندلعت الحرب الأهلية فى عام 1983، قد طالبت به بالفعل. وارتفع سعر الأسهم فى النيل الأبيض ثلاثة عشر ضعفًا بين عشية وضحاها فى سوق لندن للاستثمارات البديلة قبل تعليق التعامل انتظارًا للتحقيقات التى تجريها السلطات.

من حين لآخر لا تكون شركات النفط المستقلة العاملة فى إفريقيا شجاعة فحسب، بل تدعو للريبة كذلك. فقد بدأت إنرجم، وهى شركة مستقلة كندية تعمل فى أكثر من اثنى عشر بلدًا إفريقيًا، حياتها باسم دياموند وركس قبل تغيير اسمها فى يونيو من عام 2004. وكشأن قرارات تغيير الأسماء التجارية، كان ذلك أمرًا لا يحتاج إلى قدر كبير من الجهد العقلى. إذ أنشئت دياموند وركس، وهى شركة تعدين ذات مصالح تجارية مثيرة للجدل فى الحروب الأهلية فى سيراليون وأنجولا، فى الأصل بدمج شركة يسيطر عليها تونى باكنجهام، رجل الأعمال البريطانى الذى تربطه علاقات وثيقة بشركة إجزيكيتف آوتكَمْز سيئة السمعة وغيرها من أعضاء مجتمع المرتزقة فى إفريقيا. واليوم كبير مديرى إنرجم هو تونى تيكسيرا من صفوة أبطال فورمولا وان والجنوب إفريقى من أصل برتغالى الذى اتهمته الحكومة البريطانية بتهريب السلاح وبيع الوقود لمتمردى يونيتا فى أنجولا (وهى الادعاءات التى أنكرها هو).

يبدو أحيانًا أن إفريقيا زاخرة بالانتهازيين البارزين مثل تونى باكنجهام الذين جاء الكثيرون منهم من "الحصن الأبيض" الذين حاربوا يومًا بضراوة من أجل

روديسيا وجنوب إفريقيا العنصرى، وتُركوا فى الوقت الراهن يبحثون عن مكاسب مالية سريعة ولحظة المجد الذى يعيشونه من جديد. ويتم تبادل حكايات أفعالهم الغريبة على زجاجات البيرة الباردة فى الليالى التى تمر ببطء كجزء من رياضة دموية لا تنتهى بين الصحفيين المقيمين فى إفريقيا. لكن النقطة الخطيرة التى يساعد هؤلاء الخارجون على القانون على توضيحها هى أنه لا تزال هناك ثروة جادة يمكن تحقيقها فى إفريقيا إذا كنت تعرف كيف تقيم صلات صحيحة وتلعب بأوراقك بطريقة صحيحة.

فما هى الطريقة الأخرى لشرح قصة الثراء السريع الخاصة بڤالكو إنرجى، وهى شركة يعمل بها عشرون موظفًا فقط كانت تحقق فى عام 2002 أرباحًا سنوية قدرها 445 ألف دولار من آبارها المتدهورة فى الفلبين، لكنها حولت امتيازها فى إيتامى قبالة الجابون إلى مشروع يحقق لها 34مليون دولار سنويًا؟ أو ماذا عن النجاح المذهل لموريل إيه پروم، وهى شركة عائلية صغيرة أسسها عام 1813 اثنان من أصحاب شركات الشحن البارزين فى بوردو؟ فقد تخصصت موريل إيه پروم فى معظم وجودها فى شحن السلع إلى المستعمرات الفرنسية فى غرب إفريقيا وإنتاج زيت الفول السودانى من مصنعها فى السنغال. وربما كان ما يعرفه أصحابها عن التنقيب عن النفط الخام أقل مما يعرفه طالب السنة الأولى الذى يدرس الجيولوجيا بالجامعة. ومع تدهور الشحن البحرى فى سبعينيات القرن العشرين، نقلت الشركة اهتمامها إلى تصنيع الأغذية وتربية الدجاج والأسماك. وفى عام 1995 اشترت شركة الماء والكهرباء المملوكة للدولة فى مدغشقر ما تبقى من موريل إيه پروم واستخدمت أصولها لتطوير التعدين وتقطيع الأخشاب والشحن. وانتهى الترتيب فى عام 1999 . وكان من الممكن أن تظل تعانى من الارتباك على هذا النحو لبضع عقود أخرى ما لم يجعلها حظها الطيب فى المكان المناسب فى الوقت المناسب، عندما كانت جمهورية الكونغو تبيع مساحة التنقيب عن النفط كواكوالا الخاصة بها فى ذلك العام. وفى عام 2001 مدت الشركة خط أنابيب تغذية من كواكوالا إلى حقل مبوندى، حيث حققت

اكتشافًا ثانيًا أكبر بكثير. واليوم تضخ موريل إيه پروم أكثر من 11 ألف برميل يوميًا من الكونغو، وبلغ العائد على استثمارها الأساسى 212 بالمائة بنهاية النصف الأول من عام 2005. وفى الوقت الحالى، حولت الشركة المبلغ الضئيل الذى بدأت به إلى عائدات بملايين الدولارات. ومنذ ذلك الحين تخلصت الشركة من "الأصول غير النفطية" التى تقول إنه "لا مكان لها على كشف الميزانية".

خلال السنوات التى مرت منذ ظهور ساو تومى باعتبارها منتج نفط مستقبلى، حاولت كروم تحسين صورتها، حيث أبدلت مديرها بمدير سابق بشركة ماراثون أويل وإضافة السفير الأمريكى السابق فى نيجيريا إلى مجلس مديريها. لكن هذا لم يمحُ علامات الاستفهام بشأن مستقبل ساو تومى وپرينسيپ باعتبارها مكانًا يمكن أن تعتمد عليه صناعة النفط للقيام بأعمالها. وخلال فترة الرئاسة المضطربة لفراديك مينزيس، أضر ما بدا أنه سيل لا ينقطع من فضائح الفساد صورة ساو تومى. ففى عام 2004، على سبيل المثال، اتضح أن العديد من كبار الساسة اختلسوا آلاف الدولارات من صندوق البلاد الرسمى الخاص بالمساعدات الدولية المقصود به توفير الإغاثة الإنسانية لمواطنى البلاد الأشد فقرًا. وأقال الرئيس دى مينيزس رئيسة وزرائه التى انتقدت بشدة بدورها "التظاهر البشع القبيح الذى ينظمه الرئيس لبيان تعطشه إلى السلطة الشمولية"، وطالبت بأن يفسر دى مينيزس المائة ألف دولار التى تلقاها من كروم إنرچى. كما أوضحت أن شركة مينيزس الخاصة، سى چى آى، ظهرت على قائمة الشركات التى تدين بأموال لصندوق المساعدات العامة. وشملت فضائح الفساد الأصغر حجمًا، لكنها ليست أقل أهمية، اتفاق اتصالات عُقِد سرًا بين الحكومة وشركة يونانية مسجلة فى جزر فيرچن، وضجة أبريل من عام 2004 التى شهدت إقالة مدير المستشفى الوحيد فى البلد فى أعقاب كشف سوء الإدارة الشديد والاختلاس وسرقة الأدوية وعدم الاحتفاظ حتى بكشوف ميزانية أساسية تسجل المصروفات والإيرادات. وفى الفترة من 2002 إلى 2004 لم تُسجَّل المدفوعات التى حصلتها المستشفى.

مع ظهور الكشف المحرج وراء الآخر إلى النور خلال الفترة الأولى من رئاسة الرئيس مينيزس، ومع كثرة الكلام عن الثروة النفطية المرتقبة، بدأت درجة الحرارة السياسية فى البلاد ترتفع، وخاصةً أثناء الشهور الأولى من عام 2003. وبدت ظروف معيشة السكان شديدة السوء كما كانت، وكان الأشخاص المرتبطون بالحكومة يُشاهدون بشكل كبير وهم يقودون السيارات المستوردة اللامعة. وفى الحادى عشر من أبريل وقَّع ثمانون مواطنًا بارزًا خطابًا مفتوحًا إلى الرئيس يعبرون فيه عن قلقهم بشأن مصاعب البلاد الاقتصادية وكذلك غياب الشفافية فى المفاوضات مع شركات النفط. وقبل أقل من أسبوع، تحولت مظاهرة قام بها تجار السوق إلى هجوم عنيف على أحد المكاتب الحكومية. وفتحت الشرطة النار وقتلت رجلاً - وهو الأول فى تاريخ البلاد.

وأخيرًا، فى صباح السادس عشر من يوليو عام 2003، وبينما كان مينيزس فى نيجيريا، سيطرت مجموعة من المرتزقة على الوزارات والبنوك ومركز الإذاعة الوطنى والمطار. وكان الانقلاب من أوله إلى آخره شأنًا ساو توميًا فى المقام الأول. واعتُقِل المسئولون الحكوميون فى غرفة مريحة مكيفة الهواء فى ثكنات الجيش وسُمِح لهم باستخدام تليفوناتهم المحمولة وتلقى وجبات طعام أحضرتها أسرهم. وأُدخل رئيس الوزراء، الذى كان يعانى من ارتفاع ضغط الدم، المستشفى حيث كان يحرسه الجنود لكنه كان يستقبل الضيوف بحرية. وسُمِعت بضع طلقات فى الصباح، لكن لم تكن هناك خسائر فى الأرواح. وظلت المدينة هادئة وبقيت الأسواق والمحال التجارية مفتوحة. وبعد أسبوع انتهى كل شىء بالعفو عمن قاموا بالانقلاب والسماح لهم بالعودة إلى عملهم.

كان الانقلاب بتنظيم من ستة عشر عضوًا سابقًا فى كتيبة الجاموس الشهيرة - وهى جماعة منشقة من المتمردين الأنجوليين جرى تدريبها وتجهيزها بواسطة قوات الدفاع الجنوب إفريقية فى السبعينيات والثمانينيات. وكانت الكتيبة التى يربو عدد أفرادها على الألفين، وسبق لها القتال إلى جانب يونيتا فى الحرب

الأهلية الأنجولية، تضم ثلاثة وخمسين فردًا من ساو تومى كانوا قد غادروا ساو تومى باعتبارهم منفيين يمينيين من الحكومة الماركسية التى سيطرت على البلاد من عام 1975 إلى عام 1991. وكان الساو توميون الذين تلقوا تدريبهم فى ناميبيا قد مُنحوا الجنسية الجنوب إفريقية بواسطة نظام الأبارتايد الحاكم مكافأة على خدماتهم. وكذلك تورط الجاموس، الذين كانت تربطهم صلات وثيقة بشركة المرتزقة الجنوب إفريقية سيئة السمعة إجزيكيتف آوتكَمْز، فى التخطيط لانقلاب عام 2004 الفاشل فى غينيا الاستوائية المجاورة.

قبل قيام الجاموس الستة عشر السابقين بتمردهم، اتصلوا بالميجور فرناندو پيريرا بجيش ساو تومى الذى كان يشكو علنا منذ سنوات دون جدوى بشأن ظروف المعيشة السيئة لجنوده. وفى الخامس عشر من يونيو أرسل پيريرا خطابًا إلى الرئيس ورئيس الوزراء أوضح فيه أن ثكنات الجيش تفتقر إلى الماء ودورات المياه التى تعمل والأدوية الأساسية، وأن الجنود يكدحون من أجل راتب شهرى قدره 10 دولارات، بينما كان وزراء الحكومة يُرون وهم يعطون سكرتيراتهمَ وأولادهم السيارات الجديدة. وعندما شعر الجاموس بأن الميجور پيريرا حليف محتمل أبلغوه أنهم يخططون لانقلاب وأنهم مستعدون لمحاربة الجيش إذا تدخل. وكان المرتزقة السابقون يعاملون برهبة فى ساو تومى بسبب سنوات خبرتهم القتالية السابقة فى أنجولا والكونغو وسيراليون. فجيش ساو تومى، وهو جيش مهلهل من كبار السن يضم مائتين من الصيادين الذين يعملون لبعض الوقت، لا يتكافأ حتى مع ستة عشر مرتزقًا. وكان الجميع يعلمون ذلك. ووافق پيريرا على التعاون بشرط أن لا يكون الانقلاب دمويًا وأن يتسم بالكفاءة.

* * *

"ستة عشر؟" ضحك بقوة وهو يلعق فُتَاتًا من اللحم من بين أسنانه ونظر حوله إلى أصدقائه الذين كانوا يبتسمون ابتسامة رضا كأنهم تلاميذ. "كان يمكننا الاستيلاء على ساو تومى بسبعة منا فحسب!"

كنت أتحدث إلى أرليسيو كوستا، وهو أحد قادة انقلاب 2003، فى سكون ترف فندق مارلين بيتش مكيفة الهواء بالقرب من مهبط الطائرات ذى المطبات الذى يعمل بمثابة مطار قومى. وكان اختيارًا مناسبًا للمكان. فمارلين بيتش يملكه كريس هيلنجر، وهو رجل أعمال جنوب إفريقى جمع ثروة من الماس الأنجولى ويبدو سعيدًا باستمرار بالعمل مع الطرفين أثناء الحرب الباردة، على الرغم من صلاته المعروفة بمخابرات جنوب إفريقيا. وبينما أسهب كوستا فى شكاواه من نُخَب ساو تومى الحاكمة، فيما يمكن وصفه بأنه لهجة جنوب إفريقية متأثرة بالبرتغالية ساحرة على نحو مدهش، قاطعته برقة كى أذكِّره بأنه فى معظم البلدان إذا أطحت بالحكومة لا تجد نفسك مسترخيًا فى الفنادق الفاخرة بعد ذلك حيث تستضيف الصحفيين الأجانب. هز كتفه مرتبكًا واعترف بما قلت. وأضاف مبتسمًا: "لكن انظر، لم نكن نعتزم فى واقع الأمر الاستيلاء على السلطة. كنا نرغب فحسب فى إصلاح الأمور بعض الشىء."

ومع ذلك فليس واضحًا ما إذا كانوا قد حققوا ذلك القدر أم لا. ومضى كوستا قائلاً: "اليوم يمكن للجميع رؤية الأمر. إذ لم يعد الناس يثقون فى الساسة. وهناك عدم استقرار فى كل مكان. انظر حولك فحسب. إنه فى كل مكان." وعندما وضع النادل الذى يلبس بابيونًا دورة أخرى من زجاجات البيرة على طاولتنا، نظرت عبر النافذة على الشاطئ والنخيل المتمايل، ونظرت لأسفل إلى قطعة اللحم التى أُكل بعضها أمام كوستا. وفى تلك اللحظة على الأقل كان لابد لى من الاعتراف بأنى وجدت أنه من الصعب رؤية عدم الاستقرار.

مع أن طابع الاسترخاء الخاص بانقلاب عام 2003 يشى بالكثير جدًا عن طابع السياسة الساو تومية (أثناء محاولة الانقلاب فى عام 1995، نفد وقود دبابات المتمردين فى منتصف الطريق إلى قصر الرئاسة)، فإن الأمر الكاشف على نحو أكبر هو الطريقة التى أُنهيت بها الواقعة. إذ كان الرئيس دى مينيزس يحضر مؤتمرًا فى العاصمة النيجيرية أبوجا عندما وقع الانقلاب، وكان الرئيس

النيجيرى أولوسيجون أوباسانچو هو من اتصل تليفونيًا بأرليسيو كوستا يطلب منه تفسيرًا. وطبقًا لما قاله دى مينيزيس، فقد أبلغ أوباسانچو كوستا أنه إذا كان يصر على أن يكون "غير عقلانى"، فإن النيجيريين قادرون كذلك على أن يكونوا غير عقلانيين. وفى الأيام التالية، توسط فريق من الوسطاء الدوليين لعقد اتفاق مع المتمردين، وفى مساء الثالث والعشرين من يوليو أُعيد مينيزس إلى ساو تومى على متن طائرة الرئاسة النيجيرية بصحبة أوباسانچو. وحملت طائرتان نيجيريتان أخريان فوجًا من حرس أوباسانچو الرئاسى وحاشية من المسئولين النيجيريين والصحفيين النيجيريين الذين كانوا يميلون إلى تصوير رجلهم وهو فى أحسن حالاته كبطل للديمقراطية الدستورية فى إفريقيا. وسار الزعيمان معًا إلى قصر الرئاسة ومن ثم إلى حفل توقيع أمام مكاتب الأمم المتحدة، حيث استعاد مينيزس منصبه بشكل رسمى باعتباره رئيسًا بينما اكتفى أوباسانچو بالمشاهدة. وكان منظرًا لم يكن له تأثير كبير فى جعل دى مينيزس محبوبًا من الشعب الذى كان مهمومًا بالفعل بشأن التدخل النيجيرى فى شئون البلاد.

الواقع أنه وراء كل محنة - من الانقلاب إلى فضائح الفساد إلى الصفقات المشبوهة مع شركتى الإصحاح البيئى وكروم - كان يمكن رؤية يد المصالح التجارية النيجيرية الخفية أو الشك فيها. ويشير هذا إلى خوف الساو تومين الشديد والراسخ من النيجيريين والقائم إلى حد ما على حقيقة أن شعب نيجيريا الأكثر تقدمًا من الناحية السياسية يزيد ألف مرة عن شعب الجزيرتين. وعلاوة على ذلك، تتمتع نيجيريا بسمعة تستحقها إلى حد كبير باعتبارها المركز العصبى للجريمة المنظمة فى المنطقة. وفى السنوات الأخيرة، غيَّر التجار النيجيريون المتهورون شكل السوق التى كانت فاترة فى يوم من الأيام فى وسط مدينة ساو تومى، حيث كانوا يصلون بحمولة سفن من البضائع المقلدة تحت جنح الظلام، ولم يكن يقوى خفر السواحل فى ساو تومى (الذى يتكون من خمسين رجلاً وقاربين مطاطيين) على وقفهم. وأزاح النيجيريون، الذين هم أكثر خبرةً بكثير فيما يتعلق بنشاط تجارة القطاعى ويتجنبون العادة البرتغالية الخاصة بنوم

القيلولة الذى يستمر ثلاث ساعات، الكثير من التجار الساوتوميين عن أكشاكهم وفى الشوارع خارج السوق، بالمعنى الحرفى للكلمة. ويشعر السكان المحليون كذلك بأنهم مهددون ثقافيًا من النيجيريين الذين يرتدى الكثير منهم الأجبادا الإفريقية التقليدية التى يسخر منها الساوتوميون باعتبارها "بيچاما" أو زى إسلامى. وكما يقول مدير المنظمة غير الحكومية الذى تحدثت إليه، فإن النيجيريين "لا يؤدون لأنفسهم أية خدمات". وهم يظنون أن الساوتوميين كسالى و"بدائيون".

ومع توقع الثروة النفطية، زاد الخوف الساوتومى من النيجيريين بصورة كبيرة. ويشعر الكثير من الساوتوميين بالقلق من أن النيجيريين الناطقين بالإنجليزية سوف يكونون أقدر على خطف أية فرص عمل تخلقها صناعة النفط الدولية فى ساو تومى، وأنهم سوف يستقرون فى البلاد ويطغون من حيث العدد على السكان الأصليين. ويرى هؤلاء الساوتوميون اتفاقية منطقة التنمية المشتركة وتجار سوق التجزئة على أنها حركة كماشة للهيمنة النيجيرية تتم بتواطؤ تام من الساسة الساوتوميين.

إن مخاوفهم مبررة إلى حد كبير. فالنيجيريون من بين أكثر مفاوضى النفط خبرة فى إفريقيا، حيث خلقوا شركة نفط وطنية تعمل فى مشروعات مشتركة بنسبة 45/ 55 مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات بدلاً من اتفاقيات المشاركة فى الإنتاج شديدة الاستغلال التى دخلتها بلدان القارة الضعيفة كغينيا الاستوائية. ومنذ البداية كانت قصة محاولات ساو تومى الوصول إلى هبتها النفطية هى قصة الهيمنة النيجيرية. وهى بسيطة أحيانًا وشديدة التعقيد أحيانًا آخرى، لكنها هائلة باستمرار ويبدو أنه لا يمكن تخطيها.

أحد أفضل الأمثلة التى تبين الطريقة التى تعمل بها القوة النيجيرية فى الواقع هى تخصيص مساحات التنقيب فى منطقة التنمية المشتركة. وهى عملية ملتوية محفوفة بالتأخيرات والمنازعات وراء الكواليس التى تجعل الساوتوميين يحصلون باستمرار على أقل مما يستحقونه. وخلال الجولة الأولى من التقدم

بالعطاءات فى عام 2004، على سبيل المثال، فاز كونسورتيوم تقوده تشيفرون بحقوق التنقيب فى المساحة 1 من منطقة التنمية المشتركة، لكن ليس قبل منح شركة نرويجية مستقلة مغمورة تسمى إنرجى إيكويتى ريسورسز حصة قدرها 9 بالمائة فى العملية. واتضح أن الشركة ذراع لإليكو دانجوتى، وهو أحد أقطاب صناعات السكر والإسمنت والفول السودانى النيجيريين الذى تربطه علاقات وثيقة بالرئيس أوباسانجو.

استراتيجية نيجيريا فى ساو تومى هى تمكين الشركات النيجيرية من مقابلة اللاعبين الأجانب الأكثر خبرة الذين يمكن أن يتعلموا منهم أعمال الحفر البحرى فى المياه العميقة من أجل التنافس على ملعب مستوٍ عندما ترسو عليهم عطاءات مساحات التنقيب. وطوال سنوات كانت نيجيريا تطلب من شركات النفط الكبرى مشاركة الشركات المحلية كجزء من اتجاه لتضمين ما يسمى بـ"المحتوى المحلى" فى عملياتها، لكن ذلك حدث فقط فى قطاع التكرير والتوزيع العاجز فى صناعة النفط النيجيرية.

يقول فيليب ڤاسيت محرر النشرة الإخبارية Africa Energy Intelligence ومقرها باريس: "إذا أمكن للشركات النيجيرية وضع نفسها فى منطقة التنمية المشتركة فحينئذ ستضطر الشركات الأمريكية للعمل معها." وهو يقول إن ساو تومى "منطقة بكر للنفوذ السياسى النيجيرى. وهى المكان الذى يمكن أن يتحقق فيه المحتوى الوطنى لأول مرة."

انتهت جولة عطاءات المساحة 1 فى أواخر عام 2004، وكانت ساو تومى تعتقد أن النسبة المئوية لحصتها من علاوة التوقيع (49 مليون دولار) سوف تصل فى أوائل عام 2005 ويمكن أخذها فى الحسبان عند وضع ميزانية عام 2005. وبينما كانت الجولة الثانية لعطاءات مساحات التنقيب عن النفط فى منطقة التنمية المشتركة تجرى، دخلت ساو تومى ونيجيريا فى خلافات حادة بشأن أى الشركات سوف تحصل على المساحات المتبقية، حيث كان النيجيريون يرغبون فى

إعطاء أولوية لعدد من الشركات المستقلة النيجيرية الصغيرة التى تفتقر نسبيًا إلى الخبرة. ورفضت ساو تومى بعناد، وبدأ النيجيريون يصرون على ما يريدون ويبحثون عن طريقة لتأخير دفع علاوة توقيع تشيفرون على عقد منطقة التنمية المشتركة وقدرها 123 مليون دولار. ومع انتهاء عام 2005، أدرك الساوتوميون أنه سيتعين عليهم الإذعان. ذلك أن الحكومة النيجيرية سيمكنها تحمل انتظار بضعة ملايين من الدولارات، لكن بالنسبة لساو تومى، بميزانيتها السنوية البالغة 50 مليون دولار، كانت علاوة التسعة وأربعين مليون دولار مسألة حياة أو موت. وبعد أن أثار توقع الميزانية القومية المتضخمة موظفى الدولة فى ساو تومى دخلوا فى إضراب مدته أسبوع مطالبين بزيادة رواتبهم الشهرية من 30 دولارًا إلى 100 دولار. وأُغلقت المدارس والوزارات والمستشفيات.

لهذا السبب، أُعلن الفائزون فى الجولة الثانية فى الحادى والثلاثين من مايو، بعد تأخير خمسة أشهر. ومن غير المستغرب أن هذه الشركات النيجيرية المغمورة من قبيل مومو أويل وجدزونيك أويل أند جاس (وتُعتبر كلتاهما واجهة لرجال أعمال مثيرين للجدل يقيمون فى أبوجا ومقربين من الرئيس) حصلت على حصة كبيرة إلى جانب الشركات الدولية مثل أناداركو وديفون ونوبل. وذهب خمسة عشر بالمائة من المساحة 2 إلى شركة إيكويتور إكسبلوريشن التى يديرها رجل الأعمال الأوكرانى الكندى اللامع ويد تشيروايكو، وهو أحد أصدقاء عائلة تروفوادا. ووسط كل هذا الخداع، امتنعت إكسون موبيل عن ممارسة حقوقها التفضيلية، وفى وقت لاحق من ذلك العام انسحبت ديفون ونوبل كذلك، مما ألقى بشكوك خطيرة بشأن مستقبل منطقة التنمية المشتركة.

أثناء مراسم توقيع الجولة الثانية فى أبوجا، بذل الرئيس دى مينيزس جهدًا كبيرًا للتغطية على المشكلات فى علاقات ساو تومى مع نيجيريا قائلاً إن "همومنا وتساؤلاتنا كانت وستظل باستمرار أسئلة وتوضيحات. فقد كنا نرغب فحسب أن نعرف باعتبارنا الأخ الأصغر الذى لديه حب استطلاع لماذا يفعل أخونا

الأكبر هذا لكوننا الأصغر فى هذه الصناعة. لا شىء على الإطلاق سوى حب الاستطلاع والقلق." وكان ذلك نموذجًا رائعًا للتذلل، لكن دى مينيزس كان قد أسَرَّ لمسئول بإحدى منظمات المجتمع المدنى الأجنبية بأن التعامل مع النيجيريين وشركات النفط الدولية بشأن منطقة التنمية المشتركة أشبه فى بعض الأحيان بـ"كون المرء متفرجًا على مباراة تنس"، وأنه من السهل رؤية السبب.

إلى حد كبير، كانت الشركات النيجيرية قادرة على الفوز بموطئ القدم هذا فى ساو تومى؛ بسبب تدهور أنجولا باعتبارها لاعبًا فى المشهد السياسى للبلد. ونيجيريا وأنجولا من بين حفنة فقط من البلدان الإفريقية التى يمكنها فى واقع الأمر الخروج إلى ما وراء حدودها عسكريًا. وفى الفترة من 1975 إلى 1991، كانت حركة تحرير ساو تومى وپرينسيپ الحاكمة متحالفة بشكل وثيق مع الحركة الشعبية لتحرير أنجولا. إذ كان الحزبان يتكونان من الثوريين الماركسيين الذين تعلموا فى بداية حياتهم أثناء كفاحهم ضد البرتغاليين، ووصلا إلى السلطة مع سقوط نظام سالازار فى لشبونة عام 1975. وكانت الروابط الشخصية بين القيادتين فى لواندا وساو تومى قوية جدًا كذلك؛ حيث اعتاد أول رئيس لساو تومى پنتو دا كوستا مطاردة الفتيات مع چوزيه إدواردو دوس سانتوس عندما كانا شابين، وما زال الاثنان صديقين حميمين.

حتى أوائل التسعينيات، كانت أنجولا تضع جنودًا على الجزيرة كشكل من الحماية لابنة عمها الضعيفة. إلا أنه فى عام 1991 تحول البلدان إلى ديمقراطية تعدد الأحزاب وبدأ التأثير الأنجولى يتلاشى فى ساو تومى. وكان سبب ذلك إلى حد ما هو أن الناخبين الساوتوميين أطاحوا بحركة تحرير ساو تومى وپرينسيپ لمصلحة ميجيل تروڤوادا - الذى لم تكن له صلات مع نيجيريا فحسب، بل زعموا كذلك أن له صلات مع متمردى يونيتا فى أنجولا. لكن لابد أن الأمر كانت له علاقة بتخلى الحركة الشعبية لتحرير أنجولا عن الماركسية المبدئية وتولى جيل شاب أقل اهتمامًا بكثير بخطاب التضامن الدولى السلطة فى لواندا.

ومع ذلك، حدث مؤخرًا، عندما أصبح خليج غينيا ثروة نفطية محتملة وخرجت أنجولا من حربها الأهلية الوحشية، أن تحدت أنجولا نيجيريا من أجل الهيمنة السياسية والعسكرية فى خليج غينيا، وخاصةً ساو تومى. ويجرى حاليًا بناء سفارة أنجولية ضخمة على الشاطئ فى مدينة ساو تومى، وقدمت شركة النفط الوطنية سونانجول خبرتها الفنية والتفاوضية لصناعة النفط الساوتومية. بل دعت ساو تومى فى أواخر عام 2006 وحدات شرطة "النِنچا الشهيرة للحضور وتدريب قوة الشرطة الخاصة بها. وحدث صدع حقيقى بين ساسة ساو تومى بشأن ما إذا كان ينبغى للبلد أن يسمح لنفسه بالانتقال من مجال النفوذ الأنجولى إلى مجال النفوذ النيجيرى المألوف على نحو أقل بكثير، وكانت المرارة بشأن دور ساو تومى باعتبارها كرة بنج بونج بين القوتين واضحة عندما قابلت رئيس وزراء البلاد السابق چواكيم رافاييل برانكو فى مكتبه بوكالة النفط الوطنية فى ساو تومى. وكان برانكو، وهو عضو بحركة تحرير ساو تومى وبرينسيب، صريحًا بشأن ما يراها إخفاقات دى مينيزس. فقد قال: "لنيجيريا نفوذ متنامى هنا. ولا بد من موازنة ذلك بأنجولا. لقد دمر العلاقات مع أنجولا."

صحيح أن دى مينيزس لم يخلق علاقة عمل وثيقة مع دوس سانتوس، لكنه اجتهد لإبراز صورة نفسه باعتباره سياسيًا مستقلاً لا يخشى الدخول فى معارك مع النيجيريين. وفى جزء كبير من فترته الأولى يبدو أن استراتيجيته كانت كسب ود الأطراف القوية الثلاثة، وبخاصة الولايات المتحدة، أملاً فى جعل القوتين الإقليميتين تتراجع.

كانت هذه الاستراتيجية تناسب الأمريكيين على نحو جيد جدًا. إذ لم تُضِع مؤسسة الدفاع الأمريكية وقتًا طويلاً فى استمالة ساو تومى - التى تراها حليفًا ضعيفًا يحتمل أن يكون مخلصًا ويتمتع بوضع جغرافى شديد الجاذبية وسط خليج غينيا - باعتبارها بلدًا يستحق التعامل معه. وفى سبتمبر من عام 2003 اقترح نائب رئيس القيادة الأوروبية بالجيش الأمريكى الجنرال تشارلز صاحب

فكرة إمكانية إقامة قاعدة أمريكية غير دائمة فى ساو تومى باعتبارها طريقة لضمان الاستقرار فى خليج غينيا. وفى مارس من عام 2004 أرسلت شركة المقاولات العسكرية الخاصة MPRI الجنرال المتقاعد راؤول هنرى ألكالا إلى ساو تومى مستشارًا لإجراء تنسيق لمدة عام لمشروع التعاون الأمنى، بما فى ذلك التعليم والتدريب العسكريين، إلى جانب مبيعات المعدات والنقل. وركز ذلك الجهد على خفر السواحل فى ساو تومى على أساس أن ساو تومى يمكن أن تساعد فى النهاية فى عمل داوريات فى مياه منطقة التنمية المشتركة. وفى مايو من عام 2004 أعقب الجيش الأمريكى جهود شركة MPRI بحلقة بحث مدتها أسبوع عن العلاقات المدنية العسكرية، وفى أغسطس زار الرئيس دى مينيزس ووزير دفاعه مقر القيادة الأمريكية الأوروبية فى شتوتجارت. وفى وقت لاحق من ذلك الشهر، رد الجنرال والد الزيارة، حيث أحضر معه السناتور تشاك هاجل عضو لجنة العلاقات الخارجية القوية بمجلس الشيوخ. (زار الاثنان كذلك نيجيريا وأنجولا والجابون والكاميرون.) وجلس والد أمام دى مينيزس واستمع إلى قائمة طويلة من حاجات ساو تومى العاجلة الخاصة بالبنية التحتية والدفاع المدنى - وأهمها مهبط فى مطار البلاد العاجز وبناء ميناء عميق المياه. ومع نهاية عام 2004 كانت المساعدات الأمريكية لساو تومى قد ضوعفت (وإن ظلت مبلغًا صغيرًا قدره 296 ألف دولار)، وأُعلن أن الولايات المتحدة سوف تمول دراسة جدوى لبناء مطار جديد.

فى الصحافة الأمريكية، جرى الترويج لساو تومى باعتبارها عنصرًا أساسيًا للاستراتيجية الأمريكية الخاصة بتنويع مصادر واردات النفط الأمريكية بينما شعر جزء كبير من الإعلام العالمى (والإعلام الأمريكى ذو الميول اليسارية) بالفزع مما رآه على أنه مزيد من دبلوماسية السفن الحربية يخرج من واشنطن. والواقع أن القيادة الأوروبية الأمريكية اتخذت مبادرة غير معتادة لمركز قيادة قتالى ويُقال إنها كانت تعمل خارج مجال تفويضها. ووجد مسئولو البنتاجون المحبطون أنفسهم مرارًا مضطرين لإنكار أن للولايات المتحدة تعتزم بناء قاعدة فى ساو تومى، حيث

وصف البعض فى السر وضع القيادة الأوروبية الأمريكية النشط بأنه من صنع جنرالات لديهم وقت كثير جداً.

الحقيقة أنه بحلول أواخر التسعينيات، كانت القيادة الأوروبية الأمريكية، التى أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على الترتيب الأمنى الأمريكى فى أوروبا الغربية، وجدت نفسها تبحث عن طرق للحفاظ على مناسبتها لمقتضى الحال. وكانت القيادة الأوروبية الأمريكية قد بدأت تشيخ. وباستثناء دول البلقان المعزولة نسبيًا، بدا من غير المرجح أن تنفجر أو تكون مسرحًا للحروب فى أى وقت قريب، وكان كل من الناتو والاتحاد الأوروبى يقومان بدور استباقى فى الأمن الأوروبى على نحو أكثر مما كانا يقومان به فى الماضى. وكان قد جرى توسيع تعريف الجيش الأمريكى المحير لـ"أوروبا" فى عام 1983 ليشمل معظم إفريقيا جنوب الصحراء، لكن كبار ضباط القيادة الأوروبية الأمريكية لم يولوا اهتمامًا ضخمًا بالقارة الموجودة أسفل أوروبا مباشرةً على خرائطهم. ولم يوجد هذا الاهتمام حتى ظهور مبادرة حل أزمات إفريقيا.

وكانت مبادرة حل أزمات إفريقيا من بنات أفكار وزارة الخارجية، لكنها كانت مبادرة عسكرية ولوجستية، وكان تنفيذها يقع على عاتق البنتاجون ممثلاً فى القيادة الأوروبية الأمريكية. وكان المقصود بالمبادرة من الناحية الرسمية تدريب الجيوش الإفريقية على الأعمال الإنسانية وحفظ السلام. وسوف تكون أية معدة عسكرية تقدمها الولايات المتحدة من النوعية غير المميتة، كالمولدات والمركبات ونظارات الرؤية الليلية. ومع ذلك رأى كثيرون المبادرة على أنها طريقة إدارة كلينتون لإعداد الجيوش الإفريقية للتعامل مع تهديد الإرهاب، وكذلك على أنها ضمان ضد احتمال ابتلاع الولايات المتحدة فى الفراغ الأمنى الذى خلفته دولة فاشلة أخرى فى الصومال عام 1993. وتولى مسئولية المبادرة الكولونيل نستور بينو مارينا، المنفى الكوبى الذى شارك فى غزو خليج الخنازير الفاشل عام 1961، قبل أن يقود عمليات سرية ضد الساندينستا فى نيكاراجوا. وكشأن تلك

المبادرات، كانت مبادرة حل أزمات إفريقيا صغيرة، لكنها أوجدت لدى كبار ضباط القيادة الأوروبية الأمريكية الرغبة فى التصدى لما بدت تحديات أمنية معقدة لا حد لها تميز القارة الإفريقية.

بعد ذلك وقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001. وفجأة أدركت الحكومة الأمريكية أنه لا يمكن التعامل مع أية منطقة من العالم على أنها أمر مسلَّم به. وردًا على الهجمات الإرهابية على التراب الأمريكى، شنت إدارة بوش عملية الحرية الدائمة كجزء من حربها العالمية على الإرهاب. وفى ربيع عام 2002 أعلنت الإدارة أن مبادرة حل أزمات إفريقيا سيُعاد تنظيمها وتنشيطها وتسميتها لتصبح "المساعدة فى التدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية". وسقطت ورقة التوت الخاصة بالعمل الإنسانى ليحل محلها التأكيد المتحمس على "تخطيط الطوارئ". وعلى عكس مبادرة حل أزمات إفريقيا، كانت المساعدة فى التدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية ستشمل التدريب على العمليات العسكرية الهجومية، بما فى ذلك تكتيكات المشاة الخفيفة وتكتيكات الوحدات الصغيرة لتحسين العمليات فى البيئات المعادية. وفى ظل المساعدة فى التدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية، كان سيتم تزويد القوات الإفريقية كذلك بالأسلحة الحربية الهجومية، بما فى ذلك البنادق والمدافع الرشاشة ومدافع الهاون.

بحلول عام 2003 كان قادة المساعدة فى التدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية قد زاد اقتناعهم بأن إفريقيا جبهة مهمة للولايات المتحدة فى الحرب العالمية الجديدة. وفى نوفمبر من ذلك العام، جمعوا برنامجًا صغيرًا خاصًا بهم يسمى مبادرة الساحل. وكانت مبادرة الساحل، الصغيرة بالمقاييس العسكرية، تمثل التخلى عن برامج التعاون التقليدية بتركيزها على منطقة بعينها ـ الشريط الواسع متناثر السكان من الأراضى شبه القاحلة التى يكثر فيها الجفاف وتضربها المجاعات المعروفة باسم الساحل التى تحدد الانتقال بين شمال إفريقيا

وإفريقيا جنوب الصحراء. وفى عام 2004 عملت مبادرة الساحل بأربعة بلدان ساحلية - هى تشاد والنيجر ومالى وموريتانيا - لمكافحة التهريب واتخاذ إجراء لمنع الجريمة والإرهاب العابرين للحدود بتكلفة قدرها 6 ملايين دولار.

فى عام 2005 أُعيد تسمية مبادرة الساحل لتصبح مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء. وزيدت ميزانيتها السنوية إلى 100 مليون دولار، وأُشرِكت ست دول أخرى. وهكذا وسعت القيادة الأوروبية الأمريكية، التى تعمل بمفردها بصورة عامة، الحرب العالمية على الإرهاب لتشمل الساحل. ويعتقد كثيرون أنهم فى ظل هذه الفرصة سوف يمضون لمسافة أبعد وبسرعة أكبر.

بينما أقرت وزارتا الخارجية والدفاع أنشطة القيادة الأوروبية الأمريكية فى الساحل، بدأ كبار ضباط القيادة الأوروبية الأمريكية يشعرون أن هناك جانبًا آخر على القدر نفسه من الأهمية فى الأمن الإفريقى تتجاهله واشنطن الرسمية. وفى أوائل عام 2002 أدركت شتوتجارت أهمية خليج غينيا المحتملة لأمن الطاقة الأمريكى وكانت تتحدث بلغة متحمسة عن حقيقة أن خط الساحل الذى يمتد لمسافة 2000 ميل على طول الخليج، وتتناثر عليه منصات الحفر وعائمات تخزين الإنتاج وتفريغه المتكاثرة باستمرار، غير مراقب. وفى أكتوبر من ذلك العام، زار نائب رئيس القيادة الأوروبية الأمريكية كارلتون فولفورد ساو تومى وسط الكثير من اللغط حول احتمال إنشاء قاعدة أمريكية. وأحدثت زيارة فولفورد، التى يبدو أنها كانت بمبادرة شخصية منه، بعض الحرج للبنتاجون الذى كان ينكر حينذاك أية خطط لبناء مثل هذه القاعدة.

لكن القيادة الأوروبية الأمريكية أصرت على موقفها.

فى عام 2003 اقترحت القيادة الأوروبية الأمريكية إنشاء خفر خليج غينيا على غرار برامج مساعدة خفر السواحل الأمريكى السابق، وفى أكتوبر من عام 2004 دعت رؤساء العمليات البحرية من دول خليج غينيا إلى مؤتمر الأمن الساحلى فى نابولى. ومن الواضح أنها كانت المرة الأولى التى يجتمعون فيها

كمجموعة، وخرج من هذا المؤتمر تعهد بتحسين عملية الأمن فى المنطقة. ومضت القيادة الأوروبية بالجيش الأمريكى إلى ما هو أكثر من ذلك، حيث اقترحت إنشاء مركز مراقبة بحرية إقليمى، قائلة إنه فى إطار مجهود أكبر لمعالجة الفقر وانعدام المحاسبة، الأمران اللذان كانا أس الصراع والخروج عن القانون، سوف يتعين على شركات النفط زيادة استثماراتها المسئولة اجتماعيًا، وسيكون من اللازم إشراك فرنسا وبريطانيا. وفى نوفمبر من عام 2006، عُقد مؤتمر لمتابعة الأمن فى بينين حضره أحد عشر بلدًا، وفى يناير من عام 2007 وضعت البحرية الأمريكية معدات مراقبة قيمتها 18 مليون دولار فى ساو تومى، وهى المرحلة الأولى من مركز خليج غينيا للوعى البحرى الإقليمى.

عقّدت مقاربة القيادة الأوروبية بالجيش الأمريكى التى لا يقيدها شىء وتفسيرها المتحرر لتفويضها الجهود التى يبذلها الجيش الأمريكى لتحسين صورته فى إفريقيا. ففى بعض الأحيان كانت أنشطة القيادة تمس حساسيات دقيقة فى البلدان المضيفة، أو يُنظَر إليها بريبة. ففى مارس من عام 2005، وفى العاصمة النيجيرية أبوجا، رعى البنتاجون حلقة بحثية استمرت أسبوعًا عن أمن الطاقة فى خليج غينيا. وهناك جرى بين القادة الأمريكيين ونظرائهم الأفارقة ما يُشار إليه فى لغة الدبلوماسيين بـ"سلسلة من الحوارات الصريحة". وكان الموضوع المثار هو الوضع الأمنى المتدهور فى دلتا النيجر، حيث لفتت أنشطة دوكوبو آسارى الانتباه إلى الميليشيات التى تسرق ما قيمته ملايين الدولارات من النفط الخام وتستخدم المال فى شراء أسلحة من أجل التمرد شديد القبح ضد الحكومة النيجيرية.

اقترح القادة الأفارقة ضرورة أن تتحمل البلدان التى تعتمد فى بقائها على الطاقة المستوردة (كالولايات المتحدة) بعض المسئولية عن تمويل التوسيع السريع للأساطيل البحرية المحلية للمساعدة فى حماية ذلك النفط. ورفض الأمريكيون ذلك بقوة قائلين إن الفساد والتواطؤ الرسمى مع تهريب النفط مشكلتان لابد من

معالجتهما أولاً. وكانت بعض أكثر خلافات البنتاجون حدة مع الأدميرال صمويل أفولايان رئيس هيئة أركان البحرية النيجيرية الذى أكد أنه لا حيلة له فى وقف النشاط الإجرامى دون مساعدة خارجية. وقد ألقت السلطات النيجيرية مؤخرًا القبض على اثنين من كبار أدميرالات البحرية فى قضية السفينة المفقودة MT African Pride، الأمر الذى اعترف كارلتون فولفورد من القيادة الأوروبية الأمريكية بأنه علامة مشجعة. لكنه أضاف بصراحة مفرطة: "لكن ربما يصل الأمر إلى من هم أعلى من ذلك." وأثارت هذه الصفعة الموجهة لأخلاقيات قيادات نيجيريا مشاعر مضيفى التجمع. لكن فولفورد أصر على موقفه. حيث أكد أن التزود غير المشروع بالنفط الخام "ليس مشكلة أمنية دولية. بل إنه قضية نيجيرية، ويتعين عليهم التعامل معها. فنيجيريا هى أكبر همومى."

هؤلاء الذين كانوا يميلون رؤية النشاط العسكرى الأمريكى على أنه يدعو بطبعه للريبة استخلصوا من أنشطة القيادة الأوروبية الأمريكية رواية شاملة للإمبريالية والتهديدات الأمريكية، لكن هذا يستسلم لرؤية متشائمة وتآمرية للعالم. وبدايةً، فإن تحمس القيادة الأوروبية الأمريكية فيما يتعلق بإفريقيا - وميلها إلى العمل دون التشاور مع البنتاجون - لم يكن يحظى باستمرار بأحر استقبال فى واشنطن. وطبقًا لما ذكرته مصادر دبلوماسية، كان العديد من الزيارات التى قام بها قادة القيادة الأوروبية الأمريكية لإفريقيا غير رسمية وغير مصرح بها، لأن الجنرالات كانوا يعلمون أن الحصول على تصريح من واشنطن ربما لا يصل أبدًا. وأثار ذلك جدلاً موسعًا بين الوكالات فى واشنطن بشأن مدى تعرض المنشآت النفطية البحرية فى إفريقيا للخطر على وجه الدقة، والمكان الذى ينبغى أن يوضع فيه بين أولويات البنتاجون. وشعرت وزارتا الخارجية والدفاع على وجه الخصوص بالعجز عن تبرير إبعاد الموارد عن المشكلات الأكثر إلحاحًا كحرب العراق. وعلى الرغم من ذلك، أعطى الرئيس بوش فى فبراير من عام 2007 الضوء الأخضر لخطة البنتاجون الخاصة بإنشاء القيادة القتالية الإفريقية.

ومع ذلك، هناك أسباب حقيقية لرفض استنتاج أن الجيش الأمريكى يسعى لأن يكون له وجود قوى فى إفريقيا. فحتى بمبلغ 100 مليون دولار، تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء قليلة الموارد فى ظل طموح نواياها. وكتلة اليابسة التى تمثلها البلدان العشرة التى ترغب المبادرة فى المساعدة فى مراقبتها أكبر من مساحة الولايات المتحدة، وهى بالكامل تقريبًا صحراء. وجزء كبير من الحجة نفسها يمكن تقديمه بخصوص لجنة خليج غينيا التى يُفترَض أن تساعد القوات البحرية وخفر السواحل فى المنطقة فى تنسيق أنشطتها. وبالنسبة لشائعة أن الولايات المتحدة كانت على وشك إعلان خليج غينيا منطقة ذات أولوية أولى وبناء قاعدة فى ساو تومى، من المؤكد تقريبًا أنها كانت تدين بوجودها لجهود الدعاية التى قام بها پول مايكل وهبى. وفى النهاية انحصر الاهتمام الأمنى الأمريكى بخليج غينيا فيما يسميه أحد المحللين "مراقبة من الوزن الثقيل"، خاصةً للشبكات الإجرامية المتمركزة فى نيجيريا.

إذا كان هناك أى سبب للقلق فهو ليس القيادة الأوروبية الأمريكية وبعض الجنرالات المتشبثين بآرائهم، لكن من وجدته وزارة الدفاع الأمريكية للقيام بالعمل الشاق فى خليج غينيا. واليوم جزء كبير من الوجود العسكرى لأمريكا فى الخارج لا يشرف عليه البنتاجون بشكل مباشر، بل شركات مقاولات عسكرية خاصة. إذ وفرت ميليتارى پروفيشينال ريسورسز انترناشونال - وهى "شركة خدمات احترافية" مركزها ڤيرچينيا ويديرها جنرالات ودبلوماسيون متقاعدون تزعم أن التزامها الجوهرى هو الدفاع عن "القيم الموجودة فى أساس دولتنا" - العاملين والدعم الفنى لسلطة التحالف المؤقتة فى العراق منذ الغزو الأمريكى فى مارس عام 2003. ومنذ عام 2002 تضع ميليتارى پروفيشينال ريسورسز انترناشونال وتنفذ "خطة عمل" لأفغانستان تشمل تكوين وزارة دفاع حديثة وتنظيم وتدريب جيش البلاد وقواتها الجوية الجديدة. وقدر كبير من تدريب القوات الإفريقية الذى جرى باعتباره جزءًا من مبادرة حل أزمات إفريقيا، وفيما بعد المساعدة فى التدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية كانت تقوم به ميليتارى پروفيشينال ريسورسز انترناشونال.

لكن أنشطة ميليتارى بروفيشنال ريسورسز انترناشونال تجاوزت بكثير تنفيذ مبادرة حل أزمات إفريقيا والتدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية. إذ قامت الشركة بدور كبير جدًا فى نيجيريا، حيث وجدت نفسها فى مركز التوتر المتزايد بين الولايات المتحدة ونيجيريا. وعندما انتُخب أولوسيجون أوباسانجو كأول رئيس مدنى لنيجيريا فى عام 1999، كان حريصًا على أن يبين للعالم أن الجيش لن يكون له دور فى سياسة البلاد. ووقع أوباسانجو اتفاقًا يسمح للولايات المتحدة بتنفيذ برنامج تدريبى مقصود به "إضفاء السمة الاحترافية من جديد" على الجيش النيجيرى، وهو ما يجعل بإمكانه "الانفصال" عن وظائف الحكومة المدنية. (رأى المتشائمون فى كل من الولايات المتحدة ونيجيريا أن "مساعدة التحول" هذه أوحت بها الرغبة الأمريكية فى ضمان استقرار خامس أكبر موردى النفط لها.) وقد مُنح عقد العمل لشركة ميليتارى بروفيشنال ريسورسز انترناشونال التى سرعان ما اصطدمت بمشكلات مع كبار الضباط النيجيريين.

شعر النيجيريون أنهم أدوا أداءً متميزًا فى خفظ السلام فى ليبريا وسيراليون وليس هناك ما يمكنهم تعلمه من ميليتارى بروفيشنال ريسورسز انترناشونال التى اتهمها أحد الجنرالات بأنها وكر جواسيس. وعندما انتهى عقد ميليتارى بروفيشنال ريسورسز انترناشونال فى عام 2003، رفضت الحكومة النيجيرية تجديده، على الرغم من الضغط الأمريكى الشديد. وردًا على ذلك، جددت الولايات المتحدة حظرًا على تلقى أفراد الجيش النيجيرى تدريبًا فى المؤسسات الأمريكية. وهو الحظر الذى رُفِع مع انتهاء الدكتاتورية العسكرية.

ومع ذلك كان أكثر تدخلات ميليتارى بروفيشنال ريسورسز انترناشونال الإفريقية إثارة للجدل فى غينيا الاستوائية. ففى عام 1999 تقدمت الشركة للحصول على ترخيص من وزارة الخارجية يسمح لها بتقديم خدمات لحكومة أوبيانج. ورُفِض الطلب مرارًا على أساس سوء سجل حقوق الإنسان فى غينيا الاستوائية. وحاولت الشركة حشد تأييد الكونجرس لها، حيث طلبت منه الضغط

على وزارة الخارجية لإعادة النظر فى قرارها، وفى النهاية مُنح ترخيص يسمح للشركة بتدريب خفر السواحل فى غينيا الاستوائية. وعلى الرغم من المعارضة الصريحة من بعض واضعى القوانين فيما يتعلق باستفادة حكومة ترهب مواطنيها من التدريب العسكرى الأمريكى، فقد مُنحت الشركة كذلك الإذن لبدء خطة شاملة لتحسين الأمن القومى فى غينيا الاستوائية فى أوائل عام 2006.

* * *

حتى إذا كان قد بولغ فى قيمة ساو تومى وفى الدعاية لها، فمن الواضح أن تغيرات كبيرة فى سبيلها للحدوث لشعبها. وعلى أية حال، فإن بضعة آلاف من براميل النفط يوميًا سوف تحدث تحولاً تامًا فى هذا الأرخبيل الذى يساوى حجم سكانه حجم سكان پروفيدانس وورود آيلاند، وإجمالى الناتج المحلى 69مليون دولار فحسب. وليس مستغربًا إذن أن المجموعة البرتغالية پستانا بدأت بناء مجمع يضم فندقًا خمسة نجوم وكازينو قمار فى ساو تومى ويشمل كذلك صالة ديسكو وڤيلات لقضاء العطلات وإسكانًا طويل المدى لرجال الأعمال المغتربين على أن ينتهى العمل به فى عام 2008 بتكلفة إجمالية قدرها 17 مليون دولار. وأنشأت شركات بناء برتغالية أخرى أبراجًا سكنية وإدارية توقعًا لوصول العاملين فى شركة تشيڤرون. وفى عام 2005، كان البلد يستقبل خمسة آلاف سائح بالكاد كل عام، معظمهم برتغاليون استمتعوا طويلاً بواحد من أماكن العالم غير المعروفة كثيرًا لكنها ممتازة. غير أن الحكومة عرّفت السياحة على أنها قطاع أولوية وذات خطط كبيرة لاجتذاب سوق العطلات الأوروبية. وتشير التوقعات إلى أن الاستثمار الخاص فى قطاع الفنادق وحده يمكن أن يصل إلى 27 مليون دولار فى عام 2008 وهو مبلغ هائل بالمقاييس الساوتومية.

الملاريا المتفشية فى الجزر وعدم وجود المستشفى اللائق قد يضران مستقبل ساو تومى باعتبارها مقصدًا سياحيًا. ومع ذلك فمن المحتمل أن يكون أكبر عائق هو عدم وجود رحلات ربط. فمعظم الزوار يصلون فى الوقت الراهن على رحلة

الطيران البرتغالى الأسبوعية المكلفة من لشبونة. وحتى وقت قريب كان الخيار الوحيد الآخر رحلة قصيرة لكنها تهز الأعصاب من ليبرفيل على متن طائرة من طراز De Havilland Twin Otter تشغلها شركة طيران ساو تومى وبرينسيب المفلسة بالفعل (وهى تجربة لن أنساها على المدى القريب). ومع ذلك ففى مايو من عام 2006 اختفى هذا الخيار عندما سقطت الطائرة الوحيدة لدى الشركة فى المحيط وأودت بحياة أحد عشر راكبًا والطاقم. ومع ذلك، فهذه العقبة تشعر الحكومة أنه يمكنها التغلب عليها بسهولة ويبدو أن أيام الشواطئ المهجورة والأماكن المنعزلة المريحة على سفوح البراكين الضبابية قد تعود قريبًا.

وبينما تستعد ساو تومى لارتياد عالم أسواق النفط وحفر المياه العميقة، فإن أحد أكبر التحديات بالنسبة للحكومة سيكون التعامل مع مسئولية الثروة النفطية، بينما تدير توقعات السكان الذين يعتقد الكثير منهم أنهم سيقودون السيارات بى إم دابليو عما قريب. ولتحقيق هذه الغاية، أتت ساو تومى بمعلم التنمية الدولية الشهير چيفرى ساكس الذى يضع مع فريق من الخبراء والدارسين من جامعة كولومبيا "خطة عمل التنمية" لإدارة ثروة ساو تومى النفطية المستقبلية. وساعد فريق كولومبيا الذى يعمل دون مقابل ساو تومى فى كتابة قانون إدارة عائدات النفط الذى وافق عليه برلمانها بالإجماع فى نوفمبر من عام 2004. ومن بين أهم التفاصيل إنشاء صندوق دائم مخصص لمشروعات التنمية والحد من الفقر، وصندوق على النمط النرويجى للأجيال القادمة مقصود به ضمان ألاّ تعانى ساو تومى بشدة عندما ينفد النفط. ومن المفترض أن تصبح ساو تومى إمارة "نموذجية" - منتجِ إفريقى للنفط يحول موارده الطبيعية إلى نعمة وليس إلى نقمة.

ومع ذلك فإنه مع ما يبشر به هذا كله من خير، من الصعب الهروب من الشعور المزعج الذى ينتابك بشأن بلد يفتقر إلى القدرة المؤسسية على نحو يجعله يعهد بإدارة أهم تحول اجتماعى واقتصادى يمر به إلى طلاب جامعيين يعملون

بالمجان فى وقت فراغهم. ومن المؤكد أن أكثر ما يحتاجه أحدث منتِج للنفط فى إفريقيا هو بعض المساعدة الفنية من الوزن الثقيل وبرنامج تحول مرتب بعناية لبناء القدرة المؤسسية.

فى يوم من آخر أيامى فى ساو تومى استأجرت سيارة رباعية الدفع وذهبت بها إلى بعض أبعد قرى الجزيرة لرؤية ما يشعر به السكان خارج العاصمة نحو مجىء الثروة النفطية. توقفت فى أجوا إيزى وهى حفنة من الشوارع النظيفة المرصوفة بالأحجار تقع على جوانبها منازل ذات قوالب جصية مزخرفة باهتة الألوان تقوم على سهل يطل على الشاطئ الذى تحف به النخيل. وكانت القرية فى يوم من الأيام مزرعة، وكان يقوم على قمة التل مستشفى المزرعة القديم، وهو مبنى رائع من الحجر به سلم ملتو فخم عليه درابزين فى المقدمة وكانت تبتلعه باطراد النباتات المتسلقة المدارية وأشجار الموز. وقد حُفر عام بنائه - 1914 - بأناقة على المدخل، تذكارًا بوقت كانت الإمبراطورية البرتغالية تعتقد فيه أنها وُجدت هنا لتبقى. والآن، تجلس امرأة وأطفالها الذين يرتدون تى شيرتات قذرة وصنادل فى أطر النوافذ الفارغة ويبدو عليهم الملل.

فى الشوارع المرصوفة بالحجر أسفل القرية، كان رجل عجوز بلا أسنان يعزف الأغانى الشعبية البرتغالية الحزينة على جيتاره بينما تجلس مجموعة من الشبان على قطع الأخشاب المكومة المرصوصة حول النار يشاهدون قدرًا من الماء المغلى. وجذب وجودى انتباه حشد من الشبان الغاضبين الذى كانت لديهم رغبة شديد فى المشاركة فى أفكارهم بشأن النفط الموعود فى ساو تومى. وعلى الرغم من ملابسهم الرثة وأنفاسهم التى تفوح منها رائحة البيرة، فقد كانوا يعبرون عن أنفسهم فى يسر وبوضوح وكان لديهم معلومات جيدة بشأن dossier petroleo [ملف النفط]، كما تسمى قضية النفط فى ساو تومى. وكانوا جميعًا يدركون أنه ستمر سنوات عديدة قبل أن يرى البلد بالفعل أية أموال من التنقيب عن النفط. وكانوا جميعًا يتوقعون من ساستهم المنتخبين أن يتشاجروا للوصول إلى الغنائم. وتوقع القليل جدًا منهم حدوث أى تغيير حقيقى فى حياتهم.

صاح أحد الرجال قائلاً "انظر حولك!" وتوقف برهة كى أرى الحشائش النامية فى الأسوار المجصصة ومن بين أحجار الرصف. وكان الأطفال والخنازير والدجاج يتجولون، داخلين خارجين من المنازل التى ضاعت أبوابها ونوافذها منذ عقود وخربت سنوات من الأمطار المدارية أسقفها بشدة. "المدارس والمستشفيات التى نستخدمها هى نفسها التى تركها البيض وراءهم. ومازلنا نسمع أن المال سيأتى، المال سيأتى، لكنه يأتى ويذهب إلى البنوك فى سويسرا والولايات المتحدة. النفط يمكن أن يكون نعمة أو نقمة، وإذا اتضح أن ساو تومى ليس بها نفط، سوف ينتهى الحال بنا جميعًا ونحن مدينون بأموال كثيرة."

على مسافة أبعد قليلاً إلى أسفل، عند نهاية طريق الجزيرة المرصوف الوحيد توجد بلدة ساو چواو دوس أنجولاريس. وهناك، كانت أسرة برتغالية قد حولت منزل مزرعة استعمارية صغيرة إلى نزل جميل وقاعة فنون. وكانت حبوب البن الطازجة من أشجار الضيعة يطحنها رجل عجوز باستخدام مطحنة يدوية عتيقة، وهو ما كان يملا شرفة المطعم برائحة تبعث على الانتشاء. وكانت هناك لوحات ومنحوتات لفنانين محليين. وربما تكون ساو چواو المكان الأكثر رومانسية على الأرض.

هل كان ممكنًا ـ ممكنًا فحسب ـ ألا يتعين على انتعاش النفط الإفريقى أن يكون قصة ذات نهاية سعيدة؟ هل ستثبت هذه الدولة التى تتكون من جزيرتين توأم، بديمقراطيتها المفتوحة والتزامها المعلن بشفافية الموارد والإدارة المالية السليمة، أن المتشائمين على خطأ؟ حتى الناس الطيبين غالبًا ما تصبح تصرفاتهم غريبة فى مواجهة ملايين الدولارات، ولم يكن هناك دليل مقنع على أن ساسة ساو تومى "ناس طيبون". ففى بلد فقير ويائس به مؤسسات ضعيفة وله جيران أقوياء، وسياسية هى سياسة طاولة الطعام، فهناك احتمال كبير أن يكون الانتشار الهائل للعملات الأجنبية بمثابة قوة مدمرة ومزعزعة للاستقرار. لكن المتفائلين يقولون إن ساو تومى تتمتع على أقل تقدير بميزة دخولها اللعبة

متأخرة، وأمامها نموذجا الجابون ونيجيريا، بل والقادم الجديد نسبيًا غينيا الاستوائية، كى تتعلم منها.

ربما سيثبت صحة رأى المتفائلين، وسوف تصبح ساو تومى "نموذجًا" لكل بلد إفريقى يأمل فى الاستفادة من انتعاش النفط فيه. ومما يؤسف له أن من يتابعون النفط الإفريقى قد سمعوا هذا كله من قبل - ليس فى جزر غينيا الاستوائية البركانية التى يحفها النخيل المورق، لكن على بعد أكثر من ألف ميل عن ساو تومى، على لوحات التراب والرمال الجافة والمتشققة حيث تلتقى الغابة والصحراء. وهناك، قبل بضع سنوات قليلة، كانت جمهورية تشاد - وهى حالة ميئوس منها تجمع بين الحرب والجوع والكراهية القَبَلية - تُمدَح باعتبارها "نموذجًا" لإدارة الموارد النفطية الناجحة فى بلد إفريقى. وعلى الرغم من كون تشاد واحدًا من أفقر الأماكن على الأرض وأكثرها فسادًا ووحشيةً، فقد كانت ستمد خط أنابيب وتثبت لإفريقيا أن النفط يمكن أن يكون نعمة لا نقمة بالنسبة للدولة وشعبها.

فهل نجح ذلك؟ يتوقف هذا بشكل كبير جدًا على من يسأل. لكن بينما كنت على وشك اكتشاف ذلك، لم تكن الدلائل جيدة.

الفصل السادس

مكان انتظار الناس

محاولة الحديث بصورة عامة عن القارة الشاسعة التى يُشار إليها منذ آلاف السنين باسم "إفريقيا" عمل اشتُهِر بصعوبته. ومن أجل التبسيط، اتجه المؤرخون والجغرافيون وعلماء السياسة ودارسو الشئون الإفريقية المهتمون بعلوم كثيرة أخرى إلى التحدث عن شمال إفريقيا وجنوبها، حيث يتميز الأول بمشهد الصحراء القاسى والحضارات العربية التى هيمنت عليه منذ القرن السابع، والثانى بمشهد خليط من المناطق المدارية والسافانا وسهول المرتفعات التى يسكنها فى الغالب "الأفارقة" السود الذين يتحدثون لغة البانتو. ومع ذلك فإنه كشأن كل التعميمات، يستبعد هذا ما هو غير مناسب. فمعظمنا يرى أن لدينا فكرة طيبة عما يبدو عليه شمال إفريقيا ـ مساجد ومآذن، وبدو ونخيل، وأهرام وفراعنة ـ وفكرة جيدة إلى حد ما عما تبدو عليه إفريقيا جنوب الصحراء ـ الفهود وحيوانات الليمور، وأشجار الموز وأشجار الباوباب، والأفريكان والعاج ـ إلا أننا نجد صعوبة كبيرة فى عرض صورة ذهنية لما يحدث حيثما يلتقى هذان العالمان.

عندما تحدث اليونانيون القدماء عن "إفريقيا" كانوا يقصدون شمال إفريقيا أو البربر والأقباط والليبيون. أما ما يقع على الجانب الآخر من الصحراء الكبرى فكانوا يشيرون إليه باعتباره Aethiopia أو "أرض السود". وعندما استولى العرب على شمال إفريقيا فى القرون الوسطى، أشاروا إلى المناطق التى لم يفتحوها

باسم "بلاد السودان". وبالنسبة لسكان الأصليين من البربر في الغرب (حول المغرب والجزائر الحاليتين) فقد أشاروا إلى الأرض الواقعة بعد الصحراء باسم "آرال نيجوناون" (التي حرفها البرتغاليون الذين كان يستكشفون ساحل إفريقيا فيما بعد إلى "جينيا"). ومن السهل تخمين ما كانت تعنيه.

لدينا معلومات أقل عما كان الأفارقة جنوب الصحراء يرونه بشأن جيرانهم ذوي البشرة الأفتح في الشمال. لكننا نعلم أنه منذ قرون كان الشريط الرفيع من الأراضي العشبية الجافة التي يكثر فيها التراب وتفصل الصحراء عن إفريقيا "السوداء" مسرحًا للقتال والعبودية والجفاف والمجاعات والأوبئة وأحد أقل أشكال الوجود التي عرفتها الأسرة البشرية استقرارًا. وعندما يحل موسم الأمطار في الساحل - وهو الاسم الذي يشير بها الجغرافيون الآن إلى المنطقة - غالبًا لا يأتي بالمطر، أو يأتي المطر متأخرًا جدًا عن موسم الزراعة. وفي أحيان أخرى يكون المطر شديدًا على نحو يجرف البذور. بل إنه عندما يكون الطقس متعاونًا، يمكن أن تمحو جحافل الجراد المحاصيل بين عشية وضحاها. وفي الخمسين عامًا الماضية وحدها، مات ملايين الناس نتيجة لفشل المحاصيل المتكرر في الساحل. وأثار الكفاح اليومي المكثف من أجل البقاء في تلك الظروف القاسية قرونًا من التنافس والمعارك القَبَلية على حقوق الماء والرعي. ومع ظهور الدول الحديثة والجيوش الممولة تمويلاً جيدًا في الستينيات، تحول الساحل إلى جحيم حي - أرض من عدم الاستقرار والمجاعات وحروب الإبادة الجماعية، حيث يعيش ملايين الناس على أغصان الأشجار وجرذان الصحراء وينتظرون كيس الحبوب التالي الذي يأتي به البيض في الطائرات. إنه بالفعل أحد أكثر الأماكن بؤسًا على وجه الأرض.

وفي وسطه تمامًا تقوم جمهورية تشاد - وهي عينة من السيادة المرسومة بشكل فج والمتنازع عليها من الشمال والجنوب والشرق والغرب، وربما من الداخل، وهو الأمر الأكثر احتمالاً. وتشاد الواقعة على بعد مئات الأميال في أي اتجاه من

محيطات العالم الكبيرة، مأساة حارة وخانقة ومهمَلة لدولة تحتل باستمرار قاع كل مؤشر للتنمية البشرية فى الواقع. وفى بلد ضعف حجم فرنسا، هناك أقل من 400 ميل من الطرق المرصوفة، وخط طيران داخلى واحد، ولا توجد سكك حديدية. وهناك أقل من تليفون لكل عشرين شخصًا، وأقل من سيارة لكل مائة شخص. وأكثر من نصف الكبار فى تشاد أميون، ويعيش ثلاثة أرباع السكان بأقل من دولار أمريكى فى اليوم.

وخلال معظم تاريخها كدولة مستقلة، يمزق تشاد العنف العرقى والدينى والسياسى. وتشمل حدود البلد شريطًا عريضًا من الصحراء الكبرى فى الشمال - موطن العرب ذوى البشرة الداكنة (أو "المتأفرقون") الرُّحَّل الذين يعتمدون على تربية الإبل - وشريطًا فى الجنوب شبه القاحل والمدارى أحيانًا - موطن عشرات القبائل "الإفريقية السوداء" - مع وجود حزام رفيع من الأراضى العشبية الساحلية بينهما. وأثناء فترة الحكم الفرنسى، من عام 1920 إلى عام 1960، كان الجنوبيون السود يُشجَّعون على الهيمنة على السياسة فى العاصمة نجامينا، وهى ديناميكية استمرت حتى السنوات الأولى من الاستقلال. لكن سرعان ما أخذت ثقافتا الشمال والجنوب المختلفتين اختلافًا جذريًا تتنازعان على موارد البلاد الضئيلة. وخلال جزء كبير من الستينيات والسبعينيات دمرت البلاد حرب من أسوأ حروب إفريقيا الأهلية.

وفى يناير من عام 1981، عندما بدأت حكومة وحدة وطنية ضعيفة توفير ترتيب تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب وقدرًا من السلام للبلاد، ارتكب رئيس تشاد الجديد جوكونى عويضى خطأً تكتيكيًا مكلفًا، حيث أعلن أن تشاد وجارتها الشمالية ليبيا يعتزمان "الاندماج" تدريجيًا فى دولة واحدة. وكانت إدارة ريجان المنتخبة حديثًا قد جعلت احتواء الرئيس الليبى معمر القذافى على رأس أولوياتها، وبدأت فى تقديم دعم سرى هائل للجماعة الانفصالية الشمالية التشادية "قوات الشمال المسلحة" بقيادة حسين حبرى. وفى يونيو من عام 1982

استولى حبرى على السلطة فى نجامينا، وبمساعدة قوية من فرنسا والولايات المتحدة، أرهب سكان تشاد تسع سنوات. وخلال رئاسة حبرى، اغتيل حوالى 40 ألفًا من المعارضين على أيدى الشرطة السرية - إدارة التوثيق والأمن - بينما واصلت القوات المدعومة من ليبيا احتلال أقصى شمال البلاد.

تخصصت إدارة التوثيق والأمن فى التكنيكات الإبداعية لاستخلاص الاعترافات والمعلومات. وكانت الصدمات الكهربية والضرب والجلد ونزع الأظافر جميعها وسائل روتينية، لكن الضحايا كان يمكنهم كذلك توقع إطلاق غاز الفلفل الحار عبر أنابيب مضغوطة على أصداغهم، أو وضع أعواد الشجر وأعواد الثقاب المشتعلة على أكثر أعضاء أجسامهم حساسية. وفى بعض الأحيان كانت كميات كبيرة من الماء تُدفَع بقوة فى حلوق الضحايا قبل أن يدوس عملاء إدارة التوثيق والأمن على بطونهم. وشمل أحد أشكال التعذيب الأكثر تطرفًا حشر ماسورة عادم سيارة وهى دائرة فى فم الضحية. وكان مجرد تسريع المحرك يحدث حروقًا شديدة.

فى عام 2005 كشفت منظمة هيومان رايتس ووتش النقاب عن وثائق تبين عمق الدعم الأمريكى لحبرى الذى استُقبل فى البيت الأبيض عام 1987 وشرب معه واضعو القوانين نخبًا باعتباره "صديق" الولايات المتحدة. ورحب الرئيس ريجان بمقاومة حبرى لـ"العدوان العنيف لدولة خارجة عن القانون [ليبيا]"، وامتدح ما لديه من "التزام بالحرية والتعاون الدولى". وفى عام 1985 نُقِل بعض أكبر عملاء إدارة التوثيق والأمن بالطائرة إلى موقع خارج واشنطن حيث تلقوا تدريبًا "خاصًا جدًا" من "أصدقائنا الأمريكيين" الذين وصفوهم بأنهم "يعطون درجة عالية جدًا من الأهمية لهذا التدريب". بل إن العملاء الأمريكيين وَعَدوا بتوفير "المعدات" لنظرائهم التشاديين. وتشير الوثائق إلى المطالب التشادية بـ"مصل الحقيقة" و"مولِّد للاستجوابات".

كان الأمر سيحتاج إلى حساسية غريبة للعثور على أى شىء جميل أو عظيم بشأن تشاد. فهى لم تلهم من هم مثل وردزورث ولا من هم على شاكلة شيلى ولا

الشعراء المتأملين الذى يجوبون الساحل من أجل الإلهام. والاستجابة البشرية الأكثر شيوعًا للمناظر الطبيعية هى محاولة استبعادها عن النظر وعن العقل، والتظاهر بأنه لا وجود لها والأمل فى اختفائها، والتركيز بدلاً من ذلك على إبقاء التطرف السادى للحرارة والغبار اللذين ينتجهما. وفى جنوب البلاد، يبنى السكان آكواخًا مستديرة صغيرة من الطين والقش المجفف، وهى بلا نوافذ وبها فتحة صغيرة فحسب بمثابة الباب. وفى الشمال، حيث العواصف الرملية مصدر إزعاج يومى، يلف الرجال وجوههم ورؤوسهم بشيلان بيضاء ويغطون عيونهم بنظارات الشمس الخاصة بالطيارين، وبذلك تصبح ملامحهم غير مرئية المرة. وحتى الفرنسيين لم تحركهم هذه المناظر الطبيعية القاسية، إذ يشيرون إلى المنطقة الواقعة إلى الجنوب من نهر تشارى، حيث كانت التربة شبه المدارية مناسبة إلى حد كبير لزراعة القطن وغيره من أشكال الزراعة، على أنها Tchadutil (تشاد المفيدة) فحسب. ومن المفترض أن الـ 90 بالمائة الأخرى من البلاد هى تشاد غير المفيدة.

فى عام 1996، اتضح أن "تشاد غير المفيدة" أكثر فائدة مما تخيله أى إنسان. إذ أكد برنامج الاستكشاف السيزمى الذى تديره إكسون موبيل وجود ما بين 800 مليون ومليار برميل من النفط الخام فى حوض دوبا والتكوينات القريبة فى جنوب تشاد. وكانت الشركات الأجنبية مهتمة بقدرة تشاد باعتبارها منتجًا للنفط منذ أواخر الستينيات، وفى أواخر السبعينيات حفر الميجور كونوكو الأمريكى آبارًا استكشافية، لكن لم يخرج منها الكثير. فالخام التشادى من نوعية ثقيلة وحامضة تأتى بأسعار منخفضة فى السوق العالمية، وتضيف جغرافيا البلاد التى لا تطل على البحر تكاليف نقل هائلة إلى أى مشروع. وبالإضافة إلى ذلك، ومع كون الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسى حقيقة حياة منذ عام 1965 حتى التسعينيات، لم تكن هناك قط فرصة لأن ترتقى صناعة النفط التشادية. ومع ذلك، ففى عام 1996 بدا أن هناك ما يكفى من النفط فى تشاد، وما يكفى تقريبًا من الاستقرار السياسى، لتبرير إعادة النظر فى هذا البلد. وبدأت إكسون موبيل بحث التمويل وخيارات الجدوى، حيث شرعت فى تحريك ما سوف يصبح أحد أغرب الفصول فى تاريخ التنقيب عن النفط الإفريقى.

أدركت إكسون بسرعة أن العقبات ستكون هائلة. فبنية تشاد التحتية المخيفة كانت تعنى أنه سيتعين نقل كل شىء بالطائرات إليها والبناء من الصفر. وسيكون على إكسون إنشاء مدينة للشركة - كاملة بما يخصها من محطة توليد الطاقة والمطار ومنشآت معالجة الماء - وسط الساحل. وبعد ذلك سيكون عليها مد خط أنابيب بطول 660 ميلاً من جنوب تشاد عبر الكاميرون المجاورة، ليصل إلى ميناء كريبى على خليج غينيا. وسوف يمر خط الأنابيب عبر الغابة المطيرة الكاميرونية البكر التى تسكنها بشكل حصرى قبائل الأقزام، ومن المؤكد تقريبًا أن تمزق أنظمة بيئية رقيقة. وكان من المرجح أن يصل ثمن هذه المغامرة الصغيرة إلى مئات الملايين من الدولارات، إن لم يمتد إلى عدة مليارات. وتسفر عن صداع علاقات عامة.

الواقع أنه فى عام 1996 كانت إفريقيا آخر مكان ترغب شركة نفط كبرى دولية أن تُرى وهى تؤدى عملاً فيه. وكان قد مضت أسابيع قليلة فحسب على شنق الطغمة العسكرية الحاكمة النيجيرية كين سارو ويوا وثمانية ناشطين بيئيين آخرين من قبيلة أوجونى بتهمة جريمة قتل اعتقد البعض أنهم ارتكبوها. وسواء أكان ذلك خطأً أم صوابًا، فقد كان طيف واسع من جماعات المجتمع المدنى الأوروبى يعتقد أن شل، وهى أكبر شركة عاملة فى نيجيريا، قد تواطأت بشكل مباشر فى محاكمة الناشطين الصورية، وأُجبرت الشركة متعددة الجنسيات البالغ عمرها ثمانية وثمانين عامًا على الانسحاب المهين من أرض الأوجونى. وعلاوة على ذلك، كانت ذكريات الإبادة الجماعية الرواندية، التى قُتل فيها 800 ألف من التوتسى ومن الهوتو المعتدلين خلال أسابيع، لا تزال حديثة عهد. ولم يكن لهذه المأساة الإنسانية المفجعة علاقة بشركة بيج أويل، لكنها لم تفعل المعجزات بالنسبة لإفريقيا فى الخيال الغربى. ولكى تفكر شركة نفط غربية فى الذهاب إلى إفريقيا فى منتصف التسعينيات، كان يتعين عليها أولاً إدراك أن أدنى قدر من التواطؤ مع العنف السياسى أو العجز عن معالجة شكاوى السكان الأصليين معناه كارثة علاقات عامة وشيكة الوقوع.

لعدم رغبة إكسون فى إلقاء الملايين فى مشروع يتسم بالمخاطرة لم تُختَبَر قيمته التجارية، اتخذت الخطوة غير المعتادة الخاصة بالاتصال بالبنك الدولى لمناقشة إمكانية تلقى تمويل للمشروع وكذلك نوع من المشروعية السياسية لا يمكن لغير مؤسسة دولية كالبنك الدولى توفيرها. ولم يرَ البنك، الذى أُنشئ فى بريتون وودز عام 1944 بهدف الحد من الفقر العالمى، أن توفير التمويل لشركة كبيرة متعددة الجنسيات كإكسون موبيل جزء من عمله. لكنه فى منتصف التسعينيات كان يبحث عن مشروع مثالى لبيان أن فلسفته الخاصة بشَرطية القروض والتحرر الاقتصادى كانت لا تزال أفضل طريقة لتحسين الحياة فى العالم الثالث. ولم تكن الحكومة التشادية فى وضع يسمح لها بالمقاومة. فبعد خروج تشاد من عقود من الحرب الأهلية وعدم الاستقرار والاعتماد التام على المساعدات الدولية، كانت بلغة المؤسسات المالية الدولية بلدًا يمكن أن يمارس فيه البنك الدولى قدرًا كبيرًا جدًا من "الرفع المالى".

طوال سنوات، كانت المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، تفرض على نحو مثير للجدل شروطًا على الدول المدينة بمبالغ كبيرة وتطلب منها إبداء تقدم فى اتجاه الإدارة المالية السليمة قبل مساعدتها بتخفيف الدَّين أو قروض التنمية. فقد كانت توفر جيوشًا من المستشارين الفنيين لـ"المساعدة" فى هذه التحولات. لكن لم تتح لها الفرصة قبل ذلك لعرض المعلومات المفصلة الخاصة بكيفية إنفاق أو عدم إنفاق حكومة ما لمالها.

كشرط لدعمه مشروع إكسون، طالب البنك الدولى بفرض إجراءات صارمة على إدارة عائدات النفط. وسوف يتم إدخال الريع الناتج عن مبيعات النفط مباشرة فى حساب ضمان فى سيتيبانك بلندن، وليس فى الخزانة التشادية حيث يوجد احتمال لاختفائها. (فى عام 2005 صنفت منظمة الشفافية الدولية تشاد على أنها أكثر بلدان العالم فسادًا.) وسوف يستثمر سيتيبانك 10 بالمائة من الأموال فى "صندوق الأجيال القادمة" كى لا تتحول تشاد إلى جابون أخرى عندما

ينفد النفط. وسوف تعود التسعون بالمائة الباقية إلى تشاد من خلال "حسابات عائدات النفط الخاصة" المراقَبة عن كثب وسوف تقسَّم طبقًا لصيغة تحفظ 80 بالمائة من أجل "القطاعات ذات الأولوية" - التعليم والصحية والتنمية الريفية والبنية التحتية والبيئة - و 5بالمائة من أجل منطقة دوبا نفسها المنتِجة للنفط. وسوف تكون الخمسة عشرة بالمائة الباقية (أو 13,5 بالمائة من المبلغ الإجمالى) متاحة للحكومة كى تنفقها بالطريقة التى تراها مناسبة (على الأرجح على الرواتب والأسلحة - وهى لبنات بقاء النظام الحاكم الضعيف). وعلاوة على ذلك، سوف تشرف "لجنة الإشراف على عائدات النفط ومراقبتها" (المعروفة باسم College)، والمكونة من ممثلين عن المجتمع المدنى والنقابات والحكومة والكنائس، على توزيع العائدات على القطاعات ذات الأولوية والتنمية المحلية. وفى الثلاثين من ديسمبر عام 1998. وبعد ثلاث ساعات فقط من المناقشة، وافق المجلس الوطنى على الإجراءات المقترحة التى أعلنها باعتبارها القانون 1 لجمهورية تشاد.

من الصعب التفكير فى لحظة أخرى فى التاريخ سمح فيها بلد ذو سيادة للاعبين الأجانب بفرض إدارة لشئونه الداخلية على هذا المستوى من التفصيل فى حالة السِّلم، دون أدنى قدر من المعارضة. وينبغى أن أعى أن تشاد، باعتبارها بلدًا شديد الفقر، كانت قد وافقت بالفعل على السماح لإكسون بالاحتفاظ بمائة بالمئة من الأرباح من مشروع دوبا وتحصيل الريع فقط، وبذلك كان القانون 1 يتعامل مع 12,5 بالمائة من مدفوعات الريع التى تحصِّلها الحكومة التشادية. بعبارة أخرى، كانت الـ 13,5 بالمائة من "العائدات" المسموح للحكومة باستخدامها بالطريقة التى تراها تقل فى واقع الأمر عن 2 بالمائة من إجمالى الأرباح الآتية من حقول نفطها. وفيما بين مهارات تفاوض أكسون موبيل المتسمة بالدهاء وشروط البنك الدولى الصارمة، كان قادة تشاد يُعامَلون بما يزيد قليلاً على كونهم متفرجين على انتعاش البلاد النفطى، وكانوا يشعرون بضيق شديد من الإذلال. ومع ذلك، وفى ظل تاريخ البلاد من الفساد والقمع رفيعى المستوى،

اعترض فى واقع الأمر عدد قليل من المراقبين المخلصين فى ذلك الحين. إذ كان القانون امن منظور البنك الدولى حلمًا تحقق - فهو فرصة نادرة لاختبار الحكمة الاقتصادية للمؤسسة فى ظل ظروف شبه معملية تقريبًا. وكان البنك يرى أن أمورًا كثيرة تعتمد على تجربة تشاد. فإذا فشلت، فسوف يجد جيشه من الخبراء العالمين بكل شىء أنفسهم هذه المرة أنه ليس هناك غيرهم من يُلقى عليه اللوم.

على الفور تقريبًا، واجهت التجربة مشكلات. إذ أنفق الرئيس التشادى إدريس ديبى جزءًا من علاوة التوقيع الأولية وقدرها 25 مليون دولار، حصل عليها من إكسون موبيل، على المعدات العسكرية لمحاربة المتمردين. وأُجبر البنك الدولى على الاعتراف بأن القانون ايغطى الكمية التى يتم تقاسمها بين الشركة والحكومة فحسب، وليس علاوة التوقيع. وكان ديبى فى وضع متفوق من الناحية القانونية - وكذلك الأخلاقية - لكن رئيس البنك الدولى حينذاك، جيمس وولفنسون، لم يكن يتمتع بهذا الوضع. وورد عنه أنه صاح قائلاً "ماذا تظن نفسك فاعلاً؟" عندما رد ديبى على مكالمته التليفونية من نجامينيا.

كان لدى المجتمع المدنى كذلك شكوك منذ البداية. إذ بدأت المنظمات غير الحكومة المحلية فى تشاد (التى قامت بتشجيع من جماعات الدفاع الألمانية والأمريكية) فى تثقيف أنفسها فيما يتعلق بتجارب الناشطين فى نيجيريا وأماكن أخرى فى إفريقيا، بل قامت بزيارات إلى قبيلة أوجونى. وفى اليوم الذى فُتحت فيه صمامات خط الأنابيب، أعلنت مجموعة من المنظمات غير الحكومية التشادية "يوم حداد وطنى". لم يكن يهم أن شركاء إكسون موبيل الصغار فى الكونسورتيوم - شل وتوتال فينا إلف - جاءوا معهم بقدر هائل من الممارسات والأفكار السياسية. فقد اشتُهر صراع شل مع قبيلة الأوجونى، وكانت تفاصيل "النظام الإفريقى" الخاص بتوتال وتورطها فى تأبيد الصراع والمديونية فى أنجولا والكونغو آخذة لتوها فى الظهور. وكان التشاديون يشعرون بانعدام ثقة أصيل فى طبقة الموظفين الفرنسية، وكذلك بعدم ارتياح بشأن دخول توتال البلاد.

بدأ مشروع خط أنابيب تشاد الكاميرون بداية غير موثوق بها.

في عام 1999 سجل المجتمع المدني في تشاد ما اعتبره انتصارًا عندما رحلت شل وتوتال عن الكونسورتيوم فجأة. ونُقل عن الشركتين قولهما إن أسعار النفط المنخفضة هي العامل الأساسي، لكن ما أُشيع هو أنهما شعرتا بالخوف بشأن المشروع المثير للجدل، وهو الرأي الذي عززته الشكوى العلنية للمتحدث باسم الحكومة التشادية القائلة إن "الطابع المفاجئ لهذه القرارات يشير إلى أنه لم تفرض الاعتبارات الاقتصادية أو التقنية". وانطلقت مظاهرات مبتهجة في نجامينا صاحبها مشهد حرق العلم الفرنسي. ومع ذلك استمرت إكسون موبيل في عملها، وبحلول عام 2002 كانت قد عثرت على شركاء جدد. تشيفرون وشركة بتروناس الماليزية المملوكة للدولة. ورحب تشاديون كثيرون بالكونسورتيوم الجديد الذي شعروا بحجمه الأقل في المنطقة وجعله تكوينه الأنجلو سكسوني أقل خطرًا، لكن كانت لا تزال هناك مخاوف بشأن مدى سرعة تحرك الأمور إلى الأمام.*

صورت الحكومة منظمات المجتمع المدني على أنها مجموعة من المتشائمين الذين يتوقعون الأخبار السيئة ولا يرغبون في أن يصبح الشعب التشادي غنيًا من نفطه. ومع ذلك، وفي هذه المرحلة، لم يكن الهدف الأساسي للمجتمع المدني تعطيل المشروع من أجل تعطيله فحسب. بل كان المنتقدون مهمومين بشأن افتقار تشاد غير العادي إلى القدرة المؤسسية والبُنى الديمقراطية الضعيفة، وكانوا يرغبون في رؤيتها وقد تحسنت بشكل كبير قبل السماح بالمضي في مد خط الأنابيب. وكانت حكومة نجامينا، شأنها في ذلك شأن ساو تومي، تفتقر إلى

* في جزء كبير من العالم الفرانكوفوني يُستخدم المصطلح "أنجلو سكسوني" بصورة عامة إلى حد ما للإشارة إلى الثقافات والأنظمة التي لها أصول بريطانية وليس فرنسية/أوروبية. وغالبًا ما يكون اختزالاً لنموذج من الأعمال والسياسة التي تؤيدها بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا وكندا، الخ، لكن يمكن أن يمتد، كما هو الحال هنا، ضمنًا إلى المستعمرات البريطانية السابقة كماليزيا.

الخبرة ولم تكن لها قدرة حقيقية على التفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات. بل إن الأسوأ هو أنه فى تشاد الحكومة فى المقام الأول مجموعة صغيرة من الأشخاص المقربين من الرئيس الذين وصلوا إلى السلطة بانقلاب عسكرى. وبما أنها عصبة من أقلية عرقية يحيط بها أعداء قَبَليون وليس لها سوى قبضة ضعيفة على السلطة، فلم يكن لها اهتمام ذا معنى بالترويج للمساءلة الديمقراطية. واعترف البنك الدولى بأن افتقار تشاد إلى القدرة "شامل وأكبر مما فى معظم البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، مما يعكس أثر ثلاثة عقود تقريبًا من الحروب الأهلية"، لكنه قال إن القدرة يمكن بناؤها بسرعة وبالتوازى مع بناء خط الأنابيب. وحذر الناشطون من أن القانون 1، الذى أُسقِط على دولة تكاد لا تؤدى وظيفتها، سوف يدخل التاريخ باعتباره فكرة لطيفة لم تتحقق قط.

يتفق معظم المراقبين الآن على أن المنتقدين كانوا ذوى بصيرة وكان البنك الدولى مخطئًا. حيث مضت إكسون موبيل فى مد الخط، وسرعان ما اتضح أن الخط سوف يَكْتمل قبل الموعد المحدد بكثير. وقبل أن يكون أى شخص فى تشاد مستعدًا لإدارة اقتصاد نفطى. وفى أكتوبر من عام 2003، بدأت أولى براميل النفط تتدفق إلى كريبى قبل عام بكامله من موعد الاكتمال الأصلى. وفى كلمة ألقاها الرئيس ديبى عند افتتاح خط الأنابيب، أعلن أمام رؤساء الدول المجتمعين والمدير العام لإكسون موبيل فى تشاد إن "النفط التشادى سوف يخدم السلام فى تشاد، والسلام مع جيراننا، ومع سائر إفريقيا، وبقية بلدان العالم". لكن حتى حين كان خام دوبا يجرى تحميله على الناقلات فى خليج غينيا، كانت الحكومة تتشاجر مع الكونسورتيوم بشأن كيفية قياس الإنتاج والمبيعات وحساب العائد. وهى الأمور التى لم تكن قد حُلَّت بالكامل فى أخر لحظة.

العالم الجديد الرائع الذى وعد به القانون 1 - وهو العالم الذى تُنفَق فيه عائدات النفط على بناء المدارس والمستشفيات - كان فى خطر بالفعل. وكانت

لجنة الإشراف على عائدات النفط ومراقبتها، التى كان من المفترض أن تراقب حركة العائدات من دوبا إلى حسابات النفط المختلفة ومنها، وكذلك "التحقق من" الإنفاق فى القطاعات الخمسة ذات الأولوية و"السماح به" و"الإشراف عليه"، ليست لديها الموارد الكافية ولا تموَّل التمويل الكافى ويجرى تدميرها من البداية. ورشَّح ديبى فى البداية صهره ليكون عضوًا باللجنة، وهو التعيين الذى أُحرج فيما بعد على نحو جعله يلغيه. وأنشأت الحكومة كذلك ثلاثًا وأربعين منظمة غير حكومية وجماعة ناشطة وهمية فى مسعى لتنظيم ممثلى المجتمع المدنى الودودين. والأسوأ من ذلك أن اللجنة لم يمكنها اجتذاب مستوى التمويل والخبرة التى كانت تحتاجها كى تؤدى عملها. ومع أن اللجنة بها عاملون فنيون دائمون يعملون كل الوقت، فإن أعضاءها المعينين التسعة - ممثلو المجتمع المدنى والحكومة والنقابات والكنائس - يعملون لبعض الوقت ولابد لهم من إصدار أحكام على أمور معقدة من شق الطرق إلى المحاسبة الدولية إلى تسعير التكنولوجيا الطبية.

فى أبريل من عام 2005، وأثناء زيارتى لتشاد، ذهبت لزيارة الأب أنطوان بيريلنجر، وهو قس كاثوليكى كان يشغل المقعد المخصص لممثل مجتمعات تشاد الدينية. وكان الأب بيريلنجر عضوًا باللجنة منذ ستة أشهر وقد أفزعه بالفعل ما رآه. كما اشتكى من عدم وجود "مكتب خبرة" لمساعدة اللجنة فى عمل التقييمات، مستشهدًا بمثال المقاعد التى اشتُريت لإحدى المدارس. إذ كانت مصنوعة من الخشب المعاد تدويره، لكن الحكومة وافقت عليها باعتبارها خشبًا بكرًا. وقال بيريلنجر: "بالنسبة للمقاعد، يمكننا الذهاب ورؤيتها بأنفسنا، لكن ما الذى يمكننا عمله بشأن الطرق والكبارى؟"

لم يكن الأب بيريلنجر الشخص الوحيد الذى أشار إلى عجز اللجنة فى منع الفساد. ففى عام 2005 جمَّع ممثلو جماعات المجتمع المدنى والمسئولين الحكوميين والبنك الدولى قائمة صادمة من الممارسات التى تدعو للريبة. فعلى سبيل المثال تلقت شركة بناء وتشييد 360 ألف دولار لبناء خزان مياه، لكنها لم

تكمل العمل. وتُرِك العديد من مشروعات الصرف الصحى والعيادات الصحية دون اكتمال أو هُجِرَ بالكامل. وأُعطيت مشروعات الطرق الرئيسية لشركة يديرها شقيق الرئيس. واشترت العديد من الوزارات أجهزة كمبيوتر وأثاث بأسعار تصل إلى ثلاثة أضعاف القيمة السوقية. وبدا أن هذه الممارسة الأخيرة شائعة. وعندما التقيت بواحد من العاملين الفنيين الدائمين الأربعة فى اللجنة، لتناول البيرة فى بار على جانب الطريق على أطراف نجامينا، قال إن الحكومة اشترت كتابًا من أجل مكتبة الجامعة ـ Analyse Micro-economique by J. Lecaillon ـ ودفعت 600 دولار ثمنًا له. والكتاب، وهو كتاب دراسى قياسى إلى حد ما فى الاقتصاد متاح على موقع أمازون بمبلغ 6,95 يورو. ولا يمكن أن تفلت أمازون دون حساب بهذه المصاريف.

يزعم المتشائمون أن هذه "المشكلة ذات السرعتين" ـ جداول مشروع إكسون موبيل الزمنية غير المتوافقة وتنمية تشاد ـ كانت نتيجة حساب من جانب إكسون موبيل للحد من تعرضها للنقد العام بجعل مرحلة مد خط الأنابيب المحتمل تثير جدلاً قصيرًا بقدر الإمكان والتقليل من أهمية عملية الحفر الخاص بها فى دوبا. ويقول أوليڤر موكوم مدير خدمات الإغاثة الكاثوليكية فى الكاميرون: "كانوا يعلمون ما سيكون عليه الضغط العام ويرغبون فى جعل الأمر كله يبدو أصغر مما هو عليها فى واقع الأمر. وهذا كذلك هو السبب فى إنهائه بسرعة." وحاولت إكسون موبيل تجنب المفاوضات المطولة بشأن مسار خط الأنابيب وكيفية تعويض القرويين المضارين عن طريق وإهداء سكان الغابة الأميين ما بات يُعرَف بـ"كتالوج سيرز". وكان يمكن للقرويين اختيار أصناف كالدراجات أو المحاريث كتعويض عن تدمير مصادر رزقهم، وفى النهاية، وكجزء مما وصفته إكسون موبيل بفترة من "الغلق الاجتماعى"، طُلب منهم التوقيع على وثائق تقول إنه لا يمكنهم مطالبة الشركة بشىء فى المستقبل. ومُنح كثيرون تعويضًا ماليًا، لكن لم تُنشأ بنوك، وأنفق القرويون جزءًا كبيرًا من المال على البيرة. وأظهرت دراسة أجرتها إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية أن 9 بالمائة فقط من الأموال المدفوعة تعويضًا

عن المحاصيل التى دُمِّرت أعيد استثمارها فى التنمية الزراعية. ويقول موكوم: "لقد دفعوا أموالاً للأقزام. ويعيش الأقزام فى الغابة على الثمار والحيوانات والطيور البرية. ولم تكن المدفوعات النقدية تعنى الكثير بالنسبة لهم. فهم بحاجة إلى إعادة توطينهم، ويحتاجون إلى مدارس، ويحتاجون إلى ماء تنقله المواسير إليهم. وهذا يجرى عمله، وإن كان ببطء شديد."

لكن المشكلة ذات السرعتين كانت البداية فحسب. إذ تؤكد منظمات المجتمع المدنى الدولية وجماعات المجتمع المدنى التشادية أن القانون 1 مليء بالثغرات ونقاط الضعف المتأصلة فيه. أول كل شىء هو أن بنوده تنطبق فقط على الأرباح المباشرة من النفط وليس على العائدات غير المباشرة كالضرائب والرسوم الجمركية التى يمكن أن تصل إلى 45 بالمائة من إجمالى الدخل الذى تستخلصه الحكومة التشادية من المشروع. وربما الأمر الأبرز هو أن القانون يغطى فقط الدخل من الحقول الثلاثة الأولى المنتجة فى حوض دوبا . مياندوم وكومى وبولوبو. وفى مايو من عام 2005 بدأت إكسون موبيل إنتاج النفط من حقل نيا الفرعى، وبدأ حقل آخر الإنتاج فى مارس من عام 2006، وكانت ثلاثة حقول أخرى فى المرحلة المفاهيمية فى أواخر عام 2006. وهناك كذلك مساحات امتياز كبيرة فى شمال تشاد ووسطها، حيث تقوم الشركات الكندية والسويسرية والصينية بحفر الآبار الاستكشافية، وحققت بعض النجاح. ولن يغطى القانون 1 أى من هذه المساحات. وفى البداية أشارت إكسون موبيل إلى أنها، إثباتًا لحسن النوايا، سوف تعتبر أن حقولها الفرعية تغطيها الاتفاقية الأصلية ومازالت تودع إيرادات المبيعات فى حساب سيتيبانك بلندن، لكن سرعان ما ضغطت حكومة تشاد على الشركة كى تدفع مباشرةً للبنوك التشادية.

بالإضافة إلى ذلك، القانون غامض بشأن ما يشكل القطاع ذا الأولوية أو الإنفاق الإقليمى. فما الذى تعنيه "الخدمات الصحية والاجتماعية" فى واقع

الأمر؟ وما الذى يُعتَبَر على وجه الدقة "منطقة منتجة للنفط" لأغراض تلقى مخصص الخمسة بالمائة الخاص؟ كانت هناك خلافات بشأن التعريفات، وفسرت الحكومة فى بعض الأحيان المصطلحات بطرق مريبة. ففى عام 2004، على سبيل المثال، أُنفِق أكثر من نصف الأموال المتاحة للقطاعات ذات الأولوية على رصف طريقين، بينما تلقى التعليم 5,1 بالمائة والصحة 3,3 بالمائة فحسب من عائدات النفط.

يؤكد المنتقدون كذلك أن القانون لم ينجح فى مساعدة تشاد على تجنب "الفخ الريعى". ففى السنوات الأخيرة انخفضت إيرادات ضرائب الدولة. ويعود هذا فى جزء منه إلى أن المسئولين الفاسدين افترضوا أنه، مع تناثر كل أموال النفط، سوف يوجه قدر أقل من الاهتمام للعائدات التقليدية وسيكون الإمساك بهم وهم يسرقون من الخزانة أقل احتمالاً. والواقع أن هناك تركيزًا أقل على العائدات التقليدية. وقال الأب بيريلنجر بأسى: "نحن لم نعد نتحدث عن الضرائب وأشكال العائدات الأخرى. فأموال النفط هى كل شىء. وإذا كان هناك أى نوع من الاختلاف، أو إذا كان الموظفون يتلقون أجورهم فى مواعيدها، فالناس يقولون بطريقة آلية 'أين أموال النفط إذن؟ 'وهم يزعمون أننا لا نسمح لهم بإنفاق أموال النفط، وهو ما ليس سوى ذريعة. وقد عاشت البلاد بلا نفط من قبل، ولا تزال هذه الموارد موجودة. لكن الحكومة مازالت تلقى باللوم على اللجنة والقانون 1. ونحن عالقون فى الوسط." والواقع أن كثيرين يعتقدون أن القانون 1 جعل أموال النفط معقدة من الناحية البيروقراطية على نحو يحول دون الاستفادة منها بشكل جيد. وقال لى الأب بيريلنجر مع هزة محبطة من رأسه: "الأموال تبقى هنا فحسب. والبيروقراطيون يخشون وجود الكثير جدًا من القيود." وكان الأرجح أن ينفق الموظفون مبالغ صغيرة على السيارات وأثاث المكاتب، الذى لا يتطلب الكثير من التوقيعات، وليس معالجة عملية الحصول على أموال أكبر تقرها اللجنة من أجل مشروعات التنمية الحقيقية.

كان هناك شعور بالحاجة إلى تلك المشروعات أقوى ما يكون لدى من يعيشون فى المناطق الأقرب إلى حقول نفط حوض دوبا فى جنوب تشاد. وبموجب القانون 1 من المفترض أن تتلقى المنطقة 4,5 بالمائة من الأرباح الناتجة عن التنقيب عن النفط باعتبارها ملحقًا خاصًا توزعه السلطات المحلية اعترافًا بإزعاج السكان المحليين. واشتكى المنتقدون من أن هذا الرقم منخفض جدًا - مقارنةً بنسبة الـ 13 بالمائة المخصصة فى نيجيريا التى ينظر إليها الناشطون هناك على أنها ليست كافية تقريبًا - لكن الهمّ الأكثر إلحاحًا هو أن التخصيص ينطبق فقط على السنوات الخمس الأولى للمشروع ويمكن إلغاؤها بعد ذلك بمرسوم رئاسى.

غالبًا ما تتحول الخلافات بين الشركات متعددة الجنسيات والقرى الإفريقية المعدمة إلى معركة أيديولوجية مستقطبة على نحو لا داعى له بين مؤيدى العولمة ورأسمالية السوق الحرة ومعارضيهما، أو إلى حكاية داود وجالوت مُبَالَغ فى تبسيطها. وقد أردت أن أرى بنفسى الوضع حول حوض دوبا وما إذا كان المنتقدون لديهم ما يبرر إلقاءهم هذا القدر الكبير من اللوم على إكسون موبيل. وكان الوصول إلى هناك من نجامينا سيصبح تحديًا رغم ذلك. وفى عام 2005 كانت الخطوط الجوية التشادية توماى بها طائرة عاملة واحدة، هى طائرة بالية من طراز 737 تخدم ستة مقاصد إفريقية ومطار محلى واحد فى شرق البلاد، وكذلك الحج السنوى إلى مكة. وحتى الوقت الذى استطاعت فيه توماى شراء طائرة ثانية، كانت تعتذر عن عدم تقديم الخدمة لجنوب تشاد أو شمالها.

سألت عن كيفية القيام بالرحلة برًا، لكنى تلقيت نظرات مرتبكة وحُذرت بشدة من أنه سيكون طريقًا متربًا طوله 200 ميل عبر حر الساحل القائظ ولا يصلح لأصحاب القلوب الضعيفة.

لم يكن أى من هذا مشكلة بالنسبة للعاملين فى إكسون موبيل بطبيعة الحال، لأنه كان للشركة مطارها وأسطولها من طائرات الرحلات الخاصة التى تقوم برحلات منتظمة بين نجامينا ودوبا. وفى أيام المشروع الأولى، عندما كان لا يزال

يُحتفى به باعتباره "نموذجًا" للتنقيب عن النفط الإفريقى، كان يسعد إكسون نقل الصحفيين بالطائرات إلى الجنوب، وكانت تبذل ما فى وسعها لتنظيم جولات ولقاءات مع المديرين المحليين. لكن ذلك كان فى عام 2005، وحرق إكسون موبيل الكثير من القصص الإخبارية السلبية فى الصحافة الدولية. ولذلك عندما اتصلت أنا بالشركة قبل الموعد بستة أشهر، أخبرنى قسم العلاقات العامة التابع لها فى هيوستن أن ترتيب رحلة بالطائرة لن يكون ممكناً. بل إنه حتى إذا استطعت الذهاب إلى دوبا بوسائلى الخاصة فلن يكون بالإمكان القيام بجولة فى مشروع الشركة فى جنوب تشاد. كما أنه لم يكن مسموحًا لى بالتحدث إلى العاملين فى إكسون فى أى مكان أثناء وجودى فى البلاد، ولو حتى بصفة غير رسمية وليس للنشر. فأية أسئلة لدى سوف تجيب عنها هيوستن.

فى ظل تكلفة استئجار سيارة وسائق لرحلة الذهاب والعودة التى تستغرق يومين إلى الجنوب ـ 200 دولار على الأقل فى اليوم ـ ظهرت المواصلات العامة بسرعة باعتبارها رأيى الوحيد. ومع بزوغ فجر يوم خميس كنت أشاهد حقيبتى وهى تُرفَع على ظهر سيارة لاند كروزر قديمة مهترئة وتُسحَق تحت جبل صغير من الأكياس والصناديق والحقائب البالية. وعلى أحد الجانبين، فك شاب غطاء خزان وقود المركبة وأدخل أحد طرفى خرطوم مطاطى داخل الخزان ووضع قمعًا بلاستيكيًا صغيرًا فى الطرف الآخر. وظهر فجأة العديد من البرطمانات الزجاجية المليئة بالبنزين، صبها الرجل بثبات فى القمع، حيث حرص على أن لا يريق شيئًا منه على الأرض.

كانت صورة تتسم بالقوة بذلك القدر الذى يمكن أن يطلبه المرء. إذ يمكن أن تكون تشاد قد انضمت مؤخرًا إلى صفوف بلدان العالم المنتجة للنفط، لكن البلد مازال يفتقر إلى قطاع تكرير النفط وتوزيعه، ومازال يتعين على سكانه أن يروا شكل محطة تموين الوقود الحقيقية. فليس هناك معمل تكرير يُرسَل إليه خام دوبا، ولذلك فإن كل قطرة من خام تشاد سوف تذهب مباشرةً إلى خط أنابيب

إكسون موبيل ومنه إلى ناقلات النفط العملاقة الراسية قبالة الساحل الكاميرونى. وهناك القليل من السيارات فى تشاد، لكن هذه الموجودة بالفعل (كلها تقريبًا سيارات تاكسى أو مركبات رسمية) لا تعمل بالنفط التشادى وإنما بالبنزين النيجيرى. ويتم الحصول على المنتج المكرر - المهرَّب فى الغالب - عبر الحدود، ويُباع فى برطمانات زجاجية فى أماكن مظللة على جانب الطريق أقرب فى شكلها إلى أكشاك بيع الليمونادة على النمط الأمريكى.

فى الداخل، جرى تحويل السيارة اللاند كروزر إلى نوع من شاحنة المواشى، حيث يوجد مقعدان خشبيان قاسيان يمتدان بطولها. وحُشر داخلها عشرة أشخاص، إلى جانب المزيد من المتعلقات، وكانوا يبدون غير مرتاحين بشدة فى حر الصباح الباكر الحارق. وافقت على شراء تذكرة "درجة أولى" قيمتها 25 دولارًا، ظنًا منى أن الجلوس فى المقعد المجاور للسائق والنظر للأمام سوف يجعل الرحلة التى تستمر عشر ساعات ألطف. لكن ما لم يخبرونى به هو أن تذكرة الدرجة الأولى كانت تعطينى الحق فقط فى نصف المقعد المجاور للسائق.

حدث كذلك أن تعطلت المركبة ثمانى مرات على الأقل أثناء الرحلة. (لم أعد أحسب بعد المرة السابعة.) وكان المقعد المجاور للسائق مائلاً للأمام على نحو جعلنى أنا وجارى نضع أذرعنا على التابلوه طوال الرحلة، وفى كل مرة كان السائق يتوقف ليعبث بسير المروحة، كانت تلك فرصة سانحة للخروج إلى الفَرَج المبارَك للحرارة البالغة 120 فهرنهايت [حوالى 50مئوية] أسير بين الجمال والماعز الشاردة وحول الأكواخ الطينية، لاعنًا إكسون موبيل فى سرى، إلى أن يعود الإحساس إلى ذراعاى وساقاى. وفى طريق العودة، بعد يومين، أتحفت نفسى بمقعدى الدرجة الأولى كليهما. فقد كان ذلك عيد ميلادى على أية حال.

* * *

"تجاهلت الحكومة كل السلبيات. إذ أبلغوا الشعب أن النفط سيصبح فردوسًا، وأنه سوف يحل كل مشكلاتهم. لكننا رأينا تجربة نيجيريا وبلدانٍ أخرى وكنا

نرغب فى التأكد من أن الشعب تُقال له الحقيقة." كان ما أفهمه هو أنى أتحدث إلى ناجى نيلامباى منسق ائتلاف المنظمات غير الحكومية المحلى، لكن بما أن الظلام كان حالكًا وكنت أستخدم شمعتى الوحيدة كى تساعدنى فى كتابة ملاحظاتى، فمن الممكن أنى كنت أتحدث إلى أى أحد.

كشأن ما يزيد على 98 بالمائة من التشاديين، لا تصل الكهرباء إلى سكان موندو. وفى إحدى المفارقات الغريبة الخاصة بانتعاش تشاد النفطى، توفر الشبكة المتهالكة فى هذا البلد الغنى بالنفط فى أحسن الأحوال مجرد 20ميجاوات من الكهرباء. ولا يمكن لأحدث منتج للنفط فى العالم إبقاء الأنوار مضاءة. وتقضى موندو، شأنها شأن معظم أنحاء تشاد، لياليها فى ظلمة تامة، باستثناء ألسنة لهب لمبات الغاز والشموع، أو الأنوار الأمامية للدراجات النارية المارة.

وفى الوقت نفسه، وبالقرب من كومى، تضىء منشأة إكسون موبيل التى يبلغ عرضها خمسة وعشرين ميلاً سماء الليل لأميال تحيط بها بفضل محطة توليد الكهرباء الحديثة داخلها التى تبلغ قوتها 120 ميجاوات. ولا ينتج مجمع إكسون موبيل ستة أضعاف ما تنتجه جمهورية تشاد من كهرباء فحسب، بل الأرجح أنه ينتج مقدار ما ينتجه الساحل بكامله. والضوء الصادر من كومى شديد السطوع وكل ما يحيط به شديد الظلمة إلى حد أن المنشأة يمكن رؤيتها من الفضاء الخارجى.

ليست موندو إلى حد كبير رد تشاد على پورت هاركورت. إذ قَصَرَت إكسون موبيل عملياتها على المجمع المسوَّر فى كومى، على بعد خمسين ميلاً، ومازالت موندو تعيش ظروفًا بائسة باعتبارها منطقة نائية متربة، حيث لم تعد الفنادق الثلاثة بالبلدة تشغل نفسها بإصلاح مولداتها العاطلة. والشىء الوحيد الذى يجعل موندو شهيرة هو أنها موطن مصنع البيرة الوطنى فى تشاد، حيث اشتُهِر عن زجاجات بيرة شارى الخفيفة أنها ظلت تتدحرج من على خط الإنتاج خلال أكثر سنوات الحرب الأهلية ظلامًا ووحشية. وطبقًا لما ذكره البنك الدولى، فإن موندو بلدة يسكنها 86 ألف نسمة وليس فيها سوى طبيبين.

فى ظل الحر الشديد وانعدام الضوء، اقترح ناجى أن نجتمع من جديد فى وقت مبكر من صباح اليوم التالى للذهاب فى رحلة إلى كومى. لكن عندما جاء الصباح تساءلت عن الطريقة التى أعثر بها على ناجى، حيث إنى لم أعرف شكله. ولحسن حظى أنى كنت بارزًا فى موندو بروز رجل أسود فى حفل موسيقى ميرل هاجارد،* وسرعان ما عثر علىَّ ناجى وأنا أتجول فى شارع مهجور على حافة البلدة بحثًا عن مكتبه.

أثناء ذهابنا بالسيارة إلى كومى، عَدَّدَ ناجى بعض المشكلات التى كانوا يعتقدون أن وجود إكسون موبيل سببها. وكان الائتلاف قد قام بدراسة تبين أن إحدى عشرة مدرسة ابتدائية أغلقت أبوابها نتيجة لرحيل المدرسين بحثًا عن وظائف أكثر ربحًا - حتى وإن كانت مؤقتة - فى إكسون موبيل. والأسوأ من ذلك أن فتيات كثيرات هجرن المدرسة بالكامل للعمل عاهرات خارج حقول النفط، وكان معدل الإصابة بالإيدز فى تزايد. وفى الوقت نفسه هجر الشبان حقولهم بحثًا عن عمل فى إكسون موبيل، مما أدى إلى تردى الإنتاجية الزراعية وما صاحب ذلك من زيادة فى السعر المحلى للدُّخْن - وهو الوضع التى أدى زيادة الطلب على الحبوب من الأشخاص الذين يعملون لدى إكسون موبيل إلى تفاقمه. ولم تتدخل الدولة لتنظيم الأسعار وعانى السكان المحليون من ضائقة.

بينما كنا نسير بالسيارة على المدق ذى التراب الأحمر، كانت شاحنات التشييد الضخمة المحملة بالعمال الفلبينيين تمر بجوارنا كل بضع دقائق، حيث تثير سحبًا حاجبة للرؤية من الغبار وعادم الديزل. لم يتردد ناجى لحظة. فقد أوضح أن الائتلاف تعقب زيادة فى أمراض الجهاز التنفسى بين السكان المحليين منذ بدء

* مغن أمريكي ولد عام 1937 بمدينة باركزفيلد بولاية كاليفورنيا. بدأ الاهتمام بموهبته الموسيقية وهو في سن المراهقة حيث دأب علي عزف آلة الجيتار والغناء بل وكتابة بعض الأشعار الغنائية بنفسه وفي عام 1966 حقق نجاحا مذهلا حصل بموجبه علي عدد من الجوائز الموسيقية. وقد تُوِّج هاجارد كأفضل مغني أغنيات ريفية. (المترجم)

المشروع وضغط على إكسون موبيل كى تعالج المشكلة. وقال إن إكسون رفضت رصف الطريق، زاعمةً أن هذا عمل الحكومة، وكانت بدلاً من ذلك ترش الطريق بالماء لتهدئة الغبار. وعلى الرغم من ذلك، فإن الماء يتبخر بسرعة فى حر الصحراء. وبذلك يعود الغبار بعد ساعات.

واصل ناجى وصف التمزقات الاجتماعية التى يتعقبها الائتلاف. إذ قال إنه خلال مرحلة البناء والتشييد من المشروع درَّب مقاولو الباطن الذين يعملون مع إكسون موبيل السكان المحليين للعمل أفرادًا شبه عسكريين. إلا أنه منذ انتهاء مرحلة البناء والتشييد عاد معظم السكان المحليين إلى قراهم، وبما أنهم لم يكونوا معتادين على تلبية غاياتهم دون الرواتب السخية التى يدفعها المقاولون، فقد استفادوا من مهاراتهم المكتشفة حديثًا فى أعمال الإجرام واللصوصية العدوانية. كما ازدادت معدلات الطلاق، حيث أنفق المزارعون النازحون تعويضاتهم على العاهرات. وأضاف قائلاً: "إذا أخذت رجلاً ريفيًا فقيرًا لم يمسك فى يده أكثر من 5 أو 6 دولارات وأعطيته 2000 دولار تعويضًا، فمن المرجح أن ينفقها على البيرة والفتيات." وحيث قَلَّت الأراضى التى يمكن الذهاب إليها منذ دخول إكسون موبيل المنطقة، فقد دُفِع المزارعون ومربو الماشية كذلك إلى صراعات بغيضة.

ومضت قائمة الشكاوى.

بعد ساعة وصلنا إلى خارج قاعدة العمل التابعة لإكسون موبيل فى كومى، وعلى الفور رأيت السبب فى أن الشركة أصبحت مترددة فى جلب الصحفيين إلى هنا للمشاهدة والإبلاغ (وكذلك السبب فى أن ناجى كان حريصًا على أن أراها). على أحد جانبى الطريق، كانت توجد القاعدة التى يحيط بها سور مرتفع. وكانت منشأة فائقة الحداثة ومكيفة الهواء لها مطارها الخاص بها تولِّد طاقتها الكهربية أربعة توربينات ويحميها حراس مسلحون. وكانت هناك لافتة بجوار أحد المبانى ترحب بزوار كومى، معلنةً، بحروف سميكة تعيد إلى الأذهان إعلانات

الطرق فى الغرب الأوسط، أنها "موطن أعظم فريق حفر فى العالم". وعلى الجانب الآخر من الطريق كانت هناك مدينة عشوائية كريهة الرائحة متداعية المبانى تُعَرِّفها علامة طريق أخرى أشد تواضعًا بكثير بأنها "أتن".

منذ عشرة أعوام، لم يكن هناك وجود لأتن أو قاعدة كومى. فقد كانت المنطقة موطنًا لبضع مئات من الرعاة الذين يعيشون فى تجمعات من الأكواخ الطينية. لكن عندما بدأت إكسون بناء كومى، ذاع أن الشركة سوف تحتاج إلى بضع مئات من العمال، وتدفق الناس من على بعد أميال تحيط بها. ووقفوا الساعات والأيام خارج السور أملاً فى اقتناص ولو وظيفة مؤقتة. وتحولت الأيام إلى أسابيع وشهور، ونشأ معسكر بوضع اليد خارج كومى. واجتذب وجود أعداد كبيرة من الشبان الفتيات اللائى سمعن أن هناك حياة طيبة يمكن تحقيقها بالعمل عاهرات. ولم يمض وقت طويل حتى جاءت الفتيات من نيجيريا والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى المجاورة، بل ومن غانا. ومع نمو المعسكر الذى أُنشئ بوضع اليد، أسماه قاطنوه Quartier Attend، التى تعنى على وجه التقريب "مدينة الانتظار". **أى مكان انتظار الناس.**

بوجود سكان مدينة الانتظار العابرين من العمال الشبان والفتيات من كل أنحاء غرب إفريقيا، اكتسب المكان سمعته باعتباره مكانًا للأخلاق المنفلتة، وبدأ الناس يشيرون إليه تندرًا باسم Quartier Satan، أو "مدينة الشيطان". ففى اللغة الفرنسية يتشابه إيقاع كلمتى Satan و attend. وفى أوج المدينة بلغ عدد سكانها 17 ألف نسمة، بعضهم من أماكن بعيدة كالمغرب والفلبين. وكان البعض يعملون سائقين أو حراس أمن لإكسون موبيل، لكن آخرين كان يجذبهم الاقتصاد الديناميكى فحسب. وبدأت الأسر تستقر فى أتن، وأُنشئت مدارس ابتدائية صغيرة، إلى جانب مسجد وكنيسة، بل ودار سينما صغيرة. وانتخبت القرية رئيسًا وحصلت لنفسها على اعتراف رسمى من الحكومة باعتبارها بلدة على خريطة تشاد. وفى عرض مؤثر للكبرياء المدنى، طلبت أن تسمى Atan التى على

الرغم من نطقها بالطريقة نفسها التى تُنطق بها Attend فقد خلت من تجربة بدايات البلدة التى تدعو للريبة، وبدت تقريبًا كأنها اسم إفريقى أصيل مكتوب بالهجاء الصوتى.

على الرغم من مظهر الاحترام الخادع، فإن أتن إحراج ضخم يزداد سوءًا بالنسبة لإكسون موبيل ـ ذلك أنها صورة حية تتنفس لفشل عملية حفر دوبا فى جلب تنمية ذات هدف لأهل تشاد. فعلى أحد جانبى الطريق يتمتع العاملون فى إكسون بغرف حديثة بها حمامات خاصة وأجهزة دى فى دى ووصلات إنترنت. ويُهتَم بهم فى عيادة حديثة، ويمكنهم التخلص من التوتر فى ملاعب كرة السلة التى ستُضاف إليها عما قريب ملاعب تنس وحمام سباحة. وعلى الجانب الآخر من الطريق، فى معسكر مؤقت، يعيش 10 آلاف نسمة بلا ماء نظيف.

عندما بدأت التقاط الصور، أسرع ناجى بجعلى أدس الكاميرا فى حقيبتى، منبهًا إياى إلى أن فيلمى سيُصادَر إن لم أنتبه. وقال إن إكسون موبيل تدفع أجرًا لحراس يرتدون الملابس المدنية لمنع أى شخص من التقاط الصور، حتى وإن لم تكن آلات التصوير مصوبة نحو قاعدة كومى. وبذلك استفدنا بما هو متاح لنا بالتجول فى شوارع أتن، حيث أبدينا تعجبنا من المحال التجارية والأكشاك المرتجلة التى تبيع كل شىء من السجائر إلى اللحم المحمر إلى شراب ردىء محضَّر منزليًا اسمه "بيلى بيلى".

على الرغم من وجود المدارس ودور العبادة، لم تتخلص أتن بالكامل من صورتها كمدينة خطايا. فعلى الطريق يقوم "ملهيان ليليان" بجوار بعضهما على مقربة من القاعدة. أحدهما اسمه Phoenix (فينكس) ويفضله العمال الفرنسيون من كومى، بينما الآخر واسمه La Maison Blanche Number One (البيت الأبيض رقم واحد) فتعمل فيه فتيات يتحدثن الإنجليزية من نيجيريا وغانا ويخدمن زبائن أمريكيين فى الغالب. دخلنا فينكس ووجدناه خاليًا بصورة عامة. وعلى أى الأحوال فقد كان الوقت لا يزال مبكرًا فى الصباح. لاحظت ممرًا

يؤدى إلى بقعة شبه خاصة خلف الملهى، حيث تأخذ الفتيات زبائنهن لممارسة الجنس، وأخبرنى ناجى أنه آخر مرة كان فيها هنا مع طاقم تليفزيون فرنسى جاء فى وقت متأخر من الليل وصوَّر بطريقة غير مشروعة من أجل فيلم وثائقى. ومع أن أتن فضاء عام يمكن السماح فيه لأى صحفى لديه التصاريح المناسبة القيام بالتصوير، فقد كان نفوذ إكسون موبيل فى تشاد يعنى أن الرواية المرئية غير العادية لتعايش هذه البلدة مع قاعدة كومى لا يمكن توثيقها بشكل مناسب من أجل الجمهور الغربى.

بدأ ناجى يقلق بعض الشىء واقترح الرحيل قبل أن يجتذب وجودنا قدرًا كبيرًا من الانتباه. سرنا فى الطريق لبضعة أميال إلى نجالابا، وهى واحدة من ثلاث قرى تقليدية باتت معروف بـ villages enclaves ومعناها "القرى الجيوب". وقد فصلت نجالابا، ومعها ميكورى وبندوه القريبتين، عن بعض أراضى مراعيها التقليدية خطوط الطاقة وأنابيب التغذية عندما بدأ العمل فى مشروع دوبا، ويقول القرويون إن سبل عيشهم دُمرت. وتصر إكسون موبيل على أن منشآتها لا تمثل خطرًا على القرويين وأنهم عُوِّضوا عن فقدان أراضيهم الزراعية.

نجالابا قرية يسكنها 1125 نسمة بقيادة حاكم تقليدى اسمه تامرو، وهو رجل هادئ عاقل فى أواخر الثلاثينيات أو أوائل الأربعينيات بدا فى أول الأمر أنه متردد فى الحديث إلينا. وعندما كان الرئيس تامرو يتحدث بلغة نجماباى المحلية، التى ترجمها لى ناجى إلى الفرنسية، نظر بعيدًا واعترف أنه "قلق". فقد لاحظ أن أشجار المانجو لم تأتِ بمحصول وفير ذلك العام، وتساءل عما إذا كان سبب ذلك لهب الغاز من الحقل القريب أم لا. واشتكى من أن إكسون موبيل تركت بعض الآبار الاستكشافية مفتوحة وأن بعض الماشية سقطت فيها. كما قال، قبل إضافة أن إكسون ردت على شكاواهم بشأن الغبار بتغطية الطريق الترابى بالمولاس* وهو سام بالنسبة للماعز والماشية: "فقدنا الكثير من الحيوانات بهذه

* لم أفهم كيف يكون المولاس سامًا للماعز والماشية، خاصةً وقد قرأت هذا الخبر: "معاملة تبن القمح باليوريا والمولاس واستخدامها في تغذية جدايا الماعز الشامي." مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية (2007) المجلد (23) العدد 2 الصفحات: 88-77 (المترجم)

الطريقة." وكرر عبارة "أنا قلق جدًا" بصوت منخفض إلى حد أننا كدنا لا نسمعه. ثم قال: "بأمانة، كنت أفضل أن يجدوا لنا قطعة أرض أخرى وكنا جميعًا سنذهب إلى هناك ونترك القرية." وبدا الرجال المجتمعون حوله حزانى ومحبطين بحق مما سمعوا رئيسهم يقوله. وأضاف هو: "نريد أن نبدأ من جديد. ليس هناك أمن هنا."

تكلم فجأة شاب أسود مستدير الوجه اسمه جود قائلاً: "هذه أرضنا. لم نرَ فائدة منها. لقد خسرنا أرضنا ولم نتلقَ شيئًا مقابلها. في البداية قالوا إنهم سيبنون مستشفيات ومستوصفات هنا. لكنهم لم يفعلوا شيئًا من هذا." وأوضح الرئيس تامرو أن إكسون عرضت على القرية للاختيار من بين خمسة خيارات: مدرسة أو بئر أو شونة حبوبة أو كيلومتر من طريق مرصوف، أو سوق. واختار القرويون المدرسة، حيث فهموا أنها سوف تضم ست سنوات دراسية، لكن إكسون موبيل أقامت بدلاً من ذلك مبنى مدرسة من فصلين. وكان الزعيم يرغب في احتواء إحباطه، حيث قال: "اسمح لي أن أسألك عن شيء يا سيدي. إذا أخذت شيئًا منك، هل ينبغي لي بعد ذلك أن آتي وأملي عليك شروط تعويضي لك عن الخسارة؟ من المؤكد أن عليَّ الاعتذار وسؤالك عما يمكنني عمله لتعويضك عن هذا الشيء."

أشار إلى سقيفة بلا نوافذ من الطوب الأسمنتي تبرز بين الأكواخ المستديرة المبنية من الطين والقش. "أبلغوني أنهم أنفقوا 30 مليون فرنك [حوالي 60 ألف دولار] على ذلك المنزل، وأن عمالهم سيقيمون فيه. وفي النهاية تعين عليَّ تحطيم الباب كي يمكنني أنا النوم فيه." وهز الرجال جميعًا رؤوسهم. قال الرئيس: "أسألك: هل يبدو أن هذا منزل تكلف 30 مليون فرنك؟ هل تعلم ما الذي كان يمكنني عمله لهذه القرية بمبلغ 30 مليون فرنك؟"

عند العودة إلى نجامينا أرسلت رسالة الكترونية إلى هيوستن أطلب فيها من إكسون موبيل الرد على كل شيء رأيته وسمعته عن كومي - الغبار والإيدز

والدعارة والقرى الجيوب والماعز التى تسقط فى الآبار غير المغطاة ومبنى المدرسة المكون من فصلين والسقيفة التى تكلفت 60 ألف دولار. وجاء الرد: "أقترح كخطوة أولى أن تُلِمَّ بالحقائق الأساسية الخاصة بما جرى. ويمكننى مساعدتك بإرسال أسطوانة مدمجة تتضمن تقاريرنا ربع السنوية." ولم تصل الأسطوانة المدمجة قط، لكن أثناء كتابة هذا الكلام مازالت التقارير متاحة على موقع إكسون موبيل الإلكترونى:

http://www.exxonmobil. com/ chad/ Library/ Reports-Chad_QuarterlyReports.asp.

إجمالى عدد صفحاتها 1200. وأقترح أن تُلِمَّ بها.

بما أنى لم أصل إلى حل مع إكسون موبيل، فقد قررت تجربة حظى مع البنك الدولى. فهو باعتباره منظمة مموِّلة تمويلاً عامًا، فسوف يتعين عليه أن يكون لديه وقت أكثر للصحافة. وبكل تأكيد، رحب بى ممثله المقيم فى نجامينا نويل تشيانى، وهو كونغولى ذو شخصية ساحرة بشكل هائل، فى مكتبه مكيف الهواء فى إحدى آخر أمسياتى فى تشاد، حيث اعتذر عن إبقائى منتظرًا فى الخارج. وكان يسعدنى أن أجلس بالساعات فى مقر البنك الدولى، إذ كانت المرة الأولى التى أستطيع فيها إيقاف العرق منذ عشرة أيام، لكنى ابتسمت وقلت إنه ليست هناك مشكلة. أمام تشيانى كان هناك صحن من الخوخ المحفوظ ـ طعام غداء لم تتح له الفرصة لتناوله. وبدا مناسبًا أن تشيانى كان مشغولاً جدًا إلى حد أنه ليس لديه الوقت لعمل كل شىء فى ذلك الوقت المتأخر من المساء. فقد تولى المسئولية فى وقت العلاقات بن الحكومة التشادية والبنك فيه على قدر كبير من الاضطراب، ودون أن يدرى أىٌّ منا حينذاك كانت الأمور على وشك أن تزداد سوءًا.

وصل تشيانى إلى نجامينا فى أكتوبر من عام 2004، و"بعد الخمس دقائق الأولى تقريبًا"، كما قال، تلقى مكالمة تليفونية من الرئيس ديبى يتهم فيها إكسون بـ"الغش". وكان الأمر المختلف عليه هو أن إيرادات الحكومة من خام دوبا جرى

تثبيتها عند سعر 25 دولارًا للبرميل، لكن (فيما يعود الفضل فيه بشكل ما إلى الأعمال العبثية التى يقوم بها دوكوبو آسارى عبر الحدود فى نيجيريا) بلغ سعر بيع النفط 50 دولارًا للبرميل فى السوق الدولية. وشعر التشاديون أنهم يُنهَبون، بل أصدر الرئيس ديبى بيانًا ذا عنوان مستفز هو "تلاعب الكونسورتيوم وسريته فى استغلال خام دوبا". والحقيقة الفعلية هى أن إكسون كانت تتصرف إلى حد كبير فى إطار حقوقها، ذلك أن خام دوبا من نوعية رديئة جدًا ويكلِّف مبالغ كبيرة لنقله إلى كريبى. لكن الأمر الذى أغضب الحكومة التشادية أكثر هو أنه حتى سعر الـ 25 دولارًا للبرميل لم يكن فى متناولها بصورة عامة. فالاتفاقية الأصلية أعطت تشاد 12,5 بالمائة فقط من عائداتها، وكان العقد ينص على ضرورة ذهاب معظمها إلى صندوق الأجيال القادمة أو إلى القطاع ذى الأولوية والإنفاق الإقليمى. بعبارة أخرى، بينما ارتفع سعر الخام ارتفاعًا كبيرًا تجاوز 50 دولارًا للبرميل، كانت الحكومة تحصل بالكاد على 3 دولارات للبرميل، معظمها لا سيطرة لها عليه. وبعد وفاء الحكومة التشادية بكل التزاماتها وشروطها كانت تحصل على أقل من خمسين سنتًا للبرميل دخلاً حقيقيًا تنفقه كما تشاء. وأُجبِر تشيانى على الذهاب إلى المجلس الوطنى لـ"التفسير". قال لى: "توقعت أن يستغرق الأمر كله ساعة واحدة، لكن انتهى به الحال وقد استغرق اليوم كله."

سألت تشيانى عن "المشكلة ذات الاتجاهين" وتساءلت عما إذا كان البنك الدولى مستعدًا حينذاك للإقرار بأنه متفائل جدًا بشأن سرعة بناء قدرة تشاد، فرد قائلاً: "أوافق على أن هذا البلد لديه قدرة شديدة الضعف، فى كل القطاعات. لكن عندما كان يجرى مد خط الأنابيب كان أمامنا خياران. فإما أن لا نبدأ فى مد خط الأنابيب وننتظر اكتمال القدرة، أو نتبنى نظامًا ذا مسارين متوازيين. وقد اخترنا المسارين المتوازيين. لكن المشكلة الوحيدة التى كانت أمامنا هى أن خط الأنابيب تم مده قبل الموعد المقرر بعام. وإذا بدأنا من جديد لقلت إنه كان ينبغى علينا بناء القدرة قبل ذلك. لكن المد تم أسرع مما ظننا." بدا ذلك اعترافًا بأن المنظمات غير الحكومية كانت على حق عندما توسلت إلى البنك

الدولى كى يقلل من سرعة المشروع. لكن تشيانى كان يعتقد أن الكثير من نقاط الضعف فى القانون 1 سوف يتم حلها بمرور الزمن. كما قال إن تفويض لجنة الإشراف على عائدات النفط ومراقبتها ومواردها سوف تُزاد، وأكدت له الحكومة أن "المبادئ" التى وراء القانون سوف تنطبق على خمسة حقول فرعية جديدة. وأكد قائلاً: "أعتقد بحق أن الحكومة تعتزم تقديم العون."

ربما كانت الحكومة "تعتزم تقديم العون"، لكننا لن نكتشف ذلك أبداً. وبعد وقت قليل من مغادرتى تشاد فى أبريل من عام 2005، بدأ الوضع فى البلاد يتسيب. ففى ذلك الخريف، وجد الرئيس ديبى نفسه مواجَهًا بسخط متزايد من "داخل قاعدة سلطتها المحدودة بالفعل. وكان موضع الخلاف هو أسلوبه الأوتوقراطى وضغطه الفج من أجل تعديل الدستور الوطنى كى يتمكن من الترشح لمنصب الرئيس لفترة ثالثة - وهو الأمر الذى كان قد وعد من قبل أنه لن يفعله* - وكذلك التمرد الذى كان يحتدم فى المنطقة الغربية من دارفور فى السودان المجاور وألَّب قبائل الزغاوة العرقية ضد ميليشيات الجنجويد التى تدعمها الحكومة فى الخرطوم. وكان ديبى فى وضع حرج. إذ كانت دائرة الزغاوة الحاكمة فى تشاد تريد منه فعل المزيد من أجل أقاربه الذين يُذبَحون فى دارفور، لكن ديبى لم يمكنه نسيان أنه فى عام 1990 كانت الحكومة السودانية هى من وفر له قاعدة مؤخرة غزا منها شرق تشاد وأطاح بحسين حبرى.

بحلول أواخر عام 2005 كان خالا ديبى الوزيران السابقان تو وتيمانى إرديمى قد بدآ حركة تمردهما. وفى منتصف نوفمبر وردت أخبار عن وقوع هجوم على ثكنات الجيش فى نجامينا وسُمعت أصوات طلقات نارية. وفى وقت لاحق من ذلك الشهر انشقت عن الجيش مجموعة من الجنود، بقيادة ضابط شاب فى الحادية والثلاثين عاد لتوه من إكمال دراسته للحصول على شهادة فى الهندسة

* أثناء حملته الانتخابية السابقة فى عام 2001، صرح ديبى لصحيفة فرنسية بقوله: "لن أترشح فى عام 2006. ولن أغير الدستور - حتى وإن كان لدى أغلبية بنسبة 100 بالمائة."

الكهربية فى أوتاوا، وأقامت معسكرًا فى شرق البلاد وأطلقت على نفسها منبر التغيير والوحدة والديمقراطية. وسرعان ما انضم التوأم إرديمى إلى صفوفهم. وبعد بضعة أيام حل ديبى الحرس الجمهورى وعزل الزغاوة البارزين من مناصبهم فى السلطة.

ومع انعدام ضمان ولاء شبكة رعاية الزغاوة والجنرالات، لم تكن لديبى قاعدة نفوذ واضحة. ويمثل الزغاوة 2 بالمائة من سكان تشاد، وبذلك لن يكونوا انتفاضة شعبية مؤيدة له. وكان ديبى يحتاج بشدة لوضع يده على عائدات النفط كى يعزز وضعه الداخلى. ومن منظور ديبى، كانت وحدة تشاد كدولة فى خطر، ولم يكن ذلك وقتًا يقدم فيه البنك الدولى المواعظ بشأن القطاعات ذات الأولوية. ولهذا السبب جعل المجلس الوطنى المطيع يعدِّل القانون 1، حيث وسَّع تعريف "القطاعات ذات الأولوية" ليشمل ليس المدارس والمستشفيات والطرق فحسب، بل كذلك عملاً تقليديًا لخفة اليد وهو "الأمن الداخلى". بعبارة أخرى، يمكن الآن استخدام أموال نفط تشاد لشراء الأسلحة لمحاربة ما اتضح بشكل كبير أنه تمرد.

استشاط البنك الدولى غضبًا. وأجرى رئيسه الجديد پول وولفويتز، الذى جرى نقله حديثًا من البنتاجون بعد غزوه العراق، مكالمة غاضبةً استمرت ساعتين مع ديبى فى السابع من يناير عام 2006. وبعد ذلك أعلن البنك أنه سيجمد حسابات تشاد فى لندن ويعلق إجمالى حزمة تخفيف الديون الخاصة بها وقدرها 124 مليون دولار فى تشاد. وبدا ديبى معزولاً بشكل كبير، لكنه مضى قُدُمًا داعيًا إلى إجراء الانتخابات فى مايو من عام 2006. واستُبعدت أحزاب المعارضة الموثوق بها من خوض الانتخابات، وأصبح الرأى السائد هو أن ديبى بإعلانه تاريخًا لإعادة انتخابه الصورى نجح فقط فى وضع جدول زمنى للإطاحة العنيفة به. إذ استجمع المتمردون فى الشرق قوتهم، وفى الثالث عشر من أبريل عام 2006 شنوا هجوما على نجامينا لكنه أُحبِط فى أعقاب قتال شديد شمل قصفًا جويًا للعاصمة بواسطة قوات موالية لديبى. ونجا الرئيس من التمرد، لكن معظم

المراقبين عزوا ذلك، بشكل جزئى على الأقل، إلى عدم كفاءة المتمردين. ذلك أنهم عندما وصلوا إلى نجامينا بعد أسابيع من القتال وهم يشقون طريقهم عبر المساحات الشرقية الشاسعة، شوهدوا وهم يسألون السكان المذهولين عن مكان قصر الرئاسة.

هناك مثل سائد فى تشاد يقول Chez nous, le pouvoir vient toujours de l'Est - "عندنا، القوة تأتى من الشرق" - ولم يكن 2005-2006 استثناء لذلك. فكل من ديبى وسلفه حبرى بدآ انقلابهما من السودان، والآن يبدو أن ديبى سوف يموت بالسيف الذى عاش به. وفى ديسمبر من عام 2005 اتهم السودان غاضبًا بدعم المتمردين التشاديين فى دارفور، وهو ما أنكره السودانيون متهمين تشاد بإيواء متمردى الزغاوة الدارفوريين على الجانب التشادى من الحدود (وهى حدود وهمية). وأعلن البلدان "حالة الحرب" وفى أبريل من عام 2006 قُطِعت العلاقات بالكامل. وديبى الآن بمفرده بالكامل تقريبًا. إذ نقلت حاميته التقليدية، فرنسا، 150 جنديًا ليضافوا إلى وجودها العسكرى البالغ قوامه 1200 فرد عسكرى وزودت ديبى بصورة ملتقطة من الفضاء لقواعد المتمردين، وبشكل محترم رفضت أن تفعل ما هو أكثر من ذلك.

حتى فى عام 2005، كانت نجامينا تبدو كأنها مدينة على حافة انهيار عصبى. فقد كانت القوافل العسكرية المدججة بالمدافع الرشاشة الجاهزة للضرب تجوب الشوارع الترابية، ولم يسمح لى مديرو فندقى فى شارع شارل ديجول الآمن نسبيًا بالمخاطرة بالذهاب إلى مقهى الإنترنت الواقع على بعد مبنيين دون أن يصاحبنى حارس أمن. وكنت أرى ذلك إجراءً احترازيًا مبالَغ فيه إلى أن رأيت اثنين من الجنود الفرنسيين يُهاجَمان ويُسرقان تحت التهديد فى وضح النهار أمام الفندق.

كان انعدام الأمن يبدو فى بعض الأحيان أسلوب حياة فى الساحل، حيث لا شىء مضمون - حتى المطر. وفى الفترة الأخيرة بدأ العنف الجارى فى منطقة غرب دارفور بالسودان يتسرب إلى شرق تشاد، وهو الوضع الذى كان يهدد

باستمرار بالظهور بطريقة أو بأخرى. فطوال سنوات كان ديبى يقدم دعمًا هادئًا لأبناء جلدته الزغاوة الساخطين على الجانب السودانى من الحدود، وفى أواخر عام 2005 كان واضحًا أن الخرطوم قررت الرد على ذلك بتسليح المتمردين التشاديين فى السودان.

بالنسبة لديبى، فقد فاجأ الجميع بنجاته، بل إنه بحلول صيف عام 2006 بدا أنه يعزز موقفه. وأُجبر البنك الدولى على الرضوخ، وجرى التفاوض من جديد على القانون 1 لمصلحة ديبى. وفى أغسطس أعيدت العلاقات مع السودان وقطعت العلاقات فجأة مع تايوان لمصلحة العلاقة الجديدة المتينة مع بيچين. وجاءت الضربة القاضية عندما تحدث ديبى فى الإذاعة ليتهم تشيڤرون وبتروناس بالتهرب الضريبى، انتهاكًا لاتفاقياتهما مع تشاد. وأعلن الرئيس أن ثلاثة وزراء أُعفوا من مناصبهم، بينهم وزير النفط ماهرانت حسن ناصر، وأُعطيت تشيڤرون مهلة أربع وعشرين ساعة لتعد حقائبها وتغادر البلاد.

كما كان منتَظَرًا بتلهف، انحل "النموذج" التشادى. فما بدأ فى التسعينيات باعتباره منارة منتجى النفط الأفارقة للتنمية والرخاء، وطوق نجاة من الفقر للملايين من المواطنين المكافحين، تحول خلال بضع سنوات قليلة إلى مزيج آخر من عناوين الصحف المحيرة من ذلك الركن المترب الذى عثر فيه البيض على النفط. وفى أوائل عام 2006 كان يُقال على نطاق واسع إن ديبى لم يعد يمكنه الاعتماد على أمن حرسه الرئاسى، وكان "يقضى جزءًا كبيرًا من وقته متنقلاً بسرعة كبيرة من مخبأ إلى آخر داخل سيارة هامر مصفحة، بينما كان يُدفَع للدوبليرات والأشباه كى يُشاهَدوا وهم يستقلون الطائرة الرئاسية. وشعر البنك الدولى بالحيرة، إذ كان أهل تشاد لا يزالون معوزين، وفى مكان ما فى تكساس كانت أكبر شركة نفط فى العالم تسجل عامًا آخر من الأرباح القياسية. وبالنسبة لنويل تشيانى، ممثل البنك الدولى، فقد أوقف فى نهاية عام 2005 فى أعقاب ادعاءات التحرش الجنسى. وبدا أن شيئًا لن يسير بشكل صحيح فى ظل هذه

الصورة. ومع قرب انتهاء عام 2006 ظهر أن تمردًا آخر يختمر فى شرق البلاد. وخاضت القوات الحكومية معارك شرسة بالقرب من الحدود السودانية حيث تقدمت أرتال المتمردين مرة أخرى فى اتجاه العاصمة وسيطرت على بلدتين رئيسيتين فى الطريق. وفى التاسع والعشرين من أكتوبر قُتل قائد القوات المسلحة التشادية أثناء معركة شديدة الشراسة مع المتمردين.

* * *

فى النهاية، لم ينفذ ديبى تهديده الخاص بمطالبته تشيفرون وبتروناس بمغادرة البلاد. لكن واقع الأمر أنه لم يكن مضطرًا لذلك فيما بعد. ويرى معظم المحللين أنه كان تهديدًا فارغًا مقصودًا به إفزاع البنك الدولى وتذكير باريس وواشنطن (وكذلك الأعداء الداخليين) بمن الذى له بالفعل السيطرة فى نجامينا. وبعد أن جاء، وبما أنه جاء بعد أيام قليلة فحسب من التحول المفاجئ فى العلاقات الدبلوماسية من تايوان إلى الصين، نظر كثيرون إلى الإجراء المضاد لشركات النفط على أنه علامة واضحة تدل على أن بيچين جادة فى اهتمامها بأن تصبح مشاركة فى انتعاش تشاد النفطى وعلى أن ديبى شديد الرغبة فى الترحيب بإمكانية الوقوع داخل مجال النفوذ الصينى، حتى وإن كان ذلك يعنى التضحية بالترتيبات الحالية مع الشركات الغربية.

لم تكن قدرة ديبى على نشر الخوف فى مجتمع الأعمال الدولى بمجرد الدخول فى غزل جرىء مع الساسة الصينيين حدثًا معزولاً عما سواه. فالواقع أنه مع نهاية عام 2006 كان بالإمكان رؤية يد الصين الخفية فى كل أنحاء إفريقيا، وكانت إلى حد كبير أى شىء سوى أنها خفية.

الفصل السابع

الصينيون قادمون!... لكن من الذى لن يأتى؟

فى عام 1985 نشرت الصحف فى بيچين قصة إخبارية على صدر صفحاتها الأولى عن ابتكار تكنولوجى مثير أصبح متاحًا للمواطنين الصينيين العاديين، حيث روجوا له باعتباره أحدث إشارة إلى مستوى المعيشة المرتفع فى الريف. ففى منطقة ريفية نائية، أصبح أحد الفلاحين هو أول من يشترى شاحنته فى الصين. وعرضت الصحف صورًا للرفيق المتألق وهو جالس على عجلة القيادة، وهى صورة للفخر والتقدم.

بعد عشرين عامًا، كان هناك حوالى 20 مليون مركبة فى الصين. ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 56 مليونًا بحلول عام 2010 و 140 مليونًا بحلول عام 2020. وهذه الصورة الخاصة بالجمهورية الشعبية التى نشأنا عليها - صورة الحشود الكبيرة من راكبى الدراجات شاحبى الوجوه الذين يتحركون على "الحمام الطائر"* الذى تنتجه الحكومة - شىء من الماضى. فالمدن الصينية الحديثة الآن تبدو أشبه كثيرًا بهونج كونج، حيث تتدفق سيول من سيارات فولكس ڤاجن ومتسوبيشى على الكبارى العلوية المبنية حديثًا وإلى داخل الزحام المرورى الحتمى.

هذه السيارات هى أوضح علامة على اقتصاد الصين المنتعش، إلى جانب المصانع والطبقة الوسطى المتعلمة الناشئة المطالبة بالمزيد من التكنولوجيا

* الحمامة الطائرة" هي ماركة الدراجات التي تنتجها الدولة في الصين منذ عام 1950. (المترجم)

الحديثة للقيام بأعمالها ومواصلة حياتها. وتعتمد البلاد بشكل كبير على الطاقة التى يمكن تحمل تكلفتها، وهى أقل قدرة على تلبية ذلك الطلب من مصادرها المحلية. وطوال سنوات كان اقتصاد الصين الذى يغلب عليه الطابع الريفى وسياسات النقل الحضرى التى تُفرض من أعلى تعنى أن لديها ما يكفى حاجتها ويفيض من النفط. وفى منتصف الثمانينيات، عندما كان صاحبنا الفلاح يبتسم للمصورين أمام شاحنته الجديدة، كانت الصين ثانى أكبر مُصَدِّر للنفط الخام فى آسيا. لكن فى عام 1996 عبرت الصين رسميًا الخط من كونها مُصَدِّرًا صافيًا للنفط إلى كونها مستوردًا صافيًا له، وبحلول عام 2005، فاقت اليابان لتصبح ثانى أكبر مستورد للنفط ـ بعد الولايات المتحدة.

يعيش خمس البشر فى الصين. والأخبار التى تقول إن بلدًا بهذا الحجم لم يعد قادرًا على تلبية حاجاته من الطاقة لابد أن تجعل المتعاملين فى النفط قلقين ويسهم فى فترة دائمة من أسعار الطاقة العالمية المرتفعة. وهو ما عليه الحال على مر الأعوام العديدة الماضية، وما يرجح أن يكون عليه الحال بالنسبة لأعوام عديدة مقبلة. ويتوقع المتكهنون أن تحصل الصين على 60 بالمائة من حاجاتها من الطاقة من الخارج بحلول عام 2020. وحتى بالنسبة لبلد أصغر بكثير، يمثل هذا تحديًا لسوق الطاقة العالمية، لكن فى هذه الحالة سوف تضطر بيچين إلى استيراد من 10 إلى 15 مليون برميل من النفط يوميًا ـ أكثر من ضعف إنتاج المملكة العربية السعودية الحالى. أو بعبارة أخرى، أكثر من إجمالى إنتاج القارة الإفريقية.

فمن أين سيأتى هذا النفط كله؟ بالنسبة لبيچين، بدا الحل فى أول الأمر البلدان الآسيوية المجاورة، كإندونيسيا أو بروناى. لكن عندما أصبحت معجزة الصين الاقتصادية الوشيكة واضحة، أدركت الصين بسرعة أنه يجب البحث عن الشواطئ الأبعد. وأحد أهم تلك الشواطئ هو إفريقيا. وعلى عكس البلدان الغربية، حيث شركات النفط مستقلة عن الحكومات فى العادة، فى الصين كل

التنقيب عن النفط تقوم به شركات مملوكة للدولة، وهو ما يعنى أن هناك علاقة مباشرة بين سياسة بيجين الخارجية والشئون التجارية الخاصة بصناعة النفط بها. وبات شائعًا أن يشير الأمريكيون إلى العلاقة الودية بين ساستهم المنتَخبين وصناعة النفط الأمريكية، لكن فى الصين ليست هناك طريقة مهمة للحديث عن الحكومة والصناعة كما لو كانتا كيانين منفصلين. ويرى الساسة الصينيون أن أمن الطاقة هدف واضح من أهداف سياسة الدولة الخارجية، وأن إفريقيا منطقة ذات أهمية استراتيجية متزايدة. وفى التسعينيات، وإدراكًا من المسئولين الصينيين لضرورة لحاق الصين بالبلدان الغربية التى كانت الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بها تعمل فى إفريقيا منذ عقود، جعلوا دخول شركات النفط الصينية إفريقيا أولوية أولى. وفى عام 1997 كان النفط الإفريقى يمثل 17 بالمائة من واردات الصين. وبحلول عام 2004 ارتفع هذا الرقم إلى 28,7 بالمائة، ومن المحتمل أن يستمر فى الارتفاع فى الأعوام المقبلة - وهو ما سيجعل أهمية إفريقيا للصين، من منظور أمن الطاقة، أكبر من أهميتها للولايات المتحدة.

نتيجة لذلك، لم تتردد بيجين فى زيادة أنشطتها السياسية والاقتصادية فى أنحاء القارة الإفريقية. وأوضح كثيرون فى واشنطن بقلق أنه بينما تتورط الولايات المتحدة فى مغامرات إمبريالية، تزيد الصين من وجودها باطراد فى أنحاء من العالم تحتل مكانة أدنى بكثير على قائمة أولويات واشنطن. ولا يَصْدُق هذا فى أى مكان أكثر من إفريقيا حيث تبدأ الصين صداقات وتروج للاستثمار المباشر بواسطة شركاتها.

انتهازًا لفرصة الصداقات الدبلوماسية التقليدية وكذلك الملعب المتسع إلى حد ما الذى لا يزال موجودًا للتنقيب عن النفط فى القارة - بعبارة أخرى، العوامل نفسها التى اجتذبت الشركات الغربية إلى إفريقيا - تمكّن الصينيون من انتزاع مساحات تنقيب جديدة مربحة. واستراتيجيتهم بصورة عامة هى تقديم إغراءات كبيرة فى صورة قروض نقدية أو مشروعات تنمية غير متصلة بخيوط حقيقية

ودون وعظ لا ينتهى بشأن المسئولية المالية ودون إدارة تفصيلية للإنفاق الحكومة - فى تناقض صريح مع أشكال تخفيف الدَّين الغربية. بينما كان البنك الدولى يحاول بجِد تحويل ثروة تشاد النفطية إلى مشروعات الصحة والتعليم، على سبيل المثال، كان يسعد الصين فقط أن تعطى الحكومة الأنجولية مليارى دولار لرصف الطرق وبناء المطارات. مقابل الوعد بمساحات بحرية للتنقيب وكذلك عقود لشراء النفط الخام من شركة النفط المملوكة للدولة سونانجول. وإلى حد كبير نتيجة لدبلوماسية دفتر الشيكات، أصبحت أنجولا أكبر وأهم مصدر للنفط بالنسبة للصين، حيث سبقت المملكة العربية السعودية. بل إنها فاقت الولايات المتحدة باعتبارها أكبر عملاء خام أنجولا فى عام 2004.

زادت التجارة الصينية الثنائية مع أنجولا بنسبة 13 ابالمائة فى عام 2004 لتصل إلى رقم كبير هو 4,9 مليار دولار. لكن ليست الدول الغنية بالنفط وحدها هى ما تزيد الصين وجودها التجارى فيها. إذ تضاعفت التجارة الصينية الشاملة مع إفريقيا ثلاث مرات فيما بين عامى 2000 و2005، لتبلغ حوالى 50 مليار دولار. ومن المتوقع أن تبلغ 100 مليار دولار بحلول عام 2010. (فى عام 1989 لم تبلغ المليار دولار.) وفى عام 2006 فاقت الصينُ بريطانيا باعتبارها ثالث أكبر شريك تجارى لإفريقيا وكانت عينها على المركز الثانى الذى تشغله فرنسا.

حتى فيما وراء هذه الإحصائيات، يبعث حجم دخول الصين فى إفريقيا وشراسته على الدهشة. إذ بدأت الصين إنشاء خط سكك حديدية جديد فى نيجيريا وميناء جديد فى الجابون، ورصفت معظم الطرق فى رواندا، وتشق الطرق وتبنى الكبارى ومحطات توليد الطاقة والمدارس وشبكات التليفون المحمول فى اثنتى عشرة دولة إفريقية على أقل تقدير. وفى أى وقت معين، من المرجح أن تكون الشركة الصينية للطرق والكبارى مشغولة فى خمسمائة مشروع فى أنحاء إفريقيا. وفى ليسوتو، ذلك البلد الصغير، يمتلك نصف محال السوبرماركت تقريبًا الصينيون الذين يديرون كذلك مصانع النسيج فى البلاد. وأضافت موريشيوس، وهى موطن الكثير من مصانع النسيج المملوكة لصينيين، اللغة الصينية إلى المناهج الدراسية القومية فى عام 2004.

لم يتردد الصينيون فى دعم أنشطتهم التجارية فى إفريقيا بالجهود السياسية والدبلوماسية. ففى عام 2003 قام رئيس الوزراء وين چياباو بجولة فى العديد من البلدان الإفريقية المنتجة للنفط بمصاحبة كبار مسئولى النفط الصينيين، بينما زار الرئيس هو چنتاو الجزائر ومصر والجابون. وفى يونيو من عام 2006 قام وين بجولة أخرى فى إفريقيا زار خلالها ستة بلدان منها أنجولا والكونغو برازافيل. وفُتحت السفارات الصينية أو جرى توسيعها ورُفعت درجة التمثيل القنصلى، خاصةً فى بلدان مثل إثيوبيا، حيث من المتوقع أن تنقب بيچين عن النفط فى السنوات المقبلة. ويجرى برفق إقناع العدد القليل من البلدان الإفريقية التى لا تزال تعترف باستقلال تايوان بمزايا سياسة الصين الواحدة. وليس تخلى إدريس ديبى المفاجئ عن تاييه فى أغسطس من عام 2006، مما مهد الطريق لشركة النفط الوطنية الصينية كى تنقب عن النفط وتنتجه فى شمال تشاد، سوى أحدث مثال.

تجيد بيچين بشكل خاص استعادة "روح باندونج" فى السنوات الأخيرة - فى إشارة إلى مؤتمر باندونج الذى عُقِد فى باندونج بإندونيسيا عام 1955 وأنشأ حركة عدم الانحياز. وكان هدف باندونج هو جمع البلدان النامية التى ترغب فى اتخاذ موقف محايد فى الحرب الباردة لكنها تخشى تركها على الخط بينما توزع القوى العظمى حزم مساعداتها على حلفائها. وحركة عدم الانحياز غير مناسبة لمقتضى الحال إلى حد كبير فى الوقت الراهن، لكنها خدمت لسنوات طويلة الصينيين باعتبارها مصدرًا مهمًا للنفوذ فى إفريقيا مع إرسال آلاف الأطباء الصينيين إلى إفريقيا فيما بين الخمسينيات والسبعينيات وأكمل آلاف آخرون من الطلاب الأفارقة تعليمهم فى الصين. ومؤخرًا، أسعد الصينيين الاستفادة من الشبكات التى أقاموها على القارة خلال تلك السنوات وتذكير الزعماء الأفارقة بالقوة العظمى التى وقفت إلى جانبهم فى السراء والضراء ولم تنتقد سياساتهم الداخلية قط. واستغلت الصين بوضوح مناسبة الذكرى الخمسين لباندونج فى الثالث والعشرين من أبريل عام 2005 لإطلاق الشراكة الاستراتيجية

الأفروآسيوية الجديدة ـ وهى نسخة أقوى من منتدى التعاون الصينى الإفريقى الذى أقامته فى عام 2000 للترويج للتجارة والاستثمار مع أربعة وأربعين بلداً إفريقياً. بل جرى الإعلان عن إطلاقها فى باندونج.

لكن أعجب بيان لالتزام الصين المتجدد تجاه إفريقيا جاء فى نوفمبر من عام 2006 عندما اجتمع أكثر من أربعين رئيس دولة، بالإضافة إلى 1500 من أعضاء الوفود الآخرين فى بيچين من أجل "قمة الصين إفريقيا" الخاصة التى نظمها منتدى التعاون الصينى الإفريقى. وكان ذلك الحدث، الذى وصفه مستضيفوه بأنه "علامة بارزة جديدة" فى السياسة الخارجية الصينية، التجمع الأكبر والأعلى مستوى لقادة العالم فى بيچين منذ تأسيس الجمهورية الشعبية. وكان رؤساء الدول المجتمعون وحدهم يمثلون ربع الأصوات فى الأمم المتحدة، وكانوا يشكلون (مع مضيفيهم) ثلث سكان العالم.

من ناحية الحجم والطموح الكبيرين، كان يتضاءل إلى جوار القمة أى شىء حققته بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة ـ أو حتى حاولت تحقيقه ـ لإفريقيا فى الماضى. وجرى تعبئة مليون مواطن صينى لتوفير الأمن والنقل والترفيه. واستضافت قاعة الشعب الكبرى عرضاً مذهلاً للأكروبات والطبول الإفريقية وخلت شوارع بيچين التى تتسم فى العادة بالفوضى ويغطيها الضباب الدخانى من المرور لمدة ثلاثة أيام، حيث صدرت الأوامر لمئات الآلاف من قادة السيارات بالبقاء فى منازلهم. وغطت كل لوحة إعلانات وكل جدار تقريباً صور عملاقة للسافانا الممتدة والزراف والفيلة ورجال القبائل شبه العراة، إلى جانب تعليقات تعلن التضامن بين شعوب الصين وآسيا. وزُوِّدت غرفُ الفنادق بأثاث إفريقى، وأُعطيت دروس للعاملين بالفنادق فى السواحيلى والفرنسية. وفى المؤتمر نفسه، أُعلِن عن مبلغ ضخم مقداره خمسة مليارات دولار قروضاً وائتمانات جديدة لإفريقيا على لسان المضيفين الصينيين الذين تعهدوا كذلك بتدريب 1500مهنى إفريقى وإنشاء صندوق تنمية لبناء المدارس والمستشفيات فى أنحاء القارة.

من بين أسباب استطاعة الصين توسيع وجودها فى التنقيب عن النفط الإفريقى بهذه السرعة قدرتها على تبنى مقاربة طويلة المدى. وعلى عكس شل أو إكسون موبيل، تدعم الدولةُ شركةَ النفط الوطنية الصينية، وهى ليست مضطرة للانشغال كثيرًا بشأن تقلب أسعار النفط، أو عدم استقرار البيئة السياسية الإفريقية. وفى غياب مطالب المساهمين المتعنتين، يمكن للشركة انتزاع مساحة غير جذابة تجاريًا أو سياسيًا والصبر على المصاعب فحسب. ونتيجة لذلك، كان الصينيون هم الأكثر وضوحًا فى حقول النفط الهامشية أو المتدهورة فى إفريقيا، حيث لا يمكن للشركات الكبرى الأقل تحملاً للمخاطر تبرير تكلفة تورطها فيها، أو فى بلاد كالسودان التى تبعد مخاوف حقوق الإنسان، أو حتى العقوبات، الشركات الغربية تمامًا. ويعتقد المحللون أن "الاستراتيجية الرئيسية"، إذا كانت موجودة، هى اكتساب خبرة سريعة فى البقع الأقل مرغوبية والتمكن من منافسة الشركات الكبرى الغربية عندما تصبح الرخص المربحة الجديدة متاحة فى منطقة أكثر إثباتًا.

إنها استراتيجية تناسب الأفارقة بقدر ما تناسب الصينيين. فعلى سبيل المثال، شُطبَت الجابون باعتبارها قوة نفطية "متدهورة"، حيث قلصت شركتا النفط الغربيتان العملاقتان توتال وشل أنشطتهما فى السنوات الأخيرة. لكن فى عام 2004 وقَّعَت الصين والجابون سلسلة من الاتفاقيات وافقت بموجبها الصين على بحث بناء معمل تكرير ثان فى الجابون، وفى المقابل حصلت على مساحتى تنقيب "هامشيتين"، إلى جانب وعد بالحصول على 20 ألف برميل من الخام الجابونى يوميًا. وبفضل الصين، سوف تتمكن الجابون من استخراج آخر نقطة من احتياطاتها النفطية، وبفضل الجابون سوف تكتسب الصين خبرة قيمة خاصة بالتنقيب عن النفط فى إفريقيا.

فى العام نفسه، تم التوصل إلى اتفاق مشابه مُنحت بمقتضاه شركة النفط الوطنية الصينية حقوق تنقيب فى حوض بحيرة تشاد المهمَل فى شمال نيجيريا،

وبعد قدر كبير من لى الذراع من جانب المسئولين النيجيريين، وعدت الشركة بالمساعدة فى إحياء قطاع التكرير. وسَخِرَ المحللون الغربيون من الاتفاق، حيث أوضحوا أن معامل تكرير نيجيريا الثلاثة تعانى من تعطل منتظم وكذلك التخريب المتكرر من جانب عصابات سرقة النفط الخام، وأن المصالح الراسخة فى نيجيريا تفضل رؤية الوقود المكرر مستوردًا. وعندما أثيرت هذه المسألة، قال مسئول أمريكى ضاحكًا: "الصينيون مُرَحَّب بهم جدًا فى قطاع تكرير النفط فى نيجيريا."

على الرغم من ذلك، يعتقد آخرون أن الصينيين يتملقون المسئولين فى أبوجا وهدفهم النهائى هو تيسير وصولهم إلى قطاع استخراج النفط فى نيجيريا الأكثر ربحية بكثير. وهم يوضحون أنه فى غياب أقسام الموارد البشرية المعرقِلة وحزم أرباح العاملين وآلات العلاقات العامة الجذابة الخاصة بالشركات الغربية، أثبت الصينيون أنهم أفضل بكثير فى بذل الجهد والقيام بأى عمل كان، والوصول إلى أعمال إنتاج النفط، حتى فى ظل أكثر الظروف معاكَسةً - وهى الحقيقة التى أكدتها قدرتهم على ضخ النفط من جنوب السودان أثناء أكثر فترات الحرب الأهلية السودانية دمارًا. والأمر كما بينه أمريكى واقعى إلى حد ما التقيت به فى الدلتا هو أن "الصينيين يأتون إلى نيجيريا، وهم يظنون أنهم ماتوا وذهبوا إلى الجنة".

* * *

سوف يتفق أى شخص سبق له الذهاب إلى نيجيريا أو جنوب السودان على أن هناك قدر كبير من الحقيقة فى هذه الملاحظة. فمهما كان ما قد تصبح عليه دلتا النيجر من فوضى وعدم استقرار فلا يمكن مقارنتها بجنوب السودان الذى لابد من ترتيبه على أنه أحد أكثر بيئات العمل التجارى قسوةً فى العالم. فمن عام 1956 إلى عام 1972، ومرة أخرى من عام 1984 إلى عام 2005، كانت ولايات السودان الجنوبية مسرحًا لواحدة من أكثر حروب إفريقيا الأهلية وحشيةً وعنادًا، حيث حارب الجنوب الذى فى أغلبه من الأرواحيين والمتنصرين السود

الحكومات التى يغلب عليها العرب والمسلمون فى الخرطوم. وقد قُتل حوالى 1,5 مليون شخص أثناء الصراع، الكثير منهم بسبب المرض والجوع. وبغض النظر عن آثار الحرب المهلكة، فقد أهمل الحكام الاستعماريون الغرباء المنطقة على مدى ما يزيد على القرن. الأتراك العثمانيون فى البداية تلاهم الحكم الثنائى المصرى البريطانى الذى حكم السودان من عام 1898 إلى عام 1956، وأخيرًا سلطات الخرطوم المستقلة. ونتيجة لذلك، وحتى أثناء التوقيع على اتفاقية السلام التى أنهت الحرب فى عام 2005، كان جنوب السودان يعيش فى العصر الحجرى بالمعنى الحرفى للكلمة.

بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقية السلام الشاملة فى نيروبى، سافرت إلى جنوب السودان. فى ذلك الوقت كان المحللون يتحدثون عن حوالى 600مليون برميل من الاحتياطى فى جنوب السودان، لكن كثيرون الآن يعتقدون أن الرقم أقرب إلى المليار. وكان الصينيون، إلى جانب شركات من السويد وباكستان وماليزيا والهند وغيرها، يضخون 400 ألف برميل يوميًا من البلاد، وكان من المتوقع إن يبلغ 700 ألف برميل يوميًا بنهاية عام 2007. وما إذا كان السودان بلدًا يقع جنوب الصحراء أو بلدًا شمال إفريقيًا مسألة تخضع لرؤية الشخص، لكن فى إفريقيا جنوب الصحراء سوف يدفع بالسودان إلى ما قبل الجابون وغينيا الاستوائية والكونغو برازافيل ليضعها بعد نيجيريا وأنجولا فحسب.

وحتى فى عام 2005، كان الوصول إلى جنوب السودان عملاً معقدًا. فقد كانت الحكومة فى الخرطوم تمارس سيطرة غير منتظمة فحسب على المنطقة، ولم يكن جيش تحرير شعب السودان الانفصالى يعترف بتأشيرة الدخول السودانية. وفى الوقت نفسه، وباعتباره حركة متمردة وحركة غير معترف بها دوليًا، لم يكن مسموحًا له بوضع تأشيرات دخول على جوازات السفر، مما يجبر الزائرين المحتملين لـ"السودان الجديد" (كما يحب جيش تحرير السودان أن يطلق على أرضه) على الذهاب إلى مقر الجيش فى نيروبى بكينيا للحصول على

تصريح سفر خاص. يتخذ شكل بطاقة زرقاء تحمل صورتك. وعند وصولى للمرة الأولى إلى نيروبى الواسعة، وهى مدينة تضم 3 ملايين نسمة، سألت كل سائق تاكسى رأيته عن كيفية العثور على جيش تحرير شعب السودان، دون جدوى. وبعد يومين من الإحباط ومبلغ كبير أنفقته على أجرة سيارات التاكسى، قررت بناءً على فكرة خطرت ببالى أن أنظر فى دفتر تليفونات نيروبى. ووجدتها - فهى الحركة المتمردة الوحيدة فى العالم التى لها عنوان فى دليل التليفونات.

بعد أن ضمنت تصريح السفر بقى إصدار تذكرة الطيران. وكان يسعد العديد من وكالات الإغاثة الإنسانية التى تقدم مساعدات طوارئ لجنوب السودان السماح للصحفيين بالسفر مجانًا على طائراتها ذات المحركين إلى داخل مدينة لوكيتشيجبو الكينية الحدودية وخارجها. لكن بحلول عام 2005 كان الخيار الوحيد هو الطائرة الخاصة الأسبوعية مقابل 820 دولارًا من نيروبى إلى رومبك العاصمة الإقليمية لـ"السودان الجديد". و صعد الركاب على متن الطائرة فى ساعات الصباح الباكر من بوابة غير محددة فى مطار چومو كينياتا الدولى بنيروبى، دون إعلان عن الصعود إلى الطائرة. حاولت اتباع بضعة الأشخاص الآخرين الذين لمحتهم يحملون تصاريح جيش تحرير شعب السودان، لكن سرعان ما فقدت أثرهم وانتهى بى الحال على المدرج اتنقل من طائرة إلى أخرى على طريقة "هل أنتِ أمى؟"

تهبط الطائرات على ممر ترابى ينتشر عليه الركام حيث تتجول الماشية والماعز بحرية. وعند الهبوط انفجر الإطار الأيسر لطائرتنا عند اصطدامه بحجر، وبعد أن نزلنا من الطائرة وقفنا فى ظل جناحها متعجبين من القطع الذى فى المطاط المنصهر. ختم جندى بجيش تحرير شعب السودان بطاقتى الزرقاء ورحب بى بابتسامة إلى السودان الجديد. وكان ذلك إجراء الوصول الأكثر خلوًا من الجدل الذى واجهته فى إفريقيا، لكن عندما جُلْتُ ببصرى فى هذه "العاصمة المؤقتة" أدركت ما يعنيه أن يُرحَّب بك فى السودان الجديد. كان الأطفال يلعبون

فى حطام صدئ لطائرة كانت قد شردت عن الممر قبل سنوات والآن تنمو الحشائش داخلها. ووقف رعاة الماشية يحملقون فى أحدث حمولة طائرة من الأجانب تُسقَط من السماء. وبجوار الممر، قرية ممتدة من الخيام تُعرَف باسم AfEX تؤوى مسئولى الإغاثة وأفراد الطواقم الطبية ومزيلى الألغام وخبراء التنمية ومسئولى الأمم المتحدة الذين جاءوا لـ"إعادة بناء" جنوب السودان.

كانت AfEX أقرب شىء إلى الفندق فى رومبك، وهكذا ذهبت إليها وسجلت وصولى. وحددوا لى واحدة من الخيام الزيتى التى تحتوى على سرير ومنشفة وقيل لى إن هناك ثلاث وجبات ساخنة فى اليوم. ورحبت بى فى رومبك رسالة مغطاة بطبقة من البلاستيك على سريرى ذكرتنى بأنها "كانت ميدان معركة. حيث توجد ألغام وذخيرة لم تنفجر - التزم بالطرق والمسالك المطروقة." كما طلبت منى "تجنب السير بمفردى وأن أحمل تليفونًا باستمرار. فهناك احتمال (فى أى مكان) للتحرش من المخمورين وهناك وفرة كبيرة للأسلحة الصغيرة." وأخيرًا كان التوجيه التالى: "إذا كان هناك إطلاق للنار بالقرب من المجمع: فى الليل - ارقد على الأرض واستعمل التليفون للحصول على المعلومات. بالنهار: ارقد على الأرض وازحف للاحتماء بساتر."

لم يكن لدى تليفون، ولكونى الشخص الوحيد فى المعسكر بلا ارتباط بهيئة ما، فقد بدا من غير المرجح أن يعطينى أحد تليفونًا. لكن على الرغم من التحذيرات الأمنية المبالَغ فيها بعض الشىء، بدا المكان على قدر كبير من الترحيب، وسرعان ما نسيت كل شىء عن التليفون. وفى المقصف الموجود فى الهواء الطلق، كان الأطباء وخبراء الألغام الأرضية يحملقون فى وهج شاشات أجهزة اللابتوب الزرقاء الخاصة بهم، وكانوا يناقشون "جنونهم" بجدية. وفى وسط المعسكر، كان البار المستدير المسقوف بالقش فى الهواء الطلق يبيع البيرة الأوغندية والواقى الذكرى. وبجوار المعسكر، استُخدم مشمع لتظليل جهاز تليفزيون موصل بطبق استقبال الأقمار الاصطناعية. وبجانب ذلك، وبجوار السياج الملاصق لمهبط

الطائرات، كان ثلاثة رجال محليون يصبون الإسمنت لما قيل لى إنها ستكون صالة تليفزيون آخرى. ومن الواضح أن سكان AfEX اختلفوا مؤخرًا حول ما إذا كانوا سيشاهدون مباريات الرجبى أم كرة القدم، وحان الوقت لاتخاذ إجراءات جذرية.

قال لى مدير المعسكر: "على فكرة، لا يمكنك دخول المدينة الآن. فقد وقع حادث." وكان سائق يعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وهو ينتمى لإحدى القبائل الاستوائية فى المنطقة، قد دهس بالمصادفة أحد كبار قادة جيش تحرير شعب السودان المحبوبين جدًا وقتله. وكشأن معظم جنود جيش تحرير شعب السودان، كان المتوفى من الدنكا. اختبأ سكان رومبك الاستوائيين، حيث توقعوا نوبة من أعمال القتل الانتقامية. ووضعت الشرطة السائق قيد التحفظ - فى الغالب من أجل حمايته - لكن فى منتصف الليل اقتحم الدنكا السجن وضربوه حتى الموت. وبما أن إحدى مركبات الأمم المتحدة هى التى ارتكبت الحادث، فقد حُكِم على الحالة المزاجية فى المدينة بأنها غير متعاطفة مع الأجانب، وطُلِب من كل من فى AfEX أن ينبطحوا أرضًا داخل المعسكر المحمى لمدة يوم أو يومين على الأقل.

لكنى لم أعبر نصف إفريقيا بالطائرة كى أمضى أسبوعًا فى نيروبى أجرى وراء تصريح جيش تحرير شعب السودان وأنفق حوالى 4 آلاف دولار نفقات للسفر كى أشاهد عمال البناء الكينيين وهم يتجادلون بشأن ما إذا كانوا سيشاهدون شبكة سكاى سپورتس أو جنازة البابا. وفى صباح اليوم التالى حصلت على دراجة نارية (حيث لا توجد سيارات خاصة أو سيارات تاكسى فى جنوب السودان، ولا سيارات اللاند كروزر التى تستخدمها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات) وغامرت بالذهاب إلى المدينة.

تتسم تسمية رومبك بـ"مدينة" بالكرم. فهى مجوعة عشوائية مهجورة من التُكُل الصغيرة المستديرة - وهى أكواخ بدائية من فروع الأشجار والحشائش. وكانت الماعز تتحرك ببط وسط الطرق غير المرصوفة وكان الرعاة الحفاة يرعون قطعان

الماشية أمام بقايا ناقلات الجنود المصفحة الصدئة. وكان الشبان، الذين كان كثيرون منهم يرتدون ما يزيد قليلاً على الأسمال البالية، يجلسون بلا عمل حاملين بنادقهم الهجومية فى ملعب كرة القدم الترابى الذى يسميه جيش تحرير شعب السودان "ميدان التحرير". وتمثل معرفة القراءة والكتابة 10 بالمائة وتقدِّر أسقفية رومبك أن امرأة من بين كل تسع نساء تموت أثناء الولادة. ولن يكون هناك وجود للخدمات الطبية دون الأمم المتحدة ووكالة الإغاثة الألمانية مالتيزر، وليس هناك كهرباء أو ماء يصل عبر المواسير. وفى كل منطقة بحر الغزال - وهى منطقة مساحتها حوالى 500 ميل مربع - هناك اثنتا عشر بئرًا فحسب للشرب. وكانت دراجتى النارية هى الشىء الأكثر إزعاجًا لمسافة أميال.

كان معظم كبار مسئولى جيش تحرير شعب السودان قد ذهبوا إلى الخرطوم أو جنوب إفريقيا من أجل محادثات الوضع النهائى مع حكومة السودان، لكنها كانت لا تزال لحظة حساسة لعرض موضوع النفط. إذ كان اتفاق نفط النيل الأبيض المثير للجدل مع جيش تحرير شعب السودان من أجل امتياز التنقيب فى مساحة قدرها 67 ألف كيلومتر مربع الذى طالبت به بالفعل شركة توتال متعددة الجنسيات قد أُعلِن بالفعل. وكانت إدارة توتال وحكومة الخرطوم غاضبتين بشدة، حيث أكدتا أن اتفاق النيل الأبيض نكتة فجة. لكن الارتفاع الحاد فى سوق الاستثمار البديل بلندن أوضح أن بعض المستثمرين أخذوه مأخذ الجد. وانتشرت عناوين الصحف المحيرة انتشار النار فى الهشيم على صفحات الأعمال فى العالم.

كانت هناك أسئلة حقيقية بشأن الاتفاق، بالإضافة إلى حقيقة أن المساحة كان مطالَبًا بها بالفعل. بدايةً، أى شركة أجنبية تأمل فى فتح محل تجارى فى جنوب السودان لن يتعين عليها الدخول فى صراع مع بيئة العمل الصعبة فحسب، بل كذلك مع التوترات القائمة بين الجماعات العرقية. وكما بيِّن القتل السريع الوحشى لسائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائى سيئ الحظ فى رومبك بوضوح

شديد، كان الصراع "الجنوبى الجنوبى"، بتأليب الأغلبية من الدنكا ضد منافسيها الكثيرين، إمكانية حقيقية جدًا - أى إذا لم يزعزع المنطقة أولاً متمردو جيش الرب* للمقاومة الذين كانوا يستخدمون المنطقة لشن غارات داخل شمال أوغندا.

كذلك مازلنا فى انتظار معرفة ما إذا كانت النيل الأبيض ستتمكن من القيام بعمليات التنقيب والإنتاج بمواردها الضئيلة أم لا. ويقدر مستشاروها، إكسپلوريشن كونصلتنتس ليمتد، أن استخراج 150 ألف برميل من النفط يوميًا من المساحة المعنية سيكلف 120 مليون دولار - فذلك ليس بالأمر الهين على شركة لديها سيولة نقدية قدرها 15 مليون دولار وليس لديها أصول صلبة.

بعد ذلك كانت قضية نقل الخام لمسافة مئات الأميال عبر جنوب السودان الذى ليس له منفذ بحرى إلى السوق العالمية. كانت حركة تحرير شعب السودان** قد جعلت مد خط أنابيب إلى ميناء مومباسا الكينى أولوية استراتيجية للسنوات الست المقبلة - وهى الفترة الانتقالية التى سوف يصوّت أهل جنوب السودان خلالها على استفتاء الاستقلال، بموجب اتفاقية السلام الموقعة مع الخرطوم فى يناير من عام 2005. وخط أنابيب السودان الحالى - أنبوب طوله 900 ميل يمتد بشكل مستقيم من حقول النفط الجنوبية وفيرة الإنتاج إلى مدينة بورسودان الشمالية - شوكة فى خاصرة حركة تحرير شعب السودان التى طالما طالبت بحقها فى الإدارة الكاملة لنفط جنوب السودان.

من جانبها تعارض النيل الأبيض ما يشير إلى أنها فى ظروف صعبة. وعندما اتصلت بالمتحدث باسم الشركة تليفونيًا من نيروبى، تحدث بحماس عما أسماه "مفهوم النيل الأبيض"، الذى تحصل بمقتضاه الحكومة المضيفة على حصة قدرها 50 بالمائة من الشركة (أمر غير معتاد فى إفريقيا، حيث تدفع الشركات متعددة

* مجموعة أوغندية مسلحة تأسست منذ ما يقرب من 25 عاما وهى فى حرب مع الجيش النظامى الأوغندى. (المترجم)

** الجناح السياسى لجيش تحرير شعب السودان.

الجنسيات فى العادة نسبًا صغيرة فحسب من الأرباح بعد خصم التكاليف). ومن الواضح أنه كان متوقعًا أن أصدق أن النيل الأبيض، على عكس توتال السيئة الكبيرة، موجودة فى واقع الأمر من أجل الأفارقة الفقراء الذين يتضورون جوعًا. وعندما وصلت إلى رومبك، كان الكثيرون من قادة حركة تحرير شعب السودان الذين تحدثت معهم سرعان ما يعبرون عن شكوكهم. إذ قال القائد ماركو ماسييك المدير العام للشئون السياسية فى حركة تحرير شعب السودان: "لن تستثمر شركة خاصة فى أى مكان دون الحصول على ربح. وبالنسبة لما يقولونه عن نسبة الخمسين بالمائة، دعونا نرى."

الواقع أنه حتى المحاربين القدماء الذين صقلتهم المعارك أخبرونى أنه أقلقهم الحديث عن عقود النفط والأموال التى تأتى بسهولة. فقد قال القائد پول ميشو مفوض جيش تحرير شعب السودان السابق فى مقاطعة رومبك الذى يقضى أيامه الآن فى لعب الكوتشينة تحت شجرة مانجو كبيرة: "جمعينا قلقون. إذا لم يكن لديك النوع الصحيح من الإدارة، والمستوى الصحيح من المساءلة والشفافية، فإن هذا يقلق من كانوا يحاربون لفترة طويلة."

* * *

ربما كان الأشخاص الوحيدون غير القلقين هم الصينيون. فهم يرون عدم الاستقرار وانعدام البنية التحتية عقبات مؤقتة فى الطريق إلى تحقيق أمن الطاقة لبلدهم. وهذه المقاربة طويلة الأجل - وهذه القدرة على أن يعكفوا بهمة على أمر ما ويتحملون الصعاب فحسب - هى ما تجده الشركات متعددة الجنسيات الغربية الأكثر غرابةً والأكثر تهديدًا فيما يتعلق بالوجود الصينى على رقعة النفط الإفريقية. وأثبت السودان على وجه الخصوص أنه مقبرة لشركات النفط الغربية. إذ أُجبرت تشيڤرون وتوتال على التخلى عن امتيازاتهما المربحة فى جنوب السودان فى أوائل الثمانينيات عندما اندلعت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، ولم تتمكنا من العودة منذ ذلك الحين. وفى حالة الشركات

الأمريكية، كان ذلك بسبب العقوبات التى فرضتها حكومة كلينتون فى عام 1997. (ومع ذلك، فإنه مع إمكانية استقلال الجنوب فى عام 2011، وفى ظل الوجود الصينى المتزايد بسرعة فى المنطقة، وجدت إدارة بوش وقتًا فى جدول مواعيدها من أجل جيش تحرير شعب السودان. إذ ظهر نائب وزير الخارجية روبرت زوليك فى رومبك بعد أسبوعين فقط من الوقت الذى كنت موجودًا فيه هناك، وحيث طائرته فرقة موسيقى نحاسية والقرويون الذين علت هتافاتهم.) وجعل ميل الحكومة السودانية إلى قصف القرويين فى الجنوب وتسليح الميليشيات التى تحارب بالوكالة عن الجيش الشركات الغربية تتحاشى صداع العلاقات العامة المحتمل. وفى عام 2002 أُجبرت شركة تاليسمان المستقلة الكندية - وهى استثناء نادر لهذه القاعدة - على التخلى عن برنامجها الخاص بالتنقيب فى جنوب السودان عقب الحملة التى شنها ناشطو حقوق الإنسان الكنديون الذين زعموا، بالإضافة إلى أمور أخرى، أن الشركة أمدت الجيش السودانى بمهابط الطائرات وغير ذلك من الدعم الفنى فى حملات القصف الجوى التى شنها ضد المدنيين الجنوبيين.

لكن الشركات الصينية لا تواجه المساهمين النشطين ولا جماعات الضغط المستقلة. ومدت شركة صينية خط الأنابيب القائم الذى يبلغ طوله 900 ميل واتُهمت بالتواطؤ مع حملات القصف الجوى المقصود بها بوضوح القضاء على القرى الجنوبية لإيجاد مكان لها. وفيما بين عامى 1998 و 2000 شُرِّد آلاف الأشخاص، وكان النمط هو نفسه باستمرار. إذ كانت طائرات الأنتينوف التابعة للقوات الجوية السودانية تقصف القرى أولاً، وطبقًا لما ذكره السكان المحليون، كان "ناس الصين" يأتون بالبلدوزرات، يعقبهم جنود الحكومة الذين يحرقون الأكواخ. والآن يُعتقد أن 4آلاف جندى صينى بالملابس المدنية متمركزون على طوال خط الأنابيب لحمايته من الغزاة والمخربين. وبعد أن أنفقت الصين حوالى 3مليارات دولار على مشروعات البنية التحتية منذ عام 1999، أنشأت كذلك للسودان معمل تكرير وميناء وقاعة الصداقة ومستشفى الصداقة فى الخرطوم، وجسرًا على نهر النيل، ومزرعة أرز، ومصنع نسيج.

يرى الساسة وواضعو السياسات الغربيون حجم الصين المتنامى فى أعمال النفط الإفريقية على أنه أكثر من مجرد تهديد تجارى للأعمال الغربية. وعلى وجه الخصوص فإن اعتماد بيجين المتنامى على النفط الإفريقى وضعها فى تصادم مع الأولويات السياسية الأمريكية الخاصة بالقارة. وهناك جوقة من الأصوات فى واشنطن - من أعضاء الكونجرس ومعلقى الصحف - تشكو من استعداد الصين للقيام بأعمال فى بلدان تحاول الولايات المتحدة الضغط عليها أو عزلها. والمثال الأكثر استشهادًا به هو السودان الذى يحب الكثير من الصقور فى واشنطن بشدة زعزعة حكومته الإسلامية (نظريًا) والإطاحة بها، لكن تعاون بيجين مع غينيا الاستوائية ومع زمبابوى التى يرأسها روبرت موجابى كثيرًا ما يكون فى نطاق الهدف.

تعتمد الصين على السودان فى الحصول على 10 بالمائة تقريبًا من نفطها المستورد وقد استثمرت مبالغ وقوى بشرية هائلة فى صناعة النفط السودانية. وحاولت الولايات المتحدة مرارًا استصدار قرار فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتورطها فيما تسميه الولايات المتحدة "إبادة جماعية" فى منطقة دارفور الغربية، لكن الصين أوضحت أنها سوف تستخدم حق النقض ضد هذا القرار. وتعتبر بيجين دارفور مسألة داخلية بالنسبة للحكومة السودانية تحلها بمساعدة الاتحاد الإفريقى - وهو الوضع الذى يعكس كذلك مقاربة الصين التقليدية للسياسة الخارجية القائمة على مبدأ عش ودع الآخرين يعيشون بقدر ما هى نتاج الاعتبارات التجارية.

حذر محللون كثيرون من الافتتان بخطاب الخطر الأصفر الذى يخرج من دوائر بعينها فى واشنطن، ويصرون على أن هناك جانبًا أطيب وأرق للمشاركة الصينية فى النفط الإفريقى غالبًا ما يجرى تجاهلها. إذ أعفت الصين البلدان الإفريقية من مليارات الدولارات بالمعنى الحرفى للكلمة من الدَّين الثنائى. وهو الأمر الذى يحاول دعاة تخفيف الديون الغربيون تحقيقه فى السنوات الأخيرة.

كما قدمت منحًا دراسية لحوالى 10 آلاف طالب إفريقى يتم تعليمهم فى الصين، وأرسلت مئات الأطباء والمعلمين إلى القارة. بل وافقت الصين فى عام 2005على إنشاء ذلك الطريق الذى كانت هناك حاجة ماسة إليه بين برازاڤيل وپوانت نوار، وهو أمر لم يبلغه أى قدر من المساعدات الغربية.

قدرة الصين على تحويل أية مبالغ نقدية صغيرة إلى نتائج ملموسة، إلى جانب نظرتها الصارمة إلى سيادة الدولة، ربما يكونا فى نظر الحكومات الغربية التى لا تزال تفضل ربط الشروط المؤلمة بأى تفاعل تقريبًا لها مع الدول الإفريقية الجوانب الأكثر إزعاجًا فى قوة المملكة الوسطى* المتزايدة فى إفريقيا. وفى جزء كبير من التسعينيات تحدث الساسة والاقتصاديون الغربيون بعجرفة عن إجماع واشنطن الناشئ. الاعتقاد الذى لا يُقاوَم بشكل كبير بأن تحرير التجارة والخصخصة واقتصاد السوق الحرة، وليس محيطات المساعدات المالية، هى الدواء الشافى للبلدان النامية. ومع ذلك ألقت المعجزة الاقتصادية الصينية، التى تحققت بالكامل فى سياق سيطرة الدولة التقليدية القديمة من أعلى لأسفل بقدر خطير من الشك فى هذه الرؤية، ونسمع كثيرًا فى العالم النامى إشارات ساخرة إلى "إجماع بيچين" . وهى الفكرة القائلة إنه ينبغى على الدول التعامل مع بعضها البعض على أنها شركاء تجاريون، ثم تُترَك فى حالها لإدارة شئونها.

علاوة على ذلك، هؤلاء الذين يخشون وضع الصين الذى يقوى بسرعة فى إفريقيا ربما يحسنون صنعًا إن هم رسموا صورة حقيقية للمشهد. فعلى أى الأحوال، الواقع هو أن الصين أمامها طريق طويل تقطعه قبل أن تلحق بالوجود الغربى فى المشهد النفطى الإفريقى. وعندما يتصل الأمر بتراخيص التنقيب، لا تزال الشركات الصينية تحقق نجاحًا بما يسميه أحد المحللين "نفايات محضة"، وبصورة عامة، محفظة الحفر فى الخارج الخاصة بالصين هى إلى حد كبير جدًا

---

* زونج جوو هو اسم الصين باللغة الصينية ويعني "المملكة الوسطى"، وهو يعود إلى حوالي عام 1000ق. م. (المترجم)

فى طفولتها. ولا يزال خمسة وتسعون من الاحتياطيات المثبتة لكل من شركة النفط الوطنية الصينية وشركة النفط البحرية الوطنية الصينية داخل الصين. ولنقارن هذا بشركة النفط الكبرى البريطانية بريتش پتروليوم التى تعتمد عليها المملكة المتحدة فى الحصول على 7 بالمائة فقط من احتياطاتها، أو الشركات الأمريكية الكبرى الثلاث، حيث تتراوح الأرقام المقابلة حول 30 بالمائة. وفى الوقت الراهن على الأقل، تركز صناعة النفط الصينية أكثر ما يكون على برنامجها الخاص بالتنقيب الداخلى.

جدير بالذكر كذلك أن مقاربة الصين طويلة الأمد للتنقيب عن النفط فى إفريقيا تحمل معها إمكانية مهمة للتعاون مع الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، سوف يستفيد البلدان من وجود قدر أكبر من الأمن فى مياه خليج غينيا. وترى القيادة الأوروبية الأمريكية أن تجميع دول الخليج كى تتعاون بشأن الأمن البحرى مشروع ذو منفعة خاصة ومن السهل تخيل يوم تُدعى فيه الصين إلى هذا الجهد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون لدبلوماسية دفتر الشيكات الصينية أثر عكسى. ويقول ألكس ڤاينز رئيس برنامج آسيا فى تشاتام هاوس*: "ربما لا يكون منطق النموذج الصينى مستدامًا على المدى الطويل. فقد وجد الفرنسيون أن النموذج لا يمكن أن يكون تنافسيًا." وهو يقارنه بالمقاربة التى تتبناها شركة إلف الفرنسية التى تخضع لسيطرة الدولة وكانت حتى التسعينيات جزءًا لا يتجزأ من السياسة الخارجية الفرنسية فى إفريقيا.

ربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن جزءًا كبيرًا من الهستيريا فى واشنطن بشأن وجود الصين المتزايد فى السياسة النفطية الإفريقية فاته ملاحظة أنه جزء من البحث الآسيوى الأوسع عن أمن الطاقة الذى يتصادف فحسب أنها تقوم به على القارة الأوروبية. وعلى سبيل المثال، شركة پتروناس الماليزية التابعة للدولة نشطة فى أربعة عشر بلدًا إفريقيًا، بما فى ذلك مشروع مع الصينيين فى

* المعهد الملكي البريطاني للشئون الدولية. (المترجم)

السودان. وفى تشاد، وكجزء من كونسورتيوم إكسون موبيل، تتعلم بتروناس الكثير عن كيفية إدارة مشروع كبير، وفى السنوات المقبلة سوف تصبح بالتأكيد لاعبًا مهمًا فى إفريقيا.

فى الوقت نفسه، كوريا الشمالية بها اقتصاد مفعم بالنشاط والحيوية ويعتمد على النفط تمامًا كالاقتصاد الصينى، حيث تحتل البلاد الآن المركز الرابع فى العالم كمستورد للنفط. وفى عام 2006 حصلت شركة النفط الوطنية الكورية على مساحة بحرية قيمة جديدة فى نيجيريا وكان لها اهتمام كذلك بمساحة فى منطقة التنمية المشتركة الواقعة بين نيجيريا وساو تومى. وفى مارس من عام 2006، واعترافًا من الرئيس روه مو هيون بأهمية الدبلوماسية النفطية على النمط الصينى، زار بعض الدول المهمة المنتجة للنفط فى القارة، وأعلن أن كوريا سوف تستثمر 6 مليارات دولار فى مشروعات البنية التحتية النيجيرية، بما فى ذلك محطتى توليد طاقة توفر 20 بالمائة من كهرباء نيجيريا بحلول عام 2010. وكانت تلك أول جولة إفريقيا يقوم بها رئيس كورى خلال أكثر من عشرين عامًا، وكان هناك اتفاق جيد أكثر نجاحًا من الاتفاق الذى تم فى عام 1982 عندما نزل الرئيس حينذاك تشون دو هوان فى الجابون فقط لسماع فرقة موسيقية عزفت السلام القومى الكورى الشمالى.

لكن منافس الصين الآسيوى الأكثر أهمية على النفط الإفريقى هو الهند التى ليست أقل حاجة إلى تغذية اقتصادها المتفجر بالوقود. وفى عام 2010 سيكون هناك ستة وثلاثون ضعف العدد الحالى من السيارات التى كانت موجودة فى الهند عام 1990 ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك البلاد اليومى من النفط من 2,2مليون برميل فى اليوم حاليًا إلى 5,3 مليون برميل. وجعلت دلهى كذلك أمن الطاقة أولوية أولى، حيث تنفق مليار دولار سنويًا فى جهود التنقيب فى أنحاء العالم، ويتم ضخ معظم هذا المبلغ من خلال شركة النفط والغاز الطبيعى المملوكة للدولة.

ومع ذلك كانت مقاربة الهند لتأمين امتيازات النفط الإفريقية أكثر ترددًا على نحو ملحوظ من مقاربة الصين. فالهند، الديمقراطية ثقيلة الحركة والمعرقلة،

تتخذ قراراتها ببطء وبعناية وشفافية. أما الصين، الدولة الشيوعية التى تُحكَم السيطرة عليها، فتدخل بسرعة وحسم، مع ميل قليل إلى تفسير أفعالها. وحدث مرارًا وتكرارًا فى إفريقيا أن وجد الهنود أنفسهم فى ظرف تنافسى معوِّق. وعندما أصبحت المساحة 18 فى أنجولا متاحة فى أواخر عام 2004، تقدمت شركة النفط والغاز الطبيعى بما ظنته عطاء مقنعًا. وكشأن كل الشركات المنافسة، جلست فى انتظار سماع النتائج. وذُهلت وغضبت عندما ذهبت المساحة للصين بعد عرض بيچين فى اللحظة الأخيرة تقديم قرض قيمته مليارى دولار لتمويل مشروعات البنية التحتية.

حدث اضطراب مشابه مرة أخرى فى نيجيريا بعد بضعة أشهر عندما خرجت شركة النفط والغاز الوطنية بحصة قدرها 25 بالمائة فقط من مساحات بحرية ممتازة، على الرغم من تقديمها أعلى عطاء. وعندما أُعلنت نتائج دورة الترخيص، ظهر أن شركة النفط الوطنية الكورية حصلت على حصة عمل قدرها 65 بالمائة بعد أن وعدت بمد خط أنابيب للنيجيريين، وكذلك حوض بناء سفن ووصلة سكك حديدية ومحطة توليد طاقة.

على مدى عام 2005، أدرك الهنود أن مقاربتهم للتنقيب عن النفط الإفريقى، التى وصفها بعض المحللين بأنها "متحضرة" ووصفها آخرون بأنها مترددة أو ساذجة، يتعين تغييرها. وفى مؤتمر النفط العالمى بجوهانسبرج فى سبتمبر، عبَّر وزير النفط الهندى اس سى تريباتى عما تشعر به بلاده من مرارة تجاه الطريقة التى تربط بها البلدان الإفريقية مكافأة امتيازات التنقيب بضمانات النقد ومشروعات التنمية. كما اشتكى بطريقة غير دبلوماسية من أن "كلاً من نيجيريا وأنجولا أبلغتا أن الأفضلية سوف تُعطى لمن يقدمون حزمًا اقتصادية. وهما تقولان إن مقدار حصتك فى مساحة التنقيب تتوقف على حزمة التنمية الاقتصادية التى تقدمها." وبعد بضعة أسابيع أعلنت الهند أنها سوف توفر مليار دولار لاتفاقيات النفط مقابل البنية التحية فى البلدان الإفريقية. وشملت البلدان

التى يغطيها ما يسمى مبادرة الفريق 9 تشاد وغينيا الاستوائية وساحل العاج، لكن الوزارة تقول منذ ذلك الحين إنها سوف تستهدف ساو تومى والكونغو برازافيل. وكشأن الصين، كانت الهند قد قدمت صداقات قوية فى إفريقيا فى أوج حركة عدم الانحياز، لكن عندما يتصل الأمر بالنفط، فهو يتعلق بالمال، وواقع الأمر أن الصين باستمرار لديها المال الأكثر.

ليس الآسيويون وحدهم من هبطوا على إفريقيا. فشركة النفط الوطنية البرازيلية العملاقة بتروبراس ربما يكون وضعها أفضل من غيرها فى إقراض خبرتها البحرية والخاصة بالحفر فى المياه العميقة لإفريقيا، وأسعد البرازيليين استغلال صلاتهم الثقافية واللغوية مع أنجولا وساو تومى وغينيا بيساو وموزمبيق ـ وجميعها بلاد منتجة للنفط أو يُحتَمَل أن تكون كذلك ـ فى خلق ما يمكن أن يكون عما قريب صناعة نفط عالمية قوية ناطقة بالبرتغالية.

وأخيرًا وليس آخرًا، هناك الأفارقة أنفسهم. إذ بدأت القوة العظمى فى القارة، جنوب إفريقيا، السباق ببطء لكنها سرعان ما لحقت بالآخرين. وجعل الرئيس ثابو مبيكى اتفاقات التنقيب فى إفريقيا أولوية كبرى، وبدأت حكومة المؤتمر الوطنى الإفريقى الاستفادة من المصداقية الإفريقية القوية التى بنتها على مر عقود الكفاح ضد الأبارتايد، حيث عرضت المعرفة الجنوب إفريقية على بلدان إفريقية كنيجيريا الحريصة على "إضفاء الصبغة المحلية" على صناعاتها النفطية. وفى عام 2005 سافر مبيكى إلى الخرطوم وعاد باتفاق مربح لشركة النفط الوطنية الجنوب إفريقيا بتروسا كى تقوم بالحفر فى جنوب السودان. وربما يكون الكبرياء الإفريقى، وهو باستمرار قوة فعالة فى جنوب إفريقيا، كذلك وراء اندفاع بريتوريا نحو الحصول على حاجاتهم من الطاقة من القارة التى تراها بشكل كبير جدًا على أنها فناؤها الخلفى. ويقول باتريك سميث من النشرة البريطانية واسعة الانتشار Africa Confidential: "من الممكن دائمًا أن يكون

المتخصصون فى الشئون الإفريقية فى حكومة مبيكى قد بدأوا يسألون: "لماذا نشترى نفطنا من إيران؟"

ليست المصالح الأمريكية المصالح الوحيدة التى شعرت بعدم ارتياح من الغزو الآسيوى. فمع أن فرنسا جعلت مركز اهتمام سياستها الخارجية مؤخرًا بناء اتحاد أوروبى موحد وقوى، فإن باريس على وجه الخصوص تشعر بقلق من نفوذها المتدهور فى إفريقيا. وإلى حد ما، يدين هذا النفوذ المتدهور بالكثير للوجود الجديد العدوانى لكل من الأمريكيين والآسيويين، إلا أن مرجعه كذلك إلى تجنب المخاطر المتزايد فى كل من العلاقات السياسية والتجارية مع إفريقيا بعد ارتباك ميراث إلف. ويقول فيليب ڤاسيه محرر دورية African -Energy Intelligence ومقرها باريس: "رحل كل مديرى إلف القدامى. وهم لا يشترون مساحات تنقيب جديدة فى واقع الأمر. فقد حفروا بئرًا واحدة فى غينيا الاستوائية ورحلوا، وهو ما اتضح أنه غلطة. بل إنهم لم يتقدموا بعطاء فى ساو تومى. وتوتال هى الشركة التى تعرف أكثر من غيرها عن منطقة التنمية المشتركة فى هذه المرحلة المبكرة، لأن مساحة التنقيب الخاصة بها فى نيجيريا ملاصقة لمنطقة التنمية المشتركة. لكنهم مازالوا لا يتقدمون بعطاءات. وقد خرجوا من تشاد مبكرًا ظنًا منهم أنها شديدة الخطورة. وفى المساحتين الكبريين فى إفريقيا فى المستقبل القريب - نيجيريا وأنجولا - يواجه الفرنسيون منافسة حادة، لأن تلك ليست منطقة نفوذهم. فنيجيريا تقع فى مجال نفوذ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولا يمكنهما الاعتماد على النفوذ الفرانكوفونى، وهما تعانيان فى أنجولا من ميراث فالكون."

ينعكس تردد توتال وممارساتها السياسية فى إفريقيا على مستوى البيروقراطية الفرنسية. وتشعر الحكومة الفرنسية بأن تدخلاتها العدوانية فى بلدان كساحل العاج وتأييدها القوى للطغاة الأفارقة على مر الأعوام أضرتها إلى حد ما، وها هى تدفع الثمن باضطرارها إلى عدم المشاركة واتخاذ وضع أقل حجمًا. ويقول أويلى أوين، محلل غرب إفريقيا الذى يعمل مع Global Insight

ومركزها لندن: "منذ عشرة أعوام لم يكن واضحًا ما ستفعله فرنسا فى هذه البيئة الحالية." لكن فى الوقت الراهن، تراقب فرنسا من على الخط بينما تستفيد بلدان أخرى من انتعاش نفط إفريقيا.

التنافس الدولى المتزايد على ثروة إفريقيا النفطية معقد وصاخب وشديد المرونة. فقبل عشر سنوات لم يتوقع أحد أن الرئيس الليبى معمر القذافى سوف يساير الولايات المتحدة وبريطانيا، أو أن النفط الليبى سوف يصبح شيئًا ثمينًا لشركات النفط الغربية. ولم يتوقع أحد أن صلات إفريقيا بحواضرها الاستعمارية السابقة ـ التى تعززت على مر العقود وفى بعض الحالات القرون ـ سوف تبدو على هذا النحو من التفاهة وعلى حافة عدم مناسبتها لمقتضى الحال فى مواجهة القوة الأمريكية والسياسة الواقعية. وقليلون كانوا سيتوقعون تزاحم الشركات المستقلة الأسترالية والأيرلندية والأمريكية على المساحة مع شركات النفط الوطنية الضخمة التابعة للبرازيل والهند وماليزيا. بل إن عددًا أقل كان سيتوقع أن تقوم جنوب إفريقيا ـ التى خرجت للدنيا للتو بعد سنوات من العزلة الدولية ـ بدور رائد فى ترويج الطاقة الإفريقية للعالم. لكن كل هذا حدث، وبسرعة يصعب معها عدم التحدث عن تكالب جديد على إفريقيا.

من أوغندا إلى ليبيريا، ومن إريتريا إلى مدغشقر، ومن سيراليون إلى ناميبيا، كان كل رئيس إفريقى يأمل فى صرف الانتباه عن فشله الداخلى أو الصراعات الداخلية يفوِّض بإجراء المسوح السيزمية، وينظم "عروض الشوارع" فى لندن وهيوستن، ويعلن عن جولة تراخيص أملاً فى اجتذاب علاوات توقيع كبيرة إلى خزانة بلاده الوطنية الخاوية. وكان بعض تلك الجهود يقوم على توقعات أكثر إثارة للشك من غيرها. ففى عام 2004 أعلن رئيس جامبيا يحيى جامع، الذى ابتُلى بأزمة نقد واقتصاد شديد الركود، للجمهور المرتاب أن البلاد ترقد على احتياطيات نفطية أكبر مما فى الكويت، وأن الأمر يعود إلى كل جامبى كى يشارك بجهده ويؤدى واجبه فى تحويل البلاد إلى محطة توليد طاقة اقتصادية.

والواقع أنه من غير المرجح أن يكون هناك الكثير من النفط فى جامبيا - إن وُجِد أصلاً - على الرغم من أن هذا لم يمنع شركة كندية تسمى بيريد هيل إنرجى من توقيع اتفاقية مع السلطات الجامبية.

ومع ذلك، وفى أماكن أخرى من القارة، أثمرت الجهود أحيانًا. ففى فبراير من عام 2006 على سبيل المثال، بدأت الدولة الإفريقية الفقيرة موريتانيا الواقعة فى شمال غرب القارة إنتاج 33 ألف برميل يوميًا بفضل شركة وودسايد إنرجى المستقلة المحظوظة. وربما يكون من المبكر جدًا القول بما إذا كان هامش إفريقيا الشرقى أو وادى الصدع العظيم سيصبح "خليج غينيا التالى"، كما يشير البعض، أم لا. إلا أنه من الواضح أن الاهتمام آخذ فى التزايد. ففى عام 2006 بدأت الشركة الأسترالية المستقلة هاردمان ريسورسز الحفر على طول شواطئ بحيرة ألبرت بأوغندا، وهى المنطقة التى أسماها وزير الطاقة الأوغندى بـ"غير المستكشفة". (حفرت شل آخر حفرة هناك فى عام 1938.) ويبدو الآن أن أوغندا فى سبيلها للانضمام إلى صفوف منتجى النفط الأفارقة، بإنتاج يومى من المتوقع أن يصل إلى 600 ألف برميل فى السنوات المقبلة. وينقب الصينيون فى إثيوبيا، وبدأت إكسون موبيل التنقيب فى مدغشقر. ولا يغيب عن أحد أن شرق إفريقيا فى موقع يوفر صلات نقل سهلة إلى الصين عبر المحيط الهندى، بالقدر نفسه من السهولة التى كان عليها خليج غينيا فى يوم من الأيام بالنسبة لأوروبا وأمريكا الشمالية.

يقول ڤاسيه: "ما زال هناك الكثير الذى يمكن عمله فى إفريقيا. فواقع الأمر أنه فى نيجيريا ليس هناك بعد تنقيب فى المياه العميقة. وفى ساو تومى ليس هناك تنقيب بالفعل. وفى غينيا الاستوائية ما زالت الأعماق السحيقة لم يُنقَّب فيها. وهناك شمال تشاد. وهناك دارفور. وما زال هناك الكثير المتاح للجميع. ولم يشتر الصينيون مساحات تنقيب جديدة فحسب، بل كذلك مساحة منتجة بالفعل. وهذا هو الأمر الجدير بالملاحظة بشأن إفريقيا، وهو أنه ما زال بإمكانك عمل ذلك. فهى مازالت بيئة شديدة المرونة."

خاتمة

لم يستغرق الأمر سوى يومين قبل أن أكون مستعدًا لتجربة الحلزون بالفلفل.

قرأت عن الأطايب الوطنية هذه، لكن كان يتعين علىَّ رؤيتها بعينى. فإذا كنت متعودًا على الحلزون بالنمط الفرنسى الذى بحجم "الكستبان"، فإن الحلزون النيجيرى يبدو مفاجأة كبيرة. فهو بحجم قبضة اليد، وعادةً ما يُقطَّع إلى قطع صغيرة ويُقدَّم بصوص الفلفل الأحمر الحارة التى تتركك غارقًا فى طبقات عديدة من العرق الجديد فوق الطبقة التى تحملها بالفعل طوال اليوم.

فى هذه الأمسية على وجه التحديد كنت أطفئ اللهب بالبيرة الباردة فى صحبة من بضعة صحفيين آخرين بالفندق الذى أقيم فيه بلاجوس، عندما انضم شابان نيجيريان أعرف واحدًا منهما إلى طاولتنا. وكانا كلاهما فى عمرى، وقد عاشا معظم حياتهما فى إنجلترا وعادا إلى نيجيريا لزيارة الأسرة فى فترة أعياد الميلاد والعام الجديد. وباعتبارى شخصًا أمضى معظم حياته موزعًا بين البلدان والثقافات، تماهيت بالفطرة مع إحساسهم بالهوية التى جرى التفاوض عليها والإحباط الخاص بالعجز عن ترجمة الرؤى الجديدة إلى المَشَاهد القديمة. فكما توقعت منهما، تحدثا بغضب عن كيف أن نيجيريا "لن تتغير أبدًا" وكيف أنه ليس هناك من يرغب فى الاستماع لشخص أمضى زمنًا فى الخارج ولديه القليل من الحكمة التى ينقلها.

تحول الحديث إلى النفط، وهو ما أطلق النقاش الحى المعتاد عن الدمار التام الذى أحدثته الثروة النفطية لنيجيريا ـ عقلية "انتزع الشىء إن أمكنك ذلك"، والانقلابات العسكرية التى لا حصر لها، والمرارة القَبَلية والعرقية والدينية، وشلل الدولة فى مناسبات عديدة. وقال أحدهما بلهجة جنوب لندن الرائعة: "لدينا قول مأثور فى نيجيريا يقول كل إنسان من أجل نفسه."

أومأت بأدب وقررت أن لا أذكِّره بأن هذا تعبير إنجليزى، وقد التقطه من بيكهام وليس من لاجوس. لكنى أدركت بعد ذلك أنه لم ينته من كلامه. إذ كرر كلامه قائلاً: "كل إنسان من أجل نفسه، والرب من أجلنا جميعًا."

كان ينبغى علىَّ معرفة أنه ستكون هناك نسخة إفريقية. وكان ينبغى علىَّ معرفة أنها ستشمل الرب. فالقارة الإفريقية مكان متدين بعمق وبشكل انعكاسى. على نحو يحتاج فيه من نشأوا منا فى نسبية الغرب الأخلاقية وقتًا طويلاً كى يتذوقوه. وفى نهاية الوقت الذى أمضيته فى إفريقيا لم أعد قادرًا على حصر المرات التى سُئلت فيها عن ديانتى كنوع من الدردشة، بالطريقة نفسها التى يزيل بها الأمريكيون الحواجز بالسؤال عما تعمله لكسب لقمة العيش. وكانت الإجابة التى يتوقعها الناس إما "مسلم" أو "مسيحى"، وليس كما أجيب عادةً بأنى "لست متدينًا فى الواقع". وحتى بالنسبة لمعظم الأشخاص المتعلمين والعلمانيين الذين قابلتهم، فإن كون الإنسان يعيش دون الرب فى حياته مفهوم يصعب فهمه ويتسم بالغرابة، حيث يشبه إلى حد ما إجابة سؤال عما لك من أخوة وأخوات بقولك "لست فردًا فى أسرة فى واقع الأمر".

بدا مطمئنًا بعض الشىء معرفة أنه إذا كان النفط فى حقيقة الأمر نقمة على إفريقيا، ولم يُخْرِج سوى أسوأ ما فى الناس، فمازال هناك أمل فى الخلاص فى نهاية الأمر على نحو قد لا يكون موجودًا فى بلادى الملحدة. فإنك تعتاد على التفكير بتلك الأنواع من اللغة المطلقة بعد فترة قصيرة فى إفريقيا ـ وهو الإدراك الذى خطر ببالى لأول مرة فى أمسية دافئة فى لواندا بأنجولا.

إذا اتخذت موقعًا فى أعالى التلال ونظرت لأسفل، سوف ترى أن لواندا جميلة. فأبراج المدينة الخرسانية والوزارات الحكومية بألوان الباستيل تمتد أمامك فى قوس طويل يحتضن المحيط. وهى تسمى المارجينال ويشرف عليها بدورها حى السفارات الأنيق - وماذا غير ذلك؟ - ميرامار. وكل مساء سوف تخترق أشعة الشمس المدارية الرطبة السحب التى تنبعث منها الأبخرة وتدغدغ المشهد كله بإيقاعات ضوئية متتالية لاهثة نهائية، قبيل أن يدوس الرجل الذى فوق على الزر ويَسْوَد كلُّ شىءٍ اسودادًا شديدًا. وقلت لنفسى ذات ليلة كم هو غريب أن لا يكون هناك وجود لمفهوم "الشفق" فى المناطق المدارية. كما أنهم لا يعرفون التدرج الشمالى، ولا يعرفون الرغبة العصبية فى الحصول على كل شىء. فالحال فى إفريقيا باستمرار إما ليل أو نهار. وأنت باستمرار إما غنى أو فقير.

بعد ذلك خطر ببالى أن أفعل ذلك. إذ كنت أقع فريسة لذلك الفتش الشمالى القديم بشأن إفريقيا، وهو ذلك الفتش الذى بدأ بواضعى الخرائط القدامى الذين كتبوا "هنا توجد تنانين" فى كل أنحاء القارة السوداء. لكن هذا استمر حتى يومنا هذا فى لعبة شد الحبل بين من رغبوا فى أن يروا فى انتعاش إفريقيا النفطى بزوغ فجر اندفاع جديد نحو الذهب، ومن لم يروا سوى البؤس والسرقة والسلب والنهب، ولعنة النفط. أى الأسود والأبيض.

كتبت لى صديقة جنوب إفريقية على البريد الإلكترونى عندما كنت فى أسوأ حالاتى عالقًا فى الكونغو بتأشيرة دخول منتهية الصلاحية وحالة وشيكة من الحرارة الشديدة، وكان النقد ينفد منى سريعًا: "تتعلق إفريقيا بالعظام واللحم والدم والذباب. الجميع متعطشون لشىء ما." وكانت محقة إلى حد ما - لكن فقط إذا اخترت أن تنظر إلى الأمور بتلك الطريقة. ذلك أنه إذا كان هناك شىء أنا متأكد منه الآن، فهو فيما بين "التكالب على النفط الإفريقى" و"مفارقة الوفرة" لابد أن يكون هناك وسط سعيد. ذلك أنه بين الليل والنهار هناك الشفق فى المناطق المدارية، على الرغم من أنه قد يفوتك إذا رمشت. وبين الجنة والنار،

هناك إفريقيا التى يعرفها القليلون منا. وبين الشمس الحمراء الحارقة التى تجعل الأرض تتشقق وبراز الشيطان الذى يخرج من أسفل، ربما يكون هناك إله لنا جميعًا - إذا تعلمنا البحث عنه.

عرفان وتقدير

أبطال هذا الكتاب الحقيقيون يعرفون بالفعل من هم. ففى الغالب لا يمكن ذكر أسمائهم أو لن تذكر أسماؤهم أو لا ينبغى ذكر أسمائهم. إنهم الجنود المجهولون الذين يفيضون شجاعةً وكرمًا. وهم الأشخاص الذين لم أعرف أسماءهم قط، أو الذين قد تكون حياتهم المهنية فى خطر إن ذُكِرَت أسماؤهم. شكرًا. ميرسى. أوبريجادو.

بالنسبة لأى إنسان آخر، يمكن أن تتحول قائمة الشكر إلى كتاب آخر. ومع ذلك لابد لى من التعبير عن امتنانى أولاً وقبل كل شىء لمحررتى فى هاركورت، ريبيكا ساليتان، لمقامرتها بشأن كيان غير معروف، وكذلك على التغذية الارتجاعية شديدة الوضوح فى أوقات الأزمة. كما عملت ستاشا ديكر بجد واقتدار فى المخطوطة، حيث قامت بأعمال بطولية خاصة بالتنقيح. وشكرًا جزيلاً كذلك لوكيلتى، كاثى أندرسون، على المطابقة الماهرة، وعلى الصبر على نوبات غضبى الإلكترونية من على الطرف الآخر من العالم.

كان ميتش ألبرت فى لندن هو من حفزنى على التفكير فى أنه "كان داخلى كتاب". وبعد رشوتى بدورات من شراب ماكلان نطقت بفكرتى الكبيرة عن غينيا الاستوائية الصغيرة. وبعد ذلك لم يكن الرجوع ممكناً. وهذا بفضل إصرارك يا ميتش؛ وآمل أن توافقنى على ذلك.

أدين لأويلى أوين وكريس ميلفيل بدَين خاص من العرفان والتقدير. فهما لم

يقدمان ساعات من الصحبة المرحة فى لندن ويصدقان كل القصص فحسب، بل إنهما وافقا بطيبة كذلك على قراءة مسودة المخطوطة وأنقذانى من نفسى. إنهما رجلان لا يضاهى معرفتهما الموسوعية بالسياسة الإفريقية سوى تعطشهما الذى لا حد له (لمزيد من المعرفة بالطبع).

وُلِد هذا الكتاب فى لندن، لذلك فمن المحتم أن يكون هناك المزيد ممن أشكرهم من أهل لندن، وأبدأ بشكر هيلين فرجسون على الحب والتأييد فى المراحل الأولى، وأشكر والديها روث وأنت على كرم ضيافتهما. ومنحنى ستراكير ماجواير أول إجازة لى فى العمل وساعد على رعاية أفكارى الغريبة كى تتحول إلى حروف مطبوعة. وكانت مادلين ليويس مصدرًا لا حد له من الدعم والإلهام، ناهيك عن بيت بعيدًا عن الوطن فى الزيارات اللاحقة للندن. ومع ذلك، وأكثر من أى شخص آخر، كانت ربات الفنون فى هيئة كانا جرايندلى التى ظهرت فجأة وفتحتنى كالكتاب وجعلتنى راغبًا فى الكتابة من القلب مرة أخرى. شكرًا هائلاً، حبيبتى.

ما إن عبر الكتاب المحيط الأطلسى حتى استفاد من التحفيز الذى جاء فى وقته فى الاتجاه التجارى، بفضل الحس السليم لدى ألكس بورين وآخرين. وفى المراحل اللاحقة، عندما غرقت فى بحر من الديون، تحملت دائرة متناقصة بسرعة من أصدقاء نيويورك الأوفياء جنونى الوشيك والشروط الغريبة إلى حد كبير لـ "خطة التقشف الحادة". وقد عانى من هذا الأحمق المفلس بسعادة كل من جاكوب أبيل وناتاشا ويمر وطارق حسين وكريس ويل ودانييل فيث على وجه التحديد. والتقط تونى تشاروفسترا صورة المؤلف. وهى ذروة صداقة طويلة ومعمرة. وكما هو الحال دائمًا، كانت چوانا ديتز مصدر الدعابة والرؤية. التأثير المهدئ والموجِّه، وكذلك مستشارة تصميمات الجرافيك المجانية.

بعد ذلك هناك إفريقيا. بالنسبة للأعمال الخاصة التى تتم عن الطيبة وكرم الضيافة، لابد لى من شكر مايكل پيل فى لاجوس ولى جرايندلى فى چوهانسبرج اللذين سمحا لى بالإقامة فى بيتيهما دون أن أطلبها. ربما كان ذلك على الرغم

من ظنهما أنه خطأ. واحتاج الأمر إلى جيش صغير من الأرواح الطيبة لإخراجى من غينيا الاستوائية بعقل وجسم سليمين، ومعظمهم لا يمكن ذكر أسماءهم. لكن ميك هويل كان نجدة من السماء، وجعلنى ميمى ليونس أتمنى عدم اضطرارى للرحيل أصلاً.

من أجل وقتهم وحكمتهم، ومن أجل خدماتهم كبيرها وصغيرها - فى أنحاء إفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة - أنا ممتن كذلك ليميسى أديبايو - پين وتوتو أليكاننى وتشيلسنى باكن والمكتب القنصلى الأمريكى فى برازاڤيل، ولويس وبيبى بيراو، وچون بن ـ نت، وأندريا بونشتيت، ولورا بودرو، وحكومة كابيندا المحلية، وماسون كولبى، وچواو كوندى، وبيتينا كورالو، وترينتون دانييل، وأورونتو دوجلاس، وأدوا إيدون، و"إلڤيس" ودراجته النارية فى ساو تومى، والجنرال المتقاعد كارلتون فولفورد، وإيان جراى، وسوسا چامبا، وبيتر چينكنز وفرقته من قردة البابون فى كالابار الذى ساعدونى على السير بأمان فى شبه جزيرة باكاسى، ووالتر كانستاينر الثالث، والرئيس بيل نايت، وجين سيلڤيو كومبا، ومملكة كولا فى إيچاو، واللفتنانت كولونيل (متقاعدة) كارين كوياتكوڤسكى، وبرايس ماكوسو (مسجون منذ ذلك الحين)، وشباب مپالاباندا الشجعان، وناجى نيلامباى، وفيل نيلو والعاملين فى سفارة الولايات المتحدة فى لواندا، وروى نويمان، وكريس نيوسم، وسام أولوكويا، وأنكيو أوپورم، وتيم ولويس پارسونز، وأمير بو "الذى لا يُستهان به"، وسانوسى لاميدو سانوسى، واستل شيربون، وچاكوب سيلبرج، ونيتزا سولا روتجر، وجيش تحرير شعب السودان، ورئيس نجالابا تامرو، وفيلكس تودولو، وديڤيد أوجولور، وفيليب ڤاسيه، ولودڤييك ڤير، وسارة وايكس، ومحمد يحيى.

الدفاع عن شركات النفط الكبرى ليس عملاً سهلاً باستمرار، لكن چوزيف أوبارى وهيئة العاملين فى العلاقات العامة بشركة شل فى نيجيريا، ومارى دواير من توتال، وأندى نورمان وفرناندو پاڤيا من تشيڤرون، وسوزان ريڤز من أكسون

موبيل يظهرون بأكثر الطرق إيجابية لإعطاء انطباع ملائمًا، وقد اكتسبوا امتنانى كذلك. فشركة شل على وجه الخصوص كانت من الكرم بما يكفى للسماح لى بالتنقل فى أنحاء الدلتا فى طائراتها الهليكوبتر. وهى ليست وسيلة مواصلات رخيصة. وهذه الميزة جديرة بالإشارة.

هناك مثل إفريقى يُقال أحيانًا على هذا النحو: "إذا أصبحنا جنودًا اليوم وقاتلنا، فبذلك سوف ينعم أولادنا بسكينة العقل ليصبحوا أطباء ومهندسين وساسة، وسينعم أولادهم بدورهم بترف أن يصبحوا كُتَّابًا وراقصين ومعماريين." لقد كانت حياة ترفًا، بأى معيار، والجزء الأكبر من امتنانى سيكون محجوزًا باستمرار لأمى وأبى، وللمعارك التى خاضاها.

ملاحظة على المصادر والقراءة الإضافية المقترحة

يقوم هذا الكتاب فى المقام الأول على مئات المقابلات وأحاديث الخلفية والمناقشات والإيجازات مع أشخاص من أنحاء إفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة فى الفترة ما بين عامى 2004 و2006. وأُجريت المحادثات عمومًا بالإنجليزية أو الفرنسية أو البرتغالية، وأية ترجمة إلى الإنجليزية أنا من قام بها. وفى الغالب، حيثما يُستشهد بشكل مباشر بهذه المحادثات فى النص، كنت أحدد محاوريى وأورد التواريخ العامة والمواقع. وفى الحالات الخاصة القليلة، كان من الضرورى إخفاء هويات مصادرى المحددة . إما بطلب مباشر منهم، أو من باب رغبتى فى تجنب تعريضهم لنتائج ضارة.

المصادر المكتوبة التى اعتمدت عليها من كثرة العدد بحيث لا يمكن أن أوردها بشكل كامل. فهى لا تشمل كتبًا فحسب، بل كذلك تقارير منظمات غير حكومية، ومئات المقالات من دوريات المهنة والصحف والمجلات، وصحافة الإنترنت، والمقالات العلمية، ومنشورات الشركات، ومراسلات البريد الإلكترونى، وأوراق الإيجاز، وتقارير المحللين، والمنشورات الرسمية من الجهات الدولية، وهلم جرا. وبعضها الأكثر أهمية أوردها فيما يلى. فقد جمعتها طبقًا للموضوع أملاً فى أن يجد القراء المهتمين بقضايا محددة أثيرت أو بلدان جرى الحديث عنها فى النص هذا القسم موردًا مفيدًا لمزيد من القراءة. وبسبب ضيق المساحة، تحاشيت بصورة عامة تضمين مقالات الصحف والمجلات.

Catholic Relief Services. "Bottom of the Barrel: Africa's Oil Boom and the Poor." Baltimore, June 2003.

Center for Strategic and International Studies, Task Force on Rising U.S. Energy Stakes in Africa. "A Strategic U.S. Approach to Governance and Security in the Gulf of Guinea." Washington, July 2005.

Congressional Black Caucus Foundation. "Breaking the Oil Syndrome: Responsible Hydrocarbon Development in West Africa." Washington, July

2005.

Council on Foreign Relations. "More than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach Toward Africa." Washington, February 2006.

Page, J.D. A History of Africa. London: Routledge, 2001 (fourth edition).

Hyne, Norman J. Nontechnical Guide to Petroleum Geology, Explqrauon, Drilling and Production. Tulsa: PennWell Corporation, 1995.

Oliver, Roland, and Anthony Atmore. Africa Since 1800. Cambridge: Cambridge University Press, 2005 (fifth edition).

Pakenham, Thomas. The Scramble for Africa: White Mans Conquest of the Dark Continent from 183610 1912. New York: Random House, 1991.

PFC Energy. "West African Petroleum Sector: Oil Value Forecast and Distribution." Washington, February 2003.

شفافية العائدات

Center for Strategic and International Studies, Task Force on Rising U.S. Energy Stakes in Africa. "Promoting Transparency in the African Oil Sector." Washington, March 2004.

Global Witness. "A Crude Awakening: The Role of the Oil and Banking Industries in Angola's Conflict." London, December 1999.

Global Witness. "Time for Transparency: Coming Clean on Oil, Mining and Gas Revenues." London: March 2004.

Human Rights Watch. "Some Transparency, No Accountability: The Use of Oil Revenues in Angola and Its Impact on Human Rights." New York, January 2004.

نيجيريا ودلتا النيجر

Amnesty International. "Nigeria, Ten Years On: Injustice and Violence Haunt the Oil Delta." London, November 2005.

Falola, Toyin. The History of Nigeria. Westport: Greenwood Press, 1999.

Human Rights Watch. "Rivers and Blood: Guns, Oil and Power in Nigeria's Rivers State." Briefing paper. New York, February 2005.

International Crisis Group. "Fuelling the Niger Delta Crisis." Africa Report No. 118. Brussels, September 2006.

Maier, Karl. This House Has Fallen: Nigeria in Crisis. Boulder: Westview Press, 2000.

Okonta, Ike, and Oronto Douglas. Where Vultures Feast: Shell, Human Rights, and Oil. London: Verso, 2003.

WAC Global Services. "Peace and Security in the Niger Delta: Conflict Expert Group Baseline Report." Working paper for Shell Petroleum Development Corporation, Nigeria. December 2003.

الجابون والمرض الهولندى ولعنة النفط

Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciani, eds. The Rentier State. London: Croom Helm, 1997.

Karl, Terry Lynn. The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-states. Berkeley: University of California Press, 1997.

Mahdavy, Hossein. "Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran," in M.A. Cook, ed., Studies in the Economic History of the Middle East. Oxford: Oxford University Press, 1970.

Yates, Douglas A. The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon. Trenton: Africa World Press, 1996.

الكونغو برازافيل والف فى إفريقيا

Catholic Relief Services, Caritas Congo, and Secours Catholique. "Post-Conflict Communities at Risk: the Continuing Crisis in Congo's Department of Pool." November 2004.

International Federation for Human Rights. "Gestion de la Rente Petroliere au Congo-Brazzaville: Mal Gouvernance et Violations des Droits de l'Homme." Paris, May 2004.

Koula, Yitzhak. La Democratic Congolaise Brulee au Petrole. Paris: L'Harmat-tan, 1999.

Le Floch-Prigent, Lo'ik. Affaire Elf, Affaire d'Etat: Entretiens avec Eric De-couty. Paris: Gallimard, 2001.

أنجولا وكابيندا

Global Witness. "All the President's Men: The Devastating Story of Oil and Banking in Angola's Privatised War." London, March 2002.

Hodges, Tony. Angola: Anatomy of an Oil State. Lysaker: Fridtjof Nansen Institute, 2004.

Human Rights Watch. "Angola: Between War and Peace in Cabinda." Briefing paper. New York, December 2004.

Meijer, Guus, issue editor. "From Military Peace to Social Justice? The Angolan Peace Process." Accord, Issue 15. London: Conciliation Resources, 2004.

Royal Institute of International Affairs. "Angola: Drivers of Change." Lon

don, April 2005.

غينيا الاستوائية

Campbell, Duncan. "Marketing the New 'Dogs of War.'" Washington: The Center for Public Integrity, 2002.

Fegley, Randall. Equatorial Guinea: An African Tragedy. Bern: Peter Lang, 1990.

Klitgaard, Robert. Tropical Gangsters: One Man's Experience with Development and Decadence in Deepest Africa. New York: Basic Books, 1991.

Liniger-Goumaz, Max. Small Is Not Always Beautiful: The Story of Equatorial Guinea. Lanham: Rowman & Littlefield, 1988.

Nze Nfumu, Agustin. Macias: Vtrdugo o Victima? Madrid: Herrero y Associ-ados, 2004.

Roberts, Adam. The Wonga Coup: Guns, Thugs, and a Ruthless Determination to Create Mayhem in an Oil-rich Corner of Africa. New York: Public Affairs, 2006.

ساو تومی وپرنسیپ

Frynas, Jedrzej George, Geoffrey Wood, and Ricardo M.S. Scares de

A NOTE ON SOURCES AND SUGGESTED FURTHER READING

Oliveira. "Business and Politics in Sao Tome e Principe: From Cocoa Monoculture to Petro-state." African Affairs, vol.ioi (2003), pp.5i-8o.

Hodges, Tony, and Newitt, Malyn. Sao Tome and Principe: From Plantation Colony to Microstate. Boulder: Westview Press, 1988.

Mata, Inocencia. A Suave Pdtna: Reflexoes Pohtico-culturais Sobre a Sociedade Sdo-tomense. Lisbon: Edicoes Colibri, 2004.

Seibert, Gerhard. Comrades, Clients and Cousins: Colonialism, Socialism and Democrati^ation in Sao Tome and Principe. Leiden: Brill, 2006.

تشـاد

Amnesty International. "Contracting Out of Human Rights: The Chad-Cameroon Pipeline Project." London, September 2005.

Catholic Relief Services and Bank Information Center. "Chad's Oil: Miracle or Mirage? Following the Money in Africa's Newest Petrostate." Baltimore, February 2005.

Human Rights Watch. "The Victims of Hissene Habre Still Awaiting Justice." New York, July 2005.

International Crisis Group. "Chad: Back Towards War?" Africa Report No. in. Brussels, June 2006.

Petry, Martin, Naygotimti Bambe, and Mireille Liebermann. Le Petrole du Tchad: Reve ou Cauch.em.ar pour les Populations? Paris: Karthala, February

2005.

السـودان

de Waal, Alex, ed. Islamism and Its Enemies in the Horn of Africa. London: Hurst, 1988.

ثبت بأهم المصطلحات الواردة فى الكتاب مرتبة بالإنجليزية

Accountability	المساءلة والمحاسبة
Advocacy groups	جماعات الدفاع
African National congress	المؤتمر الوطنى الإفريقى
African Oil Policy Initiative Group	مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقى
Allocation state	دولة المخصصات
All-out war	حرب شاملة
Alternative Investment Market	سوق الاستثمارات البديلة
Annual turnover	دوران رأس المال السنوى
Authoritarianism	النزعة السلطوية
Autocrat	حاكم مستبد
Bank transfer	تحويل مصرفى
Bloated bureaucracy	بيروقراطية متضخمة
Budget surplus	فائض ميزانية
Cabinda Enclave Liberation Front	جبهة تحرير جيب كابيندا
Capital markets	الأسواق الرأسمالية
Capital-intensive	كثيف رأس المال
Cash incentives	حوافز نقدية

Cash wealth	الثروة النقدية
Central Intelligence Agency (CIA)	(وكالة الاستخبارات المركزية
Checkbook diplomacy	دبلوماسية دفتر الشيكات
Civil society	المجتمع المدنى
Civil war	حرب أهلية
Cliquishness	الشللية
Coast Guard	خفر السواحل
Commercially unviable	غير مُجْدٍ من الناحية التجارية
Communal land	أرض مشاع
Community development projects	مشروعات تنمية المجتمع
Community engagement	مشاركة مجتمعية
Community relations	علاقات مجتمعية
Competitive concession rights	حقوق الامتياز التنافسية
Continental drift	الازياح القارى
Contractual terms	شروط تعاقدية
Controlling interest	حصة حاكمة
Corporate taxes	ضرائب شركات
Corruption	فساد
Counter-Terrorism Initiative	مبادرة مكافحة الإرهاب
Coup attempt	محاولة انقلابية
Credit facility	تسهيل ائتمانى
Cronyism	المحسوبية
Customary law	القانون العرفى
Debt relief	تخفيف الدّين
Deep-water discoveries	اكتشافات المياه العميقة

Deep-water fields	حقول المياه العميقة
Den of spies	عجز ديمقراطى
Development aid	وكر الجواسيس
Development aid	مساعدات التنمية
Development loans	مساعدات التنمية
Donor nations	قروض التنمية
Dutch Disease	الدول المانحة
Economic disputes	المرض الهولندى
Economic incentive	نزاعات اقتصادية
Economic liberalization	حافز اقتصادى
Economic package	التحرر الاقتصادى
Economic powerhouse	حزمة اقتصادية
Economic rent	محطة توليد طاقة اقتصادية
Economic stagnation	ريع اقتصادى
Ecotourism	كساد اقتصادى
Elite undertaking	السياحة البيئية
Endemic conflict	مشروع نخبوى
Energy security	صراع متوطن
Environmental damages	أمن الطاقة
Environmental remediation	أضرار بيئية
EPSO	الإصحاح البيئى
Ethnic conflict	عائمة تخزين الإنتاج وتفريغه
Ethnic hatred	صراع عرقى
Ethnic militias	الكراهية العرقية
Ethnic separatism	ميليشيات عرقية

EUCOM	النزعة الانفصالية العرقية
Exploration acreage	القيادة الأمريكية الأوروبية
Exploration license	مساحة تنقيب
Exploratory well	رخصة تنقيب
Extended family	بئر استكشافية
Extractive Industries Transparency	أسرة ممتدة
Initiative	مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية
Extreme poverty	فقر مدقع
Failed state	دولة فاشلة
Famine	مجاعة
Financial misappropriations	اختلاسات مالية
Flow station	محطة ضخ
Forbidden city	مدينة محرمة
Foreign aid	مساعدات خارجية
Future Generations Fund	صندوق الأجيال القادمة
Gang rape	اغتصاب جماعى
Genocidal warfare	حروب الإبادة الجماعية
Genocide	إبادة جماعية
Global War on Terror	الحرب العالمية على الإرهاب
Good governance	الحوكمة الرشيدة
Goodwill	النوايا الحسنة
Government of national unity	حكومة وحدة وطنية
Grassroots movement	حركة شعبية
Gross domestic product	إجمالى الناتج المحلى
Guerilla war	حرب عصابات

Gunboat diplomacy	دبلوماسية السفن الحربية
Harassment	تحرش
Healthcare system	نظام الرعاية الصحية
Host communities	مجتمعات مضيفة
Hostile environment	بيئة معادية
Human rights record	سجل حقوق الإنسان
Illegal bunkering	التزود غير المشروع بالوقود
Illiteracy	الأمية
Impunity	الإفلات من العقاب
Indicator of human development	مؤشر التنمية البشرية
Infrastructure	بنية تحتية
Innovative approach	مقاربة ابتكارية
Institutional capacity	القدرة المؤسسية
International Bank	البنك الدولى
International energy markets	أسواق الطاقة الدولية
International media	الإعلام الدولى
norms	الأعراف الدولية
Joint Development Zone	منطقة التنمية المشتركة
Labor-intensive	كثيف العمالة
Legislative elections	انتخابات تشريعية
Leverage	الرفع المالى
License auction	مزاد التراخيص
Life expectancy	متوسط الأعمار
Lobbyists	أعضاء جماعات الضغط
Loose federation	اتحاد فدرالى فضفاض

M16	M16الاستخبارات البريطانية
Market capitalization	رسملة السوق
Medical-evacuation service	خدمة الإخلاء الطبى
Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
Mercenaries	مرتزقة
Micromanagement	الإدارة التفصيلية
Militant rebellion	تمرد مسلح
Military expenditure	الإنفاق العسكرى
Military junta	طغمة حاكمة عسكرية
Money laundering	غسل الأموال
Movement of the Emancipation of	حركة تحرير دلتا النيجر
the Niger Delta	(الحركة الشعبية لتحرير أنجولا
Movimento Popular de Libertação de	شركات النفط متعددة الجنسيات
Angola (MPLA)	ديمقراطية متعددة الأحزاب
Multinational oil companies	بناء الدولة
Multiparty democracy	الدّين القومى
building	حوار وطنى
debt	سياسة الطاقة القومية
National dialogue	الأمن القومى
National Energy Policy	حركة عدم الانحياز
National security	-منظمات غير حكومية
Non-Aligned Movement	حفر بحرى
Non-governmental organizations	الانتعاش النفطى
(NGOs)	امتيازات النفط
Offshore drilling	لعنة النفط

Oil boom	الطبقة النفطية المتميزة
Oil concessions	خطوط أنابيب النفط
Oil curse	عائدات النفط
Oil nomenclatura	تسرب نفطى
Oil pipelines	نفاية حقول النفط (كنية عمال النفط)
Oil revenue	حكم القلة
Oil spill	حفر برى
Oilfield trash	الجريمة المنظمة
Oligarchy	مملوكة على المشاع
Onshore drilling	مفارقة الوفرة
Organized crime	قوة شبه عسكرية
Owned communally	الديمقراطية البرلمانية
Paradox of plenty	إعادة الاصطفاف الحزبى
Paramilitary force	شروط سداد
Parliamentary democracy	السياسة النفطية
Partisan realignment	تخريب خطوط الأنابيب
terms	المكتب السياسى
Petro-politics	إعادة إعمار ما بعد الحرب
Pipeline vandalism	احتياطيات محتملة
Politburo	الحد من الفقر.
Postwar reconstruction	تقاسم السلطة
Potential reserves	حق الشفعة
Poverty reduction,	حقوق تفضيلية
Power sharing	دول الإنتاج
Preemptive right	معركة بالوكالة

Preferential rights	حركة متمردة
Production state	لعنة الموارد
Proxy battle	مجالس التنمية الإقليمية
Rebel movement	طبقة قابضى الريع
Recourse curse	العقلية الريعية
Regional development councils	دولة ريعية
Rentier class	الريعية
Rentier mentality	التحكم فى الموارد
Rentier state	إدارة الموارد
Rentierism	الأنظمة الحاكمة المارقة
Resource control	الأبحاث والتطوير
Resource management	تعاون أمنى
Rogue regimes	تقرير المصير
Search and development	مناطق مكتفية ذاتيًا
Security cooperation	جلد الذات
Self determination	نشاط انفصالى
Self –sufficient regions	إذلال جنسى
Self-flagellation	مدن الصفيح
Separatist activity	علاوة توقيع
Sexual humiliation	عشوائيات
Shantytowns	الغلق الاجتماعى
Signature bonus	تمزق اجتماعى
Slums	الإدارة المالية السليمة
Social closure	الكتلة السوفيتية
Social disruption	برنامج مراقبة الأداء الاقتصادى

Sound fiscal management
Soviet Bloc
Staff Monitored Program
Structural changes
Sub-Saharan Africa
Super majors
Sustainable development
Technical support
Territorial disputes
Think tank
Toxic waste dump
Transition to democracy
Transparency International
Transparency
Transparent bookkeeping
UN Development Program
Unexploded ordnance (UXO)
Unexploded ordnance
Unofficial squats
War veterans
Waterfront
Windfall
World economic system
World Monetary Fund
Young democracy

تغيرات هيكلية
إفريقيا جنوب الصحراء
كبرى شركات النفط
التنمية المستدامة
الدعم الفنى
نزاعات إقليمية
مركز أبحاث
مدفن نفايات سامة
التحول إلى الديمقراطية
منظمة الشفافية الدولية
الشفافية
مَسْك الدفاتر الشفاف
برنامج الأمم المتحدة الإنمائى
تخلف
(ذخيرة لم تنفجر)
قذائف لم تنفجر
أراض مملوكة بوضع اليد
المحاربون القدماء
الواجهة البحرية
ثروة مفاجئة
النظام الاقتصادى العالمى
صندوق النقد الدولى
ديمقراطية فتية

المؤلف فى سطور:

چون حسين جازفنيان

صحفى ومؤرخ أمريكى نشأ فى لندن ولوس أنجلوس ومن مواليد إيران. معروف بكتاباته عن سياسة النفط الإفريقية. وهو يقيم حاليًا فى پنسلفانيا حيث يعمل كبير زملاء بمركز البرامج، ويدرِّس برنامج الكتابة النقدية الحديثة بجامعة پنسلفانيا.

حصل جازفنيان على الدكتوراه فى التاريخ من جامعة أوكسفورد ونشر أبحاثًا وألقى كلمات ومحاضرات فى الجامعات والمعاهد العلمية فى كل من بريطانيا وأمريكا.

يكتب جازفنيان فى صحف "ذا نيشن" و"النيوز ويك" و"چى كيو" ودورية "ذا ڤيرچينيا كوارترلى ريڤيو".

المترجم فى سطور:

أحمد محمود

عضو نقابة الصحفيين واتحاد الكُتَّاب المصريين وعضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة. ويعمل حاليًا رئيسًا لقسم الترجمة بجريدة الشروق القاهرية. شارك بترجمات فى عدد من المجلات الثقافية ومنها "وجهات نظر" و"الثقافة العالمية". وله العديد من الكتب المترجمة منها "طريق الحرير" و"الناس فى صعيد مصر"، و"عالم ماك"، و"تشريح حضارة"، و"أبناء الفراعنة المحدثون" و"مصر: أصل الشجرة" و"عصر الاضطراب" و"الرقابة والتعتيم فى الإعلام الأمريكى" و"حياة زوجية سعيدة" و"الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" و"سجلات تاريخية من مصر القديمة" و"عندما تتصادم العوالم" و"التجارة فى الزمن القديم الكلاسيكى" و"نظام عالمى جديد" و"الجمل" و"لن أكره".

التصحيح اللغوى: محمد حسن
الإشـراف الفنـى: حسن كامل

الهيئة المصرية العامة للكتاب